الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر-بسكرة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Khider – Biskra –
Faculté des Science Economique; Commerciales et des Sciences Gestion
Département des Science Economiques

الموضوع :

تقييم الدور التمويلي للشراكة الأوروجزائرية في تأهيل النظام المصرفي الجزائري

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل

إعداد الطالبة:
عديسة شهرة

إشراف الأستاذة الدكتورة :
رايس حدة

لجنة المناقشة:

د . بن إسماعيل حياة	أستاذ محاضر-أ-	جامعة بسكرة	رئيسا
أ.د حدة رايس	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مقررا
د.بن عبيد فريد	أستاذ محاضر-أ-	جامعة بسكرة	مناقشا
أ.د بن عمارة نوال	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	مناقشا
د.عبد اللاوي عقبة	أستاذ محاضر-أ-	جامعة الوادي	مناقشا
د.نصير أحمد	أستاذ محاضر-أ-	جامعة الوادي	مناقشا

السنة الجامعية 2016-2017

إهداء

إلى إمام الخلق وسيد المرسلين ..محمد صلاة دائمة إلى يوم الدين

أهدي هذا العمل بأسمى آيات الشكر والامتنان إلى من قال في شأنهما الله عز وجل

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

والدي الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى سندي في هذه الحياة.....زوجي الغالي

إلى قرة عيني أولادي :فاطمة الزهراء ومحمد علي

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى كل أساتذتي في كل مراحل دراستي بدون استثناء

إلى كل زملاء وزميلات المشوار الدراسي والعملي

إلى كل طالب علم وباحث عن العلم و المعرفة

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

شكر و تقدير

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين" سورة النمل الآية (19)

بادئا أتوجه بالشكر العظيم للمولى عز وجل على توفيقه لي لإتمام هذه الدراسة وتقديمها على الشكل الذي هي عليه ،فله الحمد والشكر وهو المستعان

كما أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان للأستاذة الدكتورة حدة رايس التي قبلت تواضعا الإشراف على هذا العمل فلها أخلص تقدير على كل ما قدمته من توجيهات وإرشادات وعلى كل ماخصتني به من جهد ووقت خلال انجاز هذا العمل

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم تقييم ومناقشة هذا العمل

كما أشكر كل من ساهم ومد يد العون لنا لا نجاز وإتمام هذا العمل

ملخـــص الدراســـة

ملخص:

كان لظهور التكتلات الاقتصادية آثار هامة على العلاقات الاقتصادية الدولية و عملية الانفتاح الاقتصادي لمختلف الدول ،وذلك في إطار تنامي ظاهرة العولمة والتوجهات الاقتصادية المعاصرة في ظل ما تشهده الساحة الدولية والنظام الاقتصادي العالمي من تعدد التحولات والتطورات المتسارعة للعلاقات الدولية. لذلك فان الدول النامية كغيرها من الدول لا يمكنها البقاء بمعزل عن هذا الانفتاح الاقتصادي وعن هذه التكتلات الاقتصادية سواء الإقليمية منها أو الجهوية.

ومن هنا يأتي الحديث عن اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية التي جسدت الاستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوروبي .والتي تهدف إلى بناء منطقة نامية مستقرة. من خلال إنشاء منطقة التجارة الحرة، والجزائر كغيرها من الدول المتوسطية تسعى إلى وضع ترتيبات حمائية لاقتصادها من خلال هذه الشراكة، حيث تهدف بذلك إلى رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ،وذلك بعد توقيعها لاتفاق الشراكة رسميا في أفريل 2002 ، وقد خلق هذا الاتفاق وضعا جديدا ،يتمثل في ضرورة إعادة هيكلة وتأهيل كل القطاعات الاقتصادية لمواجهة نتائج إقامة منطقة التجارة الحرة، حيث اعتمدت الجزائر بعد هذا الاتفاق برامج تأهيل وطنية وأخرى مقترحة من طرف الاتحاد الأوروبي في ظل المساعدات المالية التي يقدمها في اطار هاته الاتفاقيات .

وباعتبار المنظومة المصرفية واستقرارها هو موضوع يطرح نفسه وسط كل مرحلة جديدة يمر بها الاقتصاد، لذلك فانه من الضروري تأهيل النظام المصرفي الجزائري بما يمكنه من قيادة مرحلة الشراكة والوصول إلى مستوى المعايير العالمية في تقديم الخدمة المصرفية ومواكبة التطورات المصرفية الحديثة التي تفرضها ظاهرة العولمة.

وهنا يبرز دور الاتحاد الأوروبي في عملية التأهيل من خلال البرامج المالية المرافقة لاتفاقيات الشراكة الأورو–متوسطية الموجهة لدعم التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

ومن هذا المنطلق تعين علينا من خلال هذا البحث تحديد مكانة هذه الجوانب المالية في تأهيل النظام المصرفي الجزائري ، وذلك في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي تفرضها عولمة النشاط المصرفي والمالي ككل .وهذا من خلال الاجابة على السؤال الرئيسي التالي: " **ما هو دور برامج التمويل الأوروبية في إطار الشراكة الأورو–جزائرية في تأهيل النظام المصرفي الجزائري ؟**"

ولتحديد كيف يمكن لهذه الجوانب المالية أن تسهم في تأهيل النظام المصرفي قمنا بدراسة تقييمية لنتائج برنامج ميدا لدعم وعصرنة النظام المالي في جانبه المصرفي .حيث خلصنا من خلال هذه

الدراسة الى أن النظام المصرفي الجزائري استفاد من هذا البرنامج في عدة جوانب ، وذلك في مجال إنشاء نظام للرقابة الداخلية وفق ما قررته لجنة بازل، وأيضا في تطوير مجال المعلومات والاتصال ،بالإضافة إلى تطبيق الحوكمة المصرفية وفي مجال عصرنة نظم الدفع ،بالإضافة إلى استفادته من برنامج تأهيل وذلك في إطار المحور الثاني لتأهيل المؤسسات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن تبقى المبالغ المقدمة محدودة والنتائج المحققة من خلال هذه البرامج غير مرضية، وعلى السلطات تنسيق كل الجهود لمواجهة التحديات التي تواجه تطور النظام المصرفي الجزائري، واستغلال المبالغ المقدمة في اطار هذه الاتفاقيات ولكن عدم الاعتماد عليها لأن تحقيق الهدف المسطر من برامج تأهيل النظام المصرفي الجزائري يتطلب مبالغ أكبر من المبالغ المرافقة لاتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية.

الكلمات المفتاحية: الشراكة الأوروجزائرية–الجوانب المالية للشراكة الأوروجزائرية–تأهيل النظام المصرفي الجزائري

Résume

RESUME :

L'émergence des blocs économiques ont eu un impact significatif sur les relations économiques internationales et l'ouverture économique dans différents pays, dans le cadre des développements économiques internationaux actuels et les multiples transitions dans le cadre de la mondialisation.

Les pays en développement, comme les autres pays ils ne peuvent pas restent dans l'isolement de l'ouverture économique et les blocs économiques régionaux.

Si pour ça les accords euro-méditerranéens d'association qui pose la nouvelle stratégie de l'Union européenne vise la création de la zone de libre-échange.

L'Algérie, comme les autres pays méditerranéens cherchent à développer un arrangement protectionniste pour son économie grâce à ce partenariat, qui vise ainsi à augmenter le taux de croissance économique et de la réalisation d'un développement économique global, après la signature de l'accord de partenariat officiellement en Avril 2002, qui entre en vigueur au cours du mois de septembre 2005. La création de cet accord pose une nouvelle situation dans l'économie Algérien, poussant l'Algérie à adopter un ensemble de politiques et de procédures d'accompagnement. Et ça pose la nécessité de la restructuration et la réhabilitation de tous les secteurs économiques pour les conséquences de la mise en place de la zone de libre-échange. Comme la stabilité du système bancaire est un sujet se pose centre chaque nouvelle phase vécue par l'économie, il est donc nécessaire de parler de la réhabilitation de le système bancaire algérien afin qu'il puisse conduire la phase de partenariat et atteindre le niveau des normes internationales dans la fourniture de services bancaires et de suivre l'évolution bancaires modernes imposées par le phénomène de la mondialisation.

Ici, le rôle de l'UE dans le processus de réhabilitation grâce à des programmes financiers associés aux accords de partenariat euro-méditerranéen destinés à soutenir l'équilibre économique et social.

Avec cela à l'esprit que nous avions à travers cette recherche pour déterminer le statut de ces aspects financiers de la remise en état du système bancaire algérien dans les changements internes et externes posés par la mondialisation de l'activité bancaire et financier .Pour déterminer comment ces aspects financiers qui contribuent à la réhabilitation du système bancaire nous avons étudié l'évaluation des résultats du programme MEDA pour soutenir et moderniser le système financier et bancaire Algérien.

Le but de cette étude est de mettre en relief les aspects les plus importants posés par le processus de partenariat entre l'Union européenne et l'Algérie, qui a été signé en avril 2002 avec efficacité, et de réaliser l'intégration dans l'économie mondiale en réponse à l'évolution économique récente et à l'émergence De les blocs et les alliances, et les importantes réformes économiques en Algérie ,Et avant ca il est important d'analyse le cadre général de la Partenariat euro-méditerranéen et de l'accompagnement algérienne de ces aspects financiers de ce partenariat, et ensuite examiner les implications de ces aspects par l'économie algériennes, et spécialement le système bancaire algérien grâce a trouvé la repense de la problématique suivante : **Quel est le rôle de les aspects financiers de la partenariat euro algérienne en réhabilitation du système bancaire algérien ?**

Mots clés : partenariat euro algérienne, les aspects financiers de la partenariat euro algérienne, programme de réhabilitation du système bancaire algérien.

ABSTACT :

In the global economic system and within the framework of the current international economic developments ,which includes a regional economic blocs at the level of developed countries or developing countries .The latter found herself in front of the need to confront the global competition and gain features that allow it to continue and raise its competitiveness, and that was by joining the regional rallies which includes developed and developing countries, to achieve integration at the global economic .So the economic blocs have a significant impact on international economic relations .And the emergence of this blocs is a part of the growing of globalisation and the new economic trends that seen in the international economic system.

Like other countries; the developing countries cannot stay far from these blocs. So in this context, we want to talk about the importance of the Euro-Mediterranean Association Agreements, which contain a new strategy of the European Union. The later aims to build a free trade zone with the Mediterranean countries. This led to the creation of a new situation, which is the presence of Mediterranean countries at the issues raised by the partnership with the European Union.

Algeria, like other Mediterranean countries in the Mediterranean region wants to develop and put arrangements to protect its economy through this partnership. And aims to raise the economic rate to achieve a real progress. Algeria signed the partnership agreement officially in April 2002.Which applied during the month of September 2005. This agreement creates a new situation, which is the need to re restructuring and rehabilitation of all economic sectors to face the consequences of the establishment of the free trade area.

As the banking system's stability is most important subject in each economy, so it is necessary to rehabilitate the Algerian banking system to be able to lead the partnership stage and reach the level of international standards in banking services .and keep up with modern banking developments imposed by the financial globalization.

The role of the European Union in the rehabilitation process is through financial programs associated with the Euro-Mediterranean Partnership. The financial programs destined to support the economic and social balance in the new economic situation.

through this research we need to determine the importance of these financial aspects in the rehabilitation of the Algerian banking system, which face an internal and external challenges posed by the globalization of the banking and financial activities.

To determine how these financial aspects that contribute to the rehabilitation of the Algerian banking system ;we studied the evaluation of the results of the MEDA program to support and modernize the Algerian financial system, in its banking part.

From this perspective, we put the following main question:

What is the role of the financial aspects at the euro Mediterranean partnership in the rehabilitation of Algerian banking system?

Key words: Euro-Algerian partnership-the financial aspects of Euro-Algerian partnership- The rehabilitation of Algerian banking system

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الاهداء	I
شكر وتقدير	II
ملخص الموضوع	IV
الملخص بالفرنسية	VI
الملخص بالإنجليزية	VII
فهرس المحتويات	VIII
فهرس الجداول	XVII
فهرس الأشكال	XX
فهرس الملاحق	XXI
المقدمة العامة	[أ–ي]
الإشكالية الرئيسية	ج
فرضيات الدراسة	ج
أسباب اختيار الموضوع	د
أهمية الدراسة	د
أهداف الدراسة	د
حدود الدراسة	ه
منهج البحث	ه
الدراسات السابقة في الموضوع	و
خطة وهيكل البحث	ط
الفصل الأول :الإطار النظري لمراحل تطور الاتحاد الأوروبي في ظل التغيرات الحديثة	[2–39]
تمهيد	2
المبحث الأول: المجموعة الاقتصادية الأوروبية وبداية التكامل الاقتصادي الأوروبي	3
المطلب الأول: الإطار النظري للتكامل	3

الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي	3
الفرع الثاني: دوافع وآثار التكامل الاقتصادي	5
الفرع الثالث: أشكال التكامل الاقتصادي	8
المطلب الثاني: الجماعة الاقتصادية الأوروبية	10
الفرع الأول: دوافع التكامل الاقتصادي في أوروبا	10
الفرع الثاني: نشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية	11
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للجماعة الاقتصادية الأوروبية وأهدافها	13
الفرع الأول: أغراض وأهداف الجماعة الاقتصادية الأوروبية	13
الفرع الثاني: البنية التنظيمية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية	14
المبحث الثاني: مراحل تطور النظام النقدي الأوروبي	16
المطلب الأول: نظام الثعبان النقدي(الثعبان داخل النفق)	16
الفرع الأول: تقرير وارنز	16
الفرع الثاني: مضمون نظام الثعبان داخل النفق	16
المطلب الثاني: نظام وحدة النقد الأوروبية ECU	17
الفرع الأول: وحدة النقد الأوروبية ECU " الأيكو"	17
الفرع الثاني: أهداف النظام النقدي الأوروبي	18
الفرع الثالث: محاور النظام النقدي الأوروبي	19
المطلب الثالث: التدرج نحو الوحدة النقدية الأوروبية	20
الفرع الأول: وثيقة الكتاب الأبيض(1985) ،والوثيقة الأوروبية الموحدة(1986)	20
الفرع الثاني: تقرير ديلور	21
المبحث الثالث: تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية-الأورو	23
المطلب الأول: اتفاقية ماستريخت	23
الفرع الأول: مضمون الاتفاقية	23
الفرع الثاني: أهداف الوحدة النقدية الأوروبية	23
المطلب الثاني: مراحل ومعايير الانضمام إلى اليورو	24

الفرع الأول: شروط ومعايير المشاركة في الاتحاد النقدي	24
الفرع الثاني: مراحل اعتماد اليورو	26
المطلب الثالث: النظام الأوروبي للبنوك المركزية	27
الفرع الأول: البنك المركزي الأوروبي	27
الفرع الثاني: مهام البنك المركزي الأوروبي	28
المبحث الرابع: الاتحاد الأوروبي في ظل أزمة الدين السيادي	30
المطلب الأول: أزمة الديون السيادية الأوروبية	30
الفرع الأول: تعريف أسباب أزمة الديون السيادية لدول اليورو(جذور الأزمة)	30
الفرع الثاني: اندلاع الأزمة اليونانية	32
المطلب الثاني: آليات احتواء أزمة الديون السيادية	32
الفرع الأول: آليات التعامل مع الأزمة من الجانب الأوروبي	32
الفرع الثاني: الآليات اليونانية للتعامل مع أزمة الديون السيادية	35
المطلب الثالث: مستقبل الاتحاد الأوروبي بعد أزمة الدين السيادي	35
الفرع الأول: قراءة مستقبلية في المؤشرات الاقتصادية المتوقعة لمنطقة اليورو.	36
الفرع الثاني: قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي	37
خلاصة الفصل	39
الفصل الثاني: الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية واتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية	[42-98]
تمهيد	42
المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري في ضوء الإصلاحات الاقتصادية	43
المطلب الأول :عرض حالة الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات الهيكلية	43
الفرع الأول :وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1962-1967)	43
الفرع الثاني: الاقتصاد الوطني في ضوء الإصلاحات الذاتية	47
المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري في فترة الإصلاحات الهيكلية	49
الفرع الأول: الإصلاحات الاقتصادية قبل التعديل الهيكلي	50

الفرع الثاني: برنامج التعديل الهيكلي(ماي 1995-أفريل1998)	56
المطلب الثالث: الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري -تقييم الإصلاحات ومخططات الإنعاش(2005-2014)	63
الفرع الأول: الجزائر بين مسار الإصلاح ومشاكل الإنعاش الاقتصادي	63
الفرع الثاني: مخططات الإنعاش (2005-2014)	65
الفرع الثالث: الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري	70
المبحث الثاني: الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية	71
المطلب الأول: مسار العلاقات الأورومتوسطية من التعاون إلى الشراكة	71
الفرع الأول: أنواع السياسات المتوسطية الأوروبية	71
الفرع الثاني :اتفاقيات ما قبل الشراكة	72
المطلب الثاني: محتوى إعلان برشلونة 1995	75
الفرع الأول: طبيعة مسار برشلونة	76
الفرع الثاني: آلية عمل برشلونة	78
الفرع الثالث: محاور الشراكة الأوروبية المتوسطية	78
المطلب الثالث: أهداف وتقييم الشراكة الأورومتوسطية	80
الفرع الأول: أهداف الشراكة الأوروبية المتوسطية	80
الفرع الثاني: تقييم اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية(من منظور الدول المتوسطية)	81
المبحث الثالث :مضمون العام للشراكة الأوروجزائرية	83
المطلب الأول: مرحلة ما قبل الشراكة	83
الفرع الأول: الطابع الخصوصي للعلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية	83
الفرع الثاني: اتفاق 1976	85
المطلب الثاني: مرحلة الشراكة الأوروجزائرية	85
الفرع الأول: المحاور الرئيسية لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية	85
الفرع الثاني دوافع وعراقيل الشراكة الأوروجزائرية	88
المطلب الثالث: انعكاسات ومتطلبات الشراكة الأوروجزائرية	90

الفرع الأول: انعكاسات الشراكة الأوروجزائرية	90
الفرع الثاني: عوائق ومتطلبات الشراكة الأوروجزائرية	96
خلاصة الفصل	98
الفصل الثالث :تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية –الجزائرية	[102-148]
تمهيد	102
المبحث الأول: ماهية البرامج الأورومتوسطية	103
المطلب الأول: التعاون المالي قبل الشراكة	103
الفرع الأول: مجالات البروتوكولات المالية	103
الفرع الثاني: تقييم البروتوكولات المالية	104
المطلب الثاني: التعاون المالي الأورومتوسطي	107
الفرع الأول: أنواع المساعدات المالية الأوروبية	107
الفرع الثاني: أهمية الجوانب المالية	107
المطلب الثالث :مضمون ومكانة الجانب المالي الأورومتوسطي	108
الفرع الأول: مكانة الجانب المالي في الشراكة	108
الفرع الثاني: البرامج المالية لاتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية	108
المبحث الثاني: تحليل تحليل جوانب التمويل الأورومتوسطية	110
المطلب الأول :تحليل برنامج ميدا	110
الفرع الأول: نظرة عامة على البرنامج	110
الفرع الثاني: مجالات وأشكال التمويل لبرنامج ميدا	111
الفرع الثالث: تقييم برنامج ميدا	115
المطلب الثاني: بنك الاستثمار الأوروبي والشراكة	121
الفرع الأول: تقديم بنك الاستثمار الأوروبي	121
الفرع الثاني: تمويلات البنك الأوروبي للاستثمار	121
المطلب الثالث :الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة برنامج– Femip–	122

الفرع الأول: أهداف الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة	122
الفرع الثاني: أشكال تمويل برنامج FEMIP	123
الفرع الثالث: تدخل البنك في المنطقة المتوسطية	124
المبحث الثالث: المساعدات المالية الأوروبية للجزائر	126
المطلب الأول: برنامج ميدا الخاص بالجزائر	126
الفرع الأول: تحليل برنامج ميدا للجزائر (1995-1999)	126
الفرع الثاني: برنامج ميدا2 للجزائر(2000-2006)	127
المطلب الثاني: تدخلات البنك الأوروبي للاستثمار في الجزائر	128
الفرع الأول: تمويلات البنك في إطار البروتوكولات لمالية(قبل الشراكة)	128
الفرع الثاني: قروض البنك الأوروبي في إطار الشراكة	129
المطلب الثالث: تمويلات الوسيلة الأوروبية للجوار والشراكة IEVP في الجزائر (2007-2013)	131
الفرع الأول : البرنامج التوجيهي (2007-2010)	132
الفرع الثاني :البرنامج التوجيهي الوطني (2011-2013)	133
الفرع الثالث: تحليل الجوانب المالية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر	134
المطلب الرابع: تمويلات برنامج ميدا في الجزائر	137
الفرع الأول: الاهتمامات الاقتصادية لبرنامج ميدا في الجزائر	137
الفرع الثاني: الاهتمامات غير الاقتصادية لبرنامج ميدا في الجزائر	142
خلاصة الفصل	148
الفصل الرابع : تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل البرامج المالية للشراكة الأوروجزائرية	[152-218]
تمهيد	152
المبحث الأول: مبررات تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات المصرفية وقضايا العولمة المصرفية	153
المطلب الأول: العولمة المصرفية " البنكية"	153

الفرع الأول: تعريف العولمة المصرفية	153
الفرع الثاني: أسباب العولمة المصرفية	154
المطلب الثاني: انعكاس القضايا الاستراتيجية للعولمة المصرفية على النظام المصرفي الجزائري	155
الفرع الأول: أهم القضايا الاستراتيجية للعولمة المصرفية	155
الفرع الثاني: موقع النظام المصرفي الجزائري من القضايا الاستراتيجية للعولمة المصرفية	164
المطلب الثالث: النظام المصرفي الجزائري ومعايير لجنة بازل	167
الفرع الأول: مقررات لجنة بازل الأولى BALE1	168
الفرع الثاني: مقررات بازل الثانية	172
الفرع الثالث: مقررات بازل الثالثة	176
الفرع الرابع: النظام المصرفي الجزائري وتطبيق معايير بازل	180
المطلب الرابع: مبررات تأهيل النظام المصرفي في ظل التطورات المصرفية الحديثة	183
الفرع الأول: اختلالات النظام المصرفي الجزائري	184
الفرع الثاني: التحديات الداخلية للنظام المصرفي الجزائري	184
المبحث الثاني: دراسة تقييمية لبرامج دعم وعصرنة النظام المصرفي الجزائري في اطار برنامج ميدا	190
المطلب الأول: ماهية التأهيل	190
الفرع الأول: تعريف التأهيل	190
الفرع الثاني: أهداف عملية التأهيل	191
المطلب الثاني : دراسة تقييمية لبرنامج AMSFA لدعم النظام المالي الجزائري في جانبه المصرفي	192
الفرع الأول: التعريف ببرنامج AMSFA	192
الفرع الثاني: الأهداف العامة لبرنامج AMSFA	193
المطلب الثاني: انجازات وتحديات برنامج AMSFA في الجانب المصرفي	194
الفرع الأول: نتائج البرنامج في المجال البنكي	194

الفرع الثاني: دور البرنامج في مجال الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري	199
المبحث الثالث:عوائق تطبيق برنامج AMSFA و سبل تحديث النظام المصرفي الجزائري	207
المطلب الأول: عوائق تطبيق البرنامج في البنوك	207
الفرع الأول: اختلالات البرنامج	207
الفرع الثاني: عوائق البرنامج من حيث نقص المبالغ	207
المطلب الأول: استراتيجية تطوير أداء النظام المصرفي الجزائري ودور الدولة	209
الفرع الأول: استراتيجية تطوير أداء النظام المصرفي الجزائري	209
الفرع الثاني :دور الدولة والبنك المركزي في تحديث النظام المصرفي الجزائري	214
خلاصة الفصل	218
خاتمة عامة	221
قائمة المراجع	232
قائمة الملاحق	249

فهرس الجداول

فهرس الجداول:

الرقم	الـــــعـــنـــــوان	الصفحة
1-1	توقعات مستقبلية لبعض المؤشرات الاقتصادية لمنطقة اليورو حتى 2020	37
1-2	تطور المديونية خلال الفترة (1985-1989)	48
2-2	نمو الناتج الإجمالي(PIB) للفترة (1985-1989)	48
3-2	أثر إعادة الجدولة على المديونية للفترة (1994-1995)	56
4-2	معدل نمو الناتج المحلي الخام للفترة (1993-1998)	59
5-2	معدلات النمو القطاعي للفترة (1993-1998)	60
6-2	معدلات التضخم للفترة (1993-1998)	61
7-2	تطور نسبة البطالة خلال الفترة(1996-1999)	63
8-2	تطور أهم المؤشرات في الاقتصاد الوطني (2000-2004)	64
9-2	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب كل باب(2005-2009)	66
10-2	التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي حسب كل باب(2010-2014)	68
11-2	بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010-2015)	70
12-2	أهم موردي الجزائر خلال الفترة (2004-2014)	92

13-2	التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال 2004-2014	93
1-3	المبالغ المخصصة للبروتوكولات المالية (1978-1996)	105
2-3	هيكلة البروتوكولات المالية للدول المغاربية%	106
3-3	المبالغ المخصصة لكل بلد في اطار برنامج ميدا1الفترة (1995-1999)	116
4-3	المبالغ المخصصة لكل بلد في اطار برنامج ميدا2(200-2005)	118
5-3	التوزيع السنوي للمبالغ المالية في إطار ميدا1 الخاص بالجزائر للفترة (1995-1999)	127
6-3	المبالغ المخصصة للجزائر في إطار ميدا 2 (2000-2003)	128
7-3	نشاط البنك الأوروبي للاستثمار في الجزائر(1978-1996)	129
8-3	المبالغ المالية المقدمة للجزائر من قبل البنك الأوروبي للاستثمار(1995-2005)	130
9-3	النشاطات التمويلية للبنك الأوروبي للاستثمار في الجزائر	130
10-3	تمويلات femip للجزائر خلال الفترة(2002-2012)	131
11-3	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة(1990-2012)	135
12-3	مقارنة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات المالية الأوروبية للجزائر خلال الفترة (1995-2013)	136
1-4	الأصول مرجحة بأوزان المخاطر حسب بازل1(داخل الميزانية)	170
2-4	الأصول مرجحة بأوزان المخاطر حسب بازل2 (خارج الميزانية)	171

3-4	أوزان المخاطر والتصنيف الخارجي	173
4-4	تركيبة الودائع بين البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة(2006-2006)	185
5-4	تركيبة القروض بين البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة(2006-2006)	185
6-4	تطور حجم رؤوس أموال البنوك الجزائرية خلال الفترة (2005-2014)	186
7-4	معدل الكثافة المصرفية لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة (2006-2014)	188
8-4	حجم فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة (2004-2014)	189
9-4	مقارنة البرامج المالية الأوروبية مع استفادة النظام المصرفي الجزائري	208

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مخطط الثعبان داخل النفق	17
2-1	العلاقات التنظيمية لـــ "ESCB " المنظومة الأوروبية للبنوك المركزية	29
1-2	أهم موردي الجزائر خلال الفترة 2004-2014	92
2-2	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية لسنة 2014	94
1-3	مجالات التعاون المالي في إطار البروتوكولات المالية الأربعة	107
2-3	**إجراءات تصنيف وتنفيذ المشاريع الممولة لبرنامج MEDA -الإطار العام للبرنامج**	114
3-3	المبالغ المخصصة لكل بلد في اطار Meda1 خلال الفترة (1995-1999)	117
4-3	المبالغ المالية المخصصة لكل بلد في اطار**MEDA2(200-2005)**	119
5-3	تطور حجم القروض البنك الأوروبي للاستثمار للدول الشريكة (1992-2003)	125
6-3	توزيع المبالغ في اطار البرنامج التوجيهي (2007-2010)	132
7-3	توزيع المبالغ في اطار البرنامج التوجيهي(2011-2013)	133

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	بنود التعاون المالي في اتفاقيات الشراكة الأوروجزائرية	250
02	أهم القوانين والمراسيم في النظام المصرفي الجزائري	251
03	بنية النظام المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض	258

مقدمـــة عامة

تمهيد:

أصبحت التكتلات تشكل أهم فعاليات العلاقات الدولية وأكثرها تأثيرا وتتجلى أهمية ذلك بالنظر إلى كل الدول المشكلة لهذه التجمعات وحجم مبادلاتها التجارية، وهدف تأسيسها لإحدى صيغ التكامل الاقتصادي الإقليمي وما يترتب عنه في العلاقات فيما بين الدول الأعضاء في التجمع أو التكتل وبين الدول الأخرى ومجمل التجارة الدولية.

وفي ظل نظام اقتصادي يتميز بوجود التكتلات الاقتصادية الإقليمية وذلك على مستوى الدول المتقدمة أو الدول النامية، هذه الأخيرة وجدت نفسها أمام ضرورة مواجهة المنافسة العالمية واكتساب المقومات التي تسمح لها بالاستمرار ورفع تنافسيتها، و ذلك من خلال الانضمام إلى تجمعات جهوية تضم إلى جانب الدول المتقدمة دول نامية تسعى للاندماج في الاقتصاد العالمي.

وفي هذا الجانب تندرج اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية بين الاتحاد الأوروبي والذي يمثل التكتل الإقليمي للدول الأوروبية وبين دول الحوض المتوسط، حيث تهدف الاستراتيجية الجديدة التي جسدها مسار برشلونة سنة 1995 إلى بناء منطقة مستقرة نامية بصورة دائمة، من خلال إنشاء منطقة التجارة الحرة، هذا الأمر أدى إلى خلق وضع جديد يتمثل في تواجد الدول المتوسطية أمام المسائل التي تطرحها الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهي إعادة هيكلة وتأهيل اقتصادياتها لمواجهة نتائج عملية تحرير التجارة حيث يبرز دور الاتحاد الأوروبي من خلال برامج الدعم المالية المرافقة لهذه الشراكة.

وقد أقر الاتحاد الأوروبي لتحقيق الأهداف المسطرة في هذه الاتفاقيات القيام بإصلاحات ضرورية و لازمة لإنشاء المنطقة الحرة للتجارة، حيث يجري تمويل هذه الإصلاحات من البرامج المالية المعتمدة في اتفاقيات الشراكة الأورو–متوسطية، والتي تتمثل أساسا في برنامج ميدا 1 وميدا 2 بالإضافة إلى قروض البنك الأوروبي للاستثمار، وبالتالي يوجه هذا الدعم بصفة أساسية لدعم إقامة منطقة التجارة الحرة والقيام بالإصلاحات اللازمة لتأهيل اقتصادياتها.

وعلى غرار اتفاقيات الشراكة الموقعة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية وذلك ضمن مسار برشلونة لسنة 1995، يعتبر اتفاق الشراكة الموقع بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، والذي دخل حيز التنفيذ اعتبارا من سنة 2005 له أهميته البالغة وذلك لما سيترتب عليه من إنشاء منطقة للتجارة الحرة بعد فترة محددة باثنتي عشرة(12) سنة .حيث بتوقيعها لاتفاقية الشراكة، يحق

للجزائر الاستفادة من أدوات المساعدة المالية لتغطية تكاليف إنشاء المنطقة الحرة للحركة الاقتصادية ولإجراء إصلاحات شاملة لتأهيل اقتصادها، بحيث يعتبر برنامج التأهيل جزء من الاستراتيجية الجديدة في اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية بصفة عامة والأوروجزائرية خصوصا. وتهدف الجزائر وباقي الدول العربية من خلال برنامج التأهيل إلى مساعدة مؤسساتها لجعلها قادرة على مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة وسياسة الانفتاح الاقتصادي. ويتضمن برنامج التأهيل إصلاح كل القطاعات بما يشمل إصلاح المنظومة المصرفية حتى تكون قادرة على تحقيق وإرساء كل أهداف الشراكة، بحيث يستدعي ذلك الرفع من تنافسيتها بانتهاج استراتيجية تعمل على تحسين أدائها ومعالجة الاختلالات والصعوبات التي تواجهها.

وفي هذا الإطار شكلت برامج دعم وعصرنة النظام المصرفي جانب جد هام في مضمون اتفاقيات الشراكة، لأن الحديث عن المنظومة المصرفية أصبح ذو أهمية بالغة ومجال ذو تطور مستمر في العلاقات الدولية، وخاصة في ظل التغيرات المصرفية العالمية، والتطورات المعاصرة التي تشهدها البيئة المصرفية، لذلك أصبح لزاما على المنظومة المصرفية الجزائرية أن تتطور لتواكب هذه التطورات والتغيرات المصرفية الحديثة.

ومن هنا نهدف من بحثنا هذا استعراض مسار تأهيل النظام المصرفي الجزائري في إطار المساعدات المالية المقررة في اتفاق الشراكة الأوروجزائرية، حيث استفادت كل مؤسسات القطاع المالي بالجزائر بما فيها الخزينة العامة وبنك الجزائر والبنوك التجارية، إلى جانب مؤسسات التامين وبورصة الجزائر من مبلغ 23.25 مليون أورو لتكوين مسيري هذا القطاع ودعم المراقبة للعمليات المصرفية وإنشاء نظام تسيير مركزي للأخطار المصرفية على مستوى بنك الجزائر وذلك من خلال برنامج تحددت مدته بأربع سنوات ،وبالتالي سنحاول من خلال هذا البحث تحليل مضمون برامج تأهيل النظام المصرفي الجزائري في إطار البرامج المالية المقررة في اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية، وتقييم ما تم انجازه وفق هذه البرامج ،بالإضافة إلى تحديد أهم التحديات التي تواجه برنامج ميدا لدعم وعصرنة النظام المصرفي الجزائري، ومحاولة تقييم قدرة برامج التمويل الأوروبية على تغطية تكاليف عصرنة المنظومة المصرفية الجزائرية.

الإشكالية الرئيسية:

ضمن ما تقدم ذكره فان الإشكالية التي نود معالجتها من خلال هذا البحث تبرز في السؤال الرئيسي التالي: " **ما مدى مساهمة برامج التمويل الأوروبية في إطار الشراكة الأورو-جزائرية في تأهيل النظام المصرفي الجزائري ؟**"

ومنه تستدعي إشكالية بحثنا الإجابة على مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو موقع البرامج التمويلية في الاستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوروبي المجسدة في اتفاقيات الشراكة الأورو-جزائرية ؟
- ما هي مبررات تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات المصرفية الحديثة والبيئة الجديدة التي يفرضها اتفاق الشراكة الأوروجزائرية ؟
- ماهو دور البرامج المالية الأوروبية في دعم عملية تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية ؟
- هل تعتبر البرامج التمويلية للشراكة الأورو-جزائرية كافية لعصرنة النظام المصرفي الجزائري ؟

فرضيات البحث:

للإجابة على جملة الأسئلة السابقة تقوم بوضع الفرضيات التالية:

- تعتبر البرامج المالية في إطار برنامج ميدا 1وميدا 2 ، بالإضافة إلى قروض البنك الأوروبي للاستثمار أهم الأدوات المرافقة لاتفاقيات الشراكة الأورو-جزائرية، حيث تعتبر جانب هام من هذه الشراكة بالرغم من انخفاض نسبة الاستفادة منها، وذلك يستدعي التركيز على الوسائل الكفيلة لرفع هذه النسبة خاصة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر والتصريح به.
- يعتبر تأهيل النظام المصرفي الجزائري ضروري للرفع من أداء المؤسسات المصرفية الجزائرية لجعلها قادرة على المنافسة للتخفيف من النتائج السلبية لاتفاقيات الشراكة الأوروجزائرية ومواجهة أهم التطورات المصرفية الحديثة .
- يستفيد النظام المصرفي الجزائري في إطار دعم عملية تأهيله من مجموعة برامج تمويلية مرافقة لاتفاقيات الشراكة الأورجزائرية وذلك في ظل البرنامج المالي ميدا بصفة مباشرة أو كهدف ثانوي في اطار تأهيل قطاعات أخرى.

- يعتبر برنامج ميدا لدعم وعصرنة النظام المصرفي الجزائري غير كافي لوحده لإنجاح عملية التأهيل لعجزه على الوصول إلى الأهداف المطلوبة والمسطرة في البرامج ، بالرغم من قدرته على تحسين وتنمية بعض الجوانب.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع انتقاؤنا لإشكالية بحثنا إلى مجموعة دوافع نوجزها في النقاط التالية:

- يبقى البحث في صميم التخصص "نقود و التمويل"، كما يعتبر امتدادا في نفس مجال البحث لموضوع بحث الماجستير.
- يمكن للبحث أن يعالج جوانب هامة، تفتقر إلى النظر إليها دراسات أخرى ،وخاصة في جانب ربط عملية تأهيل النظام المصرفي الجزائري ببرامج التمويل الأوروبية.
- الاقتراب المستمر من هدف الشراكة وهو تحقيق منطقة التجارة الحرة، وهذا في ظل الاختلالات الموجودة في الاقتصاد الجزائري تستدعي تأجيل تطبيق ذلك ،وفي ظل التطورات الحاصلة في المجال المصرفي، في وقت مازال الاقتصاد الجزائري يطرح مشكل تأخر النظام المصرفي، مما يستدعي تقديم البدائل الممكنة لتحقيق انفتاح هذا القطاع.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث في عدة جوانب نذكرها في النقاط التالية:

- الجوانب المالية الأوروبية هي جانب هام من اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية، ودراسة هذا الموضوع تعني النظر في وضع الطرق الكفيلة للاستفادة من هذا الجانب.
- اعتبار الموضوع هام لخصوصية الزمانية والمكانية، وذلك لتعلقه بتأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل العولمة المصرفية وما تفرضه من قضايا مصرفية حديثة .
- ارتباط الإصلاحات الاقتصادية وجهود التنمية بصفة عامة بالدور الكبير الذي يلعبه القطاع المصرفي كعنصر حاسم في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال دراسة هذا الموضوع إلى التوصل إلى جملة من الأهداف يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- تحليل فعالية البرامج المالية المرافقة للاتفاقيات الشراكة الأورو-جزائرية.

- تحديد واقع النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات المصرفية الحديثة والتحديات التي يواجهها.
- تحديد دور البرامج المالية للشراكة في دعم تأهيل النظام المصرفي الجزائري، وإبراز أهمية التأهيل بالنسبة للمنظومة المصرفية والاقتصاد الوطني.
- إجراء دراسة تقييمية للنتائج المحققة لبرامج دعم وعصرنة المنظومة المالية في شقه المصرفي.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** باعتبار البرامج المالية المرافقة لاتفاق الشراكة قد مست عدة قطاعات مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى برنامج الهيكلة الصناعية والخوصصة، أيضا مست البرامج عدة قطاعات غير اقتصادية، بحيث يمكن لأي قطاع أن يشكل جانب هام لدراسة أخرى.

إلا أننا حصرنا موضوعنا في النظام المصرفي الجزائري، وذلك من خلال حصر الدراسة التطبيقية في برنامج ميدا لدعم وعصرنة النظام المالي الجزائري في شقه المصرفي.

- **الحدود الزمانية:** سنتناول من خلال هذه الدراسة تطور الجوانب المالية لاتفاقيات الشراكة الأوروجزائرية ودراسة انعكاسها على تمويل النظام المصرفي الجزائري، وهذا خلال برنامج ميدا 1،ميدا2 ،وقروض البنك الأوروبي للاستثمار والسياسة الأوروبية للجوار وبالتالي اخترنا فترة الحصول على البرامج المالية الأوروبية أي من الفترة الممتدة بين **1995-2014**

منهج البحث:

تبعا لمتطلبات معالجة إشكالية الدراسة فان البحث يستند إلى اللجوء إلى مناهج معينة ، حيث اعتمدنا في ذلك على:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** وذلك لتسهيل عملية الوصف والتحليل للوصول إلى حوصلة دقيقة والإلمام بمختلف الجوانب والنقاط النظرية للموضوع، والوصول إلى نتائج دقيقة من خلال عملية التحليل والتقييم.
- **منهج دراسة الحالة** :وحتى لا تبقى الدراسة وصفا نظريا ،فقد تم إسقاط الدراسة على المنظومة المصرفية الجزائرية وبرنامج **Amsfa**(برنامج ميدا لدعم وعصرنة النظام المالي الجزائري في جانبه المصرفي).

موقع البحث من الدراسات السابقة:

خلال فترة انجاز البحث ،استطعنا الإلمام بمجموعة من المراجع التي تناولت بعض جوانب الموضوع، أي التي تناولت متغير من متغيرات الموضوع ، حيث لم تتوفر لنا أي دراسة شاملة وتطبيقية في الموضوع، وقد تمت دراسة هذه الجوانب المتعلقة بموضوع البحث في عدد من الدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية، سواء تعلق الأمر بالشراكة الأورومتوسطية ككل أو تحليل الجانب المالي الخاص بهذه الشراكة ، كما تناولت بعض الدراسات تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية بعيدا عن برامج التمويل والدعم المالي الأوروبي، وعموما يمكننا إبراز موقع البحث من الدراسات السابقة وأهم الدراسات التي استطاع الباحث الاعتماد عليها فيما يلي:

- شريط عابد: "**دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية-دراسة حالة المغرب العربي**-أطروحة دكتوراه دولة ،جامعة الجزائر،الجزائر،2003-2004 ،حيث حاول الباحث من خلال هذه الدراسة استعراض مسار التعاون الأورومتوسطي وأهم أهداف الجانبين من هذه الاتفاقية ، كما حدد الباحث دراسة الحالة من خلال تحليل اتفاقيات الشراكة الأورو-مغاربية وذلك في إطار التعاون الاقتصادي والمالي ،وتحديد أثرها على اقتصاديات الدول المغاربية ، وقد خلص الباحث إلى عدم تحقيق نتائج ايجابية مرضية وذلك على مستوى كل القطاعات التنموية للدول المغاربية ،من خلال هذه الشراكة.
- عمورة جمال: "**دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية** " -أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر،الجزائر،2005-2006، وتناولت الدراسة كل جوانب الشراكة الأوروبية العربية وتحديد آثارها على الاقتصاديات ، بالإضافة إلى تناول البحث استراتيجية الاندماج والتكامل الاقتصادي العربي كآلية لتفعيل الشراكة ،ثم أهم محاور الشراكة الأوروجزائرية ، وآثارها المتوقعة على التوازنات الاقتصادية الكلية ،وقد توصل الباحث الى أن تحقيق مستويات عالية من النمو في الدول العربية يتحقق من خلال تفعيل ودعم عملية التعاون بين هذه الدول من خلال تشجيع ورفع القدرة التنافسية للقطاع الصناعي في الدول العربية بدل التفاوض بشكل انفرادي في هذه الاتفاقيات.

- نسيب أنفال: **دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقيات الشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** – أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة ، الجزائر 2014-2015- ،حيث يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحديد أثر الشراكة الأورومتوسطية على اقتصاديات الدول الشريكة بشكل عام ،وعلى الاقتصاد الجزائري بشكل خاص، وذلك من خلال التحقق من فاعلية الشراكة الأورومتوسطية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،حيث توصلت الدراسة إلى أن الشراكة الأورومتوسطية كان لها آثار سلبية على اقتصاديات الدول الشريكة ومن بينها الجزائر ، وذلك كنتيجة حتمية للسياسات المرافقة لإنشاء منطقة التجارة الحرة ، كما توصلت الدراسة إلى تواضع المساعدات المالية التي يلتزم بها الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميدا1وبرنامج ميدا2، إضافة إلى ضعف القروض المقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار والمبالغ المقررة في اطار السياسة الأوروبية للجوار ، حيث تعتبر هذه البرامج غير كافية لتمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول .بالإضافة إلى عدم إسهام برنامج ميدا بشكل فعال في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وهو محور هذه الدراسة .
- سعيد جلاب، حسن تالي، **تقويم اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية في جوانبها الزراعية والدروس المستفادة والتوجيهات المستقبلية " تجربة الجزائر"**، مداخلة ضمن الندوة القومية حول أثر اتفاقيات الشراكة حيث يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحديد أثر الشراكة الأورومتوسطية على اقتصاديات الدول الشريكة بشكل عام ،وعلى الاقتصاد الجزائري بشكل خاص، وذلك من خلال التحقق من فاعلية الشراكة الأورومتوسطية في تأهيل الاقتصاديات العربية دراسة حالة الجزائر ،وتحديد مساهمة ذلك في الجوانب الزراعية ، حيث توصلت الدراسة إلى أن الشراكة الأورومتوسطية كان لها آثار سلبية على اقتصاديات الدول الشريكة ومن بينها الجزائر ، وذلك كنتيجة حتمية للسياسات المرافقة لإنشاء منطقة التجارة الحرة وسياسة التفكيك الجمركي التي لا تخدم الجانب الزراعي، ومنه اهتمت الدراسة بتحديد الاستراتيجيات الكفيلة لتسهيل الاستفادة من جوانب هذه الاتفاقيات ،خاصة في الجانب الزراعي.
- كمال دمدوم، محمد بوهزة **تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات الشراكة الأوروجزائرية**،مداخلة ضمن الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية

الأوروبية، جامعة سطيف ،الجزائر ،أيام 08-09 ماي 2004، وقد سلطت هذه الدراسة الضوء على تحليل الجوانب المالية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ومدى تطور هذه الجوانب من خلال تطور العلاقة في اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية ، كما توصلت هذه الدراسة أيضا إلى تواضع المساعدات المالية المقررة في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وذلك ضمن برنامج ميدا1وبرنامج ميدا2، إضافة إلى القروض المقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار ، حيث تعتبر هذه البرامج غير كافية لتمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول ، وعموما خلصت الدراسة الى محدودية هذه الأموال المقدمة في اطار هذه الجوانب ، وعدم قدرة الجزائر على امتصاص المبالغ المقدمة لها في اطار هذه البرامج .

- سليمان ناصر، آدم حديدي : **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة :أي دور لبنك الجزائر؟** مقال منشور بالمجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ،العدد الثاني (02)،جوان 2015، وقد اهتم الباحثان من خلال هذا المقال إبراز وتحديد الجوانب التي تحتاج إلى تأهيل في المنظومة المصرفية الجزائرية ،حيث تفاعلت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية لتحد من مستوى أداء المنظومة المصرفية في الجزائر، وقد خلص الباحثان إلى ضرورة إصلاح هذه الجوانب والنقائص ، كما أن هذه الإصلاحات أيضا هي من مهام بنك الجزائر باعتباره المسئول الأول في القطاع المصرفي.

ومما سبق: نلاحظ أن كل ما تم ذكره في الدراسات السابقة للموضوع لا يتناول الموضوع بشكل مباشر، أي يهتم بمتغير واحد من الموضوع سواء تعلق الأمر بالجانب المالي للشراكة الأورومتوسطية أو تقييم الشراكة الأورومتوسطية والجزائرية ،وكجانب آخر تم تناول موضوع تأهيل النظام المصرفي الجزائري بمعزل عن موضوع الشراكة الأوروجزائرية، ومن هنا يمكننا تحديد القيمة المضافة لهذا العمل والتي تفتقر لها كل الدراسات السابقة ،وهي تتبين لنا من خلال هدف هذه الدراسة في تقييم و تحليل دور برامج التمويل في إطار الشراكة الأوروجزائرية في عملية تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي تفرضها البيئة المصرفية.

صعوبات البحث:

تتمثل صعوبات البحث في الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاط البنوك الجزائرية ، وهذا فيما يخص الاستهلاك الحقيقي للمبالغ المقررة في اطار برنامج التأهيل في ظل ميدا، وهذا طبعا لا يطابق مبدأ الافصاح المنصوص عليه بموجب المادة 103 من الأمر 03-11 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90-10 ، أو من طرف مبادئ لجنة بازل للحوكمة المصرفية، أيضا بالرغم من التنقل الى الجزائر العاصمة والى مقر وزارة المالية ، وجدنا صعوبات في تحديد المبالغ الموجهة للنظام المصرفي الجزائري لوحده من طرف المعنيين بذلك ،واكتفينا بالمبلغ الاجمالي المخصص للنظام المالي ككل.

خطة وهيكل البحث :

بالرغم من وجود أكثر من خطة بديلة لدراسة الموضوع إلا أننا اخترنا أن يتضمن البحث مقدمة عامة وأربعة فصول وخاتمة عامة على النحو التالي :

- الفصل الأول ويمثل دراسة الإطار النظري لمراحل تطور الاتحاد الأوروبي في ظل التغيرات الحديثة ويتضمن أربعة مباحث ، حيث تناول المبحث الأول: المجموعة الاقتصادية الأوروبية وبداية التكامل الاقتصادي الأوروبي ،أما المبحث الثاني فيخص مراحل تطور النظام النقدي الأوروبي والمبحث الثالث يهدف إلى دراسة تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية " الأورو " أما المبحث الرابع فتناولنا فيه واقع الاتحاد الأوروبي في ظل أزمة الدين السيادي .
- الفصل الثاني وهو بمثابة نظرة كلية على الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية واتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية وتعرضنا فيه إلى النقاط التالية :

-عرض لحالة الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات الهيكلية ثم عرض حالة الاقتصاد الجزائري في فترة الإصلاحات الهيكلية في المبحث الأول، وتناولنا في المبحث الثاني الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية، أما المبحث الثالث فخصصناه لمضمون الشراكة الأوروجزائرية

- الفصل الثالث ويمثل مضمون البحث وهو تحليل الجوانب المالية المرافقة للشراكة الأورو جزائرية والتي لا يمكن التكلم عنها بمعزل عن الجوانب المالية للشراكة الأورو متوسطية ونتناول ذلك من خلال عرض مجموعة من النقاط تتمثل في ماهية البرامج المالية في الشراكة

الأورو متوسطية في المبحث الأول ودراسة تحليلية لهذه الجوانب في المبحث الثاني ، أما المبحث الثالث فمخصص لتحليل البرامج المالية الموجهة للاقتصاد الجزائري.

- الفصل الرابع ويتناول تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل البرامج المالية للشراكة الأوروجزائرية ،وذلك في ثلاثة مباحث حيث نتناول في المبحث الأول مبررات تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات المصرفية الحديثة. أما المبحث الثاني فهو عبارة على دراسة تقييمية لبرنامج ميدا لدعم وعصرنة النظام المصرفي الجزائري**Amsfa** . وقد خصصنا المبحث الثالث إلى تقييم المبالغ المالية الموجهة لتأهيل النظام المصرفي الجزائري ودراسة التحديات التي تعترض مسار برنامج **Amsfa** و تعيق تطور النظام المصرفي الجزائري واستراتيجية تحديثه.
- وفي الأخير خاتمة عامة تضمنت النتائج العامة للدراسة ،واختبار فرضيات الدراسة ،بالإضافة الى تقديم اقتراحات للدراسة ،وأخيرا تحديد بعض الآفاق للموضوع من خلال هذه الدراسة.

الفصل الأول

الاطار النظري لمراحل تطور الاتحاد الأوروبي في ظل التغيرات الحديثة

تمهيد:

يعتبر موضوع الاتجاه نحو الإقليمية من أهم التغيرات التي طرأت على الاقتصاد الدولي، بحيث بعد الحرب العالمية الثانية أصبح التوجه نحو إقامة تجمعات اقتصادية وإقليمية ترتبط من خلال الروابط التاريخية والثقافية والجغرافية المشتركة أمر ضروري وحتمي، حيث تسعى كل الدول في إطار هاته التجمعات إلى تحقيق مكاسب اقتصادية والاستفادة من المزايا التي يحققها التكامل الاقتصادي.حيث تعددت الأسباب والدوافع وراء دخول الدول المتقدمة أو النامية في تجمعات إقليمية بعد إدراكها ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي، ومن هنا يأتي الحديث عن هذا الموضوع في هذه الدراسة من خلال إبراز أهميته وأهم آثاره على اقتصاديات الدول ،بالإضافة إلى عرضنا لنموذج الاتحاد الأوروبي كأهم تجارب التكامل الاقتصادي والنقدي الذي نتج كضرورة ملحة بعد الدمار الاقتصادي الذي خلفته الحرب العالمية الثانية في القارة الأوروبية. وتحليل واقع هذا التكامل في ظل التطورات والأزمات الحديثة ، لذلك ارتأينا أن نعالج هذه الجوانب في هذا الفصل من خلال عرضنا لعدة نقاط هامة في المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول: المجموعة الاقتصادية الأوروبية وبداية التكامل الاقتصادي الأوروبي**
- ✓ **المبحث الثاني:مراحل تطورالنظام النقدي الأوروبي**
- ✓ **المبحث الثالث: : تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية " الأورو "**
- ✓ **المبحث الرابع: الاتحاد الأوروبي في ظل أزمة الدين السيادي .**

المبحث الأول: المجموعة الاقتصادية الأوروبية وبداية التكامل الاقتصادي الأوروبي

إن التغيرات التي ولدتها البيئة الإقليمية والدولية جعلت موضوع التكتل الاقتصادي أحد أهم سمات هذا العصر، وهي إحدى صور العولمة الاقتصادية التي بدأت تتجسد بصورة واقعية بعد الحرب الباردة، وذلك بالرغم من أن التكتلات الاقتصادية العالمية تعتبر ظاهرة قديمة في الاقتصاد الدولي حيث سارعت أوروبا للبحث عن بدائل تمكنها من التكيف مع هذه التغيرات التي فرضتها الإقليمية الجديدة. ومنه من الضروري التطرق في الجوانب التالية إلى أهمية التكتلات الاقتصادية ثم التعرف على بداية التكامل الاقتصادي الأوروبي وذلك من خلال إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

المطلب الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

إن تناول موضوع التكتلات الاقتصادية في ظل التغيرات والتطورات الحديثة في الاقتصاد العالمي، أصبح أمر يحتاج إلى التدقيق في عدة جوانب نظرية وذلك لأهمية توضيح المدلول النظري والفكري للتكامل الاقتصادي.وقد تأكدت أهمية التكامل الاقتصادي في النصف الثاني من القرن العشرين (20) ،وذلك لاعتباره من أهم العوامل التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية وفقا لما تقتضيه البيئة الاقتصادية الدولية.

الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي

من الناحية اللغوية نعني بالتكامل "تجميع أجزاء الشيء أو تجميع أشياء مختلفة مع بعضها لغرض وهدف معين، ومنه فالتكامل الاقتصادي هو تجميع كل الجهود في مجال الاقتصاد لتحقيق أهداف اقتصادية معينة"، كما يمكن النظر إليه على أنه " يمثل مجموعة من الترتيبات تندرج ضمن اتفاقيات بين مجموعة من الدول ترغب من خلالها تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة فيما بينها[1]

ويمكن النظر إلى العملية التكاملية من خلال تعريف بيلا بالاسا "BelaBelassa" بوصفه التكامل على أنه عملية وبوصفه حالة تجارية، بحيث يعتبر عملية لشموله على الإجراءات الهادفة إلى إلغاء

[1] عبد الحميد عبد المطلب ، **السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية، القاهرة،مصر،2003 ، ص.13.

التمييز بين الوحدات الاقتصادية المتعلقة بالدول المتخلفة، وإذا اعتبرناه حالة تجارية فيمكن تفسيره بانعدام وجود الأشكال المختلفة للتمييز بين الاقتصاديات القطرية.[1]

كما ترجع فكرة التكامل الاقتصادي من الناحية التاريخية إلى الاقتصادي "فاينر" سنة 1950 ،حيث بين أن شكل أو درجة التكامل تجمع بين أسس نظرية التجارة ،الحرية أو الحماية، وقد اختلف الاقتصاديون حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي ،حيث استعمل البعض مصطلح الاندماج واستعمل البعض الآخر مصطلح التعاون ،كما استعمل آخرون مصطلح التكتل .ويرجع هذا الاختلاف في وجهات النظر في طبيعة وشكل التكامل ، وقد تم الإبقاء على مصطلح التكامل الأقرب لترجمة المصطلح من اللغة الانجليزية" Intégration"،ويرى الاقتصادي" ميردال" أن مفهوم التكامل لا بد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، بالإضافة إلى إعطاء فرصة اقتصادية بطريقة متساوية للأعضاء في هذا التكتل .[2]

ويرى أحد الباحثين من خلال اقتراحه لمفهوم شامل للتكامل الاقتصادي أنه عملا إراديا من قبل دولتين أو أكثر ، يقوم بإزالة كافة الحواجز أمام المعاملات التجارية وانتقال عوامل الإنتاج فيما بينها كما أنه يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية ، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية العامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو.[3]

وفي إطار تحديد وتوضيح عملية التكامل الاقتصادي وما يرتبط بها من آثار وتغيرات على الاقتصاديات ،يمكن التمييز بين الاتجاهين التاليين: [4]

-الاتجاه الأول: وهو اتجاه عام يعرف التكامل كشكل من أشكال التعاون والتنسيق بين دول مختلفة بعيدا عن المساس بسيادة هذه الدول، وقد تم انتقاد هذا التعريف لاتساعه ،مما يجعل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة تكامل ،بالإضافة إلى أن هذا التعريف لا يميز بين التكامل والتعاون.

---

(1) علي القزويني ، **التكامل الاقتصادي الدولي الإقليمي في ظل العولمة**، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس،الجماهيرية العظمى، بدون سنة نشر، ص.126.

(2) عبد الوهاب رميدي ، **التكتلات الإقليمية، في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية –دراسة تجارب مختلفة**–،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ، الجزائر ،2007/2006،ص.3

(3)سامي عفيفي حاتم ، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم** ،الطبعة الرابعة، جامعة حلوان ،القاهرة،2003،ص.283

(4)عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق،ص.5

- الاتجاه الثاني: وهو اتجاه أكثر تحديدا ،حيث يعتبر التكامل عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات وذلك دون التأثير على سيادة الدول.

ومما سبق يمكننا في تعريف التكامل الاقتصادي التمييز بين مجموعة من العناصر نذكرها في مايلي:[1]

-يؤدي التكامل بالدول الأعضاء إلى التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية ، كما يعمل على إذابة الاقتصاديات القومية في كيان جديد ، يعرف بمرحلة التكامل الاقتصادي التام ،كهدف نهائي بالنسبة للدول الأعضاء.

-دعم الدول الأعضاء من خلال الإجراءات والتدابير اللازمة لإحداث التغييرات في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

مما سبق يمكننا تحديد مفهوم شامل التكامل الاقتصادي في التعريف التالي:

" التكامل الاقتصادي ما هو إلا عمل إداري من قبل دولتين أو أكثر يقوم على إزالة كافة الحواجز والقيود الجمركية والكمية على التجارة الدولية في السلع وانتقال عناصر الإنتاج، كما يشمل سياسات اقتصادية منسقة بين الأعضاء بهدف تحقيق كل ما من شانه تعظيم المكاسب والمصالح الاقتصادية لكل دولة عضو، وذلك بتوفر فرص متكافئة لكل الدول الأعضاء"[2]

الفرع الثاني: دوافع وآثار التكامل الاقتصادي

أخذت الدوافع تزداد وراء الدعوة لتحقيق التكامل الاقتصادي ، وبالتالي زاد عدد الدول التي اعتمدت سياسة التكامل الاقتصادي على مستوى الدول المتقدمة أو النامية، حيث تعددت الدوافع وراء العملية التكاملية الاقتصادية التي تعتبر استراتيجية لتحقيق جملة من الأهداف ،وسببا هاما في وجود مجموعة من الآثار.

أولا: دوافع التكامل الاقتصادي

وعموما تتمثل أهم الأسباب المؤدية بالدول إلى اللجوء إلى التكامل الاقتصادي في مجموعة جوانب هامة نذكرها في ما يلي:[3]

---

[1] سامي عفيفي حاتم ، مرجع سابق،ص.36.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق،ص.15.

[3] المرجع السابق، ص.ص.23- 25.

1. العمل على فتح الأسواق وتوسيع حجمها، حيث يمكن توجيه الإنتاج إلى السوق الموسعة لبلدان التكامل بدل حصرها في السوق المحلية فقط وهذا ما يؤدي إلى رفع الطلب مما يحفز الإنتاج.
2. الاستفادة من وفرات النطاق والإنتاج الكبير الذي توفره عملية التكامل.
3. تحسين معدل التبادل الدولي لصالح دول منطقة التكامل الاقتصادي .
4. بناء اقتصاد متين يحد من لجوء الدول الأعضاء في التكامل إلى الخارج .
5. المحافظة على الاستقرار الاقتصادي في كل المستويات وخلق بيئة ملائمة لتحقيق التنمية الشاملة.
6. رفع مستوى رفاهية المواطن وذلك من خلال حصوله على السلع الاستهلاكية بأقل سعر، بسبب إزالة الرسوم الجمركية وتخفيض التكاليف في عمليات الإنتاج بهدف توسيع السوق .

كما يمكن دائما في هذا الجانب الإشارة إلى دوافع أخرى مثل :[1]

7. زيادة مستوى التشغيل حيث يتيح اتساع السوق والتوسع في الإنتاج قدرا أكبر من فرص التشغيل، حيث يصبح سوق العمل متسعا كسوق واحدة لبلدان التكامل وقادر على استيعاب فائض العمل الموجود في بعض هذه البلدان، مما يعمل على رفع إنتاجية العمل .
8. تطوير القاعدة التكنولوجية: حيث تسمح العملية التكاملية من الاستفادة من القدرات التكنولوجية بطريقة سهلة في ظل التكامل الاقتصادي.
9. يمكن للتكامل أن يوفر درجة أو قدرا من الحماية للدول المتكاملة أمام الشركات العملاقة والتكتلات الاقتصادية الأخرى، مما يعمل على المحافظة على القدرات والموارد لصالح البلدان المنخرطة في التكامل.

ثانيا: آثار التكامل الاقتصادي

إن البرامج التي تتبع عملية التكامل الاقتصادي تؤدي إلى تقليص القيود التجارية بين الدول الأعضاء مما يسمح لها بتحقيق الجوانب التالية:[2]

-تطوير صادراتها مع الدول الأعضاء الأخرى في التكامل .

---

[1] حسن فليح خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن ، 2001، ص- ص.180- 184.

[2] شوقي ناجي جواد ، **إدارة الأعمال الدولية " مدخل تتابعي** "، الطبعة الأولى ، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2002، ص،ص.103، 104.

-تحسين الاستغلال للقوى العاملة والموارد الطبيعية والمالية .

-التجديد والتطوير لتحسين نوعية الإنتاج وتحسين مستوى المنافسة .

في الواقع إن قيام التكامل الاقتصادي بين الدول قد يحقق مزايا وقد ينجر عنه عدة مشاكل نستعرضها في مايلي:

I. -مزايا التكامل الاقتصادي:

وفي هذا الجانب بإمكاننا أن نورد أهم مزايا التكامل الاقتصادي في النقاط التالية:[1]

1. حرية انتقال عناصر الإنتاج :حيث تسمح البرامج التي تتبع عملية التكامل الاقتصادي بإزالة القيود أمام انتقال عناصر الإنتاج ،مما يسمح بتطوير وخفض تكاليف العملية الإنتاجية وتحسين نوعية المنتجات .
2. اتساع حجم السوق :يحل التكامل الاقتصادي مشكلة ضيق الأسواق ،ويسمح باتساع حجم السوق داخل دول منطقة التكامل ،مما يسمح لها بتسويق منتجاتها وتحسين التكنولوجيا المستعملة وتأمين زيادة الإنتاج، بالإضافة إلى إقامة صناعات ذات حجم أكبر.
3. تخفيف العبء على ميزان المدفوعات : وذلك من خلال زيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء. وتخفيف الاستيراد من العالم الخارجي.
4. زيادة معدل النمو الاقتصادي : ويعمل التكامل على رفع معدل النمو الاقتصادي من خلال تشجيع وزيادة الحافز على الاستثمار ،فضلا عن ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج وتسهيل عمليات تكوين رأس المال.
5. الاستفادة من مهارات اليد العاملة : حيث يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل ،مما يؤدي إلى الاستفادة من اليد العاملة الفنية وكل الطاقات في ميادين تخصصهم.

II. -مشاكل التكامل الاقتصادي:

تطرح إجراءات العملية التكاملية عدة مشاكل نلخص أهمها في النقاط التالية:[2]

1. مشكل التعريفة الموحدة : من أساسيات التكامل الاقتصادي إلغاء الحواجز الجمركية مع الاتفاق المسبق على وضع تعريفة جمركية موحدة، وذلك لمواجهة عملية الاستيراد الخارجي

[1] عبد الوهاب رميدي ،مرجع سابق،ص-ص.21-23.

[2] المرجع السابق،ص،ص.24،25.

،حيث من الصعب الاتفاق على وضع تعريفة جمركية موحدة ، فبعض الدول ترفض تعريفة تقل عن الرسم الذي تفرضه على وارداتها من السلع الأجنبية ،وأخرى ترفض زيادة التعريفة عن الرسم للحفاظ على مصالحها التجارية.

2. مشكل الحماية الجمركية :تختلف درجة الحماية للمشاريع القائمة في الدول الأعضاء في التكامل نظرا لاختلاف درجة نمو اقتصادياتها واختلاف ظروف مشاريعها الإنتاجية، لذلك يصعب التخلي عن موضوع الحماية في دولة ما بسبب مشكل المنافسة بين مشاريع الدول الأخرى، وخاصة التي تنتج بتكاليف أقل ،ومنه حدوث عدم التنسيق بين السياسات الاقتصادية التي هي من أهم الشروط لقيام التكامل الاقتصادي .
3. مشكل توزيع الإيرادات وتعويض الخسائر: حيث تثار في عملية التكامل الاقتصادي مشكلة تحديد الأساس الذي يتم من خلاله تقسيم الإيرادات المحصلة من جمارك الدول الأعضاء ،بحيث هناك تضارب في طريقة التقسيم ،حيث يرى البعض أن تحتفظ كل دولة بإيرادات الجمارك التي تحصلها ، وذلك بعد قيام الدول الكبرى في الاتحاد بدفع مبلغ إجمالي معين للدول الصغيرة فيه، وذلك كتعويض لما خسرته من الإيرادات الجمركية نتيجة انضمامها للاتحاد، ويرى فريق آخر أن كيفية التقسيم يجب أن تكون على أساس نسبة عدد سكان كل دولة إلى مجموع سكان الاتحاد .ونفس المشكل يطرح بالنسبة لكيفية تعويض الخسائر ،وعموما يعود هذا الاختلاف إلى تباين نسبة مساهمة كل دولة في الإيرادات الجمركية للاتحاد .

الفرع الثالث: أشكال التكامل الاقتصادي

يفرق الباحثين بين درجات وأشكال التكامل الاقتصادي وذلك من وجهة نظر التحليل الاقتصادي للعملية التكاملية .وعموما فان المحلل الاقتصادي يفرق بين عدة صور وأشكال للتكامل الاقتصادي في كما يلي :

أولا: ترتيبات التجارة التفضيلية "Preferential Trade Arrangements "

وهو أقل صورة للتكامل الاقتصادي ، بحيث يتم في هذه المرحلة منح بعض المزايا التفضيلية في التبادل التجاري سواء كان ذلك في صورة تخفيض معين للرسوم الجمركية مع الإبقاء على العديد

من القيود في التعامل مع باقي الأعضاء في ظل هذا الترتيب[1] . ونذكر أهم مميزات هذه المرحلة في النقاط التالية:[2]

1. تقتصر هذه المرحلة على تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية دون إلغائها بشكل نهائي .
2. تخص المعاملة التفضيلية على الشق السلعي للتجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء ،ولا تمتد إلى الشق النقدي للتجارة الإقليمية.
3. تحتفظ كل دولة عضو بحق تحديد سياساتها في المجال الجمركي وغير الجمركي ،دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الأعضاء.

ثانيا: منطقة التجارة الحرة " Free Trade Area "

وهي ثاني درجة من درجات التكامل ،حيث يتم في هذه المرحلة إلغاء كل الرسوم الجمركية والقيود الإدارية على حركة السلع والخدمات في ما بين الدول الأعضاء، مع احتفاظ كل دولة عضو بحقها في فرض ما هو مناسب لها من قيود مع باقي الدول خارج هذه المنطقة .

ثالثا: الاتحاد الجمركي " Custom Union "

وهو يشبه الشكل السابق وذلك فيما يخص تحرير التجارة بين الدول الأعضاء مع إلغاء كافة القيود الجمركية عليها، ولكنه مختلف في إلزام الأعضاء بتوحيد السياسة الجمركية تجاه بقية دول العالم خارج الاتحاد .

رابعا: السوق المشتركة " Common Market "

ويتم في هذا الشكل من التكامل إلغاء كافة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء مع الالتزام بسياسة موحدة خارج السوق أي كما في الشكل السابق ولكن يتميز عنه بحرية حركة عناصر الإنتاج من العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء .

خامسا: الاتحاد الاقتصادي

وهو أكثر الأشكال تطورا بحيث يتميز بالإضافة إلى خصائص السوق المشتركة بجانب تنسيق السياسات الاقتصادية مع الحرص على إنشاء المؤسسات التي لها القدرة على تنفيذ وتحقيق هذا

---

[1] محمد سيد عابد ، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص. 206.

[2] سامي عفيفي حاتم ،مرجع سابق،ص.286

التنسيق وعند تطبيق دول الاتحاد الاقتصادي عملة موحدة فان تنتقل بذلك إلى ما يسمى بالاتحاد النقدي .

سادسا: الاندماج الاقتصادي " Complete Economic Integration "

وهذه هي المرحلة الأخيرة للعملية التكاملية، إذ تشمل بالإضافة إلى كل ما سبق ذكره في المراحل السابقة ، توحيد كافة السياسات الاقتصادية ، وإيجاد سلطة إقليمية عليا، وعملة موحدة تتعامل بها كل الدول الأعضاء، وجهاز إداري مسؤول عن مراقبة وتنفيذ هذه السياسات، بالإضافة إلى خضوع السلطات التنفيذية للدول الأعضاء للسلطة الإقليمية العليا .[1]

المطلب الثاني: الجماعة الاقتصادية الأوروبية

نظرا لفشل كل الجهود الرامية لتحقيق التوحيد السياسي لأوروبا في العشرينات، إضافة إلى تمسك معظم الحكومات بضرورة المحافظة على السياسة القومية وعدم انقسامها أصبح الاهتمام بموضوع التعاون والوحدة كشرط هام ورئيسي لتحقيق النمو والازدهار، وكذلك أمر حتمي بعد نتائج الانهيار والدمار الاقتصادي الذي خلفته الحرب العالمية الثانية .[2]

الفرع الأول: دوافع التكامل الاقتصادي في أوروبا

تختلف العوامل والاعتبارات الدافعة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي للدول الأوروبية، بحيث نشير في هذا الصدد إلى مجموعة من العوامل والتي نصنفها كما يلي:

أولا: العوامل الاقتصادية:

وتتمثل مجموعة العوامل الاقتصادية وراء تحقيق الحركة التكاملية في أوروبا فيما يلي:[3]

1. انخفاض حجم التجارة بين دول أوروبا خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، بحيث نتج عن هذه الفترة درجة بالغة من التفكك الاقتصادي في الدول الأوروبية وفي الاقتصاد العالمي ككل، بالإضافة إلى القيود المتزايدة على حركة التجارة .
2. العمل على التقليل أو الحد من تعاظم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

---

[1] محمد سيد عابد ،مرجع سابق ، ص-ص. 206- 209.

[2] سهير محمد السيد ، محمد محمد البنا، **الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2004،2005، ص. 269.

[3] عمر حسين ، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر،1998، ص،ص.11، 12.

3. الحد من أثر التقلبات الاقتصادية الدورية وانتقال الأوضاع الاقتصادية المتدهورة عن طريق حركة التجارة الخارجية .
4. اقتناع الدول الأوروبية أن التكامل الاقتصادي هو العامل الأساسي الذي يعمل على تحقيق النمو الاقتصادي للدول الأوروبية .

ثانيا: العوامل الأمنية

إلى جانب العوامل الاقتصادية هناك عوامل أمنية أثرت على فكرة التكامل الاقتصادي والنقدي لدى الدول الأوروبية ومن بينها ما يلي:[1]

1. الفكرة التكاملية كنتيجة حتمية لما خلفته الحرب العالمية على الدول الأوروبية، حيث أن صناع القرار وأصحاب السلطة السياسية، أصبحوا على حرص تام لنزع الصراعات الأوروبية خاصة بعد التطور الكبير في مجال الأسلحة وما نتج عن ذلك من دمار كبير.
2. العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي لضمان الاستقرار الأمني والسياسي، وذلك في ظل خوف الدول الأوروبية وخاصة فرنسا من عودة القوة الألمانية، بالإضافة إلى تنامي القوة الأمريكية وذلك كقوة عظمى بعد الحرب العالمية الثانية.

الفرع الثاني: نشأة المجموعة الاقتصادية الأوروبية

لقد بدأت الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، تنظر إلى أهمية التعاون والوحدة لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث تم التوقيع على اتفاقية تأسيس الاتحاد الجمركي لدول البنولكس" Benelux " * في ستة 1947، والتي تضم بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ. كما تم سنة 1949 تكوين المنطقة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتي تضم 16 دولة تتعهد بتعاون وثيق في العلاقات الاقتصادية المتبادلة لتدخل بعد ذلك الدول الأوروبية مرحلة إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

---

[1] سمير صارم ، **اليورو**، دار الفكر، سوريا، 1999، ص. 69.

* كلمة Beneluxمركبة من الحروف الأولى للأسماء التالية:

Be: تشير إلى بلجيكا (Belgium)

Ne : تشير إلى الأراضي الواطئة (Netherlands) أي هولندا

Lux: تشير إلى لوكسمبورغ (Luxmburg)

أولا: معاهدة جماعة الفحم والصلب الأوروبية (CECA)

حيث جاءت المعاهدة بمبادرة من الفرنسيين " جون مونيه" و" روبيرت سشومان" وزير خارجية فرنسا آنذاك، حيث تم تقديم الاقتراح لإنشاء جماعة الفحم والصلب في 09 ماي 1950 ليتم التوقيع على المعاهدة في 18 أفريل 1951. ودخلت حيز التطبيق في 25 جويلية 1952 .

وتأتي المعاهدة كنتيجة لاتحاد الدولتين المؤسستين لها وهما فرنسا وألمانيا الغربية وتركهما للأحقاد التي كانت بينهما لحقبة من الزمن، وذلك سعيا منهما للنهوض باقتصادياتهم وإقرار السلام بأوروبا[1]. وقد ضمت المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ ستة (06) دول وهي " بلجيكا- ألمانيا الغربية- لوكسمبورغ- فرنسا- ايطاليا و هولندا "، كما تم تحديد سلطة عليا لهذا المجلس وذلك بهدف اتخاذ القرارات المشتركة وضمان انسجامها وتفادي تشتت السلطات فيما يخص صناعة الفحم والصلب [2]

ثانيا: معاهدة روما

قبل عقد هذه المعاهدة قدمت دول اتحاد البنولوكس مذكرة للنظر حول إمكانية تحقيق المزيد من التعاون الأوروبي وذلك بتاريخ 1و2 يونيو 1955، حيث تم الاتفاق على إعطاء الأولوية للتكامل الاقتصادي، بالإضافة إلى ضرورة إقامة مؤسسات اقتصادية تسعى إلى خلق سوق أوروبية موحدة، وقد تم تقديم التقرير النهائي لوزراء الخارجية في مؤتمر البندقية في 29 و30مايو1956، وقد حظي بالقبول كقاعدة لمفاوضات لاحقة، ولكنه تعثر بسبب مطالب فرنسية في الجانب الاجتماعي [3] ولتفعيل الاندماج الاقتصادي الأوروبي، تم أخيرا الاتفاق بين فرنسا وألمانيا الغربية ودول البنولكس على مشروع إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية **(EEC)**

(European Economic Community)، ولذلك تم التوقيع على معاهدة روما بتاريخ 25 مارس 1957، بحيث تم المصادقة بالأغلبية على إنشاء السوق الأوروبية المشتركة والسوق الأوروبية للطاقة الذرية، ليدخل العمل بها ابتداء من أول جانفي 1958.[4]

---

[1] GerardBramoullé et Dominique Angey, **Economie Monétaire**, Edition Dollaz, paris,1998,p.410.

[2] معروف هوشيار ، **تحليل الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى ، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2006، ص. 139.

[3] عمر حسين ، **مرجع سابق**،ص.ص.148،147.

[4] Gérard Bramoullé et Dominique Augey, op.cit.p.410.

حيث أولت معاهدة روما من خلال إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، تحقيق التوازن بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، والعمل على تسهيل تبادل وانتقال السلع والبضائع من خلال إزالة القيود والحواجز أي تنظيم وتحرير التبادل بين الدول الأعضاء.

وبذلك امتنعت الدول الأوروبية الأعضاء في المجموعة عن وضع رسوم جمركية جديدة على الواردات والصادرات أو زيادة أي رسوم جارية فيما بينها. كما تم العمل على تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 30 % كمرحلة أولى تدوم أربع سنوات، ثم تخفيضها بنفس النسبة كمرحلة ثانية لأربع سنوات أخرى، ثم 40 % بالمرحلة الثالثة لأربع سنوات أخرى. بالتالي إزالة الحواجز خلال 12 عاما، حيث تعتبر هذه الفترة انتقالية ويمكن أن تمتد إلى 15 عاما.[1]

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للجماعة الاقتصادية الأوروبية وأهدافها

حددت معاهدة روما أهداف إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية بالإضافة إلى تحديد هيكلها التنظيمي بما يتوافق مع هذه الأهداف.

الفرع الأول: أغراض وأهداف الجماعة الاقتصادية الأوروبية

ويمكننا التطرق إلى أهداف إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية فيما يلي:[2]

1. إلغاء القيود والرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وإزالة القيود الكمية على استيراد وتصدير السلع، وكل ما يتعلق بتحرير حركة الأشخاص والسلع ورأس المال.
2. توحيد التعريفة الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء.
3. العمل على تحقيق التنسيق في السياسات الاقتصادية، ويتضمن ذلك إجراءات السياسة المالية لعلاج الاختلال وعدم التوازن، وإنشاء سياسة مشتركة في قطاع الزراعة والنقل والتجارة.
4. إنشاء البنك الأوروبي للاستثمار وذلك لتفعيل التنمية والنمو الاقتصاديين .
5. تحسين المستوى المعيشي وإمكانيات العمل من خلال إقامة صندوق اجتماعي أوروبي.
6. العمل على توسيع حجم التبادل الخارجي مع بقية الدول الأخرى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1] سمير صارم ، مرجع سابق، ص.78.

[2] عمر حسين، **الجات والخصخصة، الكيانات الاقتصادية الكبرى**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر،2001ص.39.

7. محاولة تحقيق التقارب بين تشريعات الدول الأعضاء مما يعمل على دعم السوق المشتركة.

الفرع الثاني: البنية التنظيمية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية

ارتأينا من الضروري إلقاء الضوء على الهيئات الرئيسية داخل المجموعة الاقتصادية الأوروبية ويمكننا أن نوضح ذلك في ما يلي:

1. **المجلس:** يضم ممثلي الدول الأعضاء، مهمته العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية العامة للدول الأعضاء، كما يقوم بتحديد الرواتب والعلاوات ورواتب التقاعد للأعضاء في بقية الهيئات[1]. وقد تأسس سنة 1974 بمبادرة فرنسية، وهو بمثابة رئيس دولة تجتمع مرتين في السنة بحضور الرئيس.[2]
2. **المفوضية الأوروبية:** وتضم 19 أعضاء منتخبين لمدة أربع سنوات بالموافقة المشتركة من طرف الحكومات الأعضاء، ومقرها بروكسل وهي بمثابة الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي، ويعين رئيسها ونائبه من بين أعضائها لفترات لا تتعدى السنتين، وتصدر قراراتها بأغلبية أصوات الأعضاء. كما تنشر المفوضية تقرير عن أنشطة المجموعة الاقتصادية الأوروبية وذلك قبل افتتاح جلسة البرلمان الأوروبي بشهر في كل سنة .[3]
3. **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية:** وتتكون من ممثلي الفئات المختلفة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، يعين أعضاؤها لمدة (04) أربع سنوات، كما يعين الرئيس من بين الأعضاء ولمدة سنتين.
4. **البرلمان الأوروبي:** ومركزه ستراسبورغ، ويضم 518 نائبا، يعينون عن طريق الانتخاب المباشر في الدول الأعضاء، وله سلطة هامة في عزل المفوضية الأوروبية بالتصويت، بواسطة أغلبية الثلثين.[4]
5. **محكمة العدل:** مقرها لوكسمبورغ، تتكون من خمسة عشر قاضيا وتسعة محامين عموميين، موزعين بالتساوي بين الدول الأعضاء، قرارات المحكمة ملزمة لكافة الأطراف الأوروبية، كما تعمل على مراقبة شرعية المواد والتنظيمات والقوانين المتعلقة بالجماعة الأوروبية.[5]

---

[1] المرجع السابق، ص.39.

[2] Philippe D'arvisenet et Jeau, Pierre Petit, **Economie Internationale**,DUNOD, Paris, 1999,p.168.

[3] عمر حسين ، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر-النظرية والتطبيق**-، مرجع سابق، ص.150.

[4] سهير محمد السيد ، محمد محمد البنا، مرجع سابق، ص.272.

[5] PhilippeD'arvisenet et Jeau, Pierre Petit,op.cit,p.169.

6. **بنك الاستثمار الأوروبي:** ويتم الاكتتاب في رأس مال البنك بنسبة 25% يتم دفعها خلال سنتين ونصف وذلك بالذهب أو بعملة قابلة للتحويل و75% تعد كضمان تدفع إذا ما دعت الحاجة لذلك. ومن أهداف البنك العمل على تسهيل العملية التمويلية للمشاريع من اجل فتح المناطق الأقل تقدما، بالإضافة إلى تحديد إنشاء مشاريع جديدة في ظل السوق المشتركة.[1]

[1] عمر حسين ، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر-النظرية والتطبيق**-، مرجع سابق، ص.151.

المبحث الثاني: مراحل تطورالنظام النقدي الأوروبي:

إن النظام النقدي الأوروبي هو خطوة هامة لاستكمال التكامل الاقتصادي الأوروبي ولتحقيق التنسيق بين السياسات المالية والنقدية لدول اليورو، وتمكينها من مواجهة مشاكل تغيرات أسعار الصرف، لذلك سنتعرف في ما يلي إلى أهم مراحل تشكل النظام النقدي الأوروبي.

المطلب الأول: نظام الثعبان النقدي(الثعبان داخل النفق) " Snake In The Tunel "

إن العمل على تكوين وحدة نقدية اقتصادية فكرة ظهرت منذ الخمسينات من القرن الماضي أعاقها نظام بريتونوودز العالمي لتثبيت أسعار الصرف ، ولكن بعد انهيار هذا النظام وازدياد معدلات العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وانخفاض الدولار ، ظهرت الحاجة الملحة لإصدار وحدة نقدية أوروبية، وخلال السعي لوضع نظام نقدي فعال تشكل نظام الثعبان النقدي أو ما يسمى بالثعبان داخل النفق.

الفرع الأول: تقرير وارنز

بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية وقف تحويل الدولار بالذهب، احدث ذلك أزمة في النظام النقدي العالمي، وتأثر النظام النقدي الأوروبي كنتيجة لذلك في أواخر الستينات من هذا الانهيار وما خلفه من مشاكل. حيث تم تشكيل لجنة أوروبية في نوفمبر 1969، تحت رئاسة السيد " وارنز" رئيس الوزراء ووزير مالية لوكسمبورغ آنذاك، حيث كان هدف هذه اللجنة العمل على وضع خطة مفصلة لتحقيق الوحدة النقدية الأوروبية، حيث تعد قرارات اللجنة من أهم القرارات التي اتخذت لتحويل الوحدة الأوروبية الاقتصادية إلى هدف تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية.[1]

الفرع الثاني : مضمون نظام الثعبان داخل النفق

حيث أوصى تقرير " وارنز" بإنشاء اتحاد نقدي أوروبي على مراحل تمتد بين7- 10 سنوات، كما تم الاتفاق على نسبة ± 0.6 كهامش لأسعار صرف بين العملات الأوروبية لتعيد الاتفاق على هامش ± 2.25% بالنسبة لأسعار صرف عملاتها مقابل الدولار على هامش ± 1.25% بالنسبة لأسعار صرف عملاتها مقابل بعضها البعض، حيث تندرج هذه الإجراءات ضمن ما يسمى بـــ " نظام الثعبان داخل النفق " أو " الثعبان النقدي " [2]. والذي سيتم توضيحه من خلال الشكل التالي:

---

[1] Giovanni Magnifigo, **EuropeanMometary Unification**, Macenillanpress,Landon, 1973,p.199.

[2] مغاوري شلبي ، **اليورو: الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالمية**، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 2000، ص.9.

شكل (1-1): مخطط الثعبان داخل النفق

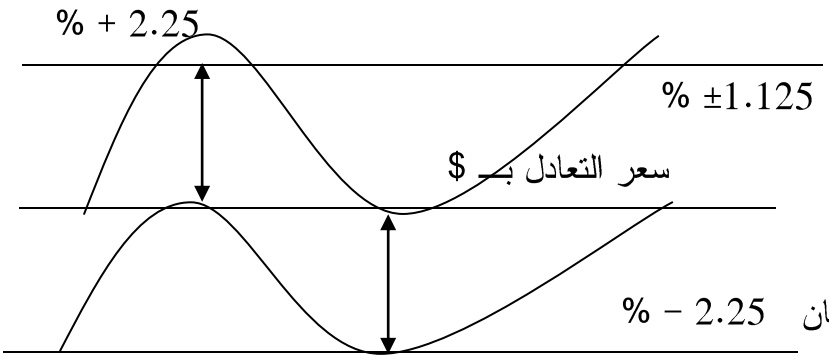

Source : Gérard Bramoullé et Dominique Augey, op.ci, p.415.

ولكن هذا النظام لم يستمر لينهار في عام 1974، وذلك كنتيجة لاضطراب في أسواق المال الأوروبية، بعد تعويم بريطانيا لعملتها وانخفاض شديد لأسعار صرف الليرة الايطالية، والكرون الدانماركي ليعاد النظر فيما بعد في انشاء نظام نقدي أوروبي جديد، تتفادى فيه دول المنطقة عيوب النظام السابق.[1]

المطلب الثاني: نظام وحدة النقد الأوروبية "ECU"

في ظل تعويم سعر الصرف، أصبح نظام الثعبان داخل النفق أو الثعبان النقدي الأوروبي غير مجدي، وكان من الضروري العمل على تجديد النظام النقدي الأوروبي، حيث دخل نظام وحدة النقد الأوروبية حيز التطبيق في مارس 1979.

الفرع الأول: وحدة النقد الأوروبية " الإيكو" (ECU)

يتكون نظام وحدة النقد الأوروبية " الإيكو" من سلة من العملات الأوروبية وهي تمثل متوسط عملات الدول الأوروبية الأعضاء، بحيث تحدد هوامش تغير سعر صرف كل عملة استنادا إلى هذه الوحدة النقدية الرسمية، ومنه يجب تحديد وزن لكل عملة يتناسب مع أهميتها في التعامل النقدي الأوروبي والدولي، كما أن التغير في سعر صرف عملة مقابل الوحدة النقدية الأوروبية يستدعي إعادة النظر في جميع أسعار العملات الأخرى مقابل هذه الوحدة وإعادة النظر في أوزان هذه العملات.[2]أي أن النظام يستند على آلية سعر الصرف الثابت، حيث وفقا له يتحدد لكل عملة من

---

[1] المرجع السابق، ص. 9.

[2] مروان عطوان ، أسعار صرف العملات " أزمات العملات في العلاقات النقدية "، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1992،ص.160.

العملات التي تنتمي إلى التحالف سعرين احدهما سعر تعادل مركزي يعبر عنه بوحدة النقد الأوروبية، حيث يسمح لكل عملة بالتذبذب حول سعر التعادل مع وحدة النقد الأوروبية في حد 2.25% صعودا وهبوطا. أما السعر المحوري فيحدد العلاقة بين كل عملة والعملات الأخرى في التحالف [1]يقابل إصدار وحدة النقد الأوروبية قيام البنوك المركزية للدول الأوروبية بتكوين احتياطي خاص في صندوق التعاون النقدي الأوروبي، وذلك بإيداعات قدرها 20% ذهب و 20% من أرصدتها الدولارية .[2]

ونشير إلى أن وحدة النقد الأوروبية " الإيكو " تنقسم إلى نوعين هما :[3]

1-الأيكو العام: يتم إصداره مقابل 20% احتياطات الذهب وعملات الدول الأعضاء يتداول بين البنوك المركزية لتلك الدول في حساب خاص باسم صندوق التعاون النقدي الأوروبي

" Fonds European de Coppérationmanétaire " .

2-الأيكو الخاص: يطلق على التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها .

الفرع الثاني: أهداف النظام النقدي الأوروبي

تسعى الدول الأعضاء من النظام النقدي الأوروبي إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن الإشارة إلى أهمها في النقاط التالية:

1. تفعيل وتحقيق نتائج ايجابية للمبادلات التجارية والتخفيض من مخاطر هذه المبادلات، بما يوفر نمو متوازن للتجارة .[4]
2. تحقيق الاستقرار النقدي بدول المجموعة الأوروبية بعد انهيار نظام الثعبان النقدي وما خلفه من آثار سلبية على اقتصاديات الدول الأوروبية .
3. تقديم تسهيلات ائتمانية للتمويل التعويضي لعجز ميزان المدفوعات للدول الأعضاء، وبالتالي خفض الطرق التقليدية لتوازن ميزان المدفوعات .[5]

---

[1] بسام الحجار ، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،، بيروت، 2003 ، ص.204.

[2] المرجع السابق، ص.212.

[3] محمود حميدات ، أسامة الفولي، **مبادئ الاقتصاد النقدي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص.171.

[4] Giovanni Magnifigo, op.cit,p.200.

[5] كامل بكري ، **الاقتصاد الدولي: التجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2001، ص.180.

الفرع الثالث: محاور النظام النقدي الأوروبي

لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها النظام النقدي، يرتكز النظام النقدي الأوروبي إلى مجموعة العناصر الأساسية التالية:[1]

1. **وحدة النقد الأوروبية " الإيكو" " ecu ":** الإيكو هي سلة من مقادير ثابتة من عملات الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية، حيث يختلف مقدار كل عملة داخل الإيكو نسبة إلى الوضع الاقتصادي للدولة ومدى مساهمتها في تجارة المجتمع الأوروبي .
2. **آلية سعر الصرف:** وتعد المحور الرئيسي للنظام النقدي الأوروبي، وترتكز أساسا على تحديد سعر مركزي لكل عملة من عملات الدول الأعضاء مقابل الإيكو. ويقوم بتحديد هذا السعر المركزي محافظو البنوك المركزية ووزراء المالية بالدول الأوروبية، وتقوم آلية سعر الصرف على مبدأين أساسيين هما:
   - أن لا يزيد هامش التغير في سعر صرف عملة أي دولة عضو مقابل عملة بقية الدول الأعضاء على (2.25%) أي ± 2.25%
   - تعديل الأسعار المركزية لا يتم إلا باتفاق جميع الدول الأعضاء وذلك للمحافظة على استقرار وحدة النقد الأوروبية.
3. **آليات الائتمان:** وتأتي أهمية توفير تسهيلات ائتمانية لمساعدة الدول الأعضاء في مواجهة التزاماتهم في إطار الآلية الجديدة لسعر الصرف. ونميز في هذا الجانب ثلاثة أنواع من التسهيلات الائتمانية الموجهة للدول الأعضاء وهي:
   - التسهيل الائتماني قصير المدى: ويتم بصورة تلقائية غير مشروطة وغير محدودة الكمية، وتكون لمدة 45 يوم، يمكن مدها إلى ثلاثة شهور، وذلك لتسهيل تدخل البنوك المركزية في أسواق صرف العملات الأوروبية، وتتكون من تسهيلات نقدية متبادلة بين البنوك المركزية المشاركة في آلية سعر الصرف.
   - الدعم النقدي قصير المدى: يقدم للدول الأعضاء التي تعاني من عجز مؤقت في ميزان مدفوعاتها لمدة ثلاثة أشهر ويمكن إعادة تمديدها بنفس المدة، وهو تسهيل شبه تلقائي موزع

[1] سهير محمد السيد ، محمد محمد البنا، مرجع سابق ،ص-ص.274-276

على أساس الحصص كما تمثل أموال الدعم مساهمات بقية الدول الأعضاء على أساس الحصص أيضا.

- التسهيل المالي المتوسط الأجل: يوفر قروض للدول التي تعاني من صعوبات طويلة نسبيا في ميزان مدفوعاتها، وتستغرق مدة القرض ما بين سنتين وخمس سنوات، كما أن استخدام موارد التسهيل مقيد بشروط.

المطلب الثالث: التدرج نحو الوحدة النقدية الأوروبية:

إن ظهور بعض الصعوبات في السوق الأوروبية المشتركة والمتمثلة في القيود الفنية والقانونية المعرقلة للتجارة البينية، والتي حالت دون تحقيق التجانس التشريعي ،بالإضافة إلى حالة الكساد التي مست الاقتصاديات الأوروبية والتي أدت إلى اهتمام كل الدول الأعضاء بحل المشاكل الداخلية ،بالإضافة إلى بعض الخلافات الموجودة بين الدول ،وعلى هذا الأساس تم تقديم برنامج عمل اصطلح عليه وثيقة الكتاب الأبيض والوثيقة الأوروبية الموحدة، وهما بمثابة المكونان الأساسيان للسوق الأوروبية المشتركة.

الفرع الأول: وثيقة الكتاب الأبيض(1985) والوثيقة الأوروبية الموحدة(1986):

حيث تعتبر الوثيقتين عبارة عن مخطط لاستكمال مراحل السوق الأوروبية المشتركة، والتي تعطلت بسبب وضع الاقتصاد العالمي خلال الفترة الممتدة بين (1970- 1985)، بحيث تم وضع خطة عمل ضمن وثيقة الكتاب الأبيض سنة 1985، حيث ضم الكتاب 297 قانونا وتشريعا في إطار تحقيق السوق الأوروبية المشتركة. كما تم تعديل اتفاقية روما ضمن الوثيقة الأوروبية الموحدة في سبتمبر 1986، هذه الأخيرة نصت على إجراءات تدريجية من اجل تفعيل السوق الداخلية وذلك في أجل أقصاه 31 ديسمبر من سنة 1992.[1]وعموما شملت الوثيقة على ثلاثة جوانب أساسية وهي:

1. تعديل اتفاقية روما.
2. التعريف بأهداف السوق الموحدة.
3. إبراز مسؤوليات السوق الموحدة الخاصة بنواحي السياسة الخارجية والمسائل الأمنية.

[1] صلاح الدين حسن السيسي ، **الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحد(اليورو) السوق العربية المشتركة- الواقع والطموح**، الطبعة الأولى ، عالم الكتب، القاهرة، مصر ، 2003،ص.ص.24،25.

كما تضمنت الأهداف المسطرة من خلال هذا الاتفاق على مايلي:[1]

1. تحرير حركة الأشخاص في الإقامة في الدول الأعضاء.
2. تنسيق التقنيات أي توحيد المعايير .
3. تحرير الخدمات المالية.
4. تحرير خدمات النقل.
5. إلغاء الحواجز الضريبية.
6. تنظيم الملكية الصناعية والفكرية.

الفرع الثاني: تقرير ديلور:

قام المجلس الأوروبي في جوان 1988 بتأسيس لجنة خاصة برئاسة " جاك ديلور " تضم محافظي البنوك المركزية الأوروبية، وذلك لوضع الخطوات اللازمة لإنشاء اتحاد اقتصادي و نقدي، ليتم وضع تقرير ديلور الذي يعد البداية الفعلية لتحقيق الوحدة النقدية الأوروبية الكاملة التي تم التسطير لها من اجل الوحدة.[2]

أولا: مراحل تقرير ديلور

تضمن تقرير ديلور تحديد المراحل التالية لتحقيق الوحدة النقدية الأوروبية:[3]

1. **المبادرة " Initiation ":** ويتم من خلالها الاتفاق على مبادئ الوحدة الاقتصادية والنقدية وتفعيل مشاركة كل الدول الأعضاء في آلية سوق الصرف.
2. **الانتقال والتفاوض " Transition / Négociation ":** وتركز هذه المرحلة على القوانين والأسس التشريعية والمؤسسية لتحقيق الاتحاد النقدي.
3. **الإكمال " Complétion ":** وفي هذا المستوى يسمح فقط بتداول العملة الأوروبية الموحدة والتي تأخذ جميع وظائف النقود الأخرى، كما يتم على مستوى هذه المرحلة تأسيس سلطة نقدية مشتركة.

---

[1] فاطمة الزهراء خبازي ، **النظام النقدي الدولي :المنافسة الأورودولار** ، الطبعة الأولى ،اليازوري ،عمان، الأردن،2013،ص،ص.158،157.

[2] مروان عطوان ، مرجع سابق، ص.161.

[3] معروف هوشيار ،مرجع سابق، ص. 142.

ثانيا: أهداف تقرير ديلور

ويتمثل هدف هذه اللجنة في تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية وذلك من خلال ما يلي:[1]

1. التحويل الشامل للعملات.
2. تحقيق تكامل البنوك الأوروبية والمساواة في أسعار صرف عملات الدول الأعضاء.
3. ضرورة إنشاء نظام نقدي موحد للبنوك المركزية الأوروبية والذي يعمل على تنفيذ سياسة سعر الصرف وإلزام البنوك المركزية للدول الأعضاء على تطبيق هذه الإجراءات.

[1] بسام الحجار ، مرجع سابق، ص.213.

المبحث الثالث: تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية " الأورو "

لم تحول كل التحديات التي واجهت الدول الأوروبية دون إصدار عملة أوروبية وحيدة، وذلك منذ البدء في تحقيقها من مشروع أوروبا النقدي بموجب اتفاقية روما سنة 1957 بهدف إقامة اندماج اقتصادي وسياسي وتجاري، إلى غاية اتفاقية " ماستريخت و" إصدار " اليورو ".

المطلب الأول: اتفاقية ماستريخت

تم عقد المؤتمر في مدينة ماستريخت بهولندا في فيفري 1992، وذلك لتعديل معاهدة روما، بحيث تم دراسة جانبين أساسيين وهما: البنك المركزي الأوروبي ووحدة النقد الأوروبية، حيث تعتبر معاهدة ماستريخت عبارة عن تعديل جوهري لمعاهدة روما.

الفرع الأول: مضمون الاتفاقية

تم التوقيع على معاهدة ماستريخت من قبل وزراء خارجية المجموعة الاقتصادية الأوروبية في مدينة ماستريخت في مارس 1992، بعد إدخال البنود التي سبق الاتفاق عليها في قمة ماستريخت سنة1991، وقد استهدفت هذه المعاهدة النقاط التالية:[1]

1. إقامة اتحاد فيدرالي والذي يحتوي عدد سكان دول المجموعة والذي يصل إلى 340 مليون نسمة.
2. توحيد السياسة الخارجية والاتجاه نحو إقامة نظام دفاعي موحد في ظل اتحاد أوروبا الغربية.
3. التحرير الكلي لحركة السلع والخدمات بين دول المجموعة.
4. إنشاء وحدة نقدية كاملة على مراحل ، آخرها إقامة بنك مركزي أوروبي في أجل أقصاه أول جانفي 1999، ليتحكم في إصدار ومراقبة العملة الأوروبية الموحدة، مع ترك الحرية للمملكة المتحدة بعدم الانضمام للاتحاد النقدي عند تنفيذه في حالة رفض البرلمان البريطاني لعملية الانضمام.

الفرع الثاني: أهداف الوحدة النقدية الأوروبية

سميت العملة الأوروبية الموحدة بـــ " الأورو "، حيث اختير هذا الاسم لارتباطه بالهوية الأوروبية وعدم تداخله مع باقي العملات الأوروبية الموجودة.[2]

---

[1] عمر حسين ، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر – النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص.154.

[2] منى قاسم ، **اليورو وأسواق المال الدولية والعربية**، الأكاديمية العربية للدراسات، عمان، الأردن، 2000، ص.3.

ويمكن تصنيف هدف الدول الأوروبية من إنشاء وحدة نقدية أوروبية إلى هدفين أساسيين وهما:[1]

1. هدف سياسي: بحيث تكون الوحدة النقدية عبارة عن مرحلة أساسية لتكوين الوحدة السياسية.
2. هدف اقتصادي: ويتمثل في الاستفادة من مزايا السوق الأوروبية الموحدة، حيث يتم التبادل الحر للسلع والخدمات والعمالة ورؤوس الأموال. كما ستكون المنطقة بمنأى عن التعرض لمخاطر أسعار الصرف للعملات المحلية.

المطلب الثاني: مراحل ومعايير الانضمام إلى اليورو

أقر الأعضاء المجتمعون في مدينة ماستريخت في 07 فيفري 1952،مجموعة من المعايير والشروط ،يجب على الدول الأعضاء احترامها للانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية ،بالإضافة إلى تحديد ثلاثة مراحل أساسية للوصول إلى الاتحاد النقدي والاقتصادي.

الفرع الأول: شروط ومعايير المشاركة في الاتحاد النقدي

تتضمن المعايير والشروط التي أقرها الأعضاء المجتمعون في مدينة ماستريخت إجراءات وتدابير ضرورية لتحقيق سرعة الاندماج وتقليص الفوارق بين العملات المحلية لدول منطقة اليورو،بحيث تندرج شروط ومعايير المشاركة في الاتحاد النقدي ضمن الجوانب التالية: [2]

1. استقرار الأسعار: حيث يجب أن لا يزيد معدل التضخم عن 1.5% فوق متوسط معدلات التضخم في أكثر ثلاث دول ذات مستويات الأسعار المستقرة.

2. الفروق بين اقل أسعار فائدة: يجب ألا تزيد أسعار الفائدة طويلة الأجل عن 2 % فوق متوسط أسعار الصرف في أكثر ثلاث دول استقرار في الأسعار.

3. معدلات أسعار الصرف المستقرة: يستلزم بقاء أسعار صرف العملات في حدود تغييرها خلال السنتين السابقتين للانضمام.

---

[1] المرجع السابق.

[2] فريد راغب النجار ، **اليورو والعملة الأوروبية الموحدة– الحقائق، الآثار التجارية والمصرفية والتوقعات**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،مصر،2004، ص،ص.38،39.

ويمكننا تقديم شرح مفصل لمعايير انضمام الدول الأوروبية إلى اليورو في ما يلي:[1]

1. **المعيار الأول:** ألا يتجاوز معدل التضخم 3 % سنويا والهدف من هذا المعيار هو تحقيق الاستقرار النقدي والمالي بما يدعم القوة الشرائية لليورو، كما يستلزم هذا المعيار تحديد ضوابط للمستثمر الأجنبي في دول اليورو، و يجدر الإشارة إلى أن الهدف من وضع معدل تضخم محدود هو جذب الاستثمار في اقتصاديات منطقة اليورو.
2. **المعيار الثاني:** ألا يزيد عجز الموازنة العامة للدولة عن 3 % من الناتج المحلي الإجمالي للدولة والهدف من هذا المعيار هو جعل موارد الدولة حقيقية فعلية مناسبة لتغطية نفقاتها ،أي لا يمكن للدول الأعضاء في منطقة اليورو التوسع في الإنفاق غير المبرر، الذي لا يكون له أثر في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة.
3. **المعيار الثالث:** ألا تزيد أسعار الفائدة في الأجل الطويل عن 7.5 % سنويا بحيث ينص هذا المعيار على ضرورة أن لا يكون العائد على الاستثمارات المباشرة الأوروبية اكبر من العائد على الادخارات المصرفية أو عائد صناديق الادخار الأخرى، ومنه توفر التمويل الفعلي للاستثمارات سواء كان من تدفقات داخلية وخارجية (أوروبية، دولية)، كما يضمن هذا المعيار تفادي التأثيرات الانكماشية السلبية التي تكون نتيجة لارتفاع معدلات أسعار الفائدة.
4. **المعيار الرابع:** ألا يتجاوز الدين العام 60 % من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وهذا المعيار يتعلق بالقدرة على خدمة وإدارة الدين بما يسمح بتأكيد القدرة المالية للدولة على سداد الدين العام. وهذا ما يضمن الاستقرار المالي والنقدي، كما تم التركيز على جانب الأسعار الثابتة حتى لا يتسبب جانب ارتفاع الأسعار والتضخم دون توفير المطلوب لسداد الدين.
5. **المعيار الخامس:** هز معيار زمني ترجيحي بأن يتم دراسة طلب انضمام الدولة الراغبة في دخول منطقة اليورو خلال فترة سنتين إبتداءا من تقديم الطلب، حيث يتم دراسة الملف اعتمادا على الأوضاع الاقتصادية للدولة وأوضاعها النقدية المصرفية وضرورة تحليل ملف عملتها، بالتالي يتيح هذا المعيار تسهيل مهمة متخذي القرارات إبتداءا من استخدام المعيار الزمني للقيام بالبحث والتحليل اللازم.

---

[1] محسن الخضيري ، **اليورو– الاطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة، الدليل المتكامل لإيجاد عملة عربية وحيدة** مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر ، الطبعة الأولى، 2002،ص–ص.83– 91.

6. **المعيار السادس:** وهو معيار عملي فعلي" أن تكون البنوك المركزية للدولة الراغبة في الانضمام مستقلة استقلالية تامة عن الحكومة في سياستها النقدية " كما أنه يجب على الدولة العضو أيضا التنازل عن هذه السيادة والاستقلالية لصالح السيادة والسلطة العليا والتي تتمثل في البنك المركزي الأوروبي. ويعتبر هذا المعيار من أهم المعايير المشروطة لدخول أي دولة في نظام اليورو.

وتجدر الإشارة إلى أن عدم تطبيق المعايير الستة السابقة الذكر لم يحول دون تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية وإعلان اليورو في 1999/01/01.

الفرع الثاني: مراحل اليورو

يمثل ميلاد اليورو حدا فاصلا في تاريخ التكامل الأوروبي ،حيث تم تتويج خمسين عاما من السعي وراء إقامة اتحاد اقتصادي ونقدي أوثق من خلال إصدار اليورو كعملة موحدة ،وقد اندرجت آلية التعامل بالوحدة النقدية الأوروبية الجديدة " اليورو " في إطار جدول زمني متسلسل متفق عليه عبر ثلاث مراحل كالتالي:[1]

1. **المرحلة الأولى:** إبتداءا من جانفي 1999 وهي مرحلة التعريف بالوحدة النقدية الجديدة أي الإعلان بطريقة مبدئية على اليورو رسميا في كل الدول الأعضاء، كما سيتم في هذه المرحلة تسعير كل السلع في المحلات أو إصدار الفواتير وعملية التقييد في الدفاتر بـــ " اليورو ". و يتم أيضا في هذه المرحلة التعامل باليورو حسابيا وائتمانيا والكترونيا، كما يسمح للمؤسسات والبنوك والأفراد بفتح الحسابات بهذه العملة الجديدة كما تهدف السلطات النقدية في هذه المرحلة إلى ضمان إستقرارية اليورو وطرحه للتداول في أسواق المعاملات الحاضرة والآجلة.
2. **المرحلة الثانية:** وتبدأ من جانفي 2002، وهي مرحلة التداول المزدوج مما يتيح التخلص التدريجي للنقود المحلية عن طريق إدخال الأخيرة إلى جانب اليورو في التداول النقدي بالنقد الورقي والمعدني. و تحقيق هدف إحلال اليورو محل العملة المحلية خلال فترة نصف سنة على الأكثر حسب الأوضاع النقدية لكل دولة عضو.

[1] محسن الخضيري ، مرجع سابق، ص-ص. 25- 29.

3. **المرحلة الثالثة:** إبتداءا من 2002/07/01 وتستمر بشكل دائم وهي مرحلة الإحلال الكامل لليورو في التعامل والتداول وسداد المدفوعات في دول الأعضاء في منطقة اليورو. وتنتشر تدريجيا في باقي دول أوروبا للانضمام عندما تتوفر الشروط المحددة في معاهدة ماستريخت إلى منطقة اليورو.

المطلب الثالث: النظام الأوروبي للبنوك المركزية

لقد حددت اتفاقية ماستريخت الهيئات التي ستعمل على إحقاق الوحدة النقدية الأوروبية. وقد تمثلت في هيئة النقد الأوروبية والبنك المركزي والنظام الأوروبي للبنوك المركزية . هذا الأخير يتكون من كل البنوك المركزية للدول الأوروبية في منطقة اليورو، بالإضافة إلى البنك المركزي الأوروبي.[1]

الفرع الأول: البنك المركزي الأوروبي

وهو يتمتع بالاستقلالية التامة عن السلطة السياسية وهو بمثابة الهيئة التنفيذية لنظام البنوك المركزية الأوروبية ويتواجد مركزه بفرانكفورت ويهتم بتطبيق كل القرارات الخاصة بالسياسة النقدية وإدارة الاحتياطات النقدية من ذهب وعملات أجنبية، كما يشرف على مسك النقود وتعود سلطة القرار في المصرف المركزي الأوروبي إلى رئيسه الذي ينتخب لثماني (08) سنوات كحد أقصى، ونائبه المنتخب لأربع(04)سنوات، بالإضافة إلى أربع أعضاء آخرين.[2]

حيث تتمثل الهيئات المسؤولة عن اتخاذ القرار على مستوى البنك المركزي الأوروبي في ما يلي:[3]

1. **مجلس المحافظين:** يتكون هذا المجلس من أعضاء المجلس التنفيذي ومحافظي البنوك المركزية للدول الأوروبية في منطقة اليورو ويجتمع على الأقل (10) عشرة مرات في العام ويعتبر المسؤول عن إعداد السياسة النقدية.
2. **المجلس التنفيذي:** ويتكون من الرئيس المنتخب لثمانية سنوات ونائبه وأربعة أعضاء آخرين من بين أصحاب الخبرات وذلك باتفاق مشترك بين الحكومات الأعضاء. حيث تتمثل مهمة هذا المجلس في تنفيذ السياسة النقدية وفقا لقرارات وتوجيهات مجلس المحافظين.

---

[1] مغاوري شلبي ، مرجع سابق، ص.42.

[2] صلاح الدين حسن السيسي ، مرجع سابق، ص.23.

[3] Marie Martine Salart**, L'ouro**, Edition Liris, Paris,1999,p,p. 48,49.

3. **المجلس العام:** هو هيئة اتخاذ القرار الثالثة، ويتكون من الرئيس ونائب رئيس البنك المركزي الأوروبي ومحافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بما فيها الدول الغير منخرطة في منطقة اليورو، ومهمة هذا المجلس استشارية حول توجيهات السياسة النقدية في دول اليورو. كما نشير إلىأن البنوك المركزية للدول الأوروبية مازالت تلعب دورا واضحا وتساهم في وضع ورسم السياسة النقدية لمنطقة اليورو بالاشتراك مع البنك المركزي الأوروبي، كما يساهم كل بنك مركزي عضو في رأس مال البنك المركزي الأوروبي. كما يجب على كل دولة عضو الحرص على أن يتماشى الهدف الأساسي لبنكها المركزي مع اتفاقية ماستريخت، ويجب أن تكون البنوك المركزية للدول الأعضاء مستقلة.[1]

الفرع الثاني: مهام البنك المركزي الأوروبي

يهتم البنك المركزي الأوروبي إبتداءا من 1999/01/01 برسم وتنظيم السياسة النقدية، كما سيحل محل مؤسسة النقد الأوروبية، ويحرص البنك المركزي الأوروبي إبتداءا من هذا التاريخ على ضمان السير الحسن لعملية التحول من العملات الأوروبية إلى اليورو، وذلك بالتعاون مع النظام الأوروبي للمصارف المركزية.[2]

ويسعى البنك المركزي الأوروبي إلى القيام بمجموعة من المهام نذكرها فيمايلي: [3]

1. القيام بالرقابة وإدارة سياسة الصرف الأجنبي.
2. وضع وتنفيذ السياسة النقدية والرقابة على المؤسسات الائتمانية.
3. العمل على تسهيل العمليات التي تتم في إطار المدفوعات الأوروبية.
4. إصدار أوراق النقد للعملة الأوروبية الموحدة بكافة فئاتها المختلفة، وكذلك القيام بالمسائل الفنية كاستحداث فئات عملة اليورو الورقية والمعدنية.
5. الاحتفاظ بالاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي وإدارتها.
6. كما يعمل البنك المركزي على القيام بما يلي:[4]

- إدارة الودائع والاحتياطات النقدية.

---

[1] IBID, p.50.

[2] فريد راغب النجار ، مرجع سابق، ص. 49.

[3] منى قاسم ، مرجع سابق، ص،ص.30،31.

[4] فريد راغب النجار ، مرجع سابق، ص.50.

- تفعيل عملية دخول رؤوس الأموال داخل منطقة اليورو.
- منح القروض للدول الأعضاء.

وعموما نوضح العلاقات التنفيذية لـــ ESCB في المنظومة الأوروبية المركزية في الشكل التالي:

شكل رقم(01- 02): العلاقات التنظيمية لـــ ESCB في المنظومة الأوروبية للبنوك المركزية

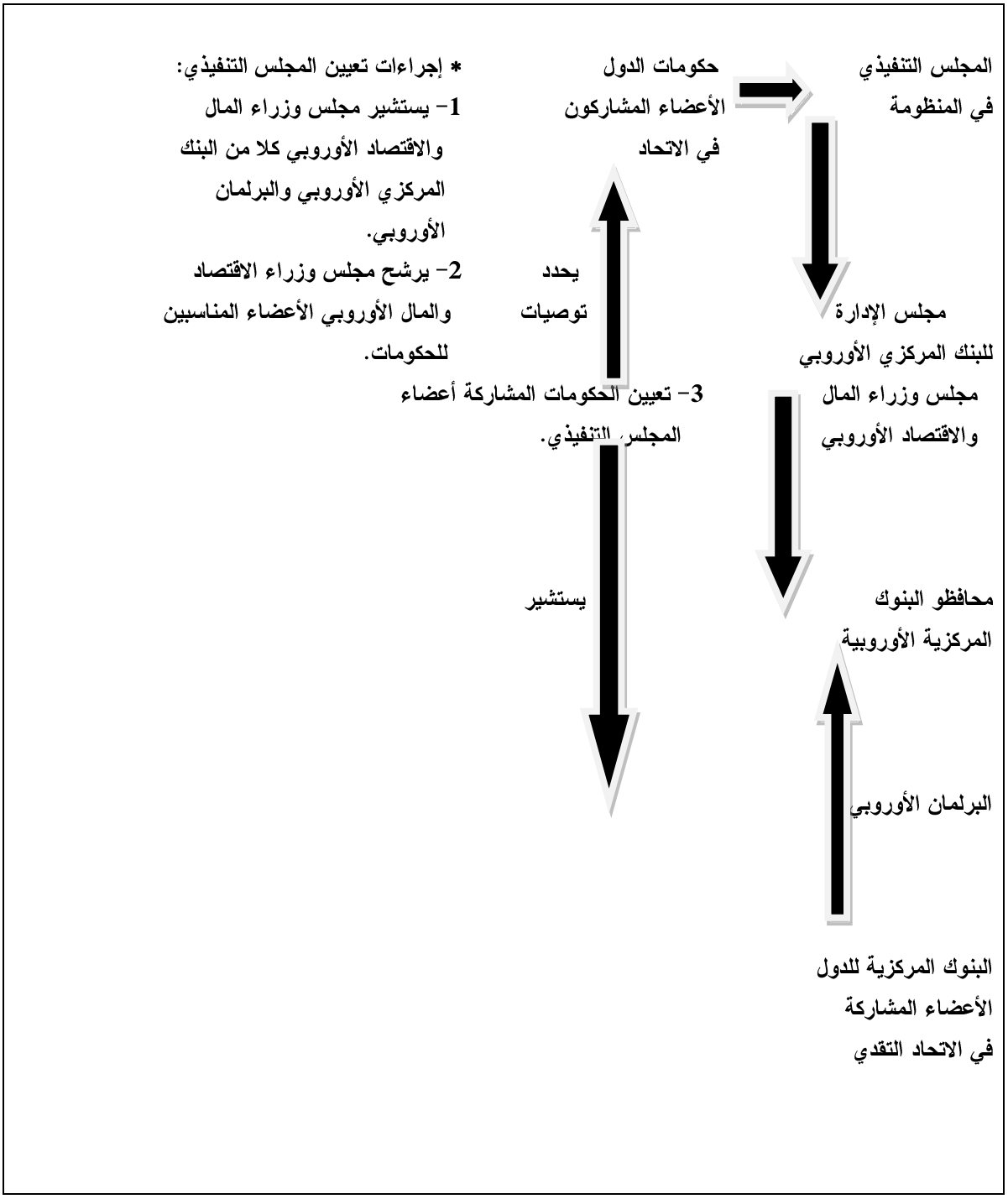

المصدر: فريد راغب النجار ، مرجع سابق، ص.50

المبحث الرابع: الاتحاد الأوروبي في ظل أزمة الدين السيادي

بالرغم من توحيد المعايير بالنسبة للدول المنخرطة في الاتحاد الأوروبي، إلى أن أزمة الديون السيادية كشفت عن عدم إتباع الدول وتطبيقها لهذه المعايير، لذلك نرى من الضروري النظر في أسباب الأزمة والحلول المقترحة لعلاج هذه الأزمة لتفادي أثرها السلبي على نموذج التكامل لدول الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: أزمة الديون السيادية الأوروبية

بعد تعرض اليونان لمخاطر التوقف عن سداد التزاماتها نحو دائنيها ،شاع بصفة كبيرة استعمال مصطلح الديون السيادية" **SovereingDebts**" لذلك ارتأينا التطرق إلى تعريف أزمة الديون السيادية والدين السيادي وذلك قبل التعرف على أسباب أزمة دول الاتحاد الأوروبي.

الفرع الأول: الدين السيادي وأسباب أزمة الديون السيادية لدول اليورو (جذور الأزمة)

تصدر دول العالم سنداتها إما بعملتها المحلية وعادة ما توجه هذه السندات للمستثمرين في السوق المحلي وفي هذه الحالة يسمى هذا الدين بالدين الحكومي، أو تقوم بإصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج بعملة تختلف عن عملتها ،وعادة تكون بعملة ارتكازية مثل الدولار أو اليورو ويطلق على هذا الدين بالدين السيادي.[1]

أولا: الدين السيادي

الدين السيادي(**Sovereing Debts**): هو دين على حكومة الدولة مقوم بعملة غير عملتها المحلية ومنه يتمثل الفرق بين الدين الحكومي والدين السيادي هو في طبيعة عملة الإصدار التي يتم على أساسها اقتراض الحكومة وإجمالا يتمثل الدين السيادي في سندات تقوم الحكومة بإصدارها بعملة أجنبية وطرحها للبيع للمستثمرين من خارج الدولة، أي انه شكل من أشكال الاقتراض. ومنه **فأزمة الديون السيادية** هي عجز الدولة عن خدمة دينها السيادي. أي تحدث هذه الأزمة عندما يتوقف المقترض على السداد ،أو عندما يعتقد المقرضون أن توقف المقترض عن السداد ممكن الحدوث.[2]

---

[1] خالد رواق ،**أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي ،2012-2013جامعة بسكرة،الجزائر،2012،ص.59

[2] المرجع السابق،ص.59.

ثانيا: أسباب أزمة الديون السيادية لدول اليورو

بدأت الأزمة اليونانية كنتيجة لأزمة الرهن العقاري عام 2008 وذلك لأن السياحة والنقل البحري يتأثران كثيرا في الأزمات، مما أدى إلى الاقتراض المفرط في اليونان الذي أوصل ديونها إلى 413.6 مليار دولار أمريكي سنة 2009، وهي قيمة تتجاوز الناتج المحلي الإجماليليونان، حيث بلغ عجز الموازنة نسبة 13.6 %، وقدر الدين الحكومي سنة 2010 بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بـــ 124.9% .

ويمكننا في هذا الصدد الإشارة إلى أهم الجوانب في جذور الأزمة من خلال النقاط التالية:[1]

1. زيادة اللجوء إلى الاستدانة لبعض اقتصاديات دول المنطقة، أي منطقة اليورو وذلك في نهاية سنة 2009، وحتى بدايات سنة 2010، خاصة بعد نتائج أزمة الرهن العقاري.
2. أدت تلك التدفقات إلى زيادة الطلب الأجنبي على عملة اليورو دوليا، كنتيجة حتمية لزيادة العرض في الصرف الأجنبي، والذي ساهم في الارتفاع الدولي لقيمة اليورو بدعم من انخفاض التضخم لتلك الدول (12.1% سنة 2008 إلى 8.4 % سنة 2009 إلى 6.3 % سنة 2010)
3. أدى ارتفاع القيمة الحقيقية لليورو إلى تراجع القدرة التنافسية الدولية لتلك الدول، والذي أسفر عن عدم قدرة صادراتها على المنافسة السعرية في الأسواق الدولية، وبالتالي زيادة حجم العجز في الحساب الجاري لها والموازنة العامة للدولة ولتعديل هذا العجز عمدت تلك الدول إلى اللجوء إلى القروض الدولية القصيرة الأجل لتمويل برامج الإنفاق الاجتماعي، وذلك بما يفوق ظروف الدولة. وبالتالي ارتفاع حجم الالتزامات الخارجية للمصارف التجارية، أي بالمقابل ارتفاع نسبة المطلوبات الأجنبية بالنسبة إلى مجمل مطلوبات المصارف التجارية بشكل واضح، ومنه ارتفاع الائتمان المحلي المقدم وخصوصا الموجه إلى القطاع الخاص.
4. استحواذ اليونان على حصة لا بأس بها من التدفقات المالية الدولية الواردة مقارنة بباقي الدول الأوروبية، وذلك ترتب عليه زيادة ضغوطات المديونية الخارجية للدولة بما يتجاوز 133 % كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

---

[1] فاطمة الزهراء رقايقية ، أزمة الديون السيادية الأوروبية وآليات التعامل معها ، مجلة المستقبل العربي، العدد 35، مجلد 408، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2013، ص-ص.125- 128.

5. ارتفاع عجز الحساب الجاري لليونان مقارنة ببقية الاقتصاديات الأوروبية، بالإضافة إلى أن ذلك العجز كان يغطي التدفقات المالية الدولية خاصة قصيرة الأجل منها .
6. تراجع حجم التدفقات النقدية الأجنبية بسبب تزايد الاستيراد وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض الإنتاجية .

الفرع الثاني: اندلاع الأزمة اليونانية

أدى الاختلال في التوازن بين حجم الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية اليونانية إلى تزايد العجز فيها مقارنة ببقية اقتصاديات الدول الأوروبية، ومنه تفاقمت الأزمة في اليونان، وذلك بعد تزايد ضغط الدين الحكومي والديون الخاصة، بسبب الإفراط في تمويل سياسات الزيادة في الأجور، بما يتوافق مع معايير الاتحاد الأوروبي.*[1]وبعد توجه المستثمرين وزيادة موجة المضاربة من خلال القيام بالسحب المفاجئ والسريع للأموال مما أدى إلى الانخفاض النسبي لليورو، كما أن عمليات السحب أدت إلى حدوث أزمة مصرفية، بسبب عدم قدرة المؤسسات المالية على السداد والوفاء بالتزاماتها وأيضا بسبب ضعف القطاع المالي اليوناني.

المطلب الثاني: آليات احتواء أزمة الديون السيادية

حيث اعتبرت هذه الإجراءات عبارة عن آليات مسكنة فقط لفترة معينة، لأن الأسباب تتطلب تشخيص ومعالجة دقيقة، وعلى العموم فان آليات التعامل مع الأزمة انقسمت إلى آليات مقترحة من الجانب الأوروبي ككل وآليات تعامل مع الأزمة خاصة في الدول المتضررة والتي مركزها اليونان.

الفرع الأول: آليات التعامل مع الأزمة من الجانب الأوروبي

قامت دول المنطقة الأوروبية بعدة إجراءات للحد من آثار الأزمة وذلك من خلال إنشائها لأجهزة متابعة لسياسات اقتصادية وتتمثل هاته الهيئات في ما يلي:[2]

---

[1] المرجع السابق، ص.129.

*حيث لا يشكل الناتج المحلي لليونان أكثر من 3% من مجمل الناتج القومي لمنطقة اليورو، في حين يشكل العجز في اليونان 13% من الناتج المحلي، ويمثل ذلك خمسة إضعاف ما هو مسموح به في منطقة اليورو، ليتجاوز حجم العجز حوالي 400 مليار دولار.

[2] علاء محمد سليم عبد الجواد ، *أزمة الديون السيادية العالمية- تقرير اقتصادي إسلامي- أطروحة دكتوراه، تخصص الاقتصاد والمعارف الإسلامية*، قسم الاقتصاد والمعارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2013، ص.72.

1. مصلحة الاستقرار المالي الأوروبي(**European Financial Stability Facility**) :ويتمثل دورها في متابعة وتامين الاستقرار المالي(**EFSF**).
2. آلية التوازن المالية الأوروبية(**European Financial Stabilization Michanism EFSM**): ومهمته تقديم التمويل في حالة الطوارئ والحالات المستعجلة.
3. الاتفاق المالي الأوروبي(**European Fiscal Compact**): حيث يقوم هذا الاتفاق بتنفيذ القوانين والعقوبات، بالإضافة إلى تحديد نسبة العجز المسموح بها، وعملية وضع شروط الإقراض .

بالإضافة إلى ذلك قام البنك المركزي الأوروبي بعدة إجراءات نذكر من بينها مايلي:[1]

- تشديد الرقابة على المصارف والحكومات.
- تقديم قروض طويلة الأجل للدول الأعضاء.
- فرض إصلاحات على مستوى المؤسسات المالية.
- تقديم قروض مباشرة للمصارف وذلك لتفادي تحمل الدول تبعات تعثر المصارف.

ودائما ضمن الآليات الأوروبية للتعامل مع أزمة الديون السياسية، تم وضع الخطط التالية وذلك وفق المرحلة التي يمر بها الاقتصاد اليوناني:[2]

- **سيناريو التقشف:** حيث تقوم الدولة محل الأزمة بإجراءات التقشفية، بعد حصولها على برامج دعم مالية من صندوق النقد الدولي ومنطقة اليورو، وذلك مقابل زيادة حجم الضرائب، وتخفيض الإنفاق العام وذلك لمواجهة النتائج الانكماشية على مستوى الطلب الكلي.
- **سيناريو الانسحاب من منطقة اليورو:** ولكن هذه الفكرة غير مجدية وذلك استنادا إلى اتفاقية ماستريخت، حيث تكون النتائج وخيمة، و تحول دون حصول الدولة على التسهيلات المقدمة من طرف البنك المركزي الأوروبي، وأيضا عدم حصولها على دعم الدول الأوروبية، بالإضافة إلى أن هذا القرار سيكون أثره حاد في انهيار منطقة اليورو وفي قيمة العملة الموحدة.
- **سيناريو هيكلة الديون السيادية:** حيث لهذه الخطة آثار سلبية من خلال إحداث الخلل في النظام المصرفي الأوروبي، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه الدول التي تعيد هيكلة ديونها من باقي الدول الدائنة التي تمتنع عادة عن إقراضها .

---

[1] المرجع السابق، ص. 72.

[2] فاطمة الزهراء رقايقية ، مرجع سابق، ص،ص. 137،138.

وفيما يخص اليونان والتي تعتبر أول دولة تقع في الأزمة، فقد طلبت في 23 أفريل 2010 المساعدة رسميا من دول منطقة اليورو ومن صندوق النقد الدولي حيث تم توفير قروض تصل إلى 110 مليار يورو كمرحلة أولى من عملية الإنقاذ. وفي هذا الصدد قد تم إنشاء صندوق الإنقاذ المالي الأوروبي، والذي يعتبر شركة مملوكة لجميع دول منطقة اليورو، ويعمل على منح ضمانات لدول المنطقة بغرض الحصول على قروض ميسرة من خلال طرح سندات دول المنطقة في الأسواق المالية وإعادة توزيع الأموال المقترضة على الدول الأوروبية المتعثرة بنسب فائدة متدنية.[1]

ويمكننا أيضا إدراج بعض برامج الإنقاذ في منطقة اليورو في الآتي: [2]

1. بتاريخ 09 ماي 2010 : قام صندوق النقد الدولي ودول المنطقة لتقديم عملية إنقاذ بقيمة 750 مليار يورو لصندوق الإنقاذ المالي الأوروبي وذلك بمساهمة دول المنطقة بمبلغ 440 مليار يورو و60 مليار يورو من المفوضية الأوروبية و 250 مليار يورو للتمويل من صندوق النقد الدولي، وذلك على التوالي حتى سنة 2013، إضافةإلى ذلك شراء البنك المركزي الأوروبي للسندات الحكومية لدول المنطقة المتأزمة.
2. في أكتوبر 2010 : تم الاتفاق بين مسؤولي الاتحاد الأوروبي والبنوك لشطب 50 % من دين الحكومة اليونانية بما يعادل 100 مليار يورو.
3. في نهاية شهر مارس 2011 : تم اعتماد خدمة جديدة للإنقاذ دائمة، وذلك لإعادة رسم وتصميم الوحدة النقدية من خلال صندوق دائم للطوارئ وهو " آلية الاستقرار الأوروبي (ESM) " وينص الاتفاق على زيادة كمية الإقراض إلى 440 مليار يورو في أكتوبر 2011.
4. بتاريخ تموز 2011 : وافق قادة المنطقة على رفع مخصصات صندوق الإنقاذ إلى 590 مليار دولار، وتوسيع قدرة الإقراض للصندوق. حيث تم منح الصندوق صلاحيات جديدة مثل الإقراض الاحترازي للدول المرشحة للدخول في اضطرابات بسبب وضعها المالي، بالإضافة

[1] علاء محمد سليم عبد الجواد ، مرجع سابق، ص.73.

[2] المرجع السابق، ص.73.

إلى إمكانية شراء الصندوق لسندات سيادية للدول التي تعاني من مشاكل، والمساهمة في إعادة رسملة البنوك المتضررة في دول المنطقة من خلال توفير التمويل اللازم.

الفرع الثاني: الآليات اليونانية للتعامل مع أزمة الديون السيادية

حيث يرى الخبراء أن من خلال اقتراح هذه الآليات فان الحكومة قامت بحصر السياسة العلاجية في حتمية الحصول على التمويل اللازم لتغطية عجز الموازنة، لعدم كفاية الموارد المحلية.

وقد تضمنت الآليات اليونانية للتعامل مع الأزمة عدة اجراءات من خلال اقتراح مايلي:[1]

1. طرح سندات خزانة يونانية في الأسواق المالية ضمن أسعار فائدة معقولة لمدة عشرة سنوات، لكن هناك انتقادات موجهة لهذا المقترح، وتتمثل في صعوبة وجود مشترين لهذه السندات لان الدولة تعاني من أزمة، حتى ولو وجد المشترين لتلك السندات فانه لا ضمان لإمكانية تداول تلك السندات
2. طرح هذه السندات مع وجود ضمانات من البنك المركزي الأوروبي لتغطية تلك السندات ودفع قيمتها عند تقديمها للسداد، لكن هذا المقترح بدوره تعرض للانتقاد، حيث أن قيمة السندات تتضمن مبالغ طائلة تفوق قدرة البنك المركزي الأوروبي على السداد الفوري، مما يعرض أداءه النقدي والمالي للكثير من المصاعب.

المطلب الثالث: مستقبل الاتحاد الأوروبي وخروج بريطانيا

أثرت أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو خلال عام 2011 بصورة اكبر وفاقمت من حالة التعثر في القطاع المصرفي، وقد نتج عن هذه الأزمة تذبذبا واضحا في معدلات النمو الناتج حيث شهد الانفاق الكلي خصوصا الاستثماري تراجعا واضحا بسبب حالة الشك التي تعاني منها اقتصاديات دول المنطقة بشكل عام. كما أدت في هذا الجانب السياسات المالية التقشفية المتبعة للتعامل مع الوضع إلى إضعاف فرص النمو والتوظيف، الأمر الذي أدى كنتيجة حتمية إلى مشاكل اجتماعية واقتصادية بالإضافة إلى خلق المزيد من الصعوبات والتحديات فيما يتعلق بعمليات الضغط المالي وعملية إصلاح وتحقيق التوازن.[2]

---

[1] فاطمة الزهراء رقايقية ، مرجع سابق، ص،ص.136،137.

[2] **ملخص التنفيذي لتقرير الأمم المتحدة، حالة وأفاق الاقتصاد العالم 2012:**
www.un.org/en/.../desa/.../2012wesp-es-ar.pdf-consulte le 12-03-2012 a10.00.

كما أثارت المستويات المتدنية للغاية والمسجلة في معدلات النمو المخاوف حول اتجاهات معدلات النمو الحقيقي في المستقبل في الاتحاد الأوروبي. حيث تواجه اقتصاديات أوروبا أسوأ تراجع في النمو الاقتصادي في أعقاب الأزمة المالية العالمية، بعد أن تحسنت معدلات النمو نسبيا في الفترة السابقة. كما تعيش منطقة اليورو مرحلة من الضعف في جميع المجالات نتيجة تأثرها بأزمة الديون السيادية التي تواجهها معظم دول أوروبا الجنوبية وتحديدا اليونان، البرتغال، اسبانيا، ايرلندا، ايطاليا، وهو ما يشكل تهديدا حقيقيا لنظام النقدي الأوروبي القائم.

الفرع الأول: قراءة مستقبلية في المؤشرات الاقتصادية المتوقعة لمنطقة اليورو

في تاريخ 3 مارس 2010 قامت المفوضية الأوروبية باعتماد استراتيجية طويلة الأجل حتى سنة 2020 تمكنها من تحقيق النمو في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، وتزيد من وحدتها وقدرتها على مواجهة الأزمات التي تشهدها المنطقة عموما والوضع الاقتصادي بشكل خاص بما يمكنها من المحافظة على مكانتها الاقتصادية على المستوى الدولي ، وذلك بالرغم من أن الأزمة المالية التي مرت بها ومازالت تعاني منها أوروبا عموما ودول منطقة اليورو خصوصا تجعل من هذا الهدف أمرا صعب التحقق وتحديدا في المجال الاقتصادي.

وقد اعتمدت استراتيجية " أوروبا 2020 "على خمسة أهداف كمية كبيرة ثابتة وشجعت الأعضاء الى تجويلها الى أهداف وطنية نذكرها في مايلي:[1]

1. رفع معدل العمالة إلى 75% من السكان في سن العمل مقابل 69% الحالي.
2. تكريس 3% من الناتج المحلي الإجمالي للبحث وتطوير الاتحاد الأوروبي مقابل 2% حاليا.
3. تحقيق تخفيضات في انبعاثات غازات الانحباس الحراري بنسبة 20% بحلول عام 2020.
4. خفض معدل التسرب تحت10% وزيادة معدل الحصول على لقب أو درجة إلى أكثر من 40%.
5. خفض عدد من المهددين بالفقر في أوروبا وحددبـــ20 مليون فرد مهدد .

وحسب منظمة التنمية والتعاون الأوروبية والتي تحاول أن تعطي صورة ايجابية على مستقبل الاقتصاد الأوروبي تقدر ديون منطقة اليورو لسنة 2013 بحوالي 100% من الناتج المحلي الإجمالي في حين تصل في سنة 2020 إلى 76.69% وهي إحصاءات جميعها فوق عتبة 60%

(1) Commission Européenne, **Europe 2020 Une stratégie pour une croissance intelligente, durable et inclusive ,**Bruxelles, 2010, p.3.

المحددة في المعاهدة الأوروبية. كما قد يسجل الميزان الجاري لمنطقة اليورو عجزا كبيرا وفق تقدير L'OCDE بحوالي 2.5%. فيما تسجل بقية المؤشرات نمو ولكن بنسب منخفضة. ونوضح التوقعات المستقبلية لبعض المؤشرات الاقتصادية لمنطقة اليورو حتى 2020 في الجدول التالي:

جدول رقم(1-1): توقعات مستقبلية لبعض المؤشرات الاقتصادية لمنطقة اليورو حتى 2020

	المتوسط (2000-2007)	2010	2013	2020
إمكانية نمو GDP	1,90168241	1,00230528	1,29654269	**2,34154565**
توازن المالية الحكومية	-1,93870653	- 6,2395075	-1,9668853	**1,7697858**
إجمالي الدين العام الحكومي	75,4431347	93,0586058	99,9459235	**76,6964612**
سعر الفائدة الحقيقي	2,41504615	2,28685051	3,18170915	**2,97729403**
معدل الادخار الوطني	21,5650333	19,4498744	20,4637693	**19,9094172**
إجمالي الاستثمار	19,2494877	20,4963959	19,9302494	**23,6875171**
ميزان الحساب الجاري	0,32194023	0,38204107	1,60697687	**- 2,5080852**

Source :Base de données des Perspectives économiques de L'OCDE, no 91.mai 2012.p.249

أما فيما يخص اليونان والتي تعتبر مركز الأزمة، فجميع المؤشرات تبين أن معدل الدين اليوناني سيبقى مرتفعا جدا أكثر من 100% من الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من كل المساعدات الأوروبية والدولية التي حصلت وستحصل عليها اليونان، على الرغم من توقع انخفاض العجز بشكل كبير في الميزان الجاري نتيجة خطط التقشف الكبيرة المفروضة وطبقا لاتفاقية الإنقاذ الثانية الموقعة من قبل اليونان مع الترويكا يأمل صندوق النقد الدولي أن يصل الدين اليوناني إلى 120.5% في 2020.[1]

الفرع الثاني :قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي:

قام البريطانيون بالتصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وذلك بنسبة 52% مقابل 48% صوتوا لأجل بقاء المملكة ضمن دول الاتحاد الأوروبي مع المحافظة على عملتها المحلية، ويرجع الخبراء رغبة بريطانيا في الخروج من الاتحاد الأوروبي إلى مجموعة من الأسباب نذكرها في النقاط التالية:[2]

[1] خالد رواق ،مرجع سابق ،ص.159.

[2] WWW.Youm7.com/story/2774438;consulte le 15-10-2016 a10 :15

1. الهجرة الأوروبية إلى بريطانيا: حيث يتدفق عدد كبير من الأوروبيون إلى سوق العمل البريطاني ، وذلك يسمح لهم من الاستفادة من الإعانات الاجتماعية ،لذلك كانت بريطانيا دائما تسعى إلى تغيير بند حرية وانتقال الأفراد في الاتحاد الأوروبي.
2. مشكل الرسوم الأوروبية : هذه الرسوم يفرضها الاتحاد الأوروبي على كل دولة عضو ، وقد أضعف ذلك كاهل خزينة بريطانيا.
3. عدم توفر الديموقراطية :وذلك من خلال بعض آراء البريطانيين حول سيطرة المفوضية الأوروبية غير المنتخبة من خلال صلاحياتها الواسعة على البرلمان الأوروبي المنتخب مباشرة من الشعوب الأوروبية.
4. التحرر من القيود المفروضة على السيادة البريطانية : مما يحرر المحكمة العليا البريطانية وتصبح غير ملزمة بتطبيق القيود القانونية الصادرة من المحكمة الأوروبية ، خاصة في ما يخص حقوق الإنسان.
5. فكرة إنشاء قوة عسكرية أوروبية موحدة ، حيث يثير هذا الأمر مخاوف بريطانيا على وضع السياسة الخارجية على مستوى العالم، وذلك كون بريطانيا إلى جانب فرنسا هما أكبر قوتين عسكريتين في الكتلة.
6. أزمة اللاجئين : والتي تشكل عبئا كبيرا على الحكومة البريطانية.

أما فيما يخص أثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ،بالتأكيد سيؤثر ذلك على المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد البريطاني ،وذلك يشمل معدل النمو الاقتصادي والسياسة المالية ،البطالة، بالإضافة إلى التأثير على التجارة وعلى الجنيه الإسترليني. لكن بالمقابل يرى الخبراء أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد يؤثر على هيكل الاتحاد الأوروبي ،وذلك في حال تحسن الأوضاع في الاقتصاد البريطاني على غرار النرويج وسويسرا، فان ذلك سيفتح المجال أمام إمكانية خروج دول أخرى من الاتحاد الأوروبي.

خلاصة الفصل :

تناولنا في هذا الفصل التكامل الاقتصادي الأوروبي كأهم النماذج في ظاهرة التكامل التي شهدتها الساحة الاقتصادية والنقدية الدولية، حيث يعد الاتحاد الأوروبي أبرز وأقدم التجارب التكاملية في العالم، بالرغم من أن النصف الثاني من القرن العشرين، قد شهد عدة تجارب لتحقيق التكامل الاقتصادي.

وعموما استخلصنا من هذه الدراسة إلى جملة من النقاط نبرزها في مايلي:

- أصبحت الاندماجات والتكتلات سمة من سمات العصر الذي تحول إلى مجموعة من التكتلات الاقتصادية والسياسية تجمع كل منها مصالح وأهداف مشتركة، ومع وجود هذه التكتلات العملاقة تتضاءل اقتصاديات الدول التي تعمل منفردة.
- تعد التجربة الأوروبية الوحيدة التي فرضت نفسها واحتلت موقعا خاصا ومميزا من بين كل تجارب التكامل الاقتصادي.
- تعدى الاتحاد الأوروبي مرحلة منطقة التجارة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة إلى أن وصل إلى مرحلة الاتحاد النقدي حيث شرعت الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية في تطبيق سلسلة إجراءات تكاملية اقتصادية، بدءا من إنشاء اتحاد البنلوكس والمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي سنة (1948)، ثم المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ سنة 1951، وتسمح هذه الأخيرة برفع الحواجز الجمركية والقيود الكمية فيما يخص السلع كما تسمح انتقال الأشخاص ورأس المال بين الدول و تنسيق أكبر للسياسات ،حيث مهدت هاته الانجازات إلى إقامة السوق الأوروبية المشتركة، وذلك على أساس إنشاء اتحاد جمركي، ثم استكمال المسار التكاملي بإجراء إصلاحات على سياسات ومؤسسات السوق المشتركة ،وبذلك يتم الدخول إلى مرحلة السوق الأوروبية الموحدة ليتم إلغاء كافة الحواجز الإدارية والتنظيمية والتشريعية، ثم إقرار الوحدة النقدية بحلول 2002.
- يعد الاتحاد الأوروبي من أكثر التكتلات الاقتصادية والأكثر تطورا واكتمالا، إلا أن أزمة الدين السيادي أثبتت عدم وجود الشفافية في المعلومات التي تنشرها دول منطقة اليورو، والتي سمحت بانضمام دول لا تتوفر على المعايير التي حددها الاتحاد الأوروبي كشروط للانضمام إليه ، حيث دعت الضرورة لمواجهة هذه الأزمة من خلال تبني حزم إنقاذ مقدمة من الاتحاد

الأوروبي وصندوق النقد الدولي ،وذلك مقابل إجراءات تقشفية من قبل حكومة اليونان باعتبارها مركز الأزمة.

- بالرغم من احتلال التجربة الأوروبية موقعا مميزا في تجارب التكامل الاقتصادي، لكن رغبة بريطانيا في الخروج من الاتحاد ، يطرح العديد من التساؤلات ، وأيضا حسب الخبراء قد يؤثر خروجها على هيكل الاتحاد الأوروبي ،وذلك في حالة تحسن الأوضاع والمؤشرات في الاقتصاد البريطاني فان ذلك بإمكانه طرح قضية خروج دول أخرى من الاتحاد.

الفصل الثاني

الاقتصاد الجزائري في ضوء الاصلاحات الاقتصادية واتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية

تمهيد:

عرف الاقتصاد الجزائري وضعا غير متكافئ منذ الاستقلال إلى أزمة المحروقات سنة 1986 مما أدى إلى حدوث تشوهات هيكلية عميقة، إذ كان الاختلال المالي الداخلي والخارجي كبيرا جدا، وهكذا عرف الاقتصاد الجزائري على مدار سنوات قليلة تغيرات عديدة وملموسة وعلى هذا الأساس ظهرت مقاصد الإصلاح وتحرير الاقتصاد إبتداءا من منتصف الثمانينات، باعتبار أن هذا الإصلاح يعمل على إرجاع التوازنات الكبرى التي من شانها أن تحقق انتعاشا اقتصاديا، ومن ثم نلتمس وجهتين للإصلاح، وجهة تطوعية نابعة من مجهودات ذاتية و أخرى إلزامية مفروضة من قبل الهيئات الدولية المالية والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. لذلك سنستعرض من خلال هذا الفصل وضعية الاقتصاد الجزائري في ضوء الإصلاحات الاقتصادية ذاتية كانت أو مدعومة ،بالإضافة إلى تناول موضوع توقيع اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية الجزائرية ،حيث تعد الجزائر أحد الدول المتوسطية التي تحتل مكانة خاصة لدى دول المجموعة الأوروبية ،و يطبق الاتحاد الأوروبي في إطار العلاقات التي تجمعه بدول حوض المتوسط ومن بينها الجزائر، سياسة متوسطية يجسدها إعلان برشلونة لسنة 1995 الذي تبرز من خلاله اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية التي تتضمن مجموعة من المستجدات برزت من خلالها الاستراتيجية الجديدة للمجموعة الأوروبية تجاه المنطقة المتوسطية والتي تهدف إلى تعزيز موقعه في المنطقة. وعلى غرار باقي الدول المتوسطية وقعت الجزائر على اتفاقية الشراكة سنة 2002،لتدخل حيز التطبيق سنة 2005. وعلى هذا الأساس سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى النقاط التالية:

- ✓ **المبحث الأول : الاقتصاد الجزائري في ضوء الإصلاحات الاقتصادية**
- ✓ **المبحث الثاني :الإطار العام لاتفاقيات الشراكة الأورو المتوسطية.**
- ✓ **المبحث الثالث: مضمون الشراكة الأوروجزائرية.**

المبحث الأول: عرض حالة الاقتصاد الجزائري في ضوء الإصلاحات الاقتصادية

شهدت الجزائر جملة من الإصلاحات الاقتصادية، حيث كان الهدف منها تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المتوازنة ،لذلك ارتأينا من خلال هذا المبحث عرض حالة الاقتصاد الجزائري في فترة الإصلاحات الذاتية ،وذلك قبل الإصلاحات المدعومة من طرف الهيئات الدولية ، وأيضا وضعية الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الهيكلية ،بالإضافة إلى تحليل برامج الإنعاش الاقتصادي والوضعية الحالية للاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: عرض حالة الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات الهيكلية

تميزت الوضعية الاقتصادية للجزائر غداة الاستقلال بالتدهور وبصعوبات في كافة الميادين الاقتصادية والمالية، السياسية والاجتماعية، حيث ورثت الجزائر في هذه المرحلة الانتقالية اقتصادا يتميز بالتبعية للاقتصاد الفرنسي. لذلك كان يجب على السلطات التدخل لإصلاح ومعالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني. ولجأت إلى البدء في تنفيذ برامج تنموية في إطار الإصلاحات الذاتية، حيث سنستعرض ذلك في دراسة وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة بين(1962-1967)، ثم خلال الفترة الممتدة (1967-1989) والتي تمثل فترة الاقتصاد المخطط .

الفرع الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1962-1967)

وتمثل هذه الفترة بداية عودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق، بعد أن أصبحت الجزائر بلدا مستقلا بعد مرور 132 سنة من الاستعمار الفرنسي.

أولا: وضعية الاقتصاد بعد الاستقلال مباشرة:

تميزت بداية هذه الفترة بمشاكل تسييرية للجهاز الإنتاجي وبظروف اقتصادية غير ملائمة يمكن وصفها في النقاط التالية:

1. قطاع زراعي يتوزع ما بين قطاع المعمرين 2.2 مليون هكتار، وقطاع الجزائريين التقليدي 5.5 مليون هكتار .[1]

[1] أحمد هني ، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1991، ص.33.

2. ترك 900.000 هكتار من أخصب الأراضي الفلاحية بالجزائر، مع أغلب الوحدات الصناعية التحويلية شاغرة بعد مغادرة المعمرين .[1]

إضافة إلى: [2]

3. تفريغ الإدارة من الموظفين الفرنسيين، بسبب مغادرة ما يقارب مليون معمر من الجزائر، منها 50.000 إطارا عاليا، 35.000 إطار متوسط و 100.000 عاملا موظفا، وهو ما أدى إلى شل وعرقلة الجهاز الإداري بالبلد .
4. سحب المعمرين لمدخراتهم ورؤوس أموالهم ، حيث سجل في شهر جوان 1962 تحويل 750 مليون فرنك من الجزائر إلى فرنسا عبر قناة البنوك .
5. تبادل تجاري خاضع لحاجات الاقتصاد الفرنسي، بحيث 85% من الصادرات موجهة إلى فرنسا ، 80% من الواردات تأتي من فرنسا .
6. نظام مصرفي قائم على أسس وقواعد السوق المصرفية الفرنسية، وتمويل يهدف إلى خدمة الأقلية الاستعمارية.[3]
7. تمركز الهياكل القاعدية المساعدة على تسريع الدورة الإنتاجية وتحسين أدائها في شمال البلاد أين تتواجد الجالية الفرنسية وشبكة التوزيع التجارية والمؤسسات المصرفية .[4]

ثانيا: إجراءات السلطات العامة

أمام هذه الأوضاع قامت السلطات العامة باتخاذ أول إجراء وهو إعلان أملاك المعمرين " دون مالك"، ويمكن تلخيص الاتجاهات الأساسية لتدخل الدولة لمواجهة هذه الأوضاع فيما يلي :[5]

---

[1] بلقاسم حسن بهلول ، **سياسة تخطيط التنمية في الجزائر وإعادة تنظيم مسارها**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1999،ص.33.

[2] أحمد هني ، مرجع سابق، ص 22.

[3] المرجع السابق، ص 66.

[4] صالح مفتاح ، **تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**، ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية، جامعة بشار، الجزائر، 20-21 أفريل 2004، ص،2..

[5] المرجع السابق، ص،ص.3،2.

1. تكوين لجان التسيير في المستغلات الفلاحية والمؤسسات الصناعية والتجارية المتروكة من قبل ملاكها.
2. إنشاء دواوين وشركات وطنية سواء لهياكل سابقة مثل شركة الكهرباء والغاز أو لمراقبة تطوير بعض النشاطات مثل ديوان التجارة لاستيراد المنتجات الغذائية، الشركة الوطنية المكلفة بنقل وبيع المحروقات SONATRACH (1963)، الشركة الوطنية للتبغ والكبريت (1964)،وشركة (S.M.S) لصناعة الحديد (1964)، وشركة (S.O.M.E.A) في الصناعة الميكانيكية والطائرات .
3. مساهمة الدولة في المؤسسات الفرنسية المقيمة بالجزائر.
4. العمل على إنشاء بنية مالية تتلاءم مع الظروف السائدة في تلك الفترة بحيث تم إنشاء البنك المركزي الجزائري في1962/12/12 والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 1964/08/10 كما تم تأميم البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر سنة 1966، بالإضافة إلى إنشاء البنك التجاري العمومي الأول وهو البنك الوطني في الجزائر بتاريخ 1966/08/13 .

ثانيا: الاقتصاد الوطني في ظل التخطيط الإداري:

تم التأكيد في برنامج طرابلس سنة 1962 على أهمية التخطيط في التنظيم الاقتصادي الوطني، كما جاء في ميثاق الجزائر في 21 أفريل 1967 تأكيد دور التخطيط الفعال في تحقيق التغيرات الكمية والنوعية للبناء الاقتصادي في المنهج الاشتراكي ، وفي عام 1967 تم التأكيد على دور التخطيط بصورة قطعية لتجسيد اختيار البلاد للمنهج الاشتراكي وضرورته في الاقتصاد لتحديد الأهداف، الأولويات، المراحل، الشروط والوسائل .[1]

I- سياسة تخطيط التنمية (1967-1989)

شرعت الجزائر في تطبيق أسلوب المخططات المتتالية لأداء العملية الاقتصادية والتي حظي القطاع الصناعي من خلالها بالأولوية المطلقة على عكس القطاع الفلاحي الذي لم يحظى بنفس الأهمية، حيث كان الهدف من أول مخطط مقرر وهو المخطط الثلاثي الأول للفترة(1967-1969) هو تحضير الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات المقبلة .أما فيما يخص المخطط الرباعي الأول

[1] عبد اللطيف بن أشنهو ، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص.78.

(1970-1973) حصلت فيها الصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج على مخصصات الاستثمار الأكثر أهمية، وأكد المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) على أهمية الاستراتيجية الصناعية أي ترجيح الاستثمار للصناعة وتقويم المحروقات .[1]

في حين كان الهدف من الخطة الخماسية الأولى (1980-1984) هو تصحيح الاختلالات التي أحدثتها سياسة تقويم المحروقات، والتي أدت إلى الاستدانة من الخارج ومنه تم إعادة التوزيع القطاعي للاستثمارات لفائدة النشاطات الأخرى، وتقرر منح الربع من مجموع الاستثمارات (أي 63 مليار دينار من مجموع 250 مليار دينار) لقطاع المحروقات، في حين لم تخصص الخطة الخماسية الثانية (1985-1989) إلا 51 مليار دينار لقطاع المحروقات، بالإضافة إلى مواصلة تسديد الديون الخارجية، كما تحدد هدف الخطتين الأخيرتين في التنسيق المادي للنشاط والاستخدام الأمثل لطاقات الإنتاج .[2]

II- اختلالات سياسة التخطيط

يرى الاقتصاديون أنه بالرغم من التقدم الحاصل الذي حققه الاقتصاد الموجه، إلا أنه لم يحل محل علاقات السوق في اقتصاد ينمو بصورة سريعة [3]،وذلك للنتائج السلبية لهذه السياسة والتي عبر عنها الشعب في أحداث أكتوبر 1988 والتي أظهرت الخلل في تطبيق هذا الأسلوب التنموي. ويمكن إرجاع هذه النتائج إلى الاختلالات التوازنية في نظام التسيير لهذه المرحلة والتي نصنفها إلى ثلاثة اختلالات هي كالتالي: [4]

1. الخلل التوازني في تسيير التنمية: حيث اهتمت المرحلة الأولى من التخطيط (1967-1979) بالاستثمار والإغفال عن قواعد التسيير الاقتصادي في حين أولت المرحلة الثانية من التخطيط (1980-1989) الاهتمام بتحسين مستوى التسيير وإهمال جانب الاستثمار الإنتاجي.

---

[1] زين الدين بن لوصيف ، **تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي، مداخلة ضمن الملتقى حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة**، جامعة البليدة، الجزائر، 2002/2001، ص.3.

[2] هني أحمد ، مرجع سابق، ص.29.

[3] عبد اللطيف بن أشنهو ، مرجع سابق، ص.82.

[4] محمد العربي ساكر ، **محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق**، دار الفجر، مصر، 2006، ص.313.

2. الخلل التوازني في تسيير التجارة الخارجية: بحيث هيمنت المحروقات على الصادرات، وأصبحت المورد المالي الخارجي الأحادي الجانب، أما بالنسبة للواردات فقد قدرت نسبة التبعية للخارج بـ 80% من وسائل من وسائل الاستثمار والمعرفة التقنية والتكنولوجيا .
3. الخلل التوازني في استراتيجيات التنمية: أي فيما يخص مجال تعبئة الموارد الوطنية التي أهملت إمكانيات القطاع الخاص المحلي والخارجي.

الفرع الثاني: الاقتصاد الوطني في ضوء الإصلاحات الذاتية

تفاعلت عدة عوامل رئيسية مجتمعة مع نقاط الضعف في تطبيق سياسة تخطيط التنمية في إضعاف النشاطات الهيكلية للاقتصاد الوطني مما أدى بالسلطات العامة إلى ضرورة التوجه لتطبيق برامج إصلاحات ذاتية تهدف إلى إعادة الإنعاش الاقتصادي .

أولا: وضعية الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات

بالإضافة إلى اختلالات سياسة تخطيط التنمية هناك عدة عوامل رئيسية أدت إلى إضعاف الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة، حيث تعتبر التبعية الاقتصادية والنمو الديموغرافي ، وتفاقم أزمة المديونية نتيجة الاستيراد المكثف لسلع الاستهلاك النهائي في بداية الثمانينات تحت شعار "من اجل حياة أفضل" هي من أهم العوامل التي أضعفت الاقتصاد الجزائري، كما أن الاعتماد المطلق على تصدير منتوج واحد وهو النفط الذي تمثل إيراداته 95% من إجمالي إيرادات الدولة يعتبر من أهم العوامل الرئيسية التي جعلت الاقتصاد الجزائري يستجيب للصدمات الخارجية وهذا ما أكدته أزمة 1986 بحيث انخفض سعر البرميل إلى 10 دولار البرميل الواحد، وقد أحدث هذا الانخفاض انهيار إيرادات الجزائر المالية الخارجية من المحروقات، والذي كان له الأثر السلبي على ميزان الموارد الخارجية، حيث سجل عجزا مضاعفا لتغطية المستحقات للخارج من الواردات وخدمة الدين وبالتالي اللجوء المتكرر إلى الاقتراض[1] والجدول التالي يوضح تطور مؤشرات المديونية خلال الفترة الممتدة بين(1985-1989) .

[1]المرجع السابق، ص.314.

جدول رقم(2-1): تطور المديونية (1985-1989)

القيم المؤشرات السنوات	1985	1986	1987	1988	1989
القيم(بملايس الدولارات)					
- الديون المتوسطة والطويلة الأجل	16,510	21,720	24,530	24,210	25,019
- الديون القصيرة الأجل	0800	1,00	1,32	1,621	1,840
- إجمالي المديونية	17,310	21,720	25,850	25,839	26,859
- خدمة المديونية	-	498	541	846	707
المؤشرات: (بـ %)					
- المديونية/ الصادرات	127,4	267,8	275,2	308	266
- خدمة المديونية/ الصادرات	35,8	56,7	53,8	78,4	69,4
- المديونية/PIB	29,5	33,8	38,4	43,6	44,8
- خدمة المديونية/ PIB	18,6	8,0	7,85	11,06	12,63

المصدر: بنك الجزائر، ملف المديونية، 1993.

بالإضافة إلى تراكم المديونية وتفاقمها إبتداءا من سنة 1986 كما هو موضح في الجدول رقم (2-1)، فان المؤشرات تدل على تطور الناتج المحلي الداخلي (PIB) بمعدلات سلبية بعد الفائض المحقق سنة 1985 والبالغ 5,6%

والجدول رقم (2-2) يبين تطور معدلات (PIB) في الفترة (1985-1988)

جدول رقم(2-2) : نمو الناتج الإجمالي (PIB) % الفترة (1985-1988)

البيان / السنوات	1985	1986	1987	1988
الناتج الداخلي الإجمالي (PIB)	+ 5,6	- 0,2	- 0,7	- 1,7
الناتج الداخلي لكل فرد	+ 2,3	- 3	- 3,5	- 4,7

المصدر : بنك الجزائر، التقرير السنوي، 1999، ص.123.

ثانيا: تجربة الإصلاح الذاتية

أدركت السلطات العامة أنه يجب اتخاذ إجراءات تسمح بالانتقال إلى أسلوب تنمية مكثف يسمح بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة مع تطبيق اللامركزية في الأعمال، مع تحرير المبادلات وتسريع النشاط، لكن بروز هذه التغيرات كان سياسيا أكثر منه اقتصاديا، مما أدى إلى تغيير الحكومة، وجاءت حكومة حمروش والتي شرعت منذ نهاية الثمانينات في تطبيق إصلاحات اقتصادية لمواجهة

الوضع الاقتصادي المتأزم وعملت على تكريس وتجسيد استقلالية المؤسسات في الواقع ومن أجل ذلك قامت بإصدار مجموعة من القوانين كان أهمها: قانون (88-01) المؤرخ في 12 جانفي 1988، الذي يمنح المؤسسات العمومية الاقتصادية الاستقلالية والحرية التامة في اتخاذ القرارات واختيار الاستثمارات والتقييم دون مراجعة الجهة المركزية، وتهدف هذه الإصلاحات إلى التمييز بين تسيير المؤسسات الاقتصادية من خلال لجان إدارية متمثلة في الإدارة والمساهمين، وملكية الإدارة التي تتركز في يد الدولة بواسطة صناديق المساهمة.

وعموما تتمثل مبررات الإصلاحات في النقاط التالية: [1]

1. تعتبر الإصلاحات الاقتصادية كعملية لإعادة تكييف الاقتصاد الوطني حسب المتطلبات الجديدة، ومنه الحرص على تحقيق فعالية السياسة الاقتصادية.
2. الربط بين التخطيط وعمل السوق من خلال هذه الإصلاحات.
3. تعطل الإصلاحات في بداية الثمانينات بسبب الاختلالات بين المؤسسات و العمل الحقيقي .

إلا أن هذه الإصلاحات لم تكن في المستوى المطلوب، وأصبحت الحكومات عاجزة عن تمويل الواردات الضرورية من السلع الغذائية والوسطية، وغير قادرة على تسديد مستحقات خدمة دينها وذلك لعدم جدوى البرامج المطبقة، وبالتالي اللجوء إلى الحلول المستوردة وطلب الدعم من صندوق النقد الدولي.[2]

المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري في فترة الإصلاحات الهيكلية:

مع تفاقم الضغوط المالية الخارجية نتيجة تدني أسعار النفط سنة 1986 والتي أدت إلى ركود اقتصادي وتدهور ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى عدم نجاح برامج الإصلاحات الذاتية، لجأت الدولة للتخفيف من حدة هذه الأوضاع إلى تطبيق برامج إصلاحات جذرية، والتي تعتمد أساسا على الحلول التي يفرضها صندوق النقد الدولي، من خلال سياسة التثبيت (سياسة الاستقرار الاقتصادي) وسياسة التعديل الهيكلي. وعموما تهدف هذه السياسات إلى معالجة الاختلالات في توازن الاقتصاد الكلي داخليا وخارجيا، والوصول إلى معدلات النمو العالية، مع تحقيق الاستقرار الاقتصادي، بحيث يرجع

---

[1] بغداد كربالي ، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر** ، مجلة العلوم الإنسانية ،العدد الثامن، جامعة بسكرة، الجزائر سبتمبر 2005، ص.57.

[2] صالح صالحي ، **ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 1، مركز البصيرة، الجزائر ، 1999، ص.123.

صندوق النقد الدولي في تصميم هذه السياسات إلى دراسة الاختلالات التي تواجه موازين المدفوعات والتي يقسمها إلى اختلالات قصيرة الأجل واختلالات طويلة الأجل. [1]

الفرع الأول: الإصلاحات الاقتصادية قبل التعديل الهيكلي:

لمعالجة الأوضاع التي يعاني منها الاقتصاد الوطني والتي عجزت برامج الإصلاح الذاتية عن التخفيف منها، لجأت السلطات إلى تبني سياسات الإصلاح التي تدعمها المؤسسات المالية الدولية والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وقد مرت الجزائر قبل الاتفاق الموسع (التعديل الهيكلي) بسلسلة من الاتفاقيات نتطرق إليها فيما يلي :

أولا: اتفاق الاستعداد الائتماني *31 ماي 1989 (Standby 1) :

I- مضمون الاتفاق:

كان هذا الاتفاق الأول الذي أبرمته الجزائر مع الصندوق الدولي (**FMI**) بحيث بدأت المفاوضات في فيفري 1989، بعد استمرار عجز ميزان المدفوعات وعجز الحساب الجاري، بالإضافة إلى ازدياد الحاجة إلى الموارد الأجنبية الإضافية، وتمثل أهداف هذا الاتفاق في ما يلي: [2]

1. إتباع سياسة نقدية مقيدة وأكثر فعالية.
2. تقليص عجز الموازنة.
3. تعديل سعر الصرف.
4. إلغاء التنظيم الإداري للأسعار.

و قد تحصلت الجزائر في إطار هذا الاتفاق على ما قيمته 155,7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، والتي استخدمت كليا في 30 ماي 1990، ثم استفادت من تسهيلات في إطار تسهيل التمويل التعويضي قدرها 315,2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS). [3]

---

[1] لخضر عزي وآخرون، **وجهة نظر أثار برنامج التعديل الهيكلي على النشاط الاقتصادي، الجزائر مثالا (دراسة اقتصادية واجتماعية)**، مستخرج من: www.Iraqcp.Org ; consulte le 10/11/1011,19 :30

***اتفاقيات الاستعداد الائتماني (Standby arrangements)**: وتمثل جوهر سياسات الاقتراض من الصندوق، ويعتبر هذا الأخير بمثابة تأكيد للعضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين، وعلى مدى فترة تتراوح بين 12-18 شهرا في الغالب، لمعالجة المسائل قصيرة الأجل التي تواجه ميزان المدفوعات.

[2] Hocine Benissad, **L'Ajustements structurel** ,opu, Alger,1999,p.59.

[3] الهادي خالدي ، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر**، دار هومة، الجزائر،1996، ص،ص.195،196.

II- الإجراءات المتخذة لتنفيذ الاتفاق:

لتنفيذ الاتفاق قامت الجزائر في مجال التشريع بإصدار ما يلي:

- قانون 89-12 المؤرخ في 05 جويلية1989[1]: والمتعلق بتحرير الأسعار، حيث يتضمن كيفية تحرير الأسعار، ويتم ذلك بشكلين:

1. الأسعار الحرة.
2. الأسعار الإدارية (الأسعار المضمونة والمسقفة والهوامش المسقفة) .

- إصدار القانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض والذي يهدف إلى عصرنة النظام المصرفي، وإعطاء البنك المركزي الجزائري استقلاليته واستعادة صلاحياته التقليدية الخاصة بالبنوك المركزية.(أنظر الملحق رقم 02).

III- النتائج المحققة من تنفيذ البرنامج:

نظرا لما سجلته الفترة من تحسن على مستوى الاقتصاد الكلي، اعتبر ذلك من وجهة نظر الصندوق النقد الدولي بمثابة نجاح الجزائر لاجتياز هذه التجربة، ويمكن توضيح أهم نتائج هذه الفترة في مايلي :[2]

1. تراجع ضغط عجز الموازنة سنة 1989 لينخفض إلى 7,7 مليار دينار جزائري، بعد أن سجل عجزا قدره 47,4 مليار دينار جزائري لسنة 1988، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط وانخفاض قيمة الدينار الجزائري، بحيث سجلت إيرادات الجباية البترولية ارتفاعا قدره 62,5% مقابل تحسن ضئيل للجباية العادية بمقدار 21%، أما النفقات العامة فقد ارتفعت من 119,7 مليار دينار جزائري سنة 1988 إلى 124,5 مليار دينار جزائري سنة 1989، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نفقات التسيير.
2. انخفاض عجز الحساب الجاري بقيمة 1 مليار دولار مقارنة مع سنة 1988.
3. تزايد المديونية الخارجية إلى أكثر من 27 مليار دولار أمريكي أي بنسبة 63% من الناتج الداخلي الإجمالي .

---

[1] الجريدة الرسمية سنة 1989.قانون 89-12 المؤرخ في 05 جويلية 1989

[2] فوزية خلوط ، **دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2004/2003، ص. 114.

ثانيا: اتفاق الاستعداد الائتماني 3 جوان 1991 (Stand by 2):

I- مضمون الاتفاق:

ويعتبر ثاني اتفاق مع صندوق النقد الدولي، ودام هذا البرنامج مدة 10 أشهر أي من جوان 1991 إلى غاية مارس 1992، ويلتزم بموجبه الصندوق بمنح قرض قيمته 300 مليون وحدة سحب خاصة أي 409 مليون دولار وذلك على أربع دفعات تحرر على مدى تحقيق الأهداف المتفق عليها.[1]كما تمكنت الجزائر من الاستفادة من قرض من البنك العالمي قيمته 350 مليون دولار مخصص للتطهير المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية. وعموما يرتكز الاتفاق على الأهداف التالية :[2]

1. تقليص دور الدولة في الاقتصاد، والعمل على إنعاشه من خلال تفعيل دور المؤسسات العمومية والخاصة، وذلك في إطار تنويع الصادرات.
2. العمل على إصلاح النظام الضريبي والجمركي.
3. تحرير التجارة الخارجية، مع دعم أكبر لقابلية تحويل الدينار، بالإضافة إلى تقليص سعر الصرف.
4. مواصلة تحرير الأسعار.
5. إنشاء شبكة اجتماعية للحد من سلبيات الإصلاحات خاصة على ذوي الدخول المحدودة.
6. التحكم في معدلات التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض الإنفاق العام.[3]

II-الإجراءات العامة للسلطات العامة:

ويمكن تصنيف هذه الإجراءات فيما يلي: [4]

1. وقف تمويل الخزينة لأي استثمارات جديدة في المؤسسات العمومية لتعويض الانفاق الناشئ عن زيادة تكلفة إعانات دعم السلع الاستهلاكية بسبب خفض سعر الصرف.

---

[1] الهادي خالدي ، مرجع سابق، ص. 196.

[2]المرجع السابق، ص.201.

[3]Hocine Benissad, OP.cit.p.60.

[4] فوزية خلوط ، مرجع سابق، ص. 115.

2. البدء في تنفيذ برنامج رئيسي لإعادة هيكلة المؤسسات العامة وذلك بمساعدة البنك العالمي في صورة قرض لإصلاح المؤسسات العامة والقطاع المالي. وقد أنشئ صندوق بموجب قانون الموازنة العامة سنة 1991، عمله إعادة هيكلة المؤسسات والبنوك من الجانب المالي.
3. إتباع السلطات تخفيضات في الإنفاق الرأسمالي.
4. العمل على استمرار الانزلاق التدريجي لسعر الصرف مع مراقبته وتأسيس نظام لتغطية أخطار الصرف، وتم اعتماد صيغة شراء العملات الأجنبية لتغطي فترة ما بين ثلاثة أشهر وستة وثلاثون شهرا، كما تم العمل على تنفيذ قابلية تحويل الدينار بشكل جزئي وبشروط وذلك بطريقتين:

– حق المصدرين خارج قطاع المحروقات في حيازتهم وتصرفهم في إيراداتهم بالعملة الصعبة.

– قابلية التحويل الجزئي للادخار الناجم عن التوظيفات السندية، كما لجأت السلطات المالية إلى تخفيض قيمة الدينار ليصل معدل صرف الدينار 22,5 للدولار الأمريكي الواحد في نهاية سبتمبر 1991 أي بتخفيض قدره 22% [1].

III– النتائج المحققة للاتفاق:

ترتب على الإجراءات المتخذة لتنفيذ الاتفاقية النتائج التالية:[2]

– حدوث فائض قدر بـ 1,7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، للارتفاع الحاد في أسعار النفط كما ارتفع الدخل للمنتجات الهيدروكربونية (1988–1991) بحوالي 12 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، وذلك راجع لتخفيض قيمة الدينار الجزائري، وارتفاع أسعار النفط ، أما بالنسبة للمنتجات غير الهيدروكربونية فقد انخفضت إيراداتها بحوالي 7 نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي وذلك يعود لخسائر أسعار الصرف على الدين الخارجي.

– خفض الإنفاق من الميزانية بمقدار 6 نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي بين عامي 1989–1991 وكان التخفيض واضحا بالنسبة للإنفاق على التعليم والبنى الأساسية للاقتصاد .

– إنفاق نسبة 2,6% من إجمالي الناتج المحلي لإعادة رسملة البنوك والمؤسسات العمومية لسنة 1991.

---

[1] محمود حميدات، **مدخل للتحليل الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية** ، الجزائر ، 1996 ، ص،ص.060–165.

[2] المرجع السابق ،ص.115.

– أدى ضعف الرقابة على الإنفاق خلال الفترة (1989–1991) إلى زيادة التأخر في الميزانية بالرغم من عملية الإصلاح. ونشير إلى أن القسط الرابع والأخير من هذا الاتفاق قد جمد، بعد أن أخلت الجزائر بالتزامها أمام صندوق النقد الدولي.[1]وذلك لانتهاج الحكومة الجزائرية الجديدة (حكومة بلعيد عبد السلام) سياسة تقوم على :[2]

– تفعيل دور الدولة في مراقبة التجارة الخارجية.

– إتباع سياسة صرف مزدوجة (سعر صرف رسمي وسعر صرف حر).

– تجنب إعادة الجدولة والعمل على تقليص الواردات، بالإضافة إلى ترشيد الإنفاق على العملات الأجنبية. وهكذا شرعت الجزائر في نهاية سنة 1993 في سلسلة مفاوضات جديدة مع صندوق النقد الدولي بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبغية إعادة جدولة ديونها الخارجية [3] وانتهت المفاوضات بإبرام الجزائر لاتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي لبرنامج قصير المدى وبرنامج التمويل الموسع، لتحقيق الاستقرار والتوازن في الاقتصاد الوطني.[4]

ثالثا: برنامج الاستقرار الاقتصادي (أفريل 1994– 31 مارس 1995)

ويمثل هذا الاتفاق مرحلة جديدة من الإصلاحات تهدف لإنعاش الاقتصاد الوطني، للتأهب للانتقال إلى اقتصاد السوق، وارتكزت أهداف هذا البرنامج على جملة من المحاور هي: [5]

1. تحقيق معدل نمو متوقع بين 3–6% .
2. العمل على الحد من تزايد الكتلة النقدية في حدود 14% مع تخفيض معدل التضخم.
3. تسريع عملية تحرير الأسعار، ورفع الدعم عن المواد الاستهلاكية .
4. إعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي، والعمل على تطوير قطاع البناء والأشغال العمومية .

---

[1] الهادي خالدي ، مرجع سابق، ص.196.

[2] محمد بلقاسم بهلول ، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، تشريح وضعية الجزائر**، دحلب للنشر، 1993، ص–ص.293–315.

[3]Ahmed Dahmani ,**L'Algérie à l'épreuve économie politique de réforme (1980,1997)**, CASBAH ,Algérie ; 1999, p.177.

[4]IBID, p.184.

[5] Hocine Benissad, OP.Cit,p,p.63,64.

I- الإمكانية المستعملة لتحقيق أهداف البرنامج:

لتحقيق هذه الأهداف، قامت السلطات المركزية بإجراءات تتعلق بكل من سياسة الميزانية والسياسة النقدية :[1]

-فمن اجل تقليص عجز الميزانية العامة اعتمدت على:

1. ضبط نفقات التجهيز.
2. تثبيت أجور الوظيف العمومي.
3. إلغاء دعم الأسعار لبعض المنتجات وتخفيضه لمنتجات أخرى .
4. العمل على زيادة إيرادات الخزينة بتحسين الإيراد الضريبي .

-أما بالنسبة لمراقبة السياسة النقدية فقد اتبعت السلطات:

1. مراجعة سعر الصرف بتخفيض قيمة الدينار، ورفع معدل الفائدة لتقريبها من المستوى الحقيقي.
2. الحد من التضخم النقدي وتحرير التجارة الخارجية .
3. تأطير القروض المصرفية الموجهة إلى المؤسسات العمومية غير المستقلة .

-وبغية تحرير التجارة الخارجية لجأت السلطات إلى تسهيل نظام الدفع، ونظام الصرف .

-أما لتحسين ميزان المدفوعات لجأت الدولة إلى التمويل الخارجي الثنائي والمتعدد الأطراف وإعادة جدولة كل مستحقات الدين الخارجي خلال فترة البرنامج .

II- نتائج البرنامج:

ويمكن إدراج أهم نتائج البرنامج في النقاط التالية:[2]

1. نمو معدل الإنتاج المحلي (- 0,2%) في فترة البرنامج مقابل (- 2%) عام 1993، وهو معدل نمو سالب راجع للنتيجة السلبية للقطاع الفلاحي (- 5%) وانخفاض الإنتاج في قطاع المحروقات (-2,5%)
2. كبح معدل التضخم في حدود 29,05% بينما كان المعدل المتوقع 40% .

---

[1] عبد الله بن دعيدة ، **التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية**، مقال في بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير، 1999، ص،ص.362،363.

[2] المرجع السابق، ص،ص.363،364.

3. خفض عجز الموازنة من 8,7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 إلى 4,4% سنة 1994 .
4. تخفيض قيمة العملة المحلية بـ 40,17% في أفريل 1994 .
5. ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقوية المدعمة وتحرير أسعار سلع أخرى .
6. استمرار عملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية وتقليص استدانتها من النظام المصرفي.
7. ارتفاع الكتلة النقدية $M2^{*}$ مع ارتفاع معدلات الفائدة الدائنة والمدينة .
8. تحسن ميزان المدفوعات، مما زاد من احتياطي العملات الصعبة بمقدار بلغ 2,64 مليار دولار عام 1994 مقابل 1,5 مليار دولار سنة 1993 .
9. وصل إجمالي الديون المعاد جدولتها إلى غاية مارس 1995 إلى 5,300 مليار دولار أي 15,4% من إجمالي الدين الخارجي للجزائر. ونوضح في الجدول التالي أثر إعادة جدولة الديون على المديونية للفترة الممتدة بين (1994-1995) .

جدول رقم(2-3):أثر إعادة الجدولة على المديونية للفترة (1994-1994)

الوحدة: مليار دولار

البيان		القسط	الفائدة	المجموع	خدمات الدين إلى الصادرات
1994	- قبل إعادة الجدولة	7.120 -	1.840	8.960	93,4
	- بعد إعادة الجدولة	3.310	1.390	4.520	47,1
1995	- قبل إعادة الجدولة	7.114	1.779	8.893	70,6
	- بعد إعادة الجدولة	2.570	1.796	4.366	37,8

Source : Media Bank ,N° 18, Juin- Juillet ,p.10.

الفرع الثاني: برنامج التعديل الهيكلي (ماي 1995- أفريل 1998)

مع انتهاء الاتفاق السابق لبرنامج الاستقرار الاقتصادي، تجد الجزائر نفسها معنية بضرورة الاندماج أكثر في الاقتصاد الدولي، وتثمين النتائج الحسنة للبرنامج السابق، الذي عزز من مصداقية الجزائر لدى المجموعة الدولية، وكان التثمين بتعميق الإصلاحات الاقتصادية مع دعم أكبر من المجموعة

*يشمل المجمع الثاني بالإضافة الى وسائل الدفع الكاملة السيولة كل التوظيفات تحت الطلب بالعملة الوطنية التي يستحق عليها فوائد دائنة المودعة لدى مؤسسات الاقراض والخزينة التي يتم تحريكها عن طريق الدفتر مثل حسابات الادخار السكني .

الأوروبية وذلك عن طريق برنامج التمويل الموسع (La facilité Elargie)،للفترة الممتدة من ماي 1995 إلى غاية أفريل 1998 .

أولا: محتوى البرنامج:

بعد إرسال خطاب النوايا الذي تضمن محتوى البرنامج، والذي كان يهدف إلى استعادة الاستقرار الاقتصادي الوطني من جهة، وتخطي مرحلة التحول إلى الاقتصاد الحر من جهة ثانية، وافق صندوق النقد الدولي على تقديم قرض للجزائر يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض في 22 ماي 1995 إلى غاية 21 ماي 1998، وقد بلغ المبلغ 1.169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة .

وقد تم تحديد أهداف البرنامج تبعا للآفاق المستقبلية التي تطمح لها السلطات الجزائرية، وتمثلت أهداف البرنامج في النقاط التالية:[1]

1. رفع معدلات النمو الاقتصادي، بهدف استيعاب أكبر للقوة العاملة وتخفيض معدلات البطالة المرتفعة.
2. تخفيض معدلات التضخم وتقريبها إلى المعدلات السائدة في البلدان المتطورة.
3. خفض التكاليف الانتقالية الناجمة عن البرنامج خاصة على الجانب الاجتماعي.
4. تحسين وضعية ميزان المدفوعات ومستوى الاحتياطات الدولية .

ثانيا: الإجراءات العملية للبرنامج:

من أجل تحقيق الأهداف المسطرة اتبعت السلطات العامة إجراءات تهدف إلى تعميق الاستقرار، بالإضافة إلى إجراءات لتحقيق وبعث نمو اقتصادي في الأجل المتوسط، ونلخص هذه الإجراءات في ما يلي:

1-الإجراءات ذات طابع الاستقرار وتتمثل في:[2]

- استمرار رفع الدعم عن الأسعار، للوصول إلى التحرير الكامل لأسعار جميع السلع والخدمات.
- تحرير أسعار الفائدة، وإعطاء استقلالية أكبر للبنوك التجارية في منح القروض، وضرورة تطبيق القواعد الاحترازية (Les règles prudentielles).

---

[1] عبد الباقي روابح ، غباط شريف، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، مرجع سابق، ص.4.

[2] Hocine Benissad, op.cit,p,p.64,65.

- تحرير أسعار الصرف، وتحديدها وفق قوى السوق .
- القضاء على عجز الموازنة وتنمية الادخار العمومي.

ولتجسيد التدابير الخاصة بسياسة الموازنة عمدت السلطات إلى :[1]

-زيادة الموارد عن طريق:

- توسيع الضريبة على القيمة المضافة.
- زيادة المردود الضريبي عن طريق توسيع الوعاء الضريبي ليشمل أطراف أخرى، ومكافحة التهرب الضريبي، مع الإبقاء على معدلات ضريبية منخفضة، بإجراء إصلاحات ضريبية شاملة

-تقليص النفقات من خلال:

- تخفيض النفقات الإدارية ونفقات التجهيز .
- رفع الدعم عن المنتجات ذات الاستهلاك الواسع وعن منتجات الطاقة (الوقود)، الكهرباء، وذلك لترشيد الاستهلاك.
- تقليص المساعدات الموجهة إلى المؤسسات العمومية .

2-الإجراءات ذات الطابع الهيكلي تتمثل في:

- فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين المحليين والأجانب، و(الأمر 95-22) حدد حوالي 300 مؤسسة أو وحدة إنتاج .
- تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات .
- إنشاء سوق مالية لتسهيل عمليات الخوصصة، والحصول على مصادر مالية إضافة لتمويل الاستثمارات.
- تعويض صناديق المساهمة (Les Holdings) التي تقوم بتسيير أسهم المؤسسات العمومية لحساب الخزينة وتسهل عملية إعادة الهيكلة الصناعية وتنمية مختلف القطاعات الموكلة بها.
- إصلاح النظام المالي والمصرفي، وتهيئة قطاع البنوك لعملية الهيكلة، والخوصصة مستقبلا مع تشجيع تأسيس البنوك الخاصة.

[1] عبد الله بن دعيدة ، مرجع سابق، ص.365.

- طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبدأ المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي سنة 1997 لرسم إطار الشراكة والوصول إلى منطقة التبادل الحر.[1]

ثالثا: تقييم نتائج برنامج التعديل الهيكلي:

تم تقييم النتائج المحققة من برنامج من خلال المنجزات التالية:[2]

- استعادة التوازنات الداخلية، وتحسين شروط تمويل الاقتصاد.
- تطهير تدريجي للمالية العامة حيث سجلت الميزانية العامة فائضا قدر بـ 2,9% في سنة 1998.
- تخفيض معدلات التضخم إلى مستويات مقبولة والذي بلغ سنة 1998 نسبة 5%
- تحقيق معدل نمو اقتصادي موجب (+4,6 سنة 1998).

وسوف نتطرق الى أهم انعكاسات البرنامج على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية وعلى الجانب الاقتصادي فيما يأتي:

I- الانعكاسات على المؤشرات الاقتصادية الكلية:

وتبرز نتائج البرنامج تحسنا واضحا في معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية ، ونوضح ذلك فيمايأتي:

*** النمو الاقتصادي:**

بعد فترة الركود الاقتصادي والتي تعد طويلة نسبيا حقق الاقتصاد الوطني معدلات نمو ايجابية خلال فترة البرنامج، حيث عرف الناتج المحلي الخام الحقيقي نموا ايجابيا في سنة 1995 حيث بلغ 3,8%، مع مواصلة النمو ولو بمعدل أدنى في سنة 1996 وسنة 1997، ليرتفع من جديد في سنة 1998 " وذلك بالرغم من الاختلال في سوق النفط ". والجدول التالي يوضح انعكاس الاتجاه العام للنمو الاقتصادي

الجدول رقم(2-4): معدل نمو الناتج المحلي الخام(1993-1998)

البيان/السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
النمو الاقتصادي	2,1-	0,9-	3,8+	3,3+	1,2+	4,6+
النمو الاقتصادي خارج المحروقات	2,5-	0,4-	3,7+	2,6+	---	5,1+

Source : Abdel Madjid Bouzidi,op.cit,p.55.

(1) Hocine Benissad ,op.cit,p.65

(2)Abdel Madjid Bouzidi**, Les années 90, de l'économie Algérienne : Les limites politique conjoncturelles,** ENAGI Edition, Alger, 1999,p.p,49.56.

وتصبح نتائج هذا الجدول اقل باستعمال الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات إلا في سنة 1998 أي سجل هذا الناتج تفوقا واضحا كما هو مبين في الجدول السابق. ويمكن التفسير أكثر باستعمال معدلات النمو القطاعية في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-5): معدلات النمو القطاعي(1993-1997)

البيان/ السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1997
الصناعة	1,3-	4,4-	1,4-	7,9-	3,9-	4,6
الفلاحة	3,7-	9,0-	15,0	19,5	14,0	11,4
البناء	4,0-	0,9+	2,7	4,5	2,0	2,4
الأشغال العمومية	0,8-	2,5-	1,0	7,0	5,2	3,5

Source : Abdel Madjid Bouzidi,op.cit,p.55.

ويتضح من النتائج الميدانية عدم الوصول إلى النتيجة النظرية المسطرة والمقدرة بـ 6% سنة 1998، كما تستخلص أن العوامل الخارجية قد لعبت دورا حاسما لتحقيق هذه النتائج ويمكن تلخيص هذه العوامل فيما يلي:[1]

1. إعادة الجدولة وما نتج عنها من تحسن معدلات خدمة الدين بالإضافة إلى مساهمة مصادر الاقتراض الأجنبي بعد تبني برنامج التصحيح الهيكلي بحيث استفادت الجزائر بأكثر من 22 مليار دولار، منها 17 مليار دولار في شكل إعادة جدولة، 5.5 مليار دولار مساهمة المؤسسات المالية والنقدية وقروض ثنائية لإنجاح البرنامج.
2. الارتفاع المزدوج لكميات وأسعار النفط، حيث تجاوزت حصة الجزائر أكثر من 800 ألف برميل سنة 1996 مقابل 767 ألف برميل سنة 1995 وبالنسبة للأسعار فقد شهدت أيضا ارتفاعا محسوسا في الأسواق الدولية مما سمح بتحقيق عوائد مالية هامة.
3. تذبذب مساهمة المردود الفلاحي في الناتج الإجمالي بسبب الظروف المناخية حيث سجلت سنة 1996 مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بـ 21,5% مقابل 15% سنة 1995 بينما سجلت السنتان اللاحقتان تراجع نسبة المساهمة لهذا القطاع.

[1] عبد الباقي روابح ، مرجع سابق، ص.4.

4. بقاء معدل نمو القطاع الصناعي بعيدا عن مساهمة فعلية وفعالة في استقرار ورفع معدل النمو الاقتصادي.

*** الميزانية العامة:**

تدل نتائج البرنامج أن النتيجة المتعلقة بالميزانية العامة كانت مرضية حيث انخفضت نسبة عجز الميزانية إلى 1.4 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1995 مقابل 4.4% في عام 1994[1] لتسجل فائضا بلغ 3.0%، 2.4%، 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الثلاثة 1996، 1997، 1998 على التوالي، وتدل هذه النتيجة على الأداء الجيد لسياسة الميزانية.[2]

أما بالنسبة للتضخم فقد تراجع بشكل مستمر مع نهاية فترة البرنامج إلا أن نسبته زادت عن النسبة المستهدفة في البرنامج، حيث بلغ معدل التضخم في نهاية عام 1995 نسبة 29,8% بدل 22,6% المسطرة في البرنامج ويعود ذلك إلى ارتفاع تكاليف الواردات وارتفاع الأسعار التي لا تزال محددة إداريا، بالإضافة إلى ارتفاع سعر صرف الدينار.[3]

الجدول رقم (2-6): النتائج المحققة في معدل التضخم خلال الفترة (1993-1998)

البيان/ السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم	%20.5	%29.0	%29.8	%18.5	%5.7	%5

Source : Abdel Madjid Bouzidi,op.cit,p.54.

*** الاحتياطات الدولية:**

لقد سجلت الاحتياطات الدولية تحسنا غير مسبوق، مما سمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري الذي أثر ايجابيا على ميزان المدفوعات، وهذا راجع للعوامل الخارجية المساعدة وإعادة الجدولة وتحسن أسعار المحروقات، مما سمح برفع الاحتياطات الدولية حيث انتقلت من 2,6 مليار دولار سنة 1994 إلى 4,52 مليار دولار سنة 1996 ثم لتبلغ الحد الأعلى سنة 1997 حيث قدر بـ 8,00 مليار دولار[4] في حين سجلت تراجعا نسبيا سنة 1998 حيث قدرت بـ 6,08

---

[1] كمال رزيق عمار بوزعرور ، **التصحيح الهيكلي وأثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر**، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف، 2001.

[2] عبد الباقي روابح ، مرجع سابق، ص.5.

[3] عبد الله بن دعيدة ، مرجع سابق، ص.367.

[4] كمال رزيق ، عمار زعرور ، مرجع سابق.

مليار دولار، بسبب تراجع أسعار المحروقات من جهة ولارتفاع خدمة الدين الخارجي من جهة ثانية.[1]

II- الانعكاسات على المؤسسات الاقتصادية:

أصاب الانكماش القطاعات الاقتصادية ولكن بدرجات متفاوتة، وكان القطاع الصناعي أكثر تضررا، فقد هبط مؤشر الإنتاج بأكثر من إحدى عشرة (11) نقطة بين 1994 و1997، وكانت الصناعة الوحيدة التي شهدت نموا هي فروع الطاقة والمحروقات، كما أرجع هدم البنية المالية للمؤسسة إلى ظاهرة التمويل على المكشوف وحده، بحيث شوهد تأزم قوي بين تخفيض قيمة الدينار وتضخم المكشوفات المالية للمؤسسات العمومية.

ويرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني أن القطاع الصناعي كان له مالية ايجابية تقدر بـ 8 مليار دينار سنة 1993، وظهر التمويل على المكشوف سنة 1994 بمبلغ 1 مليار دينار، بالإضافة إلى ذلك أدت برامج الإصلاح إلى حل 800 مؤسسة منذ 1994.[2]

كما نتج عن الإصلاحات الاقتصادية إعادة هيكلة المؤسسات وخوصصة البعض منها ، وقد أنشأت السلطات المركزية لذلك جهازا خاصا يسمى بمجلس الخوصصة، وأنشئت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة لجنة قطاعية لعملية الخوصصة.[3]

III- الانعكاسات الاجتماعية:

نعلم أنه من الأهمية الربط بين العمل الاقتصادي وانعكاسه على مستوى الجانب الاجتماعي ،وتبين التجربة من خلال دراستنا لانعكاسات البرنامج وجود تفاعلات قوية بين الجانبين نوضحها من خلال المعطيات التالية:

1-الأثر على قطاع الأسر:

تدل النتائج عن عدم وجود انعكاسات ايجابية على مستوى استهلاك الأسر وذلك راجع للإجراءات التي اتخذتها الحكومة من إجراءات جبائية تمثلت في رفع الضرائب، مما اثر سلبا على القدرة الشرائية للمستهلكين. هذا إضافة إلى السياسة التقشفية التي تبنتها الحكومة والتي أدت إلى تراجع المنظومة الصحية والتعليمية بسبب انخفاض اعتماداتها المالية، وفي إطار تحقيق الاستقرار قامت الدولة

[1] عبد الباقي روابح ، مرجع سابق، ص.6.

[2] لخضر عزي وآخرون، مرجع سابق.

[3] عبد الله بن دعيدة ، مرجع سابق، ص.368.

بتخفيض القدرة الشرائية عن طريق تجميد الأجور، وتحرير الأسعار بحيث شهدت أسعار الموارد الغذائية تطورا بمعدلات كبيرة، وهذا ما أدى إلى سوء وتدهور الوضعية الاجتماعية.[1]

2-الأثر على البطالة:

إن حتمية عمليات الإصلاح الهيكلي للقطاع العمومي، وتقليص عدد العمال حيث تم تسريح 260.000 عامل[2]بالإضافة إلى الإحالة على التقاعد المسبق، كل هذه العوامل ساعدت على هشاشة عالم الشغل واضطرابه وتفاقم البطالة كما هو موضح في الجدول رقم (2-7) .

جدول رقم (2-7): تطورات نسبة البطالة (1996-1999)

السنة	1996	1997	1998	1999
السكان	28380	28800	29700	29700
القوة العاملة	7811	8072	8300	8590
مجموع مناصب الشغل	5686	5815	5976	6015
عدد البطالين	2186	2257	2324	2577
نسبة البطالة %	28	28	28	30

Source : revue conjoncture, N°62, Algérie, juillet, p.11.

المطلب الثالث: وضعية الاقتصاد الجزائري وتقييم الإصلاحات ومخططات الإنعاش(2000-2014)

بالرغم من النتائج المسجلة في التوازنات المالية والنقدية إلى أنها لا تزال هشة، وبالتالي من الضروري معرفة أهم التطورات الاقتصادية خلال بداية الألفية ، وتحليل مخططات الإنعاش للفترة (2000-2014).

الفرع الأول: الجزائر بين مسار الإصلاح ومشاكل الإنعاش الاقتصادي:

إن شروط التعديل الهيكلي قد أثقلت كاهل الاقتصاد الوطني معرضةبذلك عملية الإنعاش والنمو الاقتصادي في المدى القصير للخطر ، وذلك كما قلنا بالرغم من تحسن التوازنات المالية والنقدية، ونبين ذلك من خلال دراستنا لوضعية الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة ،محاولين بذلك تقييم الإصلاحات السابقة .[3]

---

[1] المرجع السابق.

[2] المرجع السابق.

[3] بوحفص حاكمي ، **الاقتصاد الجزائري" إصلاح النمو والإنعاش"**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، مرجع سابق، ص.2.

أولا: وضعية الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة:

سجلت المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني تحسنا ملحوظا، بحيث تدعم الاستقرار المالي الكلي لسنة 2000 بعد تراكم احتياطي الصرف الذي بلغ 12 مليار دولار تقريبا ، بالإضافةإلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات، ومؤشرات المديونية الخارجية مع استقرار سعر الصرف، كما عرفت الخزينة العمومية فائضا قدره 122 مليار دج خلال السداسي الأول سنة 2002، وعرف معدل التضخم انخفاضا، بحيث سجل في السداسي الأول لسنة 2002 (3,2%) مقابل 4,23% في السداسي الثاني من سنة 2001.[1]

والجدول التالي يوضح أهم التطورات الاقتصادية في بداية هذه الألفية .

جدول رقم (2-8): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية (2000-2004)

البيان/السنة	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخلي الخام(BIP)(مليار دج)	4123,51	4260,81	4537,69	5264,19	5993,00
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	2464,29	2778,49	3020,66	3345,35	3683,00
الناتج الداخلي الخام خارج (المحروقات، الفلاحة)	2118,12	2366,38	2603,43	2835,22	3144,00
النمو الحقيقي/الناتج الداخلي الخام %	2,40	2,10	4,10	6,80	5,80
النمو خارج المحروقات %	1,50	4,50	4,20	5,90	3,56
النمو خارج المحروقات، الفلاحة %	1,50	3,20	5,20	4,10	3,04
التضخم	0.3	4,20	1,4	2,6	3,6
رصيد الميزانية	53,19-	68,71+	26,03+	235,02-	466,60+
احتياطات الصرف (مليار دولار)	11,91	17,96	23,11	32,94	43,11
الدين الخارجي (مليار دولار)	25,26	22,57	22,64	23,35	28,82

المصدر: الملف الإحصائي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد6، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية،الجزائر ، جويلية، 2005، ص.131.

بالعودة إلى هذه النتائج الموضحة في الجدول تبقى أهم الملاحظات هي أن التحسن الملموس في النمو الاقتصادي يعود بالأساس إلى مداخيل قطاع النفط، وأن القطاعات المنتجة كالفلاحة

[1] مراد ناصر ، **تحديات العولمة على الاقتصاد العالمي**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية الجزائر، جانفي2000، العدد 7،ص,ص.50،51.

والصناعة و الخدمات لا تزال ضعيفة الأداء الاقتصادي مما يجعل مساهمتها في الناتج الداخلي الخام ضعيفة.

ثانيا: مشاكل الإنعاش الاقتصادي:

إن النتائج السابقة والتي تدل على إنعاش النمو الاقتصادي، لم تكن نتيجة لتوفر الظروف الملائمة للنمو الدائم، لأن الاقتصاد الوطني ما زال يعاني من عدة مشاكل هيكلية تؤثر على أهم النشاطات الاقتصادية والتي تعترض مسار الإنعاش الاقتصادي، ونورد أهم هذه المشاكل التي تشكل عائقا في إحقاق عملية النمو في النقاط التالية:

1. الانعكاسات السلبية لسياسة التعديل الهيكلي على الجانب الاقتصادي، قلصت من مستويات النمو الذي لا يزال غير كافي ويرتكز خاصة على المحروقات بالإضافة إلى انعكاس المصاعب المالية للمؤسسات العمومية على مستوى الواردات التي انخفضت في النصف الثاني من سنتي 1998 و 1999.[1]
2. عدم تدعيم تحسن سيولة البنوك بتحرير القروض الموجهة للمؤسسات، أي انفصال القطاع المصرفي عن الدائرة الاقتصادية.
3. تداخل المهام في الهياكل والمؤسسات المعنية بإدارة عمليات الخوصصة.[2]
4. صعوبات جذب الاستثمار لعدم الاستقرار البيئة الاقتصادية الكلية وخاصة الاستثمار خارج قطاع المحروقات.[3]
5. انعكاس ظاهرة التهرب الضريبي و الادارة الضريبية غير العصرية سلبا على فعالية النظام الضريبي بالرغم من القيام بإصلاحه.

الفرع الثاني: مخططات الإنعاش (2005-2014):

ونقصد في هذا الجانب البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة بين(2005-2009) بالإضافة الى برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010- 2014):

---

[1] بوحفص حاكمي ، مرجع سابق، ص.3.

[2]تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دراسات اقتصادية، العدد1، مركز البصيرة، 1999، مرجع سابق، ص.172.

[3] محمد العربي ساكر ، مرجع سابق، ص.203.

أولا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009): حيث تم تخصيص ما يقدر بـ 4202,2 مليار دينار جزائري، وذلك لتطبيق برامج إنعاش قادرة على مواصلة ودعم النمو الاقتصادي بحيث نوضح التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009) في الجدول التالي:

جدول رقم (2-9): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب كل باب (2005- 2009)

القطاعات	المبلغ بملايير دج	النسبة (%)
أولا: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان منها: **- السكنات، الجامعة، التربية الوطنية، التكوين المهني، الصحة العمومية، تزويد السكان بمياه الشرب(خارج الأشغال الكبرى)، الثقافة، الشباب والرياضة، إيصال الغاز والكهرباء للبيوت، أعمال التضامن الوطني، تطوير الإذاعة والتلفزيون، إنشاء منشآت للعبادة، عمليات تهيئة الإقليم، برامج بلدية للتنمية، تنمية مناطق الجنوب، تنمية مناطق الهضاب العليا.**	**1908,5**	**%45,42**
ثانيا: برنامج تطوير المنشآت الأساسية منها: **- قطاع النقل، الأشغال العمومية، قطاع الماء(السدود والتحويلات)، وقطاع تهيئة الإقليم.**	**1703,1**	**%40,52**
ثالثا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها: **- الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة والصيد البحري ترقية الاستثمار، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.**	**337,2**	**%08,02**
رابعا: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها **- العدالة، الداخلية، المالية، التجارة، البريد والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، قطاعات الدولة الأخرى.**	**203,9**	**%04,85**
خامسا: برنامج التكنولوجيا الجديدة للاتصال.	**50,0**	**%01,19**
مجموع البرنامج الخماسي (2005- 2009)	**4202,7**	**100**

المصدر: معطيات مستخرجة من:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005- 2009، أفريل 2005، ص،ص.06،07. متوفر على الموقع الالكتروني التالي:

http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/Pro(10/02/2015)gCroissance.pdf

حيث من خلال الجدول (2-9)يمكننا تمييز النقاط التالية في مايلي:

1. ارتفاع المبلغ المخصص لهذا البرنامج (4202,2 مليار دينار جزائري) مقابل 525 مليار دينار جزائري لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004).

2. ركزت الحكومة على تطبيق استراتيجية تعمل على تحسين مستوى معيشة السكان بنسبة 45,42% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، يليها تطوير المنشآت القاعدية بمبلغ 1703,1 % أي ما نسبته 40,52 % من المبلغ الكلي للبرنامج، في حين استحوذت برامج دعم التنمية الاقتصادية على نسبة 8,20 % من إجمالي المبلغ، وخصص البرنامج نسبة 4,85 % لتطوير وتحديث الخدمات العمومية، وأخيرا مجال اهتمام الدولة بعصرنة التكنولوجيا الحديثة للاتصال بنسبة 01,19 % من إجمالي المبلغ.

وقد نتج عن هذا البرنامج مجموعة من النتائج نذكر أهمها فيما يلي:[1]

1. تزويد 95% من السكنات بشبكة المياه الصالحة للشرب ،وإيصال 85% بشبكة التطهير.
2. الوصول إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال .
3. التطور الحاصل في إقامة المنشآت الصحية (انجاز 800 منشأة صحية)
4. تم إيصال الكهرباء بنسبة 98%.
5. انجاز شبكة طرقات تقدر بـ 110000 كلم.
6. تحسن نسبي في المناخ الاستثماري.
7. نمو بعض القطاعات مثل البناء والأشغال العمومية والنشاطات المرتبطة بها .
8. تحسن محسوس في القطاع الفلاحي ،حيث حقق هذا القطاع نسبة نمو قدرها 18.7%.
9. ارتفاع معدل النمو خارج المحروقات من 4.7% سنة 2005 إلى 9.3% سنة 2009.، ويعود ذلك لارتفاع نسبة النمو في القطاع الفلاحي وقطاع البناء والأشغال العمومية.
10. تحسن في المستوى المعيشي وارتفاع مستوى الدخل الفردي.
11. ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،حيث بلغ عددها سنة 2009 (455000) مؤسسة.

ثانيا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014)تضمن هذا البرنامج الخماسي للتنمية عملية توطيد النمو الاقتصادي من خلال مواصلة ديناميكية دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة السابقة

[1] روضة جديدي ،**أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي** ، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)،أيام 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف ، الجزائر،ص،ص.12،11.

بتخصيص مبلغ 21214 مليار دينار جزائري أي280 مليار دولار خلال الفترة(2010-2014) وعموما يتكون البرنامج من جزأين:[1]

1. الأول: برنامج جاري أي استكمال المشاريع الجارية بمبلغ 9680 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 130 مليار دولار.
2. الثاني: برنامج جديد أي الانطلاق في مشاريع جديدة وذلك عن طريق تخصيص مبلغ 11534 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 156 مليار دولار.

ونوضح التوزيع القطاعي للمبلغ الإجمالي لهذا البرنامج في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-10): التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي حسب كل باب (2010- 2014)

القطاعات	المبلغ بملايير دج	النسبة %
أولا: المحور المتعلق بالتنمية البشرية منها: **- التربية الوطنية، التعليم العالي، التعليم والتكوين المهنيين، الصحة ، السكن، الطاقة، قطاع المياه، التضامن الوطني، الشباب والرياضة، المجاهدين، الشؤون الدينية، الثقافة، والاتصال.**	**10122**	**49,59**
ثانيا: المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية منها: **- الأشغال العمومية، النقل، تهيئة الإقليم والبيئة.**	**6448**	**31,59**
ثالثا: المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية منها: **- الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، العدالة، قطاع المالية، قطاع التجارة إدارة العمل.**	**1666**	**08,16**
رابعا: المحور الخاص بالتنمية الاقتصادية منها: **- الفلاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية، تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط، وكذا تعزيز قدرات التقييس الصناعي**	**1566**	**07,67**
خامسا: المحور المتعلق بمكافحة البطالة منها: **- دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.**	**360**	**01,76**
سادسا: المحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال منها: **- تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة للتربية، والتعليم والتكوين، إقامة الحكم الالكتروني.**	**250**	**01,22**
مجموع البرنامج الخماسي (2010- 2014)	**20412**	**% 100**

المصدر: - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الملحق III: قوام برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفترة 2010- 2014، أكتوبر 2010، ص،ص.90- 92. متوفر على الموقع الالكتروني التالي:http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010.ar.pdf(10/02/2015) .

[1]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة**، الجزء الثاني، البرنامج الخماسي 2010-2014، أكتوبر 2014، ص، 38، مستخرج من الموقع الالكتروني:
; http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010.ar.pdf(10/02L2015)

من خلال الجدول نلاحظ جهود الدولة المنبثقة من أهمية المحافظة على رفاهية السكان، وذلك بتخصيص مبلغ 10122 مليار دينار جزائري لكل القطاعات الخاصة بالاهتمام بالمورد البشري من صحة وتعليم ،وتعليم عالي، التعليم والتكوين المهني، السكن ، الطاقة، قطاع المياه، التضامن...الخ، إضافة إلى ذلك تم تخصيص مبلغ 6448 مليار دينار جزائري أي نسبة 31,59 % من المبلغ الإجمالي لصيانة وتحسين الطرق وإنشاء السدود ودعم منشآت النقل والسكك الحديدية والنقل البحري والجوي. كما خصصت الدولة ما يعادل 08,16 % من المبلغ الإجمالي لهذا البرنامج أي ما يقدر بـ 1666 مليار دينار جزائري لتعزيز الأمن وقطاع العدالة، إضافة إلى تحسين قطاع المالية وهياكل الخزينة والضرائب، وأولت الدولة الاهتمام بعملية دعم مشاريع التنمية الاقتصادية من فلاحة، صيد بحري والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بمبلغ مخصص لهذه الجوانب قدر بـ 1566 مليار دينار جزائري أي نسبة 07,67 % من المبلغ الإجمالي.

ودائما في نفس البرنامج تم تخصيص مبلغ 360 مليار دينار جزائري لمكافحة البطالة عن طريق دمج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، وأخيرا خصص البرنامج مبلغ 250 مليار دينار جزائري لتطوير البحث العلمي وتكنولوجيا الاتصال. ويظهر الجدول رقم (2-11) بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة.

وعلى العموم يمكننا ادراج بعض نتائج البرنامج في النقاط التالية:[1]

1. ارتفاع نسبة التشغيل وانخفاض نسبة البطالة التي وصلت سنة 2012 إلى 9.7%.
2. وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2011الى 642913مؤسسة،تساهم في توفير 1.676.196 منصب عمل.
3. ارتفاع حجم الصادرات خارج المحروقات بنسبة 25.77% ،حيث بلغت 1.22مليار دولار سنة 2011،مقابل 0.97 مليار دولار سنة 2010.
4. ارتفاع عدد الاستثمارات الأجنبية وارتفاع عدد المشاريع وذلك من خلال إقبال الشباب على الاستثمار في العديد من المجالات عن طريق أجهزة دعم التشغيل وذلك بفضل الفرص الاستثمارية في البرنامج.

[1] روضة جديدي ،مرجع سابق ،ص.15.

الفرع الثالث: الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري

ونوضح الوضعية الحالية الاقتصاد الوطني من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-11): بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010-2014)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)	3.60	2.80	3.30	2.70	3.47	3.9
احتياطات الصرف(مليار دولار)	150	182.2	193.9	208.6	221.5	160
معدل البطالة (%)	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6	11.2
التضخم	3.9	4.5	8.90	3.30	4.00	4.76
فائض الميزان التجاري (مليار دينار جزائري)	842.10	1515.91	1367.74	477.61	-249.81	-1054.2

المصدر: بالاعتماد على :

1) الديوان الوطني للإحصائيات، (http://www.ons.dz/)

2) بيانات البنك الدولي: (http://data.albankaldawli.org)

3) La Banque D'Algérie, Rapport 2014 (Evaluation Economique et Monétaire en Algérie), juillet 2015.pp :154- 164.

من خلال المعطيات الموضحة في الجدول رقم (2-11) نلاحظ ما يلي:

- بلغت معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي3.9% كأقصى قيمة لها سنة 2015، ومعدل 2.70% كأدنى قيمة لها سنة 2013.
- استقرار معدلات البطالة في حدود 10% في المتوسط .
- تذبذب معدلات التضخم بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت 3.9% كأدنى قيمة لها سنة 2010 بينما بلغت معدل 8.90% كأعلى قيمة لها سنة 2012 .لتصل سنة 2015الى 4.76%.
- تذبذب مستويات الفائض في وضعية الميزان التجاري، حيث بلغ أقصاه في حدود 1515.91 مليار دينار جزائري سنة 2011، مع تسجيل عجز قدر بحوالي 1054.2مليار دينار جزائري سنة 2015، وذلك نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبالتالي تراجع صادرات المحروقات مع ملاحظة الاتجاه التنازلي للأسعار منذ سنة 2012 من سعر برميل البترول بالدولار الأمريكي 111.05 الى 109.55 دولار سنة 2013 الى 100.77 سنة 2014 الى سعر مابين (45-55) خلال السنتين الأخيرتين (2015-2016) ، وهو ما يدل على الوضعية الصعبة للجزائر،كما بلغ عجز الميزان التجاري (الشهري)سنة 2016(-1708) مقابل (-1054.24) سنة 2015 ، وقد انخفض احتياطي الصرف من 144 مليار دولار سنة 2015 الى 114.1مليار دولار سنة2016.

المبحث الثاني: الإطار العام الشراكة الأورو- متوسطية

كان التوجه الجديد في إطار العلاقات الأورو- متوسطية من خلال مؤتمر برشلونة سنة 1995. والذي تم عقده بين خمسة عشر دولة (15) من الاتحاد الأوروبي واثنتي عشرة دولة (12) من دول جنوب المتوسط، وذلك بعد اعتماد السياسة المتوسطية الشاملة (1972-1992) والسياسة المتوسطية المتجددة (1992- 1995)، لتأخذ بذلك العلاقات الأورو-متوسطية اتجاه واستراتيجية جديدة. لذلك ارتأينا أنه من الضروري استعراض أنواع السياسات المتوسطية الأوروبية ،وتحديد إطار العلاقات الأوروبية العربية، قبل تحليل مضمون اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية

المطلب الأول: مسار العلاقات الأورو-متوسطية من التعاون الى الشراكة

اتخذت طبيعة العلاقة بين الدول الأوروبية والدول المتوسطية في بادئ الأمر شكل اتفاقيات تجارية، والتي تقتصر على بعض التسهيلات المتبادلة في مجال التجارة، لتتطور تحت صيغة تعزيز التعاون الشامل متضمنة بذلك تقديم المعونات المالية وتنشيط التبادل التجاري ثم تحولت إلى اتفاقية شراكة وذلك من خلال مسار برشلونة لسنة 1995.

الفرع الأول: أنواع السياسات المتوسطية الأوروبية

اهتمت معاهدة روما بتنظيم العلاقة بين كل دول المجموعة الأوروبية وبين باقي الدول غير الأعضاء، فمثلا حاولت فرنسا الاحتفاظ دائما بخصوصية العلاقة مع بعض المستعمرات السابقة، حيث كان أساس هذه العلاقة الخاصة يرتكز على مبدأ المعاملة بالمثل، وبعض التفضيلات والمزايا تبعا لاقتصاد كل دولة، بالإضافة إلى تقديم الإعانات المالية لهذه الدول، لتتغير فيما بعد العلاقات الأورو- متوسطية لتعتمد على مبدأ المشاركة، وعلى العموم يمكن تصنيف أنواع السياسات المتوسطية لدول الاتحاد الأوروبي إلى السياسة المتوسطية الجزئية والسياسة المتوسطية الشاملة .

أولا: السياسة المتوسطية الجزئية

وهي تمثل اتفاقيات الانتساب " **association** " بين دول المجموعة الأوروبية والدول المتوسطية، بما يتضمن تعزيز المبادلات التجارية والمعونات الفنية والمالية، حيث نشير أن السياسة المتوسطية الفرنسية قد ساهمت في التأثير على قرارات الجماعة الأوروبية، وذلك فيما يخص دول المغرب العربي الثلاثة خلال الستينات، ليتم توقيع اتفاقيات انتساب لكل من تونس والمغرب بتاريخ 28

و 31 من مارس سنة 1969، كما تم إبرام عدة اتفاقيات تجارية تفضيلية يرافقها معونات فنية مع عدة دول متوسطية أخرى.[1]

ثانيا: السياسة المتوسطية الشاملة.

بدأ طرح فكرة هذه السياسة من طرف البرلمان الأوروبي خلال الفترة (1970- 1971)، كما تقدمت اللجنة الأوروبية لمجلس وزراء المجموعة بعدد من الاقتراحات لتطوير العلاقة مع الدول المتوسطية وذلك في أكتوبر 1972، ويتضمن ذلك صيغة جديدة للعلاقات ضمن ما يطلق عليه " السياسة المتوسطية الشاملة " والتي تم الموافقة عليها من طرف المجلس في نوفمبر 1972[2].وتشمل هذه السياسة على أهداف سياسية بعيدة المدى وقد كانت فرنسا أكثر الدول الأوروبية تأييدا لهذه الفكرة ، بالرغم من أن هذه السياسة كانت تفرض التعامل بالأخذ بعين الاعتبار الاتفاقات المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وبين عدة دول متوسطية ، وفي هذا الجانب تم توقيع اتفاقيات مع تونس، الجزائر ثم المغرب بتاريخ 25-26-27 أفريل من سنة 1976 على التوالي، وذلك بعد عدة صعوبات أجلت توقيع هذه الاتفاقيات خاصة مع الجزائر .[3]

الفرع الثاني: إطار العلاقات الأوروبية العربية واتفاقيات ما قبل الشراكة

إن التعاون العربي الأوروبي لم يكن وليد إعلان برشلونة للشراكة، فهو أقدم من ذلك بكثير ،حيث سلكت العلاقة بين الطرفين مسارا متعرجا تميزه ثلاثة مراحل أساسية ،وهي مرحلة العلاقة الثنائية في ظل الصراع والمشكلة الاستعمارية، ثم المرحلة النفطية ومحاولة إرساء علاقة متكافئة ترتكز على الحوار بين نظامين إقليمين ،يرتبطان معا بعلاقة تبادل ،والمرحلة الأخيرة هي مرحلة ما بعد الحقبة النفطية ،أين دخلت العلاقة في مرحلة تأكيد عدم التوازن والطابع اللامتكافئ في هذه العلاقة.

أولا: إطار العلاقات الأوروبية العربية

إن الحوار العربي الأوروبي كان تعبيرا على الاعتماد الأوروبي على الوطن العربي خاصة في مجال الطاقة، وأهمية الوطن العربي باعتباره سوقا للصادرات الأوروبية، وعموما يندرج التعاون العربي

---

[1] نادية محمود ، محمد مصطفى، **أوروبا والوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،جانفي 1986،ص، 210.

[2] تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الإطار العام لاتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية (الأهداف والمضامين)**، ورقة محورية ضمن الندوة القومية حول اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على مسارات التنمية الزراعية العربية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر 27-1999/11/29، نوفمبر 1999.ص.6.

[3] نادية محمود ، محمد مصطفى، مرجع سابق، ص.215.

الأوروبي تبعا للإطار الذي ينظم العلاقات والتي قسمت العالم العربي فيما يخص مضمون هذه العلاقة مع الاتحاد الأوروبي على الشكل التالي:[1]

- دول مجلس التعاون الخليجي: وتمثل الدول العربية المنتجة للبترول وتشمل(السعودية والإمارات وقطر والبحرين وعمان) وذات الفائض وتشمل دول الخليج العربي.
- دول حوض المتوسط :وتضم ثمانية دول وهي المغرب–تونس– الجزائر–مصر–سوريا – لبنان–الأردن–والسلطة الفلسطينية.
- دول إفريقيا والكاريبي والهادي: وتمثل أربع دول وهي السودان والصومال وجيبوتي وموريتانيا، ويتم التعامل معها على أساس الدول ذات الدخل المنخفض والأكثر فقرا ، بحيث تحصل على مساعدات في شكل منح لا ترد وليس في شكل قروض، بالإضافة إلى مزايا تفضيلية تجارية أخرى دون مقابل.
- اليمن: وترتبط باتفاق التعاون الاقتصادي والفني مع المجموعة الأوروبية ولا يشمل الاتفاق مزايا تجارية أو بروتوكولات مالية.
- العراق: بحيث لا يصنفها الاتحاد الأوروبي ضمن أي تقسيمات تتيح انتمائها لأي من مجموعات الدول العربية التي تم عقد اتفاقيات التعاون معها.

ثانيا: اتفاقيات الانتساب

تسعى الجماعة الاقتصادية الأوروبية دائما لتطوير سياستها تجاه الدول المتوسطية التي كانت في البداية عبارة عن عقد اتفاقيات تفضيلية مع الدول المتوسطية، بحيث كان هدف بعض الاتفاقيات هو منح مزايا تفضيلية لقوائم من السلع والبضائع . و هدف بعض هذه الاتفاقيات الأخرى هو محاولة إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الدول الأوروبية والدول المتوسطية مما يمكنها من تحقيق الانتساب إلى المجموعة الأوروبية وهذا الأمر يتعدى المعاملات التفضيلية.[2]

---

[1] عبد الكريم بعداش ،حوشين كمال، **انعكاسات التعاون الأورومتوسطي على الشركات العربية الأوروبية** ،مداخلة ضمن الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس ،سطيف ،الجزائر ،08–09ماي،2004،ص.2 .

[2] عبد المنعم سعيد ، **الجماعة الأوروبية، تجربة التكامل والوحدة**، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1986، ص،209.

وقد تم التأكيد في إعلان النيات الملحق بمعاهدة روما على رغبة دول الجماعة الأوروبية في انتساب كل من تونس والمغرب لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيهما، في حين أن الجزائر كانت تعامل مثل بقية الدول الأعضاء ، حيث كانت آنذاك عبارة على ثلاث مناطق فرنسية، تحصل على مساعدات مالية من الدول الأعضاء. واستمرت طبيعة المعاملة بعد الاستقلال باستثناء منح مساعدات جديدة لها. وبدأت المباحثات حول انتساب الأقطار الثلاثة سنة 1964 ونظرا لكون دول المجموعة الأوروبية أهم شريك تجاري لبلدان المغرب العربي، فان مطالب الأقطار الثلاثة كانت تهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة مع الجماعة، وقد تأخر عقد هذه الاتفاقيات إلى غاية 1969، وذلك نظرا لعدة صعوبات من بينها اقتراح ايطاليا لمبدأ تم رفضه من طرف بقية الدول ويتمثل في تعويض الدول الأعضاء لأي دولة عضو في حالة تضرر مصالحها. حيث يأتي هذا المبدأ كنتيجة لتخوف ايطاليا من منافسة صادرات المغرب العربي لمنتجاتها الزراعية، واستمرت المباحثات ليتم التوصل بعد ذلك إلى عقد اتفاقيات انتساب لكل من تونس و المغرب ، والتي تم التوقيع عليها في 28-31-مارس 1969على التوالي. حيث شملت هاته الاتفاقيات على عدة مزايا تفضيلية للصادرات والموارد الخام والمنتجات الزراعية المغربية والتونسية الموجهة للجماعة الأوروبية، كما أعطى المجلس الوزاري الأوروبي توصية للهيئة الأوروبية من أجل تجديد هاته الاتفاقيات خلال الفترة الممتدة بين 1975-1977 وعقد اتفاقية جديدة خاصة بانتساب الجزائر التي تأخرت بسبب الوضع الخاص بالجزائر في علاقاتها مع الجماعة الأوروبية وبعض التنازلات التي يمكن للطرفين تقديمها .[1]

ثالثا: اتفاقيات التعاون

يعتبر المحور التجاري أهم ما يميز هذه الاتفاقيات بهدف دعم العلاقات التجارية بين الدول الأوروبية ودول حوض المتوسط، حيث تقوم هذه الاتفاقيات على مبدأ منح مزايا تفضيلية في شكل إعفاءات من الرسوم والقيود الكمية للسلع الصناعية، بالإضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية لإيرادات المجموعة لبعض السلع الزراعية، كما تتضمن الاتفاقيات على تقديم تسهيلات مالية من المجموعة للدول الموقعة على الاتفاق وذلك لمدة خمس (05) سنوات قابلة للتجديد.[2]

[1] عبد المنعم سعيد ، مرجع سابق،ص،ص.210-212.

[2] تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الإطار العام لاتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية (الأهداف والمضامين)**، مرجع سابق، ص.6.

I- أهداف اتفاقية التعاون:

وقعت دول المجموعة الأوروبية خلال الفترة (1977- 1978) على مجموعة من بروتوكولات التعاون الثنائية مع بعض الدول المتوسطية ومن بينها الجزائر، مصر، لبنان، المغرب، سوريا، تونس و الأردن، وقد تم تعديل وتجديد هاته الاتفاقيات لعدة مرات. حيث كان الهدف من مجمل هاته الاتفاقيات يتلخص في النقاط التالية:[1]

- إزالة الرسوم الجمركية على السلع الصناعية وذلك بعد انقضاء فترة عام من توقيع أي اتفاقية من اتفاقيات التعاون، بالإضافة إلى رفع القيود الكمية على جميع السلع الصناعية.
- منح بعض السلع الزراعية إعفاءات جمركية ضمن قوائم محددة وخارج مواسم الإنتاج لدول المجموعة الأوروبية، كما تم تحديد وفرض قيود كمية وأسعار مرجعية على عدد من السلع.

II- تقييم لاتفاقيات التعاون:

حيث يمكننا في هذا الجانب تقديم الملاحظات التالية:[2]

- كان الاختلاف من معظم اتفاقيات التعاون يشمل التفاوت في التخفيضات الممنوحة للمنتجات الزراعية وذلك فيما يخص أنواع المنتجات والكميات ونسبة التخفيض والتوقيت إلى غير ذلك من الجوانب المتضمنة للاتفاق.
- شمل الاتفاق الإنتاج الزراعي للدول العربية والمنافس للإنتاج الأوروبي، الأمر الذي جعل مكاسب الطرف الأوروبي من المزايا والتفضيلات أكثر من مثيلاتها للطرف العربي.
- رافق هاته الاتفاقيات مساعدات مالية، بحيث كان موضوع زيادتها مقرونا بتطور الأوضاع السياسية في المنطقة المتوسطية.

المطلب الثاني: محتوى إعلان برشلونة 1995

كان قرار الاتحاد الأوروبي بعقد مؤتمر برشلونة بعد اجتماع المجلس الأوروبي في جزيرة كورفو اليونانية في جوان 1994. واستخلاصه إلى الحاجة الملحة إلى دعم السياسة المتوسطية الجديدة. وبعد اقتراح اللجنة الأوروبية في أكتوبر 1994 ضرورة تأسيس الشراكة الأوروبية المتوسطية، وثالثا بعد أن أوضحت اللجنة الأوروبية مبادئ الشراكة المقترحة في ديسمبر 1994. وفي الأخير تدعم

[1] المرجع السابق، ص.11.

[2] المرجع السابق، ص،ص.12-13.

الإعلان بعد توضيح اجتماع المجلس الأوروبي في مدينة " كان " الفرنسية موقف الاتحاد تمهيدا لمؤتمر برشلونة.[1]وقد تضمن إعلان برشلونة مبادئ وأهداف الشراكة من خلال عدة تحولات اقتصادية وسياسية واجتماعية في المنطقة المتوسطية، ودعم هذا التحول من خلال برامج مالية من ميزانية الاتحاد الأوروبي أو قروض البنك الأوروبي للاستثمار.[2]

وقد أكد المشاركون في مؤتمر برشلونة على جملة من النقاط نوضحها في مايلي: [3]

1. تحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ومكافحة الفقر في دول حوض البحر المتوسط.
2. العمل على تحقيق السلام العادل والشامل في دول المنطقة المتوسطية.
3. العمل على جعل الدول المتوسطية منطقة أمن واستقرار وتعزيز التعاون الثقافي من أجل احترام حقوق الإنسان وتوطيد الديمقراطية بهذه الدول.
4. استيعاب دول جنوب المتوسط من خلال اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، حيث يتم التركيز من خلال هذه الاتفاقيات على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمني في المنطقة بالإضافة إلى إيجاد منطقة اقتصادية أوروبية متوسطية. [4]

الفرع الأول: طبيعة مسار برشلونة

إن مسار برشلونة 1995 يمثل الإطار التنظيمي للعلاقات الأوروبية المتوسطية المستقبلية، حيث يمكن الإشارة إلى مجموعة من الخصائص في إعلان برشلونة في النقاط التالية:

1. بعد انهيار المجموعة الاشتراكية وذلك بعد انتهاء الحرب الباردة وما نتج عن ذلك من ضعف الدول الاشتراكية، ارتأت أوروبا ضرورة توسيع نطاقها من خلال احتواء عدد من دول أوروبا الشرقية وتحويل اقتصادها إلى نظام السوق الحر، وإنشاء تجمع كبير محوره أوروبا الغربية ممثلة

---

[1] آركيه رامازاني، **الشراكة الأوروبية المتوسطية وإطار برشلونة**، مجلة دراسات عالمية، العدد22، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص.18.

[2] Bichara Khader, Supervised by Hani Hourani , Translated and Edited by Dr.May Al-taher, **The Barcelona process 1995-2005 : The text and The context , Euro Miditerranean partrership Seminerfrom Barcalona to the European neighbourhood policy**, Al-Urdn Al-Jadid resereach Center, Amman-Jordon.p.25.

[3] هاني حبيب، **الشراكة الأوروبية المتوسطية مالها وما عليها، وجهة نظر عربية**، الطبعة الثانية، 2003، دمشق ،ص.87.

[4] أحمد السيد النجار وآخرون، **التحولات الاقتصادية العربية والألفية الثالثة**، الطبعة الأولى، 2004، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، لبنان، ص.65.

في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى استيعاب دول أوروبا الشرقية، واحتواء دول الحوض المتوسط من خلال العلاقات الجديدة في إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية.[1]

2. إن هدف مسار برشلونة هو هدف مباشر وذلك من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة وذلك بحلول عام 2010. لكن يثير إعلان برشلونة في صياغته اللغوية الجدل. فإذا كان الهدف يعمل على إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية، التي تعيق التجارة وذلك فيما يخص السلع الصناعية، لكن بالمقابل فان تجارة المنتجات الزراعية الهامة جدا بالنسبة للدول المتوسطية لا يتم تحريرها إلا حسب سياسات معينة لكل دولة على حدى.[2]
3. إن إعلان برشلونة تميز في صياغته بعمومية الأفكار والتوجهات، مما يسمح لكل طرف تفسيره بطريقة مناسبة له. كما أنه ابتعد على نقاط الاختلاف بين الجانبين ليبدأ بتناول القضايا الأبسط بالإضافة الى أن الإعلان لم يتضمن مبدأ أو مادة محددة لإنشاء مؤسسة أو حلف إقليمي. [3]
4. اقر إعلان برشلونة أن لكل الثقافات والحضارات لدول البحر المتوسط تقاليدها الخاصة، كما أوصى بضرورة إجراء حوار بين هذه الثقافات، وتنشيط التبادل العلمي والتقني والاجتماعي، وذلك لتفعيل التقارب والتفاهم بين الشعوب، ويأتي هذا الجانب بسبب وجود عشرات من المسلمين يعيشون في دول الاتحاد الأوروبي، لذلك أولى الإعلان اهتماما واضحا بموضوع الهجرة وتنظيمها وتقليل الضغوط الناتجة عن هذه الحركة.[4]
5. ضم الإعلان دول غير غربية مثل قبرص ، مالطا وتركيا، بينما لم يتم دعوة دول عربية متوسطية إلى المؤتمر وهي ليبيا بسبب خضوعها للحصار.[5] كما استبعدت دول الخليج، لأنها لا تنتمي إلى منطقة غير متوسطية. و قد تم استبعاد السودان والذي يعتبره الاتحاد الأوروبي جزء لا يتجزأ من إفريقيا جنوب الصحراء.[6] ،وبالتالي فإن هذا الإعلان جزء المنطقة العربية إلى مناطق متباعدة المصالح ومتعددة الانتماءات.

---

[1] المرجع السابق، ص.65.

[2] آركيه رامازاني، مرجع سابق، ص.25.

[3] عبد الفتاح الرشدان ، **العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير، دراسات استراتيجية**، الطبعة الأولى،العدد12، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،1998 ، ص.73.

[4] آركيه رامازاني، مرجع سابق، ص.27.

[5] عبد الفتاح الرشدان ، مرجع سابق، ص.73.

[6] محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص،ص.208،209.

الفرع الثاني: آلية عمل برشلونة

لتنفيذ البرامج المقدرة في مسار برشلونة، تم اعتماد آليات عمل على صعيد العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة من الدول المتوسطية على حدى وعلى صعيد العلاقات الإقليمية أي الجماعية بين كل الدول المشاركة كما يلي:[1]

أولا: الصعيد الثنائي: وذلك بإبرام اتفاقيات مشاركة بدلا من اتفاقيات التعاون والتي أبرمت في نهاية الستينات وبداية السبعينات، والتي كانت تجدد بصفة دورية. حيث كانت تونس أول من أنهى الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي في جوان 1995، ثم المغرب في نوفمبر 1995، والسلطة الفلسطينية في ديسمبر 1996، الأردن في أفريل 1997، مصر في جوان 1999، الجزائر في أكتوبر 2001، لبنان في أكتوبر 2001.....

ثانيا: الصعيد الإقليمي الجماعي: بحيث تم عقد اجتماعات دورية بين الأعضاء وذلك على صعيد العلاقات الجماعية، وعلى عدة مستويات مختلفة، على مستوى وزراء الخارجية للدول الأعضاء، على مستوى وزراء القطاعيين، ومستوى الخبراء الحكوميين وممثلي المجتمع المدني.

الفرع الثالث: محاور الشراكة الأوروبية المتوسطية

وتتضمن بنود اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية أولويات تتدرج ضمن ثلاثة مواضيع هامة وهي الشراكة السياسية والأمنية والشراكة في المجال الاقتصادي والمالي، بالإضافة إلى التعاون الاجتماعي والثقافي.

أولا: الشراكة السياسية والأمنية:

حيث تضمن التعاون في المجال السياسي والأمني تحديد مجال أو منطقة مشتركة للسلام والأمن والاستقرار بما يشمل حقوق الإنسان والديمقراطية وتطوير دولة القانون، بالإضافة إلى العمل المستمر لمكافحة الأنشطة الإرهابية والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، وذلك لضمان الاستقرار والأمن في المنطقة وتوطيد علاقات حسن الجوار.[2]

---

[1] حسن نافعة ، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، الطبعة الأولى ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،جوان 2004، ص،ص،497،498.

[2] هاني حبيب ،مرجع سابق، ص.94.

ثانيا: الشراكة في المجال الاقتصادي والمالي

حيث يعتبر الهدف الرئيسي لاتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية هو إنشاء منطقة التجارة الحرة، حيث يتطلب تحقيق هذا الهدف مواجهة التحديات الاقتصادية بالنسبة للدول المتوسطية من خلال القيام بإصلاحات اقتصادية ، بما يشمل تحرير التجارة الخارجية وإصلاح النظام المصرفي والمالي، والعمل على عصرنة المنظومة المصرفية وإقامة سوق للأوراق المالية، وضبط إجراءات السياسة النقدية بهذه الدول، وأيضا العمل على تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين الطرفين. كما حدد الاتحاد الأوروبي في هذا الإطار وسائل للتمويل وآليات لمتابعة تنفيذ هذه الإصلاحات، حيث يقدم في هذا الصدد دعما ماليا في شكل إعانات أو قروض من طرف البنك الدولي للاستثمار لدعم مشاريع التنمية في الدول المتوسطية .[1]

وعموما ركز إعلان برشلونة على ضرورة دعم النمو الاقتصادي والاجتماعي والتوازن بينها، مما يشمل ما يلي: [2]

1. إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية تدريجيا حتى عام 2010.
2. تهيئة المناخ المناسب للاستثمار الأجنبي المباشر.
3. العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والحفاظ على الموارد الطبيعية والموارد البيئية.
4. الاهتمام بتطوير البنى التحتية والاتصالات وكل ما يتضمن تحسين النقل والخدمات السياحية.

ثالثا: الشراكة الاجتماعية والثقافية

حيث تركز الشراكة في هذا المجال على ضرورة توثيق العلاقة بين الشعوب من خلال تشجيع التبادل والثقافات، إضافة إلى التأكيد على مبدأ الحوار واحترام الثقافات الدينية للشعوب، كما تولي المشاركة في هذا المجال الاهتمام بتطوير التدابير الصحية والمعيشية للسكان، وإنشاء برامج تساهم في الحد من الهجرة غير الشرعية وإيجاد حلول لمشاكلها، والعمل على مكافحة الإرهابوالإجرام الدولي وتجارة المخدرات، بالإضافة إلى إصلاح قطاع العدالة والقضاء، وتطوير مجال الأمن لدعم هذه القضايا.[3]كما ركز هذا الجانب على تشجيع التعاون في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والقضاء

---

[1] المرجع السابق، ص.95.

[2] عبد الفتاح الرشدان ، مرجع سابق، ص.67.

[3] رعد الصرف ، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، الطبعة الأولى، الجزء الثاني ، دار الرضا للنشر، سوريا ، 2001، ص.325.

على مختلف مظاهر التمييز العنصري، وتفعيل مشاركة المجتمع المدني في كل النشاطات والنقابات والمؤسسات العامة والخاصة، بالإضافة الى الاهتمام بتطوير برامج التربية والتعليم والتدريب والتأهيل المهني. وتحسين مستوى التعليم العالي من خلال تطوير الجامعات، ومعاهد البحث العلمي. وقد ركز هذا الجانب أيضا على التعاون في المجال الثقافي والإعلامي، بالإضافة الى وضع برامج مشتركة للاهتمام بالشباب .[1]

المطلب الثالث: أهداف وتقييم الشراكة الأورومتوسطية

و يمكن النظر إلى تحليل أهداف وخصائص الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية من جانب كلا الطرفين وذلك بطبيعة الحال لعدم توافق الأهداف والأسباب وراء عقد اتفاق الشراكة .

الفرع الأول: أهداف الشراكة الأوروبية المتوسطية

نظرا لاختلاف الرؤى بالنسبة للطرفين فإننا نصنف أهداف الشراكة كما يلي:

أولا: الأهداف من جانب الاتحاد الأوروبي

إن الهدف المعلن من اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية وذلك بالنسبة لدول المجموعة الأوروبية هو تفعيل الحوار والتعاون في المنطقة المتوسطية من اجل إحقاق الأمن والسلام وضمان الاستقرار، والعمل على تحقيق الديمقراطية واحترام مبادئ وحقوق الإنسان، كما يتضمن الهدف المعلن مساعدة الدول المتوسطية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، في حين تكمن الأهداف الفعلية من جانب الدول الأوروبية وراء اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية في النقاط التالية:[2]

1. العمل على توسيع نفوذ الاتحاد الأوروبي من خلال المنطقة المتوسطية، بالإضافة إلى الحد من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.
2. ضمان اقتصاد أوروبي قوي من خلال توسيع الأسواق مام المنتجات الأوروبية.
3. تخفيض أعباء الدعم المالي الموجه للدول المتوسطية، والذي كان عبارة عن إعانات مجردة .
4. التركيز على المشاركة في مجال الحد من الهجرة غير الشرعية وذلك للقضاء على أثارها السلبية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية على دول الاتحاد الأوروبي.

---

[1] هاني حبيب، مرجع سابق، ص.97.

[2] تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الإطار العام لاتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية (الأهداف والمضامين) ،مرجع سابق،ص.19.

ثانيا: أهداف الشراكة من جانب الدول المتوسطية

يبقى الهدف الرئيسي بالنسبة للدول المتوسطية خاصة العربية منها هو الارتباط بالاتحاد **الأ**وروبي باعتباره قوة وكيان اقتصادي دولي وهذا كهدف لتحقيق الاندماج في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة. كما يمكننا الإشارة إلى جملة من الأسباب الرامية إلى عقد اتفاق الشراكة الأورو–متوسطية من منظور الدول المتوسطية في النقاط التالية :[1]

1. إن انضمام دول أوروبا الوسطى و الشرقية لمعاهدة ماستريخت وتوفير الدعم لهذه الدول قد يؤدي إلى تقليص الدعم والمساعدات المالية للشركاء المتوسطين.
2. كما يمكن أن يؤدي هذا الانضمام إلى تقليص الفرص الاستثمارية في الدول المتوسطية، بالإضافة إلى تخفيض فرص العمل الواردة منها.
3. انفتاح الأسواق الأوروبية لصادرات منافسة لصادرات الدول المتوسطية.

الفرع الثاني: تقييم اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية (من منظور الدول المتوسطية)

وتتطلب عملية التقييم دراسة ايجابيات وسلبيات الشراكة وذلك من منظور الدول العربية والمتوسطية كالتالي:

أولا: الجوانب الايجابية لاتفاقيات الشراكة من منظور الدول المتوسطية

حيث ترى الدول المتوسطية أن دخول هذه الشراكة حيز التطبيق يوفر بعض الايجابيات، نوردها في مايلي:[2]

1. الحصول على مزايا تفضيلية للمنتجات العربية المتوسطية في الأسواق الأوروبية من خلال هذه الاتفاقيات
2. تسريع عجلة التنمية الاقتصادية والتخفيف من فوارقها في الدول المتوسطية وذلك من خلال الاستفادة من المساعدات المالية وكافة وسائل الدعم المالي .
3. يتيح التعاون في المجال الثقافي والاجتماعي تنمية الموارد البشرية وتشجيع التبادل في المجتمع المدني وتوفير فرص عمل اكبر لليد العاملة المتوسطية .

[1] المرجع السابق، ص،ص.20،21.

[2] المرجع السابق،ص،ص.145،146.

4. الاستفادة من الخبرات الفنية مما يعمل على زيادة تحسين جودة المنتجات العربية وجعلها قادرة على المنافسة مع منتجات الدول الأخرى.
5. يؤدي تحرير الاستيراد من المنتجات الصناعية مزايا نوعية وكمية وإنتاجية وتنافسية على المدى القصير والمتوسط، مما يتيح للمستثمرين في مجال الصناعة في الدول المتوسطية الحصول على التكنولوجيا بأقل تكلفة .

ثانيا: سلبيات الشراكة من منظور الدول المتوسطية

يمكننا في هذا الجانب الإشارة إلى أهم السلبيات التي تحددها الدول المتوسطية العربية حول الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وذلك في النقاط التالية:[1]

1. تحتوي اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على أهداف سياسية واستراتيجية لا تتطابق مع مصالح الدول العربية .
2. عدم توفر التكافؤ في القوة التفاوضية للطرفين، حيث نجد أن الطرف الأوروبي يفاوض ككتلة واحدة مقابل الدول المتوسطية التي تفاوض كل دولة على حدى.
3. تندرج المعونات وبرامج الدعم الأوروبية المرافقة لاتفاقيات الشراكة ضمن شروط معينة ليست اقتصادية فقط بل سياسية أيضا.
4. عدم وجود نظام متعلق بإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية، يجعل هناك قيودا على اكتمال منطقة التجارة الحرة، فنجد مثلا قد تم تطبيق التحرير التام للمنتجات الصناعية غير المنافسة للسلع الأوروبية، وذلك منذ دخول الاتفاقية حيز التطبيق مقابل السلع الزراعية التي يخضع عملية تحرير قيودها لبروتوكولات خاصة تختلف من بلد إلى آخر ومن منتوج إلى آخر.

[1] المرجع السابق، ص،ص.146،147.

المبحث الثالث: مضمون الشراكة الأوروجزائرية

بعد توقيع إسرائيل وفلسطين والأردن وتونس والمغرب ومصر اتفاقيات الشراكة المتوسطية مع الاتحاد الأوروبي، تدخل الجزائر في سلسلة من المفاوضات بدأت يوم 4 مارس 1997، لتنتهي بتوقيع عقد الشراكة الأورو–جزائرية في أفريل 2002،لذلك سنستعرض من خلال هذا المبحث مضمون هذه الاتفاقيات ،مع التعرف على مرحلة ما قبل الشراكة والطابع الخصوصي للعلاقات بين دول المجموعة الأوروبية والجزائر.

المطلب الأول: مرحلة ما قبل الشراكة

تحددت العلاقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي منذ الستينات مرورا باتفاقيات التعاون سنة 1976 ووصولا إلى اتفاقية الشراكة التي تم التوقيع عليها في فالونسيا باسبانيا في أفريل 2002، والتي دخلت حيز التطبيق سنة 2005.

الفرع الأول: الطابع الخصوصي للعلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية

يساهم تحليل خصوصية العلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية الاقتصادية في تفسير عدم وجود اتفاقية شراكة بين الجانبين خلال الستينات على غرار المغرب وتونس واختلاف تأثير اتفاقية التعاون لسنة 1976 بينهما بالمقارنة مع نفس الاتفاقية بالنسبة لتونس والمغرب.

ويمكن تفسير الطابع الخاص بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية من خلال أربعة عناصر هي:[1]

1. **العنصر الأول:** المرحلة الاستعمارية التي وضعت الاقتصاد الجزائري في ارتباط مباشر مع حركة المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وأخذت وراثة هذه المرحلة طابعا رسميا من خلال اتفاقيات " إفيان" في 19 مارس 1962، والمتعلقة باستقلال الجزائر في إطار الارتباط الاقتصادي تجاه فرنسا وبالتالي اتجاه أوروبا.
2. **العنصر الثاني:** مغادرة المعمرين الفرنسيين للجزائر بعد فشل العمليات الإرهابية للمنظمة السرية الاستعمارية، أدت هذه المغادرة إلى تحويل جذري للإنتاج الجزائري، بسبب ترك المؤسسات التي

[1] فتح الله ولعلو ، **الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية**، الطبعة الأولى ، دار الحداثة والنشر، لبنان ،ص،ص.100،101.

كانوا يتحكمون فيها شاغرة والأراضي الفلاحية التي تحولت بمبادرة عفوية للعمال الفلاحين إلى أراضي خاضعة لنظام التسيير الذاتي .

3. **العنصر الثالث:** إن الارتفاع السريع للصادرات الجزائرية من النفط والغاز أدى إلى تأكيد الاتجاه المتعلق بتقليص مكانة المواد الفلاحية في المبادلات الجزائرية الأوروبية. وذلك لان اكتشاف الموارد الهيدروكربونية أعطى للجزائر خلال السنوات الأولى من استقلالها إمكانية كبرى في علاقاتها الخارجية ومكنها من الحصول على مركز امتياز من مركز باقي أقطار المغرب العربي.
4. **العنصر الرابع:** أصبحت العلاقات بين الطرفين ناتجة عن تداخل عدة قوات متناقضة من جهة الجاذبية المتولدة عن الإرث الاستعماري الذي أدى إلى دمج الاقتصاد الجزائري في خلية المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ومن جهة ثانية تحول علاقات الملكية في المحيط الزراعي الجزائري بعد تخلي المعمرين عنه وتقوية المد التحريري في الميدان الاقتصادي وارتفاع أسعار البترول، وكلها عناصر ربطت المبادلات الجزائرية الأوروبية بنموذج المبادلات في المجموعة والأقطار العربية البترولية.

وهكذا استطاعت الجزائر التملص من توقيع اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية على غرار المغرب وتونس، وتمكنت من رفض مطالب المجموعة مع استمرار الحصول على الأفضليات الجمركية نحو المجموعة والتي ورثتها عن الحقبة الاستعمارية، والتي أكدتها اتفاقيات " افيان" بالنسبة للسوق الفرنسية، ولكن بعد نهاية الستينات قررت بعض البلدان الأوروبية وخاصة ايطاليا بشكل فردي رفض متابعة منح الأفضلية للمواد الجزائرية الزراعية، الأمر الذي جعل الجزائر تقرر انطلاقا من 1972 فتح مفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ليصل إلى اتفاقيات سنة 1976 لتندمج مع البلدان المتوسطية التي عقدت نفس الاتفاقيات مع المجموعة الأوروبية.

الفرع الثاني: اتفاق 1976

يعتبر الاتفاق الموقع بين دول المجموعة الأوروبية والجزائر في 1976/07/01 بمثابة اتفاق مبدئي في إطار الشراكة، ويهدف الاتفاق إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكننا تحديدها في ما يلي:[1]

1. ترقية المبادلات بين الجزائر ودول المجموعة الأوروبية .
2. تحقيق التوازن في التبادل التجاري وتسريع النمو في التجارة الخارجية.
3. منح رخصة دخول السلع الصناعية ذات المنشأ الجزائري إلى السوق المشتركة.
4. منح امتيازات تفضيلية للمنتجات الزراعية الجزائرية وذلك من خلال تخفيض الحقوق الجمركية لهذه المنتجات، بنسب تتراوح بين 20 إلى 100% حسب كل سلعة ومدى تأثيرها في السوق الأوروبية ، وذلك لحماية منتجاتها الأوروبية.

ويعتبر اتفاق أفريل 1976 بمثابة أول علاقة فعلية بين الجزائر والسوق الأوروبية المشتركة، تتضمن منح رخص التصدير للسلع الجزائرية نحو السوق المشتركة باستثناء المنتجات الزراعية التي كانت تخضع لقانون الحصص، وقد استفادت الجزائر من هذا الاتفاق من إعانات وقروض، وذلك في إطار خمس بروتوكولات مالية .

المطلب الثاني: مرحلة اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية

وقعت الجزائر مع المجموعة الأوروبية على الاتفاق المبدئي 19 ديسمبر 2001 في بروكسل وبقي الحوار والتفاوض متواصلا بين كلا الطرفين إلى أن تم التوقيع رسميا على الاتفاق المتوسطي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بفالونسيا في أفريل 2002 من قبل رئيس الدبلوماسية الجزائرية عبد العزيز بلخادم ووزراء خارجية الدول الأوروبية إلى جانب رؤساء اللجنة الأوروبية والمجلس الأوروبي.

الفرع الأول المحاور الرئيسية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية

تضمن مشروع الشراكة مع الجزائر على 110 مادة مقسمة على 09 أبواب ،حيث خصص كل باب لدراسة محور معين وقد تمحورت اتفاقية الشراكة حول عدد من النقاط الهامة التي تناولت جوانب إعلان برشلونة وهي كالتالي:

---

[1] سعيد جلاب ، حسن تالي، **تقويم اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية في جوانبها الزراعية والدروس المستفادة والتوجيهات المستقبلية " تجربة الجزائر"**، مداخلة ضمن الندوة القومية حول أثر اتفاقيات الشراكة، مرجع سابق، ص.46.

-المحور السياسي والأمني (المادة01-المادة05): من خلال تمكين كل طرف من حرية اختيار النظم السياسية في ظل سيادة القانون، الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بالإضافة إلى إقامة مجتمع مدني في الجهتين وتعزيز التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والعمل عل الحد من التسلح وجعل المنطقة المتوسطية منطقة سلام واستقرار.

-محور حرية حركة السلع(المادة 06-المادة29): حيث تضمن القسم التجاري للاتفاقية التفكيك التدريجي لكل الرسوم للمنتجات الصناعية وسيتم التفكيك من الجانب الجزائري على أساس ثلاثة قوائم وهي كالتالي:[1]

1. **القائمة الأولى:** الإعفاء من الرسوم الجمركية عند دخول الاتفاق حيز التنفيذ بالنسبة لأغلبية السلع الوسيطية والمنتجات نصف المصنعة للصناعات الكيميائية والتعدين وصناعة النسيج ومواد البناء،حيث وردت المنتجات الموجودة في هذه القائمة في الملحق رقم (02) من الاتفاقية وبلغ عددها 2075 منتوج تشمل 2014 منتوج للتشغيل و37 منتج تجهيز و24 منتوج نهائي موجه للاستهلاك، وتمثل إجمالا 25% من الواردات الجزائرية القادمة من الاتحاد الأوروبي، حيث تتمتع هذه المنتجات بحماية جمركية ضعيفة تتراوح بين 5% و15%.
2. **القائمة الثانية:** تقوم على تفكيك خطي ولكن متسارع على مدى خمس سنوات وذلك بعد سنتين من دخول الاتفاق حيز التنفيذ. كما أنها تخص المنتجات (الصيدلانية والغازيات، التجهيزات الميكانيكية والالكترونية والتجهيزات ما عدا الكهرومنزلية ومعدات للنقل بالسكك الحديدية والسيارات، وقطع الغيار وأدوات وأجهزة المراقبة والقياس)،حيث يكون التفكيك الجمركي على هذه المنتجات بين 10%و20%لكل سنة، وتضم هاته القائمة 1100 منتوج صناعي موزعة بين 52منتوج للتشغيل و912منتوج تجهيز و136 منتوج موجه للاستهلاك النهائي.
3. **القائمة الثالثة:** يتعلق الأمر بتقليص تدريجي على مدى 12 سنة للرسوم الجمركية بعد مرور سنتين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وبمعدل سنوي يتراوح بين 05% و10%،وتخص المنتجات التي تمثل 40% من الواردات الجزائرية والتي تشمل 1964 منتوج منها 1410

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع تقرير حول: الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، ، الندوة العامة السادسة والعشرون،** الجزائر ، جويلية 2005، ص.94.

منتوج نهائي موجه للاستهلاك و262 منتوج للتشغيل و292منتوج تجهيز، ولن تستكمل رزنامة التفكيك التعريفي الإجمالي إلا في آفاق 2017.

كما تضمن اتفاق الشراكة مايلي:[1]

-محور الخدمات التجارية وحركة رؤوس الأموال(المادة30-المادة46): ركز الطرفان على توفير مناخ ملائم للاستثمار وتهيئة الظروف المواتية لحركة رؤوس الأموال، وذلك للمساهمة من خلال اعتماد معايير تعديلية على العمليات الجارية التجارية أو المالية في حالة ظهور مشاكل في ميزان المدفوعات لأحد الطرفين بهدف التمكن من إعادة التوازن.

-التعاون الاقتصادي (المادة 47-المادة66): واهتم بتعميق التعاون قصد دعم التنمية الاقتصادية والاهتمام بالنشاطات التي تعاني من مشاكل داخلية أو التي تتأثر بتحرير الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى الاهتمام بالقطاعات التي تعمل على تسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي، ويتضمن هذا التعاون الهدف البعيد في الاتفاقية وهو إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على مدى 12 سنة من دخول الاتفاق حيز التطبيق. كما أن المحور الاقتصادي لم يغفل عن الاهتمام بالتكامل المغاربي ومواضيع التلوث والبيئة .[2]

-التعاون الاجتماعي والثقافي (المواد 67-78): بحيث شجعت الاتفاقية على مبدأ الحوار بين الثقافات والأديان كوسيلة للتفاهم بين الطرفين، كما اهتمت بتنمية قضايا الشباب ومنظمات المجتمع المدني وقضية العلاقة بين الصحة والتنمية.

-التعاون المالي (المواد 79-81): من خلال مساهمة الاتحاد الأوروبي في تمويل الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني وإعادة تأهيل المؤسسات وترقية الاستثمارات ومتابعة أثار إنشاء منطقة التبادل الحر.

-التعاون في ميادين العدالة والشؤون الداخلية (المواد 82-91):وذلك من خلال دعم المؤسسات الدستورية والتعاون في المجال القانوني والقضائي ومحاربة الجريمة بكل أنواعها.

---

[1] بروتوكول الشراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى،ص-ص.04،70.

[2] عبد المجيد قدي: **الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحيات**، مداخلة ضمن الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، مرجع سابق، ص.5.

-إجراءات تأسيسية عامة ونهائية (المواد 92-110): حيث تم في هذا الصدد إنشاء:[1]

1. مجلس الشراكة على المستوى الوزاري ويجتمع هذا المجلس مرة واحدة على الأقل على مستوى الوزارة من اجل متابعة ودراسة المشاكل التي تدخل ضمن الاتفاق ،إضافة إلى طرح مسائل أخرى ثنائية ،ودولية ذات المصلحة الموحدة، حيث تكون قرارات المجلس واجبة التنفيذ من قبل الطرفين الجزائري والأوروبي.
2. لجنة الشراكة: وهي مسؤولة على عملية سير الاتفاق ،حيث تقوم بوضع قرارات لتنظيم الاتفاق ،إضافة إلى الصلاحيات التي يقوم مجلس الشراكة بتقديمها لها، وتتكون هذه اللجنة من ممثلي أعضاء مجلس الاتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية من جهة والجزائر من جهة أخرى ،وتجتمع بالتناوب إما بالجزائر أو بالاتحاد الأوروبي.

الفرع الثاني: دوافع وأهداف الشراكة الأوروجزائرية

إن اتفاق الشراكة الموقع بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في أفريل 2002 لم يكن وليد الصدفة، بل نتيجة لعدة حوارات ومفاوضات برزت خلالها الدوافع الخاصة بكل جانب في هذا الاتفاق والمتوقع انه سيعوض اتفاق التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوروبية الموقع في 26 أفريل 1976.

أولا: دوافع الشراكة

انعقد اتفاقيات الشراكة يتضمن دوافع كل طرف بحيث تجسدت هذه الدوافع في مسيرة المفاوضات التي توجت في الأخير باتفاق الشراكة ويمكن إجمال هذه الدوافع فيما يلي:

- يسعى الاتحاد الأوروبي من خلال هذه الاتفاقيات إلى تقوية أسواقه بهدف منافسة التكتلات الإقليمية الأخرى ومواجهتها ليبقى في الصدارة، كما تكمن مصلحة أوروبا في تحقيق الاستقرار الجزائري
- إن الاتحاد الأوروبي يضم دولا كبيرة صناعية، ومنه فان الجزائر سوق جديدة مربحة لأوروبا ستسمح برفع الطلب على المنتجات الأوروبية.[2]

---

[1] ياسمينة مرابطي ،**العلاقات الاقتصادية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي وتطورها في ظل الشراكة الأورومتوسطية**، رسالة ماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية ،جامعة دمشق، سوريا 2007،ص.208.

[2] ليلى قطاف ،**اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية** ،مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف،الجزائر،13-14 نوفمبر 2006،ص.3.

أما بالنسبة للجزائر فإن اتفاق الشراكة يمكنها من الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة، بالإضافة إلى خلق تعاون اقتصادي مكثف وزيادة حجم الاستثمارات، كما يعتبر التعاون من أجل الأمن وتبادل المعلومات دافع قوي بالنسبة للجزائر.[1]

أما فيما يخص دوافع الطرفين : فيمكننا في هذا الجانب الإشارة إلى مجموعة الدوافع التالية:[2]

1. ضرورة إقامة تعاون وحوار منظم في المبادئ الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والبيئية.
2. تحقيق التوازن والتقارب في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الطرفين .
3. تقريب الطرفين من خلال تحقيق التفاهم والتوافق بين الثقافات والحضارات.
4. إقامة إطار ملائم للحوار السياسي والأمني بما يعمق التوافق السياسي حول المسائل الثنائية ذات المصلحة المشتركة .
5. خلق مناخ مناسب لتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية ويشجع على الاستثمار في الجزائر ويحقق الاستفادة من التكنولوجيا الأوروبية.
6. دعم الروابط التاريخية والقيم المشتركة لعلاقات تتميز بالاستمرارية وتبادل المصالح والامتيازات.

ثانيا: أهداف اتفاق الشراكة الأوروجزائرية

حدد اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خمسة أهداف رئيسية يمكننا تلخيصها في النقاط التالية:[3]

1. توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وذلك بهدف دعم العلاقات والتعاون بينهما.
2. العمل على تنمية المبادلات ،وذلك لتحقيق التوازن في العلاقات التجارية والاجتماعية بين الطرفين ،بالإضافة إلى تحديد شروط التحرير التدريجي لعمليات الخدمات ورؤوس الأموال.
3. تشجيع المبادلات البشرية وذلك بما يشمل الإجراءات الإدارية .

---

[1] فاروق تشام ،**أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار " دراسة حالة الجزائر**"، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، مرجع سابق،ص.7.

[2] عبد الحميد زعباط ،**الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**،مجلة شمال افريقيا،العدد1 ، جامعة الشلف، الجزائر ،العدد1، 2004ص.58

[3] ياسمينة مرابطي ،مرجع سابق،ص.202.

4. تشجيع التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية.
5. تنمية التبادل والتعاون بين المجموعة المغاربية وبين الاتحاد الأوروبي ،مما يعمل على تشجيع التكامل المغاربي.

المطلب الثالث: انعكاسات ومتطلبات الشراكة الأوروجزائرية

يحمل اتفاق الشراكة الأوروجزائرية عدة انعكاسات على الاقتصاد الجزائري ،هذا الأخير الذي وجب عليه الانسجام مع متطلبات الشراكة وذلك لتحقيق الاستفادة من المزايا التي يحققها الاتفاق ومواجهة المشاكل التي قد تنتج عليه، لذلك رأينا أنه من الضروري التطرق إلى انعكاسات الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الوطني ومتطلبات نجاحها.

الفرع الأول: انعكاسات الشراكة الأوروجزائرية

تطرح منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي مجموعة من النقاط نذكرها فيمايلي:

- مشكلة تكلفة الميزانية على المدى القصير للصدمة .
- مسالة إعادة تنشيط الهياكل الإنتاجية ودرجة تنافسيتها.
- مسالة نوعية التخصصات التي سيتم التخلي عنها.
- مسالة التصحيحات الاجتماعية الواجب انجازها وكذلك التكفل بها من أجل تجنب الأزمات الاجتماعية.

كما أن مكاسب الاتفاق تخضع لثلاثة عناصر هي:

- تخفيض تفضيلي للحواجز الجمركية وغير الجمركية المتبقية مع الاتحاد الأوروبي.
- تجانس المقاييس مع المعايير الأوروبية.
- تخفيض التكاليف المتعلقة بإدارة التجارة (النقل والاتصالات).

أولا: انعكاسات رفع الحماية

نظرا لكون الاتفاق يهتم ويركز على ضرورة رفع الحماية على المنتوج الوطني أي الإلغاء الكلي للرسوم الجمركية، فانه يمكن من خلال هذه المعطيات أن نستعرض ما يلي:[1]

[1] كمال رزيق ، فارس مسدور ، **الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي** ،مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، مرجع سابق، ص.08.

- على مستوى ميزانية الدولة: حيث تتأثر ميزانية الدولة من جراء هذا الإلغاء، لأن هذه الرسوم تعتبر عنصرا أساسيا فيها، ولذلك يجب تغطية هذا العجز من خلال فرض رسوم داخلية، أو الرفع من الرسوم الموجودة أصلا أو انتهاج سياسة مالية متقشفة .
- على مستوى التشغيل: يترتب على بروز السلع الأوروبية ذات الجودة العالية والسعر المنخفض، نتيجة رفع الحماية انخفاض في الطلب الكلي على المنتوج المحلي الأقل جودة والأرفع سعرا، مما قد يؤدي إلى غلق مؤسسات اقتصادية عمومية، التي لا يمكنها مواجهة المنتوج الأوروبي، مما يؤدي إلى نتائج اجتماعية سلبية وتسريح العمال كنتيجة حتمية وربما يكون أكثر حدة من نتائج تسريح العمال لبرنامج FMI .

ثانيا: انعكاس منطقة التبادل الحر على التجارة الخارجية الجزائرية

من الطبيعي أن تتأثر العلاقات التجارية بين الطرفين بعد اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وبعد تبني دول الاتحاد الأوروبي للعملة الموحدة "اليورو"، حيث تعتبر دول الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر، حيث من الجانب التجاري فان أكثر من 60% من الواردات صادرة من المجموعة الأوروبية بينما تقدر الصادرات الجزائرية الموجهة للمجموعة بنسبة 62% من مبيعاتها إلى الخارج .[1]حيث نوضح أهم موردي ومصدري الجزائر من خلال الجداول التالية:

[1]المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من 2004، مرجع سابق، ص.95.

الجدول رقم(2-12): أهم موردي الجزائر خلال الفترة 2004-2014

السنة / الدولة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
الاتحاد الأوروبي	10097	11255	11729	14427	20985	20772	20704	24616	26333	28582	29494	218994
منظمة التعاون والتنمية(دون الدول الأوروبية)	3071	3506	3738	5363	7245	6435	6519	6219	6160	6958	8443	63657
باقي الدول الأوروبية	1097	1058	777	715	659	728	388	579	1652	1213	886	9752
أمريكا الجنوبية	1166	1249	1281	1672	2179	1866	2380	3931	3590	3468	3796	26578
آسيا (دون الدول العربية)	1952	2506	3055	4318	6916	7574	8280	8873	9538	10596	12576	76184
دول المحيط	56	31	–	–	–	2	–	–	–	–	26	115
الدول العربية (دون المغرب العربي)	525	387	493	621	705	1089	1262	1760	1555	2416	1958	12771
دول المغرب العربي	169	217	235	284	395	748	544	691	807	1023	711	5824
باقي الدول الإقليمية	175	148	148	231	395	350	396	578	741	596	440	4198

Source :WWW.MINCOMMERCE.GOV.DZ/WWW.ONS.DZ,consulte le ,15/02/2015 a10.00

ويمكن ترجمة هذا الجدول في الرسم التالي:

الشكل (2-1): أهم موردي الجزائر خلال الفترة 2004-2014.

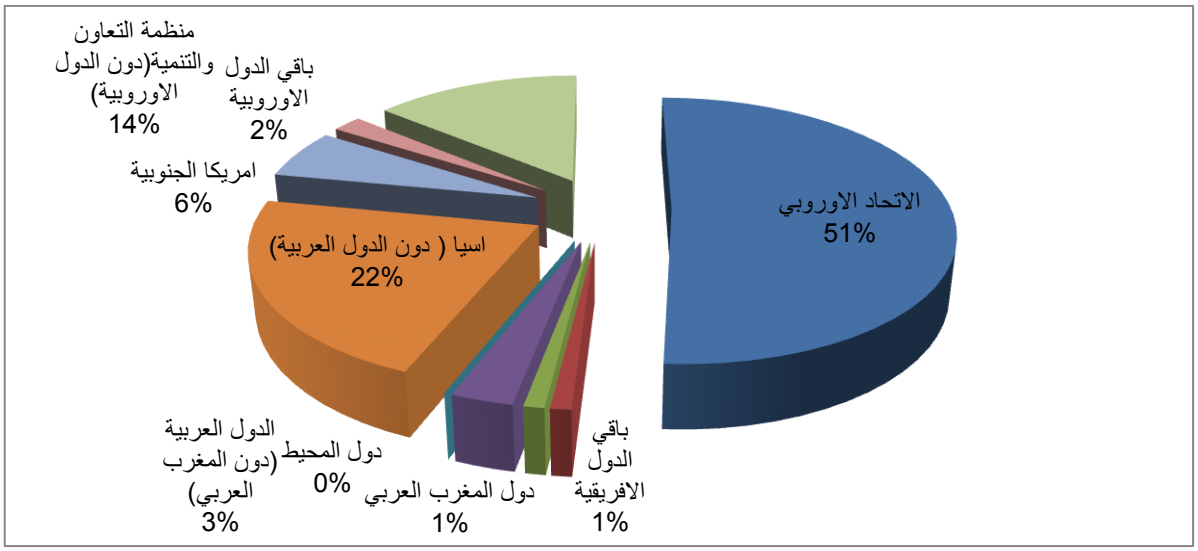

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول (2-12)

يلاحظ من خلال الجدول (2-12) والرسم البياني أعلاه أن الاتحاد الأوروبي يحتل المرتبة الأولى من حيث الواردات التي تسجلها الجزائر، فنجد أن الاتحاد الأوروبي يسجل النسبة الأكبر من حيث التوزيع الجغرافي للواردات وذلك بنسبة 50.56% لسنة 2014، وتليها آسيا في المرتبة الثانية بنسبة

21.65% والتي عرفت تحسنا ملحوظا منذ سنة 2004، وفي المرتبة الثالثة تأتي منظمة التعاون والتنمية بنسبة 14.47%، ثم أمريكا الجنوبية في المرتبة الرابعة بنسبة6.5% واحتلت المرتبة الخامسة كل من الدول العربية وذلك بنسبة 3.35%، وتليها كل من باقي الدول الأوروبية ودول المغرب العربي ودول المحيط وباقي الدول الإفريقية في المراكز الأخيرة وبنسب بين 1.51% إلى 0.04% .

الجدول (2-13): **التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال 2004-2014**.

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الاتحاد الأوروبي	17396	25593	28750	26833	41246	23186	28009	37307	39797	42773	40520
منظمة التعاون والتنمية(دون الدول الأوروبية)	11054	14963	20546	25387	28614	15326	20278	24059	20029	12202	10482
باقي الدول الأوروبية	91	15	7	7	10	7	10	102	36	51	49
أمريكا الجنوبية	1902	3124	2398	2596	2875	1841	2620	4270	4228	2965	3005
آسيا(دون الدول العربية)	686	1218	1792	4004	3765	3320	4082	5168	4683	4241	4851
دول المحيط	0	0	0	55	0	0	0	41	0	0	0
الدول العربية(دون المغرب العربي)	521	621	591	479	479	564	694	810	958	869	721
دول المغرب العربي	407	418	515	790	1626	857	1281	1586	2073	2749	3248
باقي الدول الإفريقية	26	49	14	42	365	93	79	146	62	67	80
المجموع	32083	46001	54613	60163	78980	45194	57093	73489	71866	65917	62956

Source : WWW.MINCOMMERCE.GOV.DZ/WWW.ONS.DZ,consulte le15-02-2015a10.00.

ويمكننا ترجمة الجدول السابق في الرسم التالي:

الشكل (2-2): التوزيع الجغرافي للصادرات لسنة 2014.

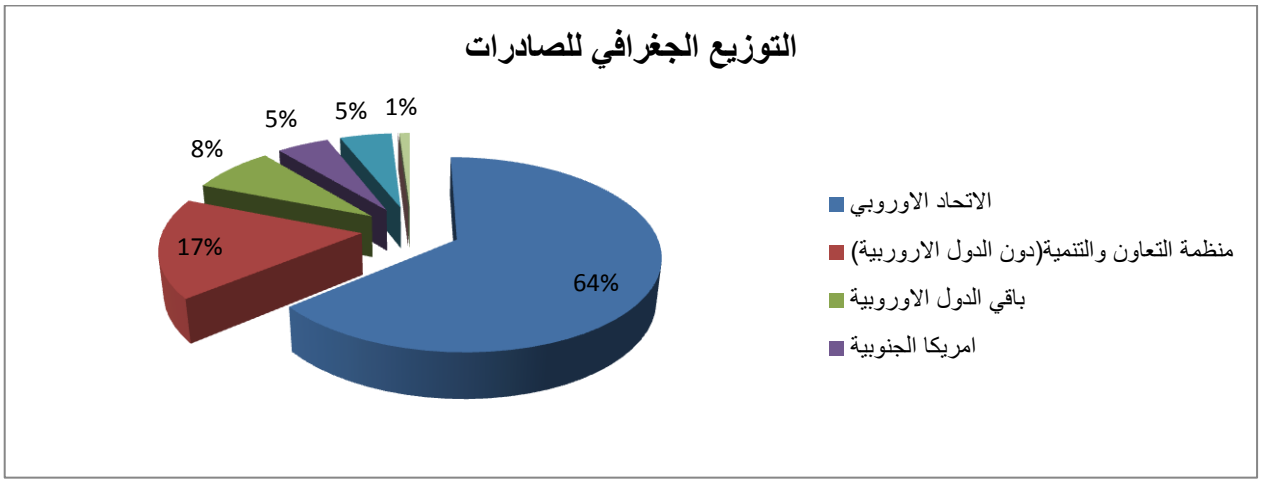

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (2-13)

من خلال الجدول (2-13) والرسم البياني أعلاه والموضحان للتوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر نجد أن الاتحاد الأوروبي يحتل الصدارة بالرغم من استحواذ قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية فقد حافظ على المرتبة الأولى منذ سنة 2004 إلى غاية 2014 وذلك بنسبة 64% من إجمالي باقي مجموعات الدول رغم التراجع الطفيف في سنتي 2007 و2009 ، حيث يعد الاتحاد الأوروبي الزبون الأول لصادرات الجزائر فقد بلغت صادرات الجزائر للاتحاد الأوروبي سنة 2014 ما يعادل 40520 مليون دولار، وتأتي منظمة التعاون والتنمية في الرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوروبي من حيث التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية بنسبة 17% فقدرت قيمة صادرات الجزائر لمنظمة التعاون و التنمية سنة 2004 ما يقارب 11054 مليون دولار وبقيت في الارتفاع إلى أن بلغت أعلى قيمة لها في سنة 2008 بقيمة 28614 مليون دولار، وفي سنة 2009 انخفضت لتصبح قيمتها 15326 مليون دولار ثم عاودت الارتفاع في سنتي 2010 و 2011 بقيمة 20287 و 24059 مليون دولار على التوالي، لتعاود الانخفاض لتبلغ أدنى قيمة لها سنة 2014 بقيمة 10482 مليون دولار، وتأتي آسيا في المرتبة الثالثة بنسبة 8% فقد شهدت دول آسيا إقبال على صادرات الجزائر لتبلغ أقصاها 5168 مليون دولار سنة 2011 لتبدأ في الانخفاض لتبلغ في 2014 4851 مليون دولار، ثم تأتي كل من دول المغرب العربي وأمريكا الجنوبية والدول العربية وباقي الدول الأوروبية والإفريقية في المراكز الأخيرة من حيث تعاملها مع الجزائر في الصادرات بنسب متفاوتة.

أما فيما يخص التأثيرات المرتقبة لاتفاقيات الشراكة الأوروجزائرية على بنية التجارة الخارجية نوضحها كمايلي:

I- تأثيرات الشراكة على الواردات:

إن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يؤثر على الواردات من خلال رفع الدعم للسلع مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع الأساسية والضرورية التي لا تناسب القدرة الشرائية للمواطنين الجزائريين، ويكون اثر الارتفاع أكثر حدة فيما يخص المنتجات الزراعية.[1]

وعموما فان عملية إصدار الأورو يمكن أن تؤثر بشكل محسوس على زيادة حجم الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة لزيادة اهتمام أوروبا بالسوق الجزائرية في السنوات الأخيرة عن طريق إقامة شركات معها والتطلع إلى إقامة المنطقة الحرة جنوب المتوسط بحلول 2010 ومن شان العملة الموحدة المساهمة في ذلك ،بالإضافة إلى إمكانية انخفاض قيمة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي نتيجة زيادة المنافسة داخل منطقة الأورو، والاستفادة من شفافية الأسعار داخل دول الاتحاد النقدي، حيث ستمكن الموردين من مقارنة الأسعار داخل منطقة الأورو بسهولة كبيرة نظرا لوجود عملة موحدة.

II-تأثيرات الشراكة على الصادرات:

فيما يخص الصادرات فالتأثير ليس بنفس الحجم المتوقع على الواردات، لأن الاتفاق لم يكن له الأثر الكبير على تنويع الصادرات تجاه الاتحاد الأوروبي بعكس ما كانت تهدف اليه الجزائر ،وبقيت أغلب الصادرات أحادية الجانب "قطاع المحروقات" ، بالإضافة الى كون أغلب الصادرات مسعرة بالدولار الأمريكي ولكن الأمر ربما سيختلف في المدى الطويل لاحتمال فك العلاقة بين الدولار الأمريكي وأسعار النفط بالدولار في الأسواق الرئيسية المستوردة للنفط في أوروبا واليابان . وهذا سيؤثر على الصادرات الجزائرية باعتبار أن الجزائر ضمن الدول المنتجة والمصدرة للنفط، مما يدل على أن عملية إطلاق اليورو سيمكن الجزائر من تنمية التبادل التجاري بينها وبين المجموعة الأوروبية. [2]

---

[1] عبد الله قلش ، **أثر الشراكة الأوروجزائرية على تنافسية الاقتصاد الوطني**، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد29، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ،الجزائر ، جويلية 2006، ، ص.18.

[2] المرجع السابق، ص. 19.

ونشير أيضا إلى أهمية اتفاق الشراكة لرفع القيمة المضافة للصادرات من خلال إدخال أساليب تسيير جديدة والاستفادة من أثر التكنولوجيا العالية والكفاءات المتخصصة.[1]

وعموما فان الخسائر التي تحملها اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية سواء تعلق الأمر بخسارة الميزان التجاري ،أو بالخسارة الجبائية تستدعي من الجزائر ضرورة اعادة النظر في الاتفاقية في حد ذاتها خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.

الفرع الثاني: عوائق ومتطلبات نجاح الشراكة الأوروجزائرية

حددت اتفاقيات الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي استراتيجية واضحة يسعى كل طرف لتحقيقها لذلك على الجزائر توفير متطلبات نجاح اتفاق الشراكة والاستفادة من مزايا الاتفاق وذلك من خلال مواجهة كل العراقيل التي من شأنها أن تحول دون تحقيق ذلك.

أولا: عوائق الشراكة الأوروجزائرية:

يعتبر التأخر الكبير الذي تتسم به الجزائر في جميع الميادين تقريبا، بالإضافة إلى عوائق التنمية وغياب سوق جهوية لصعوبة التكامل المغاربي والنتائج الاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي والظروف الأمنية التي كانت سائدة في بداية فترة عقد الاتفاقية كلها عوائق في مسار الشراكة الأوروجزائرية وتزيد من صعوبة الاستفادة منها ونلخص مجمل العوائق التي تعترض فرص الشراكة في الجزائر في النقاط التالية:[2]

1. انعدام وضعف الهياكل القاعدية يحد من توسيع الأفاق الوطنية ضمن منظور الشراكة الاقتصادية وتقلص حجم تبادلات الجزائر والدول الأخرى في مجال السلع والخدمات ورؤوس الأموال.
2. إمكانية تدهور الاستثمار الأجنبي لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.
3. إن نجاح الشراكة يعتمد على إنشاء مجموعة إقليمية اقتصادية كالاتحاد المغاربي وتكون ذات حيوية ومندمجة في الاقتصاد العالمي ، وهذا ما عجزت عن تحقيقه الدول العربية والمغاربية بصفة خاصة.
4. يجب على الجزائر مضاعفة الجهود للارتقاء بتميز لمدة تزيد عن 08 سنوات حتى آفاق 2010 للوصول إلى مستوى الشراكة الحقيقية بين دول الاتحاد وأمريكا الشمالية.

---

[1] عبد الله قلش ، مرجع سابق، ص.18.

[2] المرجع السابق، ص.7.

ثانيا :متطلبات نجاح الشراكة الأوروجزائرية

انطلاقا من الاستراتيجية التي حددها اتفاق الشراكة يجب على الاقتصاد الوطني تحقيق جملة من الشروط للاستفادة من اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية والتي يمكننا تناولها في النقاط التالية:[1]

1. تأهيل المؤسسات الجزائرية وذلك بهدف تحضيرها لمواجهة المستقبل وآثار إنشاء منطقة التجارة الحرة وذلك بالبحث عن الشريك الجيد وعن أحسن وسيلة لإعادة هيكلة وتأهيل المؤسسات.
2. تحضير المناخ المناسب للمؤسسة لتمكينها من تحقيق التنافسية وذلك يشمل كل ماله علاقة بالمؤسسة من قطاع الإنتاج أي الصادرات والواردات وقطاع الخدمات مثل الإدارة ووسائل الاتصال والبنوك ووسائل النقل.
3. العمل على وضع برنامج فعال لرفع حجم الصادرات وإعطائها الأولوية خاصة الموجهة نحو الاتحاد الأوروبي للاستفادة من منطقة التجارة الحرة.
4. تحضير كل ما يتطلب من أجل توفير الشروط الملائمة لجلب الاستثمار وتحقيق الاستفادة من المنطقة الحرة في هذا الجانب.
5. العمل على إنجاح برامج الخوصصة والشراكة وذلك باعتبارها نقاط هامة لإصلاح وتأهيل المؤسسات.
6. تفعيل فرص التعاون والتحاور بين الحكومة ورجال الأعمال والمؤسسات وذلك لتوفير التفاعل الايجابي مع الاتحاد الأوروبي.
7. العمل على صياغة قوانين وأنظمة تتلاءم مع اتفاقية الشراكة ومحاولة ترجمة مواد الاتفاق إلى برامج عمل فعلية خاصة في المجال الاقتصادي والمالي.
8. إنشاء وتنظيم مؤسسات إعلامية في الخارج تقوم على أساس يجلب المستثمرين عن طريق توضيح المزايا النسبية والضمانات التي يمنحها الاقتصاد الوطني وامتيازات التشريعات الجزائرية فيما يخص ذلك.

[1] سليمة رقيبة ، **الشراكةالأوروجزائرية هل هي نعمة أم نقمة،** مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق،ص.7.

خلاصة الفصل:

من خلال هذه الدراسة تطرقنا إلى معرفة التغيرات والتطورات التي شهدها الاقتصاد الجزائري من خلال استعراض سلسلة الإصلاحات الذاتية والمدعومة والتي اتبعتها الحكومة كضرورة حتمية لمعالجة الوضع غير المتكافئ الذي عرفه الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال إلى أزمة المحروقات لسنة 1986. وكان الهدف من هذه الدراسة معرفة الآثار التي تمخضت عن طريق الإجراءات التصحيحية .

كما حاولنا في هذا الفصل معالجة الإطار العام للشراكة الأورو–متوسطية الجزائرية بكل جوانبها و عموما يمكن استخلاص أهم النقاط في هذا الفصل في ما يلي:

- عرفت الجزائر تطورات وتغيرات هامة خلال مرحلة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، بحيث تميزت هذه الفترة بعدة إصلاحات اقتصادية .حيث تم تبني الاستراتيجية الاقتصادية التصحيحية المدعومة من الهيئات الدولية وهي نتيجة لعدم نجاعة الإصلاحات الذاتية والتي لم ترقى إلى المستوى المطلوب.
- تشمل برامج الإصلاح المفروضة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على محورين هما:
  - برامج التثبيت الموجهة لمعالجة الاختلالات في الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات من خلال السياسات المالية والنقدية التي تهدف إلى تصحيح هذه الاختلالات.
  - برامج التكييف وإعادة الهيكلة وتهدف إلى القيام بإجراءات تعمل على تحرير التجارة وتحرير الأسعار، بالإضافة إلى عملية خوصصة المؤسسات العمومية.

حيث يتمثل الهدف من برامج الإصلاح هو استعادة التوازنات الكبرى الداخلية والخارجية وتوفير شروط الانتعاش الاقتصادي الذي تعد به المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي. وقد أدت هذه السياسات التصحيحية إلى تحمل أعباء أدت إلى تقليص معدلات النمو الاقتصادي وانعكاسات سلبية على الجانب الاجتماعي.

- ارتبطت دول المجموعة الأوروبية بعلاقات اقتصادية مع مختلف الدول العربية من خلال اتفاقيات عديدة، ارتبطت بالنسبة للدول المتوسطية العربية أساسا بمفاوضات الشراكة اللاحقة. حيث اهتمت الجماعة الأوروبية ومنذ فترة طويلة بتطوير علاقاتها الثنائية والجماعية بدول حوض البحر المتوسط لأسباب تاريخية وجيوإستراتيجية في إطار علاقة مؤسسية مع هذه الدول .

- تهدف اتفاقيات الشراكة إلى تطوير التعاون الاقتصادي والمالي والجانب الفني بين الدول المتوسطية ودول الاتحاد الأوربي، ويتجسد ذلك من خلال دعم الاتحاد الأوروبي للتنمية في الدول المتوسطية والعمل على تشجيع وتمويل المشاريع الاستثمارية فيها، بالإضافة إلى العمل على تطوير التبادل التجاري للطرفين والعمل على تحرير التجارة.
- وتشترك الاتفاقيات في عناصر مشتركة نذكرها في ما يلي:

–إقامة منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية المعنية خلال فترة زمنية تلغي بعدها الرسوم الجمركية والعوائق أمام حرية انتقال السلع والخدمات بين أطراف الاتفاقية. وذلك على اختلاف الفترة الزمنية لاستكمال هذه المنطقة، كما تختلف قوائم السلع ونسب التخفيضات الجمركية من دولة إلى أخرى .

–تقديم مساعدات مالية ومعونة فنية لعدة مجالات والعمل على تحديث الصناعة وإعادة هيكلتها بما يسمح لها بالتكيف مع متطلبات التحول إلى منطقة التجارة الحرة، ورفع قدراتها التنافسية وتقليل الآثار السلبية المتوقعة من فتح الأسواق المحلية أمام المنتجات الصناعية الأوروبية الأكثر تطورا.

– التعاون في كافة مجالات وميادين النشاط الأخرى مثل: التعليم، الصحة، الطاقة وتكنولوجيات الاتصالات ، النقل، مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، تجارة المخدرات وغسيل الأموال.

- حددت مبادرة برشلونة عام 1995أهداف الاستراتيجية الجديدة والتي يعتبر فيها إنشاء منطقة للتجارة الحرة بحلول سنة 2010 أهم ركائز ما تضمنته الاستراتيجية الجديدة التي تتمحور حول:

– المحور السياسي والأمني: من خلال خلق فضاء للسلام بمنطقة البحر المتوسط والنهوض بمبادئ الديمقراطية والحرية.
– المحور الاقتصادي والمالي: وأهم ما جاء في هذا المحور هو إنشاء منطقة التجارة الحرة بحلول عام 2010 لأغلب الدول.
– المحور الثقافي والاجتماعي: تتطلب هذه الوضعية الاقتصادية تحولات اجتماعية للاقتصاديات العربية لذلك يهتم هذا المحور من خلال البرامج الاجتماعية والثقافية إلى مراعاة ذلك.

- وقعت الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بفالونسيا في أفريل 2002 ويعوض هذا الاتفاق اتفاقيات التعاون السابقة، التي تميزت فيها علاقة الجزائر بدول الاتحاد الأوروبي بطابع من الخصوصية وذلك بفعل عدة عوامل: اقتصادية، تاريخية، جغرافية واجتماعية.
- تساعد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على عملية انفتاح الاقتصاد الجزائري وإزالة الحواجز أمام عملية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال.
- إلى جانب المزايا التي يحملها اتفاق الشراكة فهو يفرض عدة أثار سلبية مرتقبة على الاقتصاد الجزائري تقف كتحدي أمام الاستفادة من الشراكة بالنسبة إلى الدول المتوسطية ككل والجزائر بصفة خاصة.
- تحتم الوضعية الحالية للاقتصاد الوطني في ظل انهيار أسعار البترول ، وتدهور مؤشرات الاقتصاد الوطني ،ضرورة اعادة النظر في اتفاق الشراكة وتأجيل انشاء منطقة التجارة الحرة التي برمج انشاؤها سنة 2017 كحد أقصى.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية للجوانب المالية للشراكة الأورومتوسطية- الجزائرية

تمهـيد :

لجأت دول المجموعة الأوروبية إلى مساعدة الدول المتوسطية الشريكة ماليا بتمويل مختلف المشاريع والمساهمة في تأهيل اقتصاديات هذه الدول. لذلك يعتبر التعاون المالي محور العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية المستفيدة من إعلان برشلونة لسنة 1995 .

حيث حظي الجانب المالي باهتمام كبير في اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول الحوض المتوسط وذلك من خلال برنامج (MEDA) وقروض البنك الأوروبي للاستثمار وصيغ أخرى مستحدثة وهي البرامج التي تتبعها المجموعة الأوروبية في هذا الإطار والتي تلتزم من خلالها بتقديم المساعدات المالية للدول الشريكة لتدعيم اقتصادها وتمكينها من إقامة منطقة التبادل الحر،

ويعتبر برنامج ميدا MEDA الأداة الاقتصادية المالية التي وضعها الاتحاد الأوروبي في إطار الجانب المالي لتطبيق برنامج الشراكة الأورو– متوسطية وإنشاء منطقة التجارة الحرة في دول المتوسط إضافة إلى هذا البرنامج وضعت المجموعة الأوروبية أمام الدول المتوسطية الشريكة فرصة الاستفادة من مبالغ مماثلة لهذا البرنامج وذلك في إطار القروض التي يمنحها البنك الأوروبي للاستثمار لتدعيم الشراكة الأورو– متوسطية .

ومنه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى تحليل الجوانب المالية وذلك قبل الشراكة الأورو– متوسطية من خلال اتفاقية التعاون السابقة وتوضيح أهمية هذه الجوانب في اتفاقيات الشراكة الأورو– متوسطية، بالإضافة الى تحليل برنامج ميدا وقروض البنك الأوروبي للاستثمار للمنطقة المتوسطية عامة ، وكذلك التعرف على مختلف البرامج المالية الأوروبية الموجهة لتمويل الاقتصاد الجزائري. وذلك من خلال عرض مجموعة من النقاط تتمثل في مايلي:

- ✓ **المبحث الأول : ماهية البرامج المالية الأورو– متوسطية**
- ✓ **المبحث الثاني : تحليل جوانب التمويل في اتفاقيات الشراكة الأورو– متوسطية .**
- ✓ **المبحث الثالث: المساعدات المالية الموجهة للجزائر**

المبحث الأول : ماهية البرامج المالية الأورو- متوسطية

لتحقيق الأهداف المسطرة في اتفاقيات الشراكة الأورو- متوسطية ، وظف الاتحاد الأوروبي عدة برامج في إطار التعاون المالي ، وعمل على توسيع البرامج المالية السابقة . وبالتالي برزت هذه البرامج المالية كأهم الجوانب في هذه الاتفاقيات .لذلك ارتأينا من خلال هذا المبحث التعرف على التعاون المالي قبل الشراكة ومحتوى وأهمية التعاون المالي خلال اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية

المطلب الأول : التعاون المالي الأوروبي قبل الشراكة

تركزت الاستراتيجية التمويلية في السبعينات على توقيع بروتوكولات مالية مع الدول المتوسطية ، حيث على غرار دول المشرق استفادت دول المغرب من أربعة بروتوكولات مالية، مدة كل بروتوكول خمس (05) سنوات ،ويتمثل التمويل في إطار هاته البروتوكولات في شكل إعانات وهبات بالإضافة إلى قروض مقدمة من البنك الأوروبي للاستثمار، حيث تمثل دور هذا الأخير خلال هذه الفترة في منح هذه القروض بفوائد منخفضة جدا (01%) كما تصل مدتها إلى أربعون (40) سنة .

وقد بلغ المبلغ المتراكم للبروتوكولات المالية المقدمة للدول المتوسطية خلال الفترة (1978-1996) ما يقارب 5.7 مليون ايكو[1]

الفرع الأول: مجالات البروتوكولات المالية .

في إطار دعمها لدول المتوسط وعلى غرار دول المشرق استفادت دول المغرب من أربعة بروتوكولات مالية ، مدة كل بروتوكول خمس سنوات، ممثلة في شكل قروض من البنك الأوروبي للاستثمار أو من ميزانية المجموعة الأوروبية، وذلك بشروط تفضيلية وفقا لظروف كل دولة على حدى، وحددت استفادت الجزائر من المبالغ المخصصة في مستوى 114 مليون وحدة حسابية منها 70 وحدة حسابية عن طريق البنك الأوروبي للاستثمار و 19 وحدة بشروط خاصة و 25 من الوحدات في شكل إعانة .ويعتبر الأوروبيون هذا الجانب المالي ركيزة أساسية في مفهوم التعاون مخصص لتمويل بعض المشاريع الاستثمارية والتكوينية التي يمكن أن تؤدي إلى استيراد التكنولوجيا الأوروبية، مما بجعل من المجموعة الأوروبية دورا مركزا وموجها في هذه الاستثمارات.[2]

---

[1] جمال عمورة ، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقية الشراكة العربية الأورو- متوسطية** ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر،الجزائر،2005-2006،ص. 18

[2] فتح الله ولعلو ، مرجع سابق ، ص .113

و قد تم تخصيص المبالغ المالية في إطار هذه البروتوكولات المالية في المجالات الآتية :[2]

1. المشاريع الاستثمارية في المنشآت الإنتاجية والبيئة.
2. التعاون التقني .
3. التعاون في ميدان البحث .

وعموما فقد تحددت مجالات التعاون المالي في إطار البروتوكولات الأربعة في عدة قطاعات وبنسب متفاوتة موضحة في الشكل التالي :

شكل رقم(3–1): مجالات التعاون المالي في إطار البروتوكولات المالية الأربعة

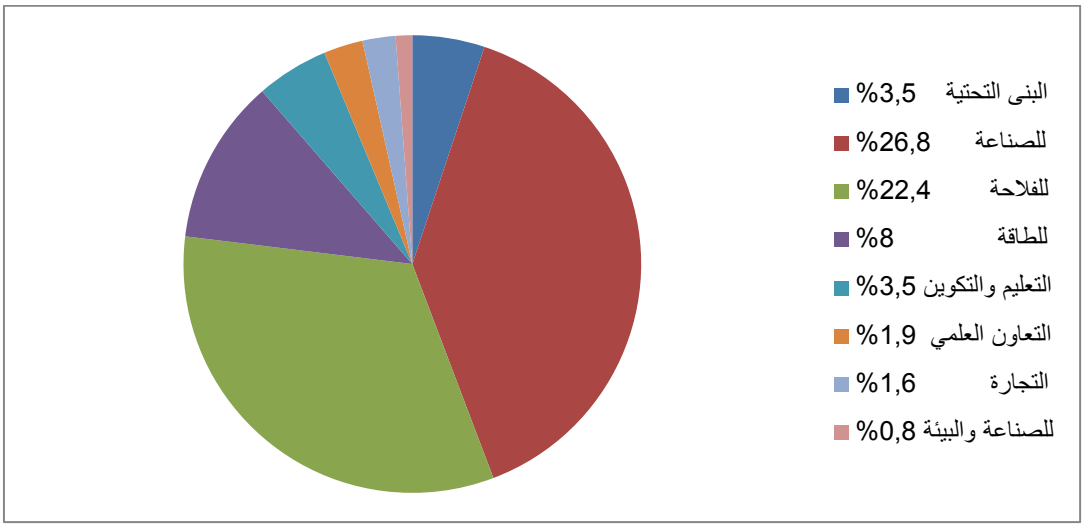

المصدر: جمال عمورة ، مرجع سابق،ص.21

الفرع الثاني : تقييم البروتوكولات المالية :

ولتقييم محتوى البروتوكولات المالية ،يمكننا التوضيح من خلال قيم ومبالغ الجدول التالي:

الجدول رقم (3–1):المبالغ المخصصة للبروتوكولات المالية(1978–1996)

[2] شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو – متوسطية، حالة دول المغرب العربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر،الجزائر، 2004 ص.87.

الجدول رقم(1-3):جدول

البلد	البروتوكول(1):(78–81)			البروتوكول (2): (82– 86)			البروتوكول (3):(87– 91)			البروتوكول(4):(91– 96)		
	هبات	قروض	مجموع	هبات	قروض	مجموع	هبات	قروض	مجموع	هبات	قروض	مجموع
الدول المغاربية	56	283	339	132	357	489	322	465	787	559	668	1227
	%50			%49			% 49					
الجزائر	25	89	114	28	123	151	56	183	239	125	280	405
	%17			%15			%15					
المغرب	16	114	130	67	132	199	173	551	324	278	220	498
	%19			%20			% 20					
تونس	15	80	95	37	102	139	93	131	224	156	168	324
	%14			%14			%14					
الدول الشرقية	108	192	300	128	358	486	293	475	768	411	550	961
	%45			%48			% 47					
مصر	63	107	170	76	200	276	200	249	449	258	310	568
	%25			%27			% 28					
الاردن	18	22	40	19	44	63	37	63	100	86	80	166
	%06			%06			%16					
لبنان	08	22	30	11	39	50	20	53	73	24	45	69
	%4.5			%05			% 4.0					
سوريا	19	41	60	22	75	97	36	110	146	43	115	158
	%9.0			%10			% 9.0					
إسرائيل	00	30	30	00	40	40	00	63	63	00	82	82
	%4.5			%04			% 0.4					
المجموع	164	505	669	260	755	10.15	615	1003	1618	970	1300	2270
	%100			%100			%100					

عمورة جمال ،مرجع سابق ، ص 179

وتجدر الملاحظة من خلال معطيات الجدول(3–1)، أن التمويلات الأوروبية في إطار هذه البروتوكولات المالية، ارتفعت في البروتوكول الرابع وذلك بالنسبة للدول المغاربية بنسبة 35% بالنسبة للمغرب (من 324 مليون إيكو في البروتوكول الثالث إلى 498 مليون إيكو في البروتوكول الرابع)، كما بلغت نسبة الزيادة بالنسبة للجزائر 69% فيما قدرت نسبة الزيادة بالنسبة لتونس 45% .

كما نلاحظ إنه بالنسبة للدول الشرقية فتعتبر مصر أكثر الدول إستفادة من هذه البروتوكولات وذلك مقارنة بالدول الشرقية الأخرى . وتؤكد المعطيات إن مستوى المساعدات في إطار هاته البروتوكولات لم يصل إلى نسبة (0.1%) من الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول المتوسطية .

وتمثل القروض نسبة 60% في المتوسط مقابل (30% إلى 40%) كمساعدات غير مسترجعة من المساعدات التي تضمنتها هاته البروتوكولات، والجدول التالي يوضح هيكلة البروتوكولات الأربعة وذلك بالنسبة للدول المغاربية الثلاثة (تونس – الجزائر – المغرب).

الجدول (3–2): هيكلة البروتوكولات المالية للدول المغاربية بالنسبة المئوية .

البيان	1977	1982	1987	1992
البنك الأوروبي للاستثمار	%49.3	%56.2	%59.1	%62.3
القروض التفضيلية	%34.2	%16.8	%00	%00
مساعدات غير مسترجعة	%16.2	%27.0	%38.3	%32.3
رأس المال المخاطر	%00	%00	%2.7	%5.4
	%100	%100	%100	%100

Sourse :Lionel fontagne et Nicolas Peridy , L'union européenne et le Maghreb, étude du centre de développement, OCDE,1997 p. 62.

ويلاحظ من طبيعة التمويلات في إطار هذه البروتوكولات المالية أن التمويلات في البروتوكول الأول والثاني قد تضمنت بالإضافة إلى موارد تقدم من طرف البنك الأوروبي للاستثمار قروض تفضيلية أو تقديم مساعدات غير مستردة ، في حين قسمت المساعدات في إطار البروتوكول الثالث والرابع إلى القروض التساهمية ، وذلك كرأسمال المخاطر ، إضافة إلى القروض التفضيلية والقروض غير القابلة للاسترجاع .[1] كما تجدر الإشارة إلى أنه تم توجيه البروتوكول الأول والثاني بصفة أساسية للقطاع الصناعي وعملية الانفتاح الخارجي ، في حين تمركز الاهتمام في بروتوكول سنة

[1] جمال عمورة ،مرجع سابق ، ص 22.

1987 حول القطاع ألفلاحي ، أما بروتوكول سنة 1992 فقد أولى الاهتمام إلى جانب القطاع الفلاحي بالرأسمال البشري .[1]

المطلب الثاني : التعاون المالي الأورو– متوسطي .

يعتبر التعاون المالي من أهم محاور اتفاقيات الشراكة المبرمجة بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية في إطار دعم الجانب الاقتصادي للشراكة ، وذلك بما يشمل جميع أنواع المساعدات المبرمجة من خلال هذا التعاون سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

الفرع الأول : أنواع المساعدات المالية الأوروبية .

تقوم دول الاتحاد الأوروبي بتقديم الإعانات المالية المتوسطية من خلال عدة برامج وذلك ضمن النوعين التاليين :[2]

مساعدات غير مباشرة : وذلك في شكل تفضيلات ومزايا تجارية وتسهيلات تخص بضائع ومنتجات الدول النامية في السوق الأوروبية، بحيث تشمل هاته التسهيلات تخفيض القيود الكمية والرسوم الجمركية وإلغاء بعض الرسوم الأخرى

.مساعدات مباشرة : يقدم الاتحاد الأوروبي إلى الدول المتوسطية معونات مالية مباشرة في شكل منح لا ترد من طرف صندوق التنمية الأوروبية **(EDF) (European developement Fund)**، أو قروض بفوائد ميسرة والتي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي، كما يتم المساهمة بدعم فني في شكل خبرات فنية للمساعدة في انجاز البرامج التنموية في الدول النامية .

الفرع الثاني : أهمية الجوانب المالية .

تضمن اتفاق الشراكة جانبين هامين وهما تقديم المعونات المالية وقروض البنك الأوروبي للاستثمار وذلك في إطار الجانب المالي وإنشاء منطقة التجارة الحرة وذلك في إطار الجانب التجاري ، حيث يأتي الجانب المالي للتخفيف من حدة المشاكل التي تنتج من إقامة منطقة التجارة الحرة ، وانخفاض الإيرادات الجمركية ، مما يؤدي إلى إضعاف الاستثمار العام ، وبعض النتائج السلبية في المجال الاقتصادي بسبب عملية الانفتاح والتحرر الاقتصادي ، ومن هذا المنطلق تساهم الجوانب

---

[1] Lionel Fontagne ,op.cit ,p. 61.

[2] حسن نافعة ، مرجع سابق،ص،ص.420،419 .

المالية في جذب الاستثمار العام في المناطق المتضررة في منطقة التبادل الحر ، بالإضافة إلى إعادة التوازن للموارد العامة بعد تقلصها بسبب انخفاض الحواجز الجمركية .

المطلب الثالث : مضمون ومكانة الجانب المالي الأورو– متوسطي .

قام الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقيات الشراكة الأورو– متوسطية بإقرار أدوات مساعدة مالية، وذلك كآلية تمويل مرافقة لبرامج تأهيل كل القطاعات الاقتصادية وغير الاقتصادية للدول المتوسطية .حيث تم اعتماد أداة جديدة في هذا الجانب وهي برنامج ميدا للمعونة والتعاون.

الفرع الأول : مكانة الجانب المالي في الشراكة .

من خلال المواد التي تضمنها محتوى اتفاقيات الشراكة فإننا نجد أن التعاون المالي استحوذ على قدر قليل من المواد مقارنة بإجمالي البنود ، حيث تنص و تحدد هذه المواد التي تتعلق بالجانب المالي على توجيه البرامج المالية إلى عدة مجالات نحددها في ما يلي :[1]

1. تأهيل الهياكل القاعدية الاقتصادية .
2. العمل على ترقية الاستثمار الخاص وتقديم التمويل اللازم لإعادة هيكلة الاقتصاديات وتحقيق التوازن المالي .
3. خلق مناخ مناسب لتسريع التنمية ، والعمل على الحد من الآثار السلبية التي تنتج من إنشاء منطقة التجارة الحرة، وذلك انطلاقا من تأهيل الاقتصاديات ووضع سياسات اجتماعية مرافقة تساهم في التخفيف والحد من الآثار السلبية في المجال الاجتماعي .

الفرع الثاني : البرامج المالية المرافقة لاتفاقيات الشراكة الأورو– متوسطية .

لتحقيق الأهداف المسطرة في إعلان برشلونة قرر الاتحاد الأوروبي تقديم مساعدات ومنح للدول المتوسطية في إطار برامج مستحدثة في اتفاقيات الشراكة، و ذلك بالإضافة إلى قروض ميسرة يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار. وبناءا على ذلك نتج في هذا الجانب سياسة تمويلية جديدة للاتحاد الأوروبي ، وظهر برنامج المساعدات الأوروبية ميدا .[2]

حيث عوض برنامج ميدا المرافق لمسار برشلونة البروتوكولات المالية التي كانت ترافق اتفاقيات التعاون السابقة خلال الفترة 1976– 1996 ، بالإضافة إلى برنامج ميدا فان إطار التعاون المالي يتضمن أيضا قروض البنك الأوروبي للاستثمار ، حيث تندرج الأنشطة التي يقدمها البنك الأوروبي

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**بروتوكول الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي** ص.(أنظر الملحق رقم01)

[2] أحمد السيد النجار وآخرون ، مرجع سابق ،ص .69 .

للاستثمار في المنطقة المتوسطية تحت الإطار السياسي للاتحاد الأوروبي ، وذلك بالتعاون مع المفوضية الأوروبية ومع مؤسسات مالية أخرى . كما نشير إلى أن البنك الأوروبي للاستثمار قام بتقديم العديد من المساعدات المالية للدول المتوسطية ، وذلك في إطار اتفاقيات التعاون السابقة ، كما ساهم من خلال عدة صيغ مالية في تفعيل السياسة المتوسطية الجديدة .

المبحث الثاني : تحليل جوانب التمويل في اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية.

يعتبر هذا الجانب أساسي لتحقيق وتجسيد اتفاقية الشراكة الأورو– متوسطية لذلك خصص الاتحاد الأوروبي موارد مالية في إطار برنامج ميدا على شكل منح ، إضافة إلى قروض البنك الأوروبي للاستثمار إلى دول المنطقة ،لذلك سنتعرف من خلال هذا المبحث إلى طبيعة التمويلات من خلال برنامج ميدا وتقييم تدخلاته في المنطقة المتوسطية ، والتعرف على الصيغ المالية المبرمجة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار.

المطلب الأول : تحليل برنامج ميدا .

اعتمد الاتحاد الأوروبي أداة مالية جديدة ، أطلق عليها اسم ميدا **(MEDA)***، وذلك بعد عقد اجتماع مجلس وزراء المالية لدول الاتحاد الأوروبي في جويلية 1996 ، ليرافق هذا البرنامج اتفاقية الشراكة الأورو– متوسطية بدلا من المساعدات المالية السابقة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية ليدخل حيز التنفيذ في 02 أوت 1996،حيث تستفيد من هذه الصفة التمويلية كل الدول التي صادقت على إعلان برشلونة باستثناء تركيا وقبرص و مالطا التي سبق وأن أبرمت اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي واستفادت من برامج مالية أخرى .

الفرع الأول : نظرة عامة على البرنامج .

يعد برنامج ميدا من حيث المبدأ الأداة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، والذي يطبق بواسطتها التزامات الشراكة الأوروبية المتوسطية الفعلية ، وقوام هذا البرنامج ميزانية بمبلغ 6.85 مليار أورو خصصت للتعاون المالي بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الشريكة في الفترة الواقعة بين (1996–1999) بالإضافة مبلغ 5.35 مليار أورو للفترة الواقعة بين (2000–2006) .[1]

أولا: الإطار القانوني لبرنامج ميدا.

أنشأ برنامج ميدا تبعا للقانون (règlement) رقم 96/1488 الصادر بتاريخ 23–07–1996 ،والذي يحدد كيفيات تسيير البرنامج من طرف اللجنة الأوروبية ، وقد تم تعديله بالقانون 98/780 الصادر بتاريخ 07–04–1998، ليتم تعديله مرة أخرى بالقانون 2000/2698 الصادر بتاريخ27–11–2000 .[2]

* MEDA : French abréviation For (**Mesure D'Accompagnement**).

[1] فاطمة الزهراء خبازي، مرجع سابق،ص،196.

[2] مذكرات إعلامية أورو–متوسطية .

www.delegy.ec.europa.eu/AR/docs/Infnonotes2005AR.doc.p.18.le13-01-2015a10;45 .

أما في ما يخص أبعاد البرنامج فيأخذ برنامج ميدا البعدين التاليين :[1]

البعد الجهوي: حيث توجه برامج ميدا لتمويل المشاريع ذات الطابع الجهوي أي التي تجمع كل الدول التي تمثل أطراف البحر المتوسط ، وذلك ضمن صيغة تتحدد في إطار البرنامج التوجيهي الجهوي، حيث يهدف برنامج ميدا على هذا المستوى إلى تشجيع النشاطات ذات البعد والطابع الإقليمي لتحقيق أبعاد الشراكة بكل مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

البعد الثنائي: أي بين كل دولة من دول المتوسط على حدى وبين الاتحاد الأوروبي، وذلك في إطار برنامج وطني توجيهي ، حيث تتمثل أولويات الموارد المخصصة على مستوى الثنائي في تنشيط النشاطات الثنائية بين الدول من خلال زيادة التبادل وربط الجماعات ببعضها ، بالإضافة إلى إنشاء شبكة اتصال بين الباحثين والجماعات المحلية والمؤسسات و التنظيميات .

ثانيا: أهداف برنامج ميدا(MEDA) .

يعتبر برنامج ميدا الأداة المالية الأساسية المرافقة لاتفاقيات الشراكة الأورو–متوسطية ، كما يعد البرنامج إحدى الوسائل الضرورية لنجاح هذه الاتفاقيات بحيث توجه المساعدات المالية في إطار هذا البرنامج لتحقيق الأهداف التالية:[2]

1. المساهمة في عملية التحول الاقتصادي ودعمه، وذلك بمرافقة عملية إنشاء منطقة التجارة الحرة.
2. دعم الاستقرار السياسي وتحقيق الديمقراطية في دول المنطقة المتوسطية.
3. تعزيز الشراكة الاقتصادية والثقافية والإنسانية وتوثيق العلاقات بين شعوب الدول الشريكة، وذلك بدعم التعاون الجهوي والحدودي .
4. توفير التمويل اللازم لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية دائمة .

الفرع الثاني: مجالات وأشكال التمويل لبرنامج ميدا:

من خلال الأهداف المسطرة في اتفاقيات الشراكة تعددت مجالات وأشكال التعاون في برنامج ميدا ،حيث يمكننا استعراضها في مايلي:

---

[1] مذكرات إعلامية أورو–متوسطية، **الأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا والمفوضية الأوروبية**،2005،ص،ص،19،18.

[2] المرجع السابق،ص،18.

أولا: مجالات التمويل:

يهتم برنامج ميدا بتمويل كل المجالات المرافقة لاتفاقيات الشراكة الأورو– متوسطية بنشاطاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمحددة في بروتوكول الشراكة، وعموما يتدخل البرنامج في المجالات التالية:[1]

1. **دعم برنامج التعديل الهيكلي:** بحيث تم تقديم مساعدات مالية ترافق تطبيق هذه البرامج المقررة من طرف الدول المتوسطية الشريكة وذلك بالاتفاق مع هيئات النقد الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)، والغرض من هذه المساعدات هو تخفيف الآثار السلبية المترتبة على هذه الاتفاقيات .
2. **دعم وتطوير القطاع الخاص:** يعمل برنامج ميدا على ترقية القطاع الخاص، وذلك انطلاقا من توفير بيئة ملائمة ومشجعة لتطوير هذا القطاع، ويرافق ذلك القطاع المالي وإصلاحه، بالإضافة إلى تمويل الإصلاحات الهيكلية للقطاع الصناعي، بما يتضمن برنامج التأهيل وإعادة الهيكلة، والعمل على تعبئة رؤوس الأموال الخاصة من خلال إنشاء صناديق خاصة لتجميع الموارد المالية الموجهة لتمويل العمليات الخاصة.
3. **تمويل النشاط الاجتماعي:** وذلك لدعم التوازن الاجتماعي والاقتصادي في الدول المتوسطية للتخفيف من الآثار الناتجة عن التحول الاقتصادي، وتشمل النشاطات الممولة من طرف برنامج ميدا في هذا المجال في تطوير قطاع الصحة، التربية، التعليم، التنمية الريفية، البرامج السكنية، بالإضافة إلى التعاون في مجال حماية البيئة .
4. **تطوير المجتمع المدني:** ويتعلق الأمر بتمويل المشاريع المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية والجمعيات المهنية، والعمل على دعم برامج ترقية حقوق الإنسان وتطوير الديمقراطية .

ثانيا: أشكال التمويل في برنامج ميدا .

إن التمويل في ظل برنامج ميدا الموجه لمختلف الأنشطة والمشاريع يأخذ أحد الأشكال التالية: [2]

1. مبالغ نهائية تأتي من الميزانية العامة للاتحاد الأوروبي وتسير من طرف اللجنة الأوروبية بغية تحقيق أهداف البرنامج.

---

[1] Commission Européenne, Rapport annuel du programme MEDA l'année2000,Luxemburg,2001,p,p.15,16

[2] كمال دمدوم، محمد بوهزة، **تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات الشراكة الأوروجزائرية**،الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية،مرجع سابق،ص،6.

2. رؤوس أموال المخاطر (Capital à risque): وتستخدم أساسا لتمويل القطاع الخاص والقطاع المالي.
3. قروض ميسرة: وتتمثل في تحسين وتخفيض الفوائد عن القروض الممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار في إطار دعمه للبرامج المخصصة لمجالات حماية البيئة .

ثالثا: آلية عمل البرنامج .

لتمويل المشاريع في إطار برنامج ميدا يتم النقاش بطريقة ثنائية في إطار مجلس الشراكة (**Conseil d'association**) وبصفة جماعية في إطار لجنة برشلونة (**Comité de Barcelone ou comite euromed**) حيث تعتمد اللجنة الأوروبية باعتبارها الجهة التنفيذية لميزانية برنامج ميدا في تمويل المشاريع وتوزيع الموارد على المشاريع المقترحة من طرف الجهة الوصية للبلد المستفيد وفق البرنامجين التاليين : [1]

1. البرنامج الوطني التأشيري(PIN) (Programmes indicatifs nationaux):

ويتم وضع هاته البرامج وذلك مع الدول المتوسطية المستفيدة، حيث يتم تحديد القطاعات ذات الأهمية، ثم توضع على أساسها برامج وطنية لمدة ثلاثة (03) سنوات مطابقة لمخططات التمويل خلال هذه المدة.

2. البرنامج الجهوي التأشيري (PIR)(Programmes indicatifs régionaux):

ويتم من خلال هذه البرامج تحديد مجالات التعاون وذلك بالتشاور مع اللجنة الأورو– متوسطية والتي تشمل 27 دولة متوسطية .

وعموما يمكننا في هذا الصدد توضيح إجراءات ومراحل اختيار وترتيب المشاريع الممولة من طرف برنامج ميدا (MEDA) من خلال الشكل التالي:

[1] Remy leveau,**le partenariaEuro-Mediteraneen ;la dynamique de l'intégration régional**, rapport du commissariat général du plan ;la documentation Française ;Paris,2000,p,p,48,49.

الشكل رقم (3–2): إجراءات تصنيف وتنفيذ المشاريع الممولة لبرنامج MEDA –الإطار العام للبرنامج –

برنامج MEDA : MEDA I: 1995-1999/MEDA II: 2000-2006
•البرنامج الاستدلالي الوطني Programme indicatif national – PIN – يوضع من قبل المفوضية و السلطات المختصة على مستوى كل دولة، يحدد الأولويات والبرامج في فترة 3 سنوات ويمكن مراجعته سنويا.
↓ **التعرف على المشاريع – Identification des projets** ↓

مهمة التعرف على المشاريع Mission d'identification	-انطلاقا من البرنامج الاستدلالي، يتم التعرف على المشاريع من قبل خبراء تم تعيينهم من المفوضية الأوروبية، ويتم اعتمادهم من قبل الدولة المستفيدة من برنامج MEDA. – ثم القيام بدراسة عملية لتحديد الجوانب التقنية والمالية لهذه المشاريع، والتحقق من ارتباط هذه الأخيرة مع الأهداف المراد تحقيقها، وكذلك تقدير المخاطر المتعلقة بانجازها ونسبة نجاحها
اقتراح التمويل Proposition de financement	المشاريع التي يتم اختيارها من قبل المفوضية الأوروبية بعد عملية التعرف علىها، يتم تقديمها إلى لجنة مختصة – لجنة MEDA – باعتبارها مشاريع مرشحة لكي تمول في إطار برنامج MEDA
↓ **الموافقة على تمويل المشاريع – Adoption** ↓	

لجنة MEDA **تتكون من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية (تجتمع عشر مرات سنويا)**	المشاريع المختارة من قبل المفوضية يتم تقديمها إلى لجنة MEDA وهذا للنظر فيما إذا كانت سوف تمول في إطار MEDA أو لا .
↓ **تنفيذ المشاريع ومتابعتها** ↓	

تنفيذ المشروع هو من صلاحية الدولة أو الهيئة المستفيدة من التمويل المقدم من طرف المفوضية الأوروبية، فهذه الأخيرة باعتبارها ممول المشروع سوف تتابع جميع مراحل وتفصيل التنفيذ العملي للمشروع وتتم عملية المتابعة بواسطة بعثات المفوضية لدى الدول الشريكة (سفارات الاتحاد الأوروبي)
↓ **التقييم – Evaluation** ↓
تضمن كل من المفوضية الأوروبية والدول المستفيدة من التمويل تقييم مستقل للمشروع، حيث تم تقييم كل مشروع أثناء الانجاز، وكذلك في موعد انتهاء الأشغال به والمحدد سابقا في عقد التمويل بين كل من المفوضية الأوروبية والدول المستفيدة .

المصدر: غنية العيد شيخي، ، **<u>دور الشراكة الاورو – متوسطية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاسها على التجارة الخارجية</u>**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد المالي النقدي، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية،2009،ص.20.

حيث نشير إلى أن المرحلة الأخيرة، أي مرحلة تقييم المشاريع كما هو مبين في الشكل، هي مرحلة أساسية وهامة تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد المبالغ المالية التي سوف تمنح لبلد مستفيد من برنامج MEDA في المستقبل، كما يعد عدم انجاز مشروع ممول في إطار البرنامج في الآجال

المحددة له، أو عدم تحقيقه للأهداف المتفق عليها سوف يكون له تأثير سلبي في عمليات التمويل المستقبلية، والتي يمكن أن يستفيد منها الشريك المتوسطي لتنفيذ مشاريعه.

الفرع الثالث: تقييم برنامج ميدا.

يعتبر برنامج ميدا (MEDA) هو أهم برنامج قدمته بلدان الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطية والذي يمس كل القطاعات الاقتصادية بما فيها تحسين شروط الصحة والبيئة والتعليم وغيرها من المجالات التي تحددها الاتفاقيات.

حيث قدم الاتحاد الأوروبي في هذا الجانب ما قيمته 4.6 مليار أورو بالنسبة للفترة (1995-1999) كمساعدة مالية لتخفيف تكاليف الانفتاح الاقتصادي والإصلاحات المرافقة لإنشاء منطقة التجارة الحرة، وذلك ضمن برنامج ميدا 1 (MEDA I) وذلك عن طريق صندوق الاتحاد الأوروبي، منها 200 مليون أورو كرؤوس أموال بخطر (Capitaux à risque) [1].

كما تم إقرار 5.4 مليار أورو للفترة (2000- 2006) وذلك في إطار ميدا 2 (MEDA П) [2]، حيث انطلاقا من برنامج ميدا يتم تحديد أغلفة مالية توجيهية لكل دولة من طرف الجنة الأوروبية، وذلك بناءا على عدة معايير كالناتج الوطني الإجمالي لكل فرد وعدد السكان والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى تقدير احتياجات كل دولة خلال مرحلة الانتقال إلى منطقة التجارة الحرة، كما يمكن لإجمالي الغلاف المحدد أن يتزايد مع مدى الالتزام بالتمويلات المبرمجة وتوفر الموارد لدى اللجنة الأوروبية .

أولا: تقييم نتائج البرنامج .

لتقييم نتائج البرنامج خلال الفترتين(1995-1999)و(2000-2006)، نقوم بإعطاء نظرة عن حجم المبالغ المتفق عليها من خلال هذا التعاون خلال كل فترة، والموجهة للدول المتوسطية ، ثم نحاول بعد ذلك مقارنة النتائج خلال البرنامجين (ميدا 1 وميدا 2) ، حيث سنقوم في هذا الجانب بتحليل الجداول التالية:

---

[1] عبد الرحمان تومي ،**الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة تبادر حر أورو- متوسطية**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد10،مارس2008،الجزائر ،ص.53.

[2] Jusef Mansur, pho, **Economic impact of the European Neihbourhood policy on Jordon**, Euro Miditerranean partrership Seminer from Barcalona to the European neighbourhood **Policy**,.op ;cit.p.65.

الجدول رقم (3–3): المبالغ المالية المخصصة لكل بلد في إطار برنامج MEDA I خلال الفترة 1995–1999

الوحدة : مليون أورو

التعاون الثنائي	المبالغ المخصصة	المبالغ المدفوعة	نسبة التنفيذ (%)
الجزائر	164.0	30.2	18
السلطة الفلسطينية	111.0	54	49
مصر	686.0	157.1	23
الأردن	254.0	108.4	43
لبنان	182.0	1.2	1
المغرب	656.0	127.6	19
سوريا	99.0	0.0	0
تونس	428.0	168.0	39
إجمالي الثنائي	2580.0	646.5	25
التعاون الإقليمي	480.0	228.8	48
الإجمالي	3060	875	29

Source :Commission Européenne **,Evaluation a mi-parcours du programme MEDA2 ,rapport final** ;office de coopération EuroeAid,Rotterdam,18juillet2005,p.38.

الشكل رقم(3-3):المبالغ المخصصة لكل بلد في اطار برنامج MEDA I خلال الفترة 1995-1999

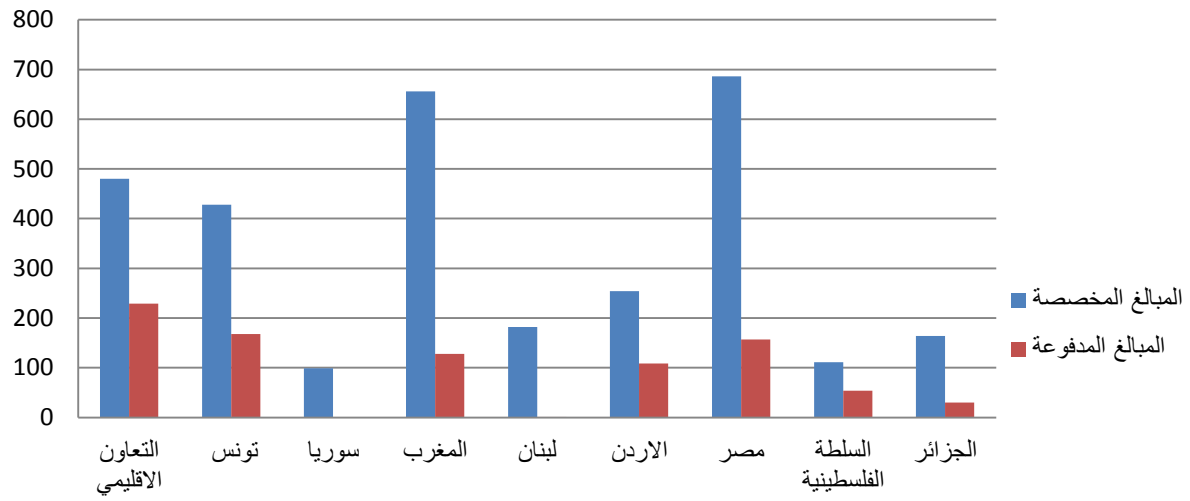

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-3)

يتضح من الجدول السابق أن التمويلات في إطار برنامج ميدا 1 تبقى متواضعة وغير كافية لتمويل الأهداف الموضوعة، كما أن نسبة التسديد أي المدفوعات الفعلية من المبالغ الكلية لم يتجاوز 29% بالنسبة للتعاون الثنائي و28% إلى 29% بالنسبة للتعاون على الصعيد الإقليمي وذلك بالنسبة لإجمالي المساعدات الثنائية والإقليمية ، ويمكن إرجاع ضعف نسبة التسديد إلى جملة من الأسباب نورد أهمها في ما يلي: [1]

1. الإجراءات الإدارية العديدة والمعقدة خاصة بآلية عمل برنامج ميدا، وذلك على مستوى المفوضية الأوروبية في كل مراحل تمويل المشاريع .
2. تتعلق بعض الشروط الموضوعة من طرف الاتحاد الأوروبي للاستفادة من التمويلات في إطار برنامج ميدا بأهداف سياسية وليست اقتصادية مثل الشروط المتعلقة بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان
3. عدم انجاز بعض الدول المستفيدة للمشاريع الممولة في إطار هذا البرنامج وذلك في الآجال المحددة، هو عائق كبير أمام التمويل المستقبلي.

أما بالنسبة للمبالغ المخصصة في برنامج ميدا2 فسنوضحها في الجدول التالي:

[1] غنية العيد شيخي، مرجع سابق،ص،22.

الجدول رقم (3-4): المبالغ المالية المخصصة لكل بلد في إطار برنامج MEDA-II خلال الفترة 2000- 2005

الوحدة : مليون أورو

السنوات	2000		2001		2002		2003		2004		2005		2000 -2005		
التعاون عبر	المخصص	المدفوع	المخص	المدفوع	المخصص	المدفوع	المخصص	المدفوع	المخصص	المدفوع	المخصص	المدفوع	المخصص	المدفوع	نسبة التنفيذ%
الجزائر	30.2	0.4	60	5.5	50.0	11.0	41.6	15.8	51.0	42.0	40.2	39.1	273	113.8	41.69
السلطة	96.7	31.2	-	62.2	100.0	80.6	81.1	60.3	72.5	93.3	79.7	98.4	430	426	99.1
مصر	12.7	64.4	-	62.5	78.0	25.7	103.8	56.9	159.0	150.6	110.5	132.8	464	492.9	106.3
الأردن	15	84.5	20	10.9	92.0	49.7	42.4	46.9	35.0	50.6	57.6	42	262	284.6	108.6
لبنان	-	30.7	-	2.0	12.0	5.7	43.7	24.1	18.0	40.9	27.3	27.4	101	130.8	129.5
المغرب	140.6	39.9	120	41.1	122.0	101.9	142.7	102.4	151.8	157.7	138.9	212.4	816	655.4	80.32
سوريا	38	0.3	8	1.9	36.0	8.5	0.7	10.1	53.0	18.2	24.3	25	160	64	40
تونس	75.7	15.9	90	69.0	92.2	89.5	48.7	69.3	22.0	74.0	118.4	82.3	447	400	89.5
التعاون عبر	408.9	267.3	298	255.1	982.2	372.6	504.7	385.8	562.3	627.3	596.9	629.4	2953	2567.5	86.9
التعاون بين	159.8	48	305.3	62.7	29.4	81.4	110.0	111.9	135.3	173.8	135.2	122.4	875	600.2	68.6
الإجمالي	568.7	315.3	603.3	317.8	611.6	454.0	614.7	497.7	697.6	801.1	732	782	3828	3168	82.76
	-	%55	-	%53	-	%75	-	%81	-	%115	-	%107	-		

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على :

•Commission Européenne, **Evaluation à mi-parcours du programme MEDA 2 ,rapport final,**Office de coopération EuroeAid ,Rotterdam ,18 juillet 2005,p38

شكل رقم(3–4):المبالغ المخصصة لكل بلد في إطار برنامج ميدا

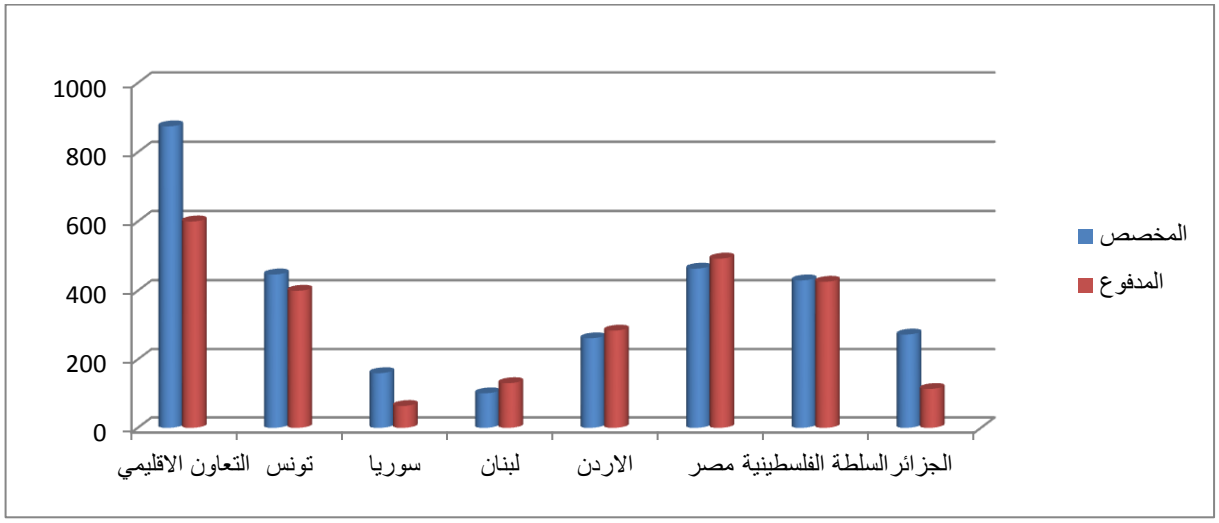

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3– 4)

من خلال معطيات الجدولين السابقين يمكننا ملاحظة ما يلي :

1. تحسن في أداء برنامج MEDA II مقارنة ببرنامج MEDA I حيث زادت النسبة بين المدفوعات من 29% خلال برنامج ميدا 1 (1995–1999) إلى 82.6% في برنامج ميدا 2 (2000–2005)، حيث وصلت إلى 107% وذلك بحلول عام 2005.
2. تسجيل نسبة 100% وذلك فيما يخص معدل تحقيق الالتزامات ونسبة 100% من معدل الاستفادة من مبالغ الائتمان المدفوعة وذلك خلال الخمس سنوات الأخيرة.
3. بقيت المخصصات السنوية لكل دولة متوسطية متواضعة بالرغم من بعض الإجراءات التي قام بها الاتحاد الأوروبي لتسهيل حصول الدول الشريكة على التمويلات، حيث كان أكبر مبلغ هو سنة 2004 موجه لمصر ولم يتجاوز 159 مليون أورو.
4. تجدر الملاحظة إلى أن المبالغ المخصصة للتمويل في الإطار الإقليمي، حيث لم يتجاوز مبلغ 875 مليون أورو خلال الفترة (2000– 2005) وقد بلغ إجمالي المخصصات الثنائية والإقليمية 3828 مليون أورو.
5. تختلف نسبة المدفوعات الفعلية من هذه المساعدات من دولة متوسطية إلى أخرى، حيث تجاوزت عتبة 100% في بعض الدول مثل: مصر، الأردن، لبنان في حين تراوحت ما بين 89.5% و 80.32% عند بعض الدول مثل: تونس والمغرب وقد بقيت النسبة ضعيفة عند باقي الشركاء.

ثانيا: أسباب التحسن التشغيلي لبرنامج ميدا 2 مقارنة بميدا 1 :

من خلال تحليلنا للمبالغ المخصصة في إطار برنامج ميدا خلال الفترتين والموضحة في الجدولين السابقين نلاحظ هناك تحسن واضح لبرنامج ميدا 2 مقارنة بميدا 1،حيث تعود أسباب هذا التحسن إلى النقاط التالية:[1]

1. يعد تحسن النتائج التي أسفر عنها برنامج "ميدا 2 " نتيجة مباشرة للإصلاحات الهيكلية التي قامت بها المفوضية الجديدة بدءا من عام 2000 ، وقد سمحت هذه الإصلاحات بتنفيذ التعاون الأورومتوسطي بشكل أسرع وأكثر عقلانية، ويرتبط ذلك في المقام الأول بتأسيس مكتب تعاون أورومتوسطي في عام 2001 حيث قام هذا المكتب بإدخال أساليب جديدة في العمل كان من نتائجها أن أصبح التنفيذ يتم بخطى أسرع وأكثر فاعلية.
2. ساهم في هذا التحسن مبادرة مهمة أخرى، وهي إطلاق عملية نقل السلطات في عام 2002 حيث تم بمقتضاها إعادة توزيع قوة بشرية متخصصة من بروكسل إلى البعثات التابعة للمفوضية في الدول المتوسطية، وهو الأمر الذي أمكن معه الإسراع في معدل التنفيذ وتحسين جودة المشروعات الثنائية بصورة كبيرة، وقد اكتملت عملية نقل السلطة على المشروعات الثنائية في منطقة حوض البحر المتوسط منذ عام 2003، حيث يتم حاليا إدارة تلك المشروعات بصورة مباشرة من قبل البعثات تحت إشراف المقر الرئيسي، وعلاوة على ذلك، بدأ في عام 2004 نقل السلطة على بعض البرامج الإقليمية إلى البعثات.
3. انتهاج أسلوب يتسم بقدر كبير من التماسك والاتساق، ويجمع بين كافة مراحل تمويل أي مشروع بدءا من مرحلة البرمجة وحتى مرحلة التقييم النهائي، وهو ما أسهم في رفع مستوى التنسيق والترابط مع تحسين درجة فعالية مختلف أدوات التعاون، وساعد على تحقيق توازن أفضل بين المشروعات الهامة، وكذلك تحسين الجودة والنتائج التي تمخض عنها برنامج "ميدا 2". وكان تحقيق هذا التوازن يرتكز على الإصلاحات الكبيرة التي تم تنفيذها لدى الشركاء المتوسطين علاوة على القيام بمشروعات ذات طابع أكثر كلاسيكية فيما يتعلق بالمساعدة الفنية .

---

[1] Commission Européenne ,**Evaluation à mi-parcours du programme MEDA2, rapport final,** ,**op-cit**,p38.

المطلب الثاني: بنك الاستثمار الأوروبي والشراكة.

إلى جانب التعاون المالي في إطار برنامج ميدا فإننا نجد التمويلات الممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار في شكل قروض، هذه الأخيرة تحتل مكانة هامة في الجانب التمويلي المقرر في إطار اتفاقيات للشراكة الأورو–متوسطية، وهذا بالرغم من تدخل البنك في المنطقة قبل هاته الاتفاقيات .

الفرع الأول: تقديم بنك الاستثمار الأوروبي.

أنشئ البنك الأوربي للاستثمار سنة 1958 وذلك بهدف فتح المناطق الأقل تقدما، بالإضافة إلى تحديث وإقامة مشروعات جديدة تستند عليها عملية إقامة السوق المشتركة، وذلك بشكل تدريجي، كذلك يعد قرار إنشاء البنك دعما أساسيا من أجل المصلحة المشتركة للدول الأعضاء. ويضم الهيكل التنظيمي لهذه الهيئة ثلاثة أجهزة رئيسية : مجلس المحافظين و مجلس المديرين بالإضافة إلى لجنة الإدارة .[1]

كما نشير في هذا الجانب إلى أهمية الصناديق الأوروبية والتي تقوم بتسيير المفوضية الأوروبية، وتتكون من الصندوق الاجتماعي الأوروبي والصندوق الأوروبي للتوجيه والضمان الزراعي، الصندوق الأوروبي للتنمية، الصندوق الأوروبي للتنمية الجهوية والصندوق الأوروبي للتعاون النقدي. حيث تمثل هذه الصناديق جانب هام ومصدر أساسي وذلك فيما يخص الدعم التمويلي الأورو–متوسطي.[2]

الفرع الثاني: تمويلات البنك الأوروبي للاستثمار.

يقوم البنك الأوروبي للاستثمار بتمويل الأنشطة وذلك في مشاريع الهياكل القاعدية كالمشاريع الخاصة بالمياه، الطاقة، النقل، الطرقات....الخ، وتتدرج مختلف الطرق المستخدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار لتمويل المشاريع في الدول المتوسطية ضمن ما يلي: [3]

1. رأس المال المخاطر (Capital à risque): وهي تقنية مالية طويلة الأجل موجهة للدعم الجزئي للأموال الخاصة وأشباه الأموال الخاصة، وذلك ضمن رأس المال التساهمي المباشر وغير المباشر (Prise de participation) وتسمح التقنية باسترجاع نتائج المشروع الممول ومكافأة رأس المال المخاطر .

---

[1] خبازي فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص. 151.

[2] المرجع السابق، ص،151.

[3] Banque européenne d’investissement : **www.delmar.ec.europa.eu**, consulte le/06/2010 :09 :30.

2. قروض ميسرة وقروض مباشرة لتمويل المشاريع الخاصة، والتي لا تتعدى مبلغ 25 مليون أورو. حيث يمنح البنك هذه القروض وفق شروط تفضيلية سواء من حيث نسب فوائدها المنخفضة أو العمل على تحسينها، أو من حيث آجال تسديدها، حيث يعتبر البنك عاملا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المتوسطية وذلك منذ سنة 1974، كما ساهم في دعم وتفعيل الجانب التمويلي للشراكة وذلك منذ إعلان برشلونة 1995 وبالأخص مشاريع الطاقة والاتصالات والبيئة .

المطلب الثالث: الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة "برنامج *FEMIP ".

إن حجم القروض المقدمة للدول المتوسطية قد زاد من خلال إقرار سياسة تمويلية جديدة للبنك الأوروبي للاستثمار، وذلك تحت اسم التسهيلات الأورو–متوسطية للاستثمار والشراكة **(FEMIP)** ونعني بالمصطلح الاختصار للترجمة باللغة الأجنبية لبرنامج التسهيلات الأورو– متوسطية للاستثمار والشراكة « **Mécanisme pour l'investissement et le partenariat euro–méditerranéen**» حيث تأتي هاته الصيغة على مستوى 1% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية (0.7 بليون،3.6 بليون سنة 2003) كما تجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات الأوروبية المباشرة في الدول المتوسطية العربية ضعيفة جدا مما يقلل الاستفادة من هذه البرامج .[1]

الفرع الأول: أهداف الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة .

أسست الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة عقب المجلس الأوروبي لبرشلونة في مارس 2002، حيث تعتبر هذه الهيئة تطورا جد هام، وقدارتكز قرار المجلس على دعم الجانب المالي للشراكة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار،وقد بدأ الاتحاد الأوروبي بتغيير الشراكة المالية في إطار مسار برشلونة وذلك منذ إنشاء برنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة. حيث يشمل هذا التغيير زيادة الحجم السنوي للقروض بالإضافة إلى زيادة النشاطات .ويستفيد برنامج (FemIp) من خبرة ثلاثون (30) سنة لبنك الاستثمار الأوروبي، حيث قام البنك بمنح مبلغ 12.6 مليار أورو منذ سنة 1974، في شكل قروض طويلة الأجل، بالإضافة إلى تخصيص مبلغ من 08 إلى 10 مليار أورو سنة 2006 للشركاء في الدول المتوسطية، ويعرف هذا البرنامج على انه عبارة عن غلاف مالي إضافي مخصص لدول المتوسط من طرف البنك الأوروبي للاستثمار لدعم النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والاجتماعي في هذه الدول [2]

---

[1] Bichara khader :The Barcelona process 1995-2005,op.cit.p.34.

[2] برنامج (FEMIP) :**برنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة** www.delsyr.cec.eu

وعموما بدأت هذه الصيغة تطبق وتوجه في عدة قطاعات مثل البنى التحتية والمساعدات الفنية، وأصبح لهذه التسهيلات مكانة خاصة في عدة دول متوسطية، حيث ترتكز هذه السياسة على الأولويات التالية:[1]

1. إعطاء الأولوية لتطوير القطاع الخاص بهدف تفعيل دوره في خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل.
2. فتح فروع تمثيلية لبنك الأوروبي للاستثمار في الدول المتوسطية وذلك لتوسيع نشاطاته في هاته الدول.
3. العمل على تحديث أدوات ومنتجات حديثة من شأنها تطوير المنظومة المصرفية.
4. تقديم الدعم التقني لمؤسسات الإنتاج وخاصة في القطاع العام .
5. العمل دائما على زيادة نسبة الدول المتوسطية من قروض البنك الأوروبي للاستثمار.

الفرع الثاني: أشكال تمويل برنامج (FEMIP):

كما أشرنا سابقا أن المؤسسة المالية للتسهيل الأورو–متوسطي للاستثمار والشراكة هي مؤسسة تهتم بالتعاون المالي بين الدول الشريكة والاتحاد الأوروبي، وهي تابعة للبنك الأوروبي للاستثمار ، حيث يعتبر إنشاء هذه المؤسسة كترجمة حقيقية للاهتمامات التي برزت بعد لقاء وزراء الخارجية لبلدان جنوب المتوسط والاتحاد الأوروبي في برشلونة في مارس 2002 والذي تم في ديسمبر 2003،حيث تعطي هذه المؤسسة أولوية للقطاع الخاص والمشاريع التي تعمل على تحقيق الاندماج الجهوي، بهدف تمكين هذه الدول من تجسيد التنمية الشاملة في جميع المجالات.[2]

وتتضمن أشكال التمويل المقترحة في إطار برنامج **(FEMIP)** ما يلي:[3]

1. قروض طويلة الأجل للمشاريع الكبيرة (البنى التحتية).
2. فتح اعتمادات (قروض شاملة) للقطاع المالي والمصرفي المحليين وذلك من أجل بعض الشركات الخاصة إما على شكل قروض طويلة الأجل أو بالمشاركة.

---

(1) Les financement de la B.E.I en Algérie, document de la B.E.I,décembre 2003,p.01. www.beig.org.

(2) عبد الرحمان تومي، مرجع سابق، ص. 57

(3) برنامجFemip : برنامج التسهيلات الاورو–متوسطية للاستثمار والشراكة،مرجع سابق.

3. رهانات عن مجازفة رأس المال حيث تتمثل في موارد من ميزانية الاتحاد الأوروبي توضع تحت إدارة بنك الاستثمار الأوروبي وتسمح له بالتدخل في نشاطات لا تطبق عليها القواعد التي تسري على قروضها المصرفية الخاصة بموارده .
4. أدوات مالية مستحدثة كالتزويد بأشباه الصناديق الخاصة والقروض المشروطة، قروض الإيجار، على أساس الضمانات .....الخ.
5. صناديق للمساعدة الفنية مخصصة بشكل أساسي للتعريف بالمشاريع وعملية إدارتها .

الفرع الثالث: تدخل البنك في المنطقة المتوسطية :

يعد بنك الاستثمار الأوروبي فاعلا رئيسا في دول الشراكة الأورومتوسطية ويتوفر البنك على رصيد يتيح له موارد مالية مهمة لفائدة البلدان المتوسطية الشريكة لتمويل مشاريع إقليمية ضخمة (الطاقة، المواصلات، البيئة). وعلى المستوى الجغرافي أدت تدخلات البنك الأوروبي للاستثمار منذ إنشائه إلى غاية 2003 إلى تقديم قروض موزعة كالتالي:[1]

- 27.6% لدعم القطاع الخاص.
- 24.6% لحماية البيئة.
- 26.4% لتثمين موارد الطاقة وتوزيعها.
- 21.4% موجهة لدعم قطاع الاتصالات.

كما استثمر بنك الاستثمار الأوروبي إلى غاية سنة 2006 ما بين 8 إلى 10 مليار أورو في البلدان المتوسطية الشريكة في إطار تفويضات القروض الموجهة لفائدتها وبواسطة الآليات المذكورة سابقا، كما يعمل البنك على تعميق عمله في المجالات التالية:[2]

1. دعم عمل الاتحاد في كافة أنحاء دول المتوسط لتحقيق فضاء مشترك من الأمن والاستقرار .
2. تسيير تنمية التعاون الإقليمي بواسطة دعم مشاريع فعلية تعمل على تقريب البلدان المتوسطية الشريكة فيما بينها (التعاون "جنوب– جنوب" أو مع الاتحاد " جنوب – شمال").
3. تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر للاتحاد الأوروبي في الدول المتوسطية الشريكة وتنمية المقاولات المشتركة بين العملاء الأوروبيين والمحليين .
4. تعزيز تمويل المشاريع ذات الطابع الاجتماعي.

---

[1] Banque, européenne d'investissement, OP.cit

[2] IBDEM

والشكل التالي يوضح تطور حجم القروض المقدمة من البنك الأوروبي للاستثمار للدول المتوسطية المستفيدة من إعلان برشلونة وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 1992– 2003 .

شكل رقم (3–5): تطور حجم قروض البنك الأوروبي للاستثمار للدول المتوسطية الشريكة خلال (1992–2003).

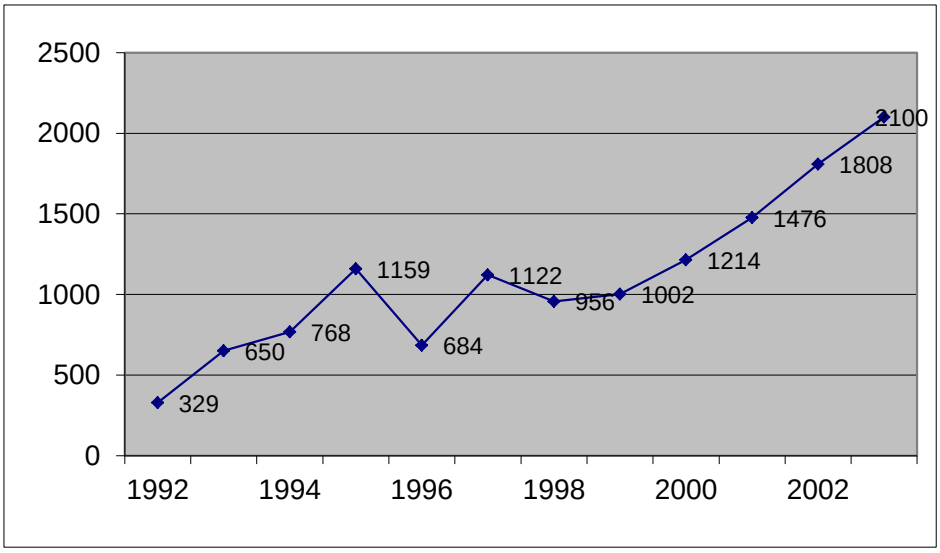

Source :P.Walsh, **Facility for euro-mediterraneen partnership**, London, January ,2004,P.2 : WWW.eib.org/attatchements.

من خلال الشكل نلاحظ تطور حجم قروض البنك الأوروبي للاستثمار الموجهة للدول المتوسطية المعنية بالشراكة الأورو– متوسطية، بحيث ارتفع من 329 مليون أورو سنة 1992 إلى غاية 1159 مليون أورو سنة 1995، ليسجل انخفاضا سنة 1996 حيث أصبح يقدر بـ 684 مليون أورو كما سجل انخفاضا سنة 1998 أين يقدر بـ 966 مليون أورو بعدما كان 1122 مليون أورو خلال سنة 1997 ويعود ليرتفع باستمرار ابتداء من سنة 1999 إلى غاية 2003.

المبحث الثالث: المساعدات المالية الموجهة للجزائر

على الرغم من أن الجزائر كانت أخر بلد مغاربي وقع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إلا أنها استفادت من مساعدات مالية في إطار برنامج ميدا الذي يعد الوسيلة المالية الأساسية لتقوية هذه الشراكة، وذلك من خلال ما تم برمجته من مساعدات مالية في اطار هذا البرنامج.

حيث حددت مبالغ المساعدات الأوروبية الموجهة للجزائر في إطار برنامج ميدا بهدف دعم العمليات الهامة التي تدخل في إطار عملية التحول الاقتصادي للجزائر. هذا المبلغ يتم منحه على مرحلتين، تغطي الفترة الأولى 1995–1999 ، أما الثانية فهي تغطي الفترة 2000–2002 في إطار برنامج ميدا Π .بالإضافة إلى نشاطات البنك الأوروبي للاستثمار وذلك قبل الشراكة وفي إطار الشراكة الأوروبية–الجزائرية.

المطلب الأول: برنامج ميدا (MEDA) الخاص بالجزائر :

في إطار برنامج ميدا، حددت مبالغ المساعدات الأوروبية للجزائر خلال الفترة 1995–2006 مبلغ 510.2 مليون أورو، وذلك على مدى الفترتين: الأولى 1995– 1999 وتمثل برنامج ميدا 1 والفترة الثانية 2000– 2006 وتمثل برنامج ميدا 2.

الفرع الأول: تحليل برنامج ميدا 1 للجزائر (1995– 1999):

كانت المبالغ المخصصة في إطار ميدا 1 الخاص بالجزائر موزعة كالتالي:[1]

* 79% من المبلغ الإجمالي لدعم التحول الاقتصادي وتمثل 129 مليون أورو.
* 18% تسهيل التعديل الهيكلي وتمثل مبلغ 30 مليون أورو.
* 3% موجهة لتعزيز وتحسين التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتمثل 5 مليون أورو .

والجدول التالي يوضح التوزيع السنوي للمبالغ المحددة والمسددة للجزائر وفق برنامج ميدا 1

[1] محمد براق، ميموني سمير ، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة: دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو– جزائرية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اثأر وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص،14.

جدول رقم(3–5): التوزيع السنوي للمبالغ المالية الموجهة للجزائر في اطار ميدا 1 (1995–1999)

مليون أورو	برنـــــامج ميـــدا I				
	1995	1996	1997	1998	1999
المبلغ المحدد	–	–	41	95	28
المبلغ المدفوع المسدد	–	–	–	30	0.2
نسبة التسديد %	–	–	–	31.5	0.7

Source : EUROPE AID ,CO-OPERATION OFFICE

ترجع المفوضية الأوروبية سبب ضعف المبالغ المخصصة للجزائر إلى ما يلي:[1]

1. إن الوضعية الأمنية خلال التسعينات أدت إلى توقف معظم المشاريع الممولة بواسطة البروتوكولات المالية السابقة، وكذلك غلق مقر بعثة المفوضية الأوروبية والمسؤولة عن مراقبة هذه المشاريع وتقييمها خلال الفترة 1994 إلى غاية 1998.
2. الانطلاق المتأخر للمشاريع الممولة من قبل برنامج ميدا، بالإضافة إلى قلة المشاريع المقدمة من قبل الجزائر خلال فترة البرنامج.
3. حداثة توقيع اتفاقية الشراكة بين الطرفين الجزائر و الاتحاد الأوروبي (في أفريل 2002)

الفرع الثاني: برنامج ميدا 2 للجزائر (2000– 2006):

بالرغم من التحسن الكبير في المبالغ المخصصة في إطار ميدا 2 والتي بلغت خلال فترة البرنامج (2000– 2006) مقدار 346.2 مليون أورو، إلا أن المخصصات السنوية للجزائر لا تزال ضئيلة ولا تغطي احتياجاتها من تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والتنموية، والجدول التالي يوضح التوزيع السنوي للمبالغ المالية في إطار برنامج ميدا 2.

[1] محمد براق، ميموني سمير، مرجع سابق،ص.15.

جدول رقم (3–6): المبالغ المخصصة للجزائر في إطار ميدا 2 (2000–2003): الوحدة: مليون أورو

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2006–2000
المبلغ المخصص	30.2	60	50	41.6	51	40	66	338.8
المبلغ المدفوع	0.4	5.5	11	15.8	42	39.4	66	180.1
نسبة التسديد%	1.3	9.2	22.0	38.0	82.4	98.5	100	53.2

Sourc : commission européenne, **instrument européenne de voisinage et de partenariat ,Algérie ,document de stratégie 2007-2013 et programme indicatif national 2007-2010 .** p.19

من خلال الجدول رقم (3–6) لا تزال نسبة التسديد في إطار برنامج ميدا للفترة الثانية ضعيفة جدا وهذا إذا أخذنا الفترة الموضحة في الجدول (2000–2003)، وخاصة بالنظر إلى عدد السكان في الدول المستفيدة بصفة عامة، ومنه فان الهدف من هذه المساعدات المالية لم يتحقق بعد ،اضافة الى النسبة الضئيلة لامتصاص المبالغ المالية بالنسبة للجزائر، والذي يرجع سببه الأصلي في حداثة توقيع اتفاقية الشراكة (أفريل 2002) .

المطلب الثاني: تدخلات البنك للأوروبي للاستثمار في الجزائر:

اهتم البنك الأوروبي للاستثمار بتأهيل اقتصاديات الدول المتوسطية وتطوير صناعاتها ومنشأتها القاعدية، وذلك من خلال منحها قروض طويلة الأجل، وعلى غرار باقي الدول فقد خصص البنك الأوروبي للاستثمار ما يقارب 1.5 مليار أورو للجزائر.

الفرع الأول: تمويلات البنك في إطار البروتوكولات المالية (قبل الشراكة):

حيث استفادت الجزائر من مبالغ مالية هامة في شكل قروض طويلة الأجل من البنك الأوروبي للاستثمار وذلك في إطار أربع بروتوكولات مالية، بالإضافة إلى قرض طويل الأجل بما يعادل 350 مليون أورو وهذا خارج البروتوكولات المالية الأربعة.[1]

ويمكننا توضيح نشاط البنك الأوروبي للاستثمار في الجزائر خلال فترة البروتوكولات المالية في الجدول التالي:

[1] شريط عابد، مرجع سابق،ص،87.

جدول رقم (3–7): نشاط البنك الأوروبي للاستثمار في الجزائر خلال الفترة(1978– 1996) بالمليون أورو

الفتـرة	القيـمة العمـلية
البروتوكول الأول 1978– 1981	70 مليون أورو بشكل قروض طويلة المدى من موارد البنك 19 مليون أورو على شكل قروض خاصة ممولة من موارد ميزانية الاتحاد الأوروبي
البروتوكول الثاني 1982– 1986	107 مليون أورو على شكل قروض طويلة المدى من موارد البنك 16 مليون أورو على شكل قروض خاصة ممولة من موارد ميزانية الاتحاد الأوروبي
البروتوكول الثالث 1987– 1991	183 مليون أورو على شكل قروض طويلة المدى من موارد البنك 04 مليون أورو على شكل قروض خاصة ممولة من موارد ميزانية الاتحاد الأوروبي
البروتوكول الرابع 1992– 1996	280 مليون أورو على شكل قروض طويلة المدى من موارد البنك 18 مليون أورو على شكل قروض خاصة ممولة من موارد ميزانية الاتحاد الأوروبي
خارج البروتوكولات 1978– 1996	350 مليون اورو على شكل قروض طويلة المدى من موارد البنك

Source : Banque, européenne d'investissement, OP.cit

بلغت قيمة القروض الموجهة للجزائر من طرف البنك الأوروبي للاستثمار أكثر من مليار أورو وذلك على مدى عشرون (20) سنة ،بحيث عمل البنك على تكثيف نشاطاته بعد اتفاقيات الشراكة الأوروبية–الجزائرية.

الفرع الثاني: قروض البنك الأوروبي للاستثمارفي إطار الشراكة :

استفادت الجزائر من القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار، حيث قدر إجمالي القروض المتحصل عليها خلال الفترة الممتدة بين (1995– 1999)،580 مليون أرو من إجمالي 6471.6 مليون أورو مخصصة للشركاء المتوسطين (باستثناء تركيا وإسرائيل)، ووصلت نسبة تسديد القروض خلال هذه الفترة بـ 47% أي تحصلت الجزائر فعليا على قيمة 350.808 مليون أورو ويرجع ذلك للتأخير في انجاز المشاريع الممولة بواسطة هذه القروض بالإضافة إلى عدم تقديم القروض الخاصة بدعم القطاع الخاص في الجزائر.[1]وفي هذا الجانب يمكننا إعطاء القيم الموضحة في الجدول التالي:

[1] محمد براق، سمير ميموني، مرجع سابق،ص، 16.

الجدول رقم (3–8): المساعدات المالية المقدمة للجزائر من قبل البنك الأوروبي للاستثمار خلال فترة (1995– 2005)

الوحدة:مليون أورو

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المجموع
القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار	100	115	335	30	0	143	225	227	230	0	10	1405

Sourc : commission européenne, **instrument européenne de voisinage et de partenariat ,Algérie ,document de stratégie 2007-2013 et programme indicatif national 2007-2010 .** p.20.

كما يمكننا توضيح التدخلات المالية للبنك في النشاطات المحددة بالجزائر في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–9): النشاطات التمويلية للبنك الأوروبي للاستثمار في الجزائر :

السنة	الميادين	قيمة القرض مليون أورو	المنطقة
2001	قطاع المياه الصالحة للشرب	225	تكسبت–الجزائر العاصمة
2002	الطرق السريع شرق–غرب	70	الجزء الجديد من الطريق
	تنمية المناطق الريفية	50	الجزائر العاصمة
	تمويل إعادة بناء المناطق المتضررة من الفيضانات	45	الجزائر العاصمة
	تمويل المؤسسات الصغيرة	61.8	الجزائر
2003	تمويل إعادة بناء المناطق المتضررة من الزلزال	408.6	المناطق المتضررة من الزلزال
	تمويل المؤسسات الصغيرة	4.2	الجزائر
2001– 2003	المجموع	864.4	–

المصدر: الياس بن ساسي،يوسف قريشي،**المنظومة المالية الأوروبية متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأورومتوسطية** ،الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ،مرجع سابق،ص.7

كما نشير في هذا الصدد أن البنك الأوروبي للاستثمار قام بتقديم مبلغ 120 مليون أورو إلى " صندوق منطقة البحر الأبيض المتوسط الثاني" سنة 2012.

وقد أوكلت له مهمة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف توسيع رأس مالها على المستوى الإقليمي بهدف تطوير نشاطاتها.[1]وعموما نوضح في الجدول التالي تمويلات الهيئة الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة في الجزائر خلال الفترة (2002–2012) في الجدول التالي:

جدول رقم (3–10): تمويلات FEMIP للجزائر خلال الفترة (2002–2012) **الوحدة:مليون أورو**

	المشـــــروع	القطـــاع		المبلـــغ
2003	**الشركة الجزائية للاسمنت**	خاص	الصناعة	66
2003	**التعمير بعد الزلزال**	عام	النقل والبنية التحتية	46
2004	**الشركة الجزائرية للاسمنت –المرحلة II–**	خاص	الصناعة	12.5
2005	**مشروع التأجير التمويلي بالمغرب العربي**	خاص	القطاع المالي	10
2007	**الشركة الجزائرية للعصائر**	خاص	القطاع المالي	2
2010	**خط أنابيب ميد غاز**	خاص	الطاقة	500
	المـجـمـــــــوع			636.5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على : p-p 61-64 **F.E.M.I.P.Rpport annuel 2012,**

المطلب الثالث: تمويلات الوسيلة الأوروبية للجوار والشراكة(EVP) في الجزائر(2007–2013):

بعد برنامج ميدا 1 (1995–2000) وميدا (2000–2006) اعتمد الاتحاد الأوروبي سياسة أوروبية جديدة لتعويض كل البرامج المالية السابقة،.وهي السياسة الأوروبية للجوار والشراكة **(IEVP)** ونعني بذلك الاختصار من تسمية الصيغة باللغة الأجنبية وهي **« la politique europe de voisinage »** ويهدف الاتحاد الأوروبي بواسطة هذه الوسيلة الى انشاء منطقة استقرار متوسطية من خلال دعم المجالات الثقافية والسياسية والأمنية والاقتصادية ،وبالرغم من عدم إمضاء الجزائر لأي عقود في إطار السياسة الأوروبية للجوار إلا أنها تحصلت على مخصصات مالية في إطار هذه الوسيلة من خلال البرنامج التوجيهي الوطني (2007–2010) والبرنامج التوجيهي الوطني للفترة (2011–2013).

وقد تم توجيه هذه المبالغ المالية، وذلك حسب تقرير المفوضية الأوروبية إلى المجالات التالية:[2]

1. الإصلاحات في مجال العدالة والهجرة والإرهاب.
2. تنويع الاقتصاد

(1) . Banque européenne d'investissement, l**es financements de la FEMIP en Algérie**. p ,p.02,03 site d'internet : www.bei.org. Consulte le 15.02.2015 à 21 :00

(2) Algérie. Dossier :programme indicatif national : site d'internet : www.bei.eu/mainment-php?id=339,rd-type=9, consulte le 15-02-2015 à 22 :00.

3. التنمية المستدامة
4. تطوير قطاع التعليم
5. دعم وتعزيز البرامج الاجتماعية
6. تقديم التسهيلات في مجال التجارة
7. تطوير البنى التحتية

الفرع الأول: البرنامج التوجيهي (2007–2010):

تحصلت الجزائر في إطار البرنامج الخاص بالسياسة الأوروبية للجوار للفترة (2007–2010) على مبلغ 220 مليون أورو موزعة على عدة قطاعات موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم (3–6): توزيع مبالغ البرنامج التوجيهي (2007–2010):

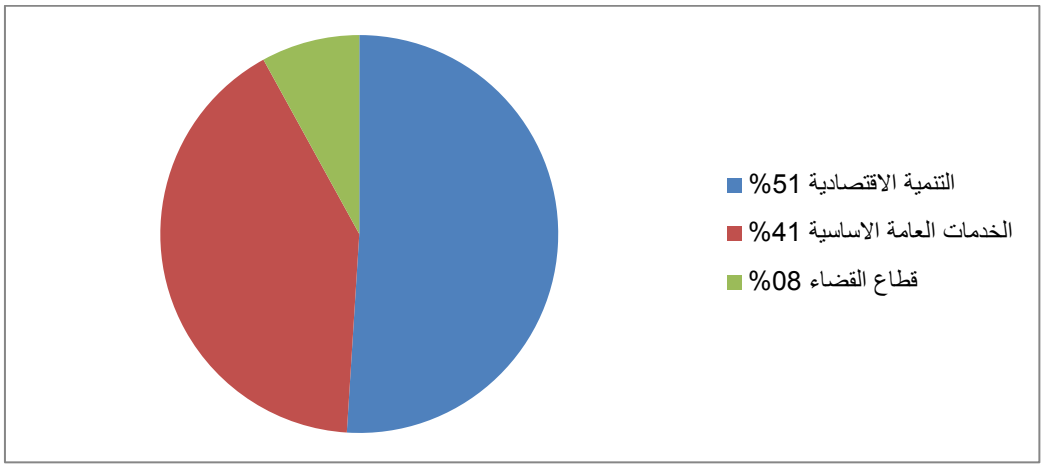

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصدر التالي:

Commission européenne, instrument européen de voisinage et de partenariat, Algérie, document de stratégie 2007-2013 et programme indicatif national 2007-2010 :p.32 .

وقد تم توزيع المبالغ الموضحة في الشكل التالي:[1]

- 51 % من المبلغ الإجمالي والمخصصة للدعم التنمية الاقتصادية والتوظيف أي بمبلغ 113 مليون أورو من أصل 220 مليون أورو. وذلك بما يتضمن تحسين منافسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على عصرنة الوكالة الوطنية للشغل، بالإضافة إلى تنويع الاقتصاد، الزراعة، الصناعة، بالإضافة إلى دعم عملية مرافقة اتفاقية الشراكة.

[1] Commission européenne, instrument européen de voisinage et de partenariat, Algérie, document de stratégie 2007-2013 et programme indicatif national 2007-2010 ,op.cit,p.32 .

- 41 % من المبلغ الإجمالي أي 90 مليون أورو لدعم الخدمات العامة الأساسية، بما يشمل تنظيم قطاع الصحة وتعزيز برنامج الحكومة في مجال الصرف الصحي ومعالجة المياه.
- 08 % من المبلغ الإجمالي أي ما يقابل 17 مليون أورو لتحديث القضاء وعصرنة العدالة من خلال إدخال المعايير التي تحكم التسيير وإعادة إدماج المساجين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية

الفرع الثاني: البرنامج التوجيهي الوطني (2011–2013):

ودائما في إطار السياسة الأوروبية للجوار والشراكة استفادت الجزائر من مخصصات مالية في إطار هذا البرنامج للفترة (2011–2013) تقدر بـ : 172 مليون أورو، ومبلغ 57.33 مليون أورو كمتوسط سنوي مقابل 55 مليون أورو كمتوسط سنوي في البرنامج السابق (2007–2010) .

ونوضح توزيع المبالغ في إطار هذا البرنامج في الشكل التالي :

شكل رقم (3–7): توزيع المبالغ في إطار البرنامج التوجيهي الوطني (2011–2013)

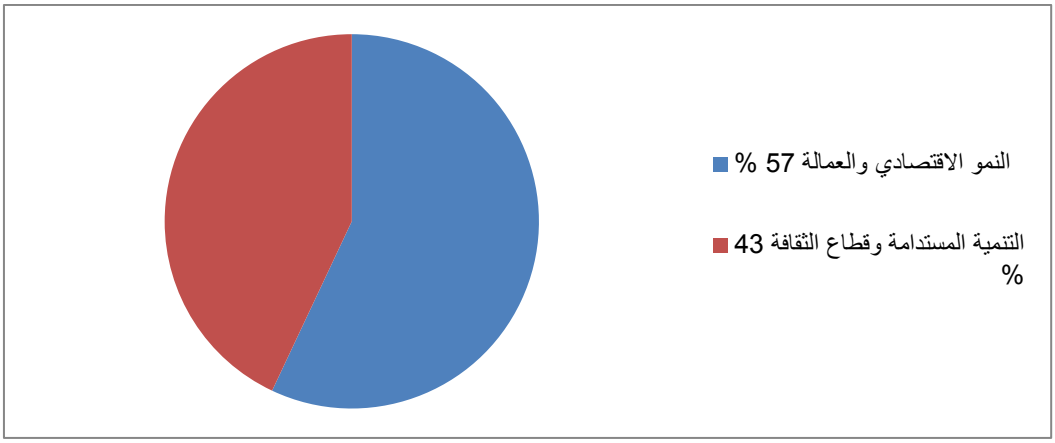

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصدر التالي:

Commission européenne, instrument européen de voisinage et de partenariat, Algérie, programme indicatif national 2011-2013,p,p.8, 9

بحيث تم توزيع المبالغ بالنسبة لكل قطاع كما يلي :[1]

- 57 % من المبلغ الإجمالي أي 98 مليون أورو وجهت لدعم النمو الاقتصادي من خلال دعم وإصلاح قطاع النقل، ومرافقة اتفاقية الشراكة بالإضافة إلى دعم صيد الأسماك والعمل على إصلاحه وتطوير ودعم تربية الأحياء المائية

[1] Commission européenne, instrument européen de voisinage et de partenariat, Algérie, programme indicatif national 2011-2013,op.cit,p,p.8.9.

- 43 % من المبلغ الإجمالي أي ما يعادل 74 مليون أورو خصصت لدعم التنمية المستدامة وقطاع الثقافة، وذلك بما يشمل مشاريع حماية البيئة وتقييم التراث الثقافي.

الفرع الثالث: تحليل البرامج المالية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الحديث عن الاستثمار الأجنبي في منطقة تبادل حر أورو متوسطية هو التطرق إلى دور هذه المنطقة في تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال المساعدات المالية لبرنامج MEDA ومساعدات وقروض البنك الأوربي للاستثمار حيث سعى الاتحاد الأوروبي في تنفيذ برامج تمويل ماكرو اقتصادية المشروطة بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بالإضافة إلى وضع برامج لصالح القطاع الخاص كمراكز الأعمال و المساعدات للشركات ذات الرأسمال المشترك والهدف منها رفع مستوى تنافسية الشركات المحلية وتحسين تمويل الشركات وإصلاح القطاع المصرفي من خلال المساعدات التقنية التي يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار كقروض أو رؤوس أموال المخاطرة .[1]

حيث يتم تناول وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية من خلال الآليتين التاليتين :[2]

1. **برنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار و الشراكة (FEMIP)** (تم التطرق إليها سابقا) التابع لبنك الاستثمار الأوربي و الذي يترجم المساعدات المالية في إطار قروض البنك الأوربي للاستثمار للدول المتوسطية و الذي يعطي أولوية للقطاع الخاص و يساعد الدول المتوسطية على تحقيق تنمية اقتصادية و استقرار سياسي و اجتماعي.
2. **برنامج ميدا وا-<u>التحليل (الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال البرامج المالية الأوروبية)</u>**

قبل تفسير النتائج نعطي الإحصائيات التالية والتي تخص الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة(**1990-2012**)

---

[1] فنسان ديبي، **<u>دور الاتحاد الأوروبي في تنمية الاستثمار العربيالأوروبي</u>**،المؤتمر الدولي التاسع،أفاق وضمانات الاستثمارات العربية الأوروبية، مركز الدراسات العربي الأوروبي ،باريس،2001،ص،ص.381،380.

[2] عبد الرحمان تومي،**<u>الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة تبادل حر أورومتوسطية</u>**،مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق،ص،ص.8،7.

جدول رقم (03–11): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1990–2012)

الوحدة: مليون أورو

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر	السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر
1991	40	2002	1065
1992	30	2003	634
1993	0	2004	882
1994	0	2005	1081
1995	0	2006	1795
1996	270	2007	1662
1997	260	2008	2594
1998	501	2009	2764
1999	507	2010	2264
2000	437	2011	2571
2001	1196	2012	1484
المجمـــوع			23187

Source:-UNICAD .WORLD INVESTMENT REPORT- 2011/P.187-2012/ P169+.2013/P.213

ولمقارنة الأرقام المقدمة في الجدول الجدول السابق بالأرقام المقدمة في البرامج المالية الموجهة للجزائر فإننا ندرج الجدول التالي:

جدول رقم (03–12) :مقارنة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات المالية الأوروبية للجزائر خلال الفترة (1995–2013)

		1999-1995	2006-2000	2013-2007	المجموع
المساعدات المالية الوحدة:مليون أورو	ميدا	164	338.2		2823.7
	BEI	580	713		
	EVP			392	
	FEMIP		134.5	502	
المجموع		744	1185.7	894	
مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2002-2013) الوحدة مليون أورو		1538	7090	13339	21967

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول التالية:(3-5)+(3-6)+(3-8)+

Commission européenne, instrument européen de voisinage et de partenariat, Algérie, programme indicatif national 2011-2013,p,p.8, 9

من النتائج المبينة في الجدول رقم (03–12) الجدول نستنتج أن حصة الجزائر من البرامج المالية ضعيفة لتدني نسبة المشاريع المعلن عنها عن طريق الشراكة، ومنه فإن الجزائر تظل منطقة غير مستقطبة لرؤوس الأموال بالمقارنة مع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وذاك راجع لكون المنطقة ليست من أولويات الاتحاد الأوروبي في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة الى العراقيل التي تواجه هذه البيئة و التي نذكر منها:[1]

1. القرارات الذاتية و الارتجالية التي خلفتها أنماط تسيير الاقتصاد المركزي و التي تقف كعائق أمام المستثمر الأجنبي.
2. طول مدة الحصول على الترخيص المسبق للنشاطات الاقتصادية.
3. اللاتوافق الزمني بين صياغة القوانين و إقرار المراسيم التنفيذية وعملية تطبيقها ميدانيا .
4. مازالت الحوافز و الإعفاءات الضريبية التي يمنحها القانون للمستثمر بعيدة عن الممارسة الفعلية لها

[1] شهرزاد زغيب، **الاستثمار الأجنبي المباشر واقع وآفاق** ،مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ،سبتمبر ،2005،ص.82.

5. بالإضافة إلى الظروف السياسية المحيطة بالجزائر و الوضعية الأمنية المتدهورة رغم ما شهدته من تحسن إلا أنها تبقى كمصدر خطر أمام المستثمر الأجنبي هناك أيضا العراقيل الإدارية و التي نذكر منها :
6. البيروقراطية و التعقيدات الإدارية في الإجراءات وإنجاز المعاملات .
7. انعدام أنظمة معلومات ملائمة .
8. عدم التنسيق بين الهيئة المشرفة على الاستثمار وبقية الهيئات التي لها دور في عملية الاستثمارالأجنبي.

ان النتائج السلبية لاتفاق الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري ،سواء تعلق الأمر بتدفق الاستثمار الأجنبي بخسارة الميزان التجاري ،أوبخسارة الميزان التجاري أو بالخسارة الجبائية، جعل من الجزائر تطلب رسميا اعادة النظر في الاتفاق بمناسبة انعقاد مجلس الشراكة الجزائرية الأوروبية في لكسمبورغ 15 جوان 2010، وذلك بهدف تأجيل دخول منطقة التجارة الحرة حيز التطبيق الى غاية سنة 2020 بدل من سنة 2017،وكذلك للنظر في اعادة النظر في بعض الرسوم الجمركية لبعض لسلع والخدمات.

المطلب الرابع: تمويلات برنامج ميدا في الجزائر

تتيح البرامج المالية المرافقة للشراكة الأورو– متوسطية خاصة في ظل ميزانية برنامج ميدا التدخل لصالح الشركاء المتوسطين إلى جانب تأهيل القطاعات الاقتصادية الاهتمام بتمويل القطاعات غير الاقتصادية و ذلك لدعم عملية التنمية الشاملة و تأهيل اقتصاديات هذه الدول.

الفرع الأول: الاهتمامات الاقتصادية لبرنامج ميدا في الجزائر

حيث نشير في هذا الجانب إلى البرنامج الأورو– متوسطي لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و برنامج ميدا لإعادة الهيكلة الصناعية و الخوصصة ،أما البرنامج الثالث في الجانب الاقتصادي ،وهو برنامج ميدا لدعم وعصرنة النظام المالي الجزائري ،والذي سنتناوله في الفصل الأخير من الدراسة.

أولا: البرنامج الأورو– متوسطي لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تبنت الجزائر برنامج تأهيل أورو– متوسطي في إطار الفصل الثاني للتعاون الثنائي لبرنامج ميدا الثانية . وقد أخذ البرنامج اسم أورو– تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية

"**Euro Développement PME Algérienne**" حيث بدأ البرنامج نشاطه في أكتوبر 2000 وتقرر إنهائه في سبتمبر 2007 مع إمكانية تمديده إذا أرادت السلطات العمومية ذلك.

1 –أهداف البرنامج : و تقسم إلى أهداف خاصة و هدف إجمالي كالتالي:[1]

- **الهدف الإجمالي:** تأهيل و تحسين تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاص، ليساهم بجزء كبير في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر.
- **الأهداف الخاصة** و تتمثل في:

- تطوير قدرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة لتتكيف مع متطلبات اقتصاد السوق
- تحسين طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات و المتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام و الخاص
- الإشباع الجيد للاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- تطوير المحيط المقاولاتي بواسطة المنشآت و المنظمات التي تختص مباشرة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2 – النتائج المنتظرة من البرنامج:

يتم إدارة البرنامج من جهة الاتحاد الأوربي اللجنة الأوربية و من جهة الجزائر وزارة الشؤون الخارجية و ذلك بمقر رئيسي بالجزائر العاصمة و فروع جهوية في كل من العاصمة و عنابة و سطيف و وهران و غرداية.

---

[1] سليمة غدير أحمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " دراسة تقييمية لبرنامج ميدا "**، مذكرات ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006–2007، ص.53.

يستفيد البرنامج من ميزانية قدرها 62.90 مليون أورو لمدة خمس سنوات ، حيث يقدم الاتحاد الأوربي نحو 57 مليون أورو و تساهم الدولة الجزائرية بمبلغ قدره 3.40 مليون أورو أما 2.5 مليون أورو فهي تمثل حصة المؤسسات المنخرطة و المستفيدة من البرنامج .كما يتوقع من البرنامج تحقيق مجموعة من النتائج تتمثل في: [1]

- تحسين قدرات 3000 مؤسسة صغيرة و متوسطة من القطاع الخاص للتأقلم مع التغيرات الجديدة للاقتصاد الجزائري.
- تحقيق عملية حصول هذه المؤسسات على المعلومات الاقتصادية
- مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التمويل المناسب.
- دعم الجمعيات و الهيئات المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

3–نشاطات البرنامج: تدور نشاطات البرنامج ضمن المحاور الثلاثة الآتية: [2]

3–1المحور الأول: الدعم المباشرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال

- التشخيص الشامل للمؤسسات مرفوقا بعمليات التأهيل
- و ضع مخططات التمويل الموجهة للحصول على قروض بنكية
- الاهتمام بتكوين و تدريب أصحاب و مسيري المؤسسات .

3–2 المحور الثاني: مساعدة المؤسسات و الهيئات المالية التي تقدم الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال :

- تطوير و سائل تمويل المؤسسات المالية الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- إنشاء صندوق لضمان القروض للمساهمة تمويل المخططات الاستثمارية للمؤسسات.

3–3المحور الثالث: مساعدة المؤسسات و الهيئات العمومية و الخاصة التي تقوم بالدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تقوية و دعم الجمعيات المهنية و جمعيات أرباب العمل.

---

[1] الشريف بقة ،عبد الرحمان العايب ،**مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل اتفاق الشراكة الأوروجزائرية** ،مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،مرجع سابق،ص–ص17–19..

[2] المرجع السابق.

ثانيا: برنامج ميدا لإعادة الهيكلة الصناعية و الخوصصة

في ظل اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوربي و الجزائري ، و العولمة المتنامية للأسواق يجب تعميق إعادة الهيكلة الصناعية للمؤسسات الوطنية عن طريق برنامج التأهيل بتغيير التركيبة الهيكلية للمؤسسة كتحسين طرق التسيير و تنمية الكفاءة الداخلية و تحسين استعمال الموارد الداخلية، و تحديث الطاقة الإنتاجية و تغيير محيطها العام كالتشريعات المتحكمة في سير النشاط الاقتصادي و إعادة تنظيم القطاع البنكي وإحداث سوق مالية نشطة وفعالة. و في مجال البحث عن تمويل عمليات إعادة الهيكلة الصناعية للمؤسسات الوطنية ودعم عمليات الخوصصة يأتي دور البرامج المالية الأوروبية التي تساهم في ذلك من خلال برنامج ميدا MEDA لإعادة الهيكلة الصناعية و الخوصصة .

1-أهداف البرنامج:

يستفيد من برنامج ميدا لإعادة الهيكلة الصناعية و الخوصصة كل المؤسسات الصناعية أو ذات الصلة الوثيقة بقطاع الصناعة بحيث يفوق عدد العمال 250 عاملا. و يستهدف البرنامج إجمالا 1000 مؤسسة صناعية عمومية و خاصة بمعدل 100 مؤسسة سنويا بحيث يسعى البرنامج إلى تحقيق ما يلي:[1]

- تهيئة على الأقل 80 مؤسسة عمومية سنويا وجعلها مستعدة للخوصصة و المساهمة في تأهيل 20 مؤسسة صناعية خاصة سنويا.
- و ضع دراسة شاملة و مخطط توجيهي للصناعة الجزائرية مع العمل على تطوير مهام وزارة الصناعة الجزائرية .
- العمل على دعم أعمال مجلس الخوصصة في ما يخص معالجة المشاريع المطروحة.
- التخفيف من سلبية النتائج الاجتماعية المرافقة لعملية الخوصصة من خلال إعداد برنامج اجتماعي يهتم بذلك.

[1] سليم بوهيدل، **آثار برامج التمويل الأوروبية على إعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري** ،مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2004-2005،ص،ص.101،100.

- مساعدة المالكين الجدد للمؤسسات المخوصصة على تحقيق عملية التسيير الحسن لاستثماراتهم من خلال تكوين 100 إطارا سنويا للإشراف على ذلك ، بالإضافة إلى تكوين 400 إطارا تقني سنويا للتكفل بالمصالح التقنية المستحدثة في الهياكل التنظيمية للمؤسسات الاقتصادية
- دعم و تغطية تكاليف عمليات إعادة التأهيل الصناعي .

2–عمليات تدخل البرنامج :

يهدف البرنامج إلى تحضير الظروف التقنية التي تساهم في خوصصة المؤسسات العمومية ، ويولي الاهتمام بشروط نجاحها بعد عملية الخوصصة ، و لتحقيق ذلك فإن المجموعة الأوربية تقدم لميزانية البرنامج 38 مليون أورو أي ما يعادل 2.8 مليار دينار ، في حين تساهم الاعتمادات الحكومية المخصصة لدعم الإنعاش الاقتصادي 2 مليار دينار ، أي تساهم المجموعة الأوربية في ميزانية البرنامج بـ 60 % و السلطات الجزائرية بـ 40 %،كماتشرف على موارد اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية من خلال صندوق خاص يعمل على مساعدة المؤسسات الصناعية العامة و الخاصة في تمويل العمليات التالية :

– القيام بدراسات اقتصادية حول واقع و مستقبل المؤسسة

–وضع استراتيجية شاملة لتنمية المؤسسة و دعم قدراتها التنافسية

–اقتناء آلات و تجهيزات حديثة تهدف إلى تطوير أداء المؤسسات الصناعية

و يساهم البرنامج في تمويل هذه العمليات حسب النسب التالية: [1]

- 70%من نفقات الدراسات الشخصية بالمؤسسة.
- 15% من نفقات الاستثمارات المادية المنجزة في إطار إعادة التأهيل المحولة من الأموال الخاصة للمؤسسة
- 10% من نفقات الاستثمارات المادية المنجزة لإعادة التأهيل الممولة بقروض بنكية .
- 05% من نفقات الاستثمارات غير المادية المنجزة لإعادة التأهيل على اختلاف أساليب التمويل.

[1] المرجع السابق،ص–ص.101–104.

- **ملاحظة:** هناك برنامج ميدا في القطاع الاقتصادي موجه لتأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية (والذي سنتطرق إليه في الفصل الأخير)

الفرع الثاني: الاهتمامات غير الاقتصادية لبرنامج ميدا

إن الاهتمام بالجانب التمويلي للبرامج التي تندرج في كل من الفصل السياسي و الأمني و الفصل الثقافي وأيضا الاجتماعي ضروريا في ظل التعاون الإقليمي أو الثنائي للشراكة الأورو- متوسطية لتحقيق الاستقرار والتنمية بدول الحوض المتوسط .

أولا: الاهتمامات السياسية و الأمنية:

في ظل التعاون الإقليمي للشراكة الأورو- متوسطية يعتبر خلق منطقة تنعم بالسلام و الاستقرار هدفا مشتركا يسعى كل طرف لتحقيقه بكل الوسائل التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار و دعم العمليات التي تضمن الاستقرار و الأمن في منطقة البحر المتوسط. كما تدعم البرامج و المشروعات الثنائية للشراكة إعلان حقوق الإنسان و المجتمع المدني من جهة و التعاون بشأن قضايا العدل ، الحرية والأمن من جهة ثانية.

وعموما كان اهتمام ميدا بهذه البرامج و المشروعات كما يلي:[1]

1. في مجال حقوق الإنسان و المجتمع المدني خصص برنامج ميدا تمويله في بادئ الأمر لأنشطة منظمات المجتمع المدني مثل دعم الاتحادات المشاركة بالتنمية الاجتماعية في الجزائر
2. تدريب أعضاء المجتمع المدني و العمل على تمويل المشاريع الخاصة بهم .
3. تمويل الأنشطة المتعلقة باحترام حقوق المواطنين و المصالحة و الحوار بين الطوائف، إضافة إلى الدعم القانوني و الاجتماعي للجماعات التي لا يحميها القانون.
4. الاهتمام بقضايا العدل، الحرية، الأمن في اتفاقيات الشراكة و البرامج الإرشادية الوطنية و ذلك من خلال إصلاح الجهاز القضائي و الأمني بدعم و تحديث الشرطة إضافة إلى تعزيز إدارة مراقبة الحدود بهدف محاربة الهجرة غير المشروعة.

[1] مذكرات إعلامية أورومتوسطية، مرجع سابق.

ثانيا: الاهتمامات الاجتماعية و الثقافية

يتضمن الفصل الاجتماعي و الثقافي في ظل التعاون الإقليمي التقريب ما بين الشعوب و تعزيز التفاهم فيما بينهم بالاعتماد على مجموعة من الأهداف متمثلة في الشؤون الداخلية ، الحوار بين الثقافات و الحضارات ، التراث الثقافي– السمعيات و البصريات ، الشباب و الإعلام، و تشمل الأنشطة الثنائية لهذا الفصل مكافحة الفقر، الصحة، التعليم التدريب المهني و التشغيل إضافة إلى المساواة بين الجنسين و كان دعم الاتحاد الأوربي للبرامج التي تندرج تحت هذا الفصل كما يلي:[1]

1. الدعم عبر الصناديق الاجتماعية للتنمية ، المؤسسات العامة التي تتمتع بالحكم الذاتي التي أنشأتها حكومات الشركاء المتوسطين
2. اعتبار الصحة مجال له اهتمام خاص في جميع اتفاقيات الشراكة و لذلك تم تأسيس برامج التعاون الثنائي في قطاع الصحة بمعظم الشركاء المتوسطين لتحسين الرعاية الصحية و إدارة الخدمات الصحية.
3. العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين في ظل ميدا 1 حيث تم التركيز على قضايا النوع و جعلها محورية في البرامج و المشروعات القطاعية خلال الفترة الثانية من البرنامج ميدا2 و ذلك انطلاقا من مجال التعليم و الصحة و تشجيع تنظيم العمل و إتاحة إمكانية الحصول على قروض التنمية المحلية وحقوق الإنسان

4.تعمل الدول المتوسطة على إعادة بناء و مراجعة عملية إصلاح نظام التعليم و التعليم العالي ورسم استراتيجية تهدف إلى وضع التعليم في الدول المتوسطية في الصدارة دوليا من خلال تعزيز أسس الاعتماد و ضمان الجودة و مراكز التميز المتعلقة بنظام التعليم و ذلك بدعم مالي من الاتحاد الأوربي برامج خاصة في هذا المجال. لتفعيل مساهمة البرامج المالية في تحسين قطاع التعليم في كل دول الحوض المتوسط تم تنفيذ إصلاحات في مجال التعليم و التدريب المهني بدعم من برنامج ميدا 2 بالإضافة إلى الاهتمام بمجال التكنولوجيا المطبقة في التربية و التعليم و الجامعات و غيرها من معاهد التعليم العالي و البحث و الاهتمام باحتياجات هذه البرامج و تشجيع التدريب القائم لذلك ، و في هذا الصدد تعزز المفوضية الأوربية نشاطها ببرنامج "MEDTAMPUS " الموجه للعالم الجامعي و التعليم العالي، وهو مشروع تعاوني يهدف للنهوض بالتعاون بين الاتحاد الأوربي و الدول الشريكة

[1] المرجع السابق.

لدعم و تحديث نظم التعليم العالي لديها و منذ تأسيسه عام 1990 كان النطاق الجغرافي للمشروع هو وسط وشرق أوربا موجها إلى الدول الشريكة في غرب البلقان و دول شرق أوربا و وسط آسيا. ليتبنى المجلس الأوربي للوزراء في سنة 2002 قرار الوصول بالبرنامج إلى دول الحوض المتوسط بدعم من قبل برنامج ميدا. و يقوم المشروع على مبدأ مساهمة مؤسسات التعليم العالي في تطوير الموارد البشرية و المهارات الوظيفية و تحفيز التفاهم الثقافي المتبادل بين الدول الأوربية و المتوسطية، بالإضافة إلى أهمية تطوير التدريب المؤدي إلى التأهيل لدعم التنافس في القطاعات الصناعية في سياق الإصلاحات الاقتصادية ،كما يعمل البرنامج على تعزيز أسلوب التبادل بين الشعوب بهدف تعزيز التعاون الدولي و الإقليمي و الذي من شأنه توليد تواصل أفضل و شبكات جديدة في الاتصالات الشخصية و العلمية في المجتمعات الأكاديمية في أوربا و الدول المتوسطية الشريكة.و تتلخص أهداف البرنامج في النقاط التالية:[1]

- إضافة إلى التمويل المتاح لتغطية النفقات الأساسية فإن البرنامج يهدف إلى المساهمة في تطوير النظم التعليمية في جميع دول ميدا.

- و ضع تشريع للضمان و العدل الاجتماعيين

- خلق نظام تدريب للعمل الاجتماعي على مستوى التعليم العالي

5.التعليم من أجل التعاملات الاقتصادية"**MED-FORIST**" :إن إدخال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في المؤسسات الاقتصادية و التعليمية الثقافية والاجتماعية للدول المتوسطة هو أحد الطرق التي شجعها الاتحاد الأوربي عبر البرامج المختلفة الموجهة لهذه الدول مثل برنامج اليوميدس لنشر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الدول المتوسطة حيث يهدف البرنامج أساسا إلى تكوين معلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات عبر إنتاج موارد بيداغوجية و مكيفة مع حالة كل دولة من الدول المنخرطة في مجتمع المعلومات بحيث ستصبح هذه المصادر في متناول الطلاب و إطارات الشركات تحت رعاية مدرسين مؤهلين أما الأهداف الخاصة للبرنامج فتتمثل في :

[1]أحمد مجدوبية(مدير مكتب العلاقات والبرامج الدولية)،نسخة عربية عن الدليل العلمي للتقديم بطلب دعم ضمن برامج تمبيس وغيره،الجامعةالأردنية،عمان،مستخرج من :

; consulte le 22-07-2015 a10.00www.ju.edu.jo/tempus/arabic .doc

- تطور شبكة تربط الأساتذة في المؤسسات الشريكة و اختصاصي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقها في التجارة و الصناعة .
- تكوين شبكة أساتذة تتقاسم المصادر البيداغوجية بفضل تطوير قاعدة تكنولوجية ومعرفية .
- عملية تكوين الأساتذة المؤهلين لتأهيل الطلبة و إطارات الشركات من أجل تطبيق تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في إدارة المؤسسات الصناعية و التجارية المحلية .
- العمل على توسيع الشبكة في كل بلد بحيث أن تجمعات الشركاء المحليين القادمين من قطاعات مختلفة يضمن نشر الطرق البيداغوجية و المصادر التي يوفرها البرنامج.

6.لتحقيق مساهمة التفاعل الوثيق بين أجهزة الإعلام في التفاهم الثقافي تم تدعيم أجهزة الإعلام عبر برنامج "MED–MEDIA" ويعقد من خلاله اجتماع سنوي لممثلي عالم الإعلام.

7.دعم الجانب الاجتماعي و الثقافي من خلال برنامج (MED– URBS) للتحضر المتوسطي و الذي يتضمن مشاركة البلديات في سير اتفاق الشراكة الأورو– متوسطية بالإضافة إلى تشجيع ممثلي المدن على الالتقاء الدائم لاستعراض التحديات الواجب مواجهتها.

8.دعم برنامج تبادل أوربي متوسطي للشباب يهدف إلى مساهمة عملية تبادل الشباب في تحضير الأجيال القادمة لتعاون وثيق بين الاتحاد الأوربي و الشركاء المتوسطيين.

9.نظرا لأهمية مسألة الهجرة في العلاقات الأوربية المتوسطية يدعم الاتحاد الأوروبي برنامج "MED–MIGRATION"ويهدف بالخصوص إلى تحسين ظروف المهاجرين الشرعيين في دول الاتحاد.

10.دعم المشاريع المتعلقة بحماية البيئة و التي تعد أحد الأبعاد الأساسية للشراكة الأور– متوسطية من خلال الاهتمام بمعالجة التحديات التي تتعلق بندرة المياه و تدهور البيئة على المستويين الوطني و الإقليمي لضمان التنمية المستدامة في المنطقة، و تهدف هذه البرامج إلى حماية الخصوصية الايكولوجية الهشة في بيئة الحوض المتوسط و يعتبر البرنامج الإقليمي الأورو متوسطي "SMAP " من أهم البرامج الإقليمية البيئية التي يتم تنفيذها في إطار برنامج ميدا .

ثالثا:أمثلة عن تمويل القطاعات غير الاقتصادية في الجزائر

1-الإصلاحات الإدارية و القضاء

بهدف تحديث الإدارة لمواجهة التغيرات و التحولات الاقتصادية التي تمر بها ، تم تدعيم الإصلاحات الإدارية في اطار برنامج ميدا 2بمبلغ 25 مليون أورو في إطار البرامج المالية للاتحاد الأوربي ، ويستفيد من المبلغ وزارة المالية بكل هيا كلها أملاك الدولة و الجمارك و الضرائب بالإضافة إلى وزارة النقل و التجارة والفلاحة ، مع العلم أن مدة إنجازه تبلغ ثمانية و أربعون(48) شهرا[1].،و قصد رفع أداء قطاع العدالة وتحسين نظرة المواطن للقضاء دعمت سياسة الحكومة للإصلاح القضائي بمبلغ 15 مليون أورو، ويتضمن دلك دعم السلطات القضائية و وزارة العدل بالجزائر ، مساعدة المدارس ومعاهد التدريب المختصة و المساهمة في تحديث الإدارات الخاصة بوكلاء النائب العام و تزويدها بأجهزة تكنولوجيا المعلومات ويتم تنفيذ البرنامج على مدى (04) أربع سنوات.[2]

2- ميدا لدعم الإصلاح التعليمي

وقع رئيس بعثة المفوضية الأوربية في الجزائر و كبار المسؤولين في وزارة التعليم في العاصمة الجزائرية على اتفاقية في اطار برنامج ميدا 2 لتمويل ودعم الإصلاح التعليمي بمبلغقدره 17 مليون أورو و الذي يهدف إلى تحسين جودة نظام التعليم في الجزائر من خلال دعم تدريب العالمين في مجالي التعليم و الإدارة و مكافحة الفشل الأكاديمي و العمل على تطوير نظام المعلومات الإحصائية و تحسين إدارة النظام.[3]

3- ميدا لدعم القطاع الاجتماعي و الإعلام و الأمن و المواصلات :

وتم التوقيع على البرنامج في أفريل 2002،خصص الاتحاد الأوربي لدعم القطاع الاجتماعي الجزائري مبلغ 98.28 مليون أورو بحيث تم توجيه 5 مليون أور لتدعيم الجمعيات الجزائرية للتنمية

---

[1] إبراهيم بوزيان وآخرون، **التعاون المالي والتجاري الأوروبي الجزائري في إطار اتفاق الشراكة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، جامعة الأغواط، الجزائر، 18- 29 أفريل 2005،ص.226.

[2] ميدا لدعم الاصلاح التعليمي والقضائي في الجزائر مستخرج من:-www.delegy.ec.europa,op ;ci consulte le 22 7-20159 a9.00

[3] المرجع السابق.

لمدة 4 سنوات لتشجيع دور المجتمع المدني في إحقاق التنمية مع إدراج المنظمات غير الحكومية التي تنشط في المجال الاجتماعي وحماية البيئة ، و تحصل قطاع السكن على مبلغ 13.28 مليون أورو كمساعدة لتمويل وسائل الإنتاج الخاصة ببناء السكن الاجتماعي بالإضافة إلى تمويل أشغال الترميم ومنح إعانات للمواطنين المتضررين من زلزال 21 ماي 2003 و فيضانات 10-11-2001 و التي تعد من أسوأ الكوارث الطبيعية التي أصابت البلاد خلال أربعة أعوام .

4-قطاع الإعلام و الأمن و الموصلات

بموجب توقيع اتفاقية بتاريخ 12 جانفي 2001منح الاتحاد الأوربي في اطار ميدا 2 لهذه القطاعات مبلغ 30.2 ملين أوروموزعة كالتالي:

* 5 مليون أورو لدعم وسائل الإعلام و الصحافة بهدف تدعيم الإعلام الخاص و المستقل خلال مدة 4 سنوات للإنجاز .

* 8.2 مليون أورو لقطاع الأمن موجهة للمديرية العامة للأمن الوطني قصد تكوين الجزائريين وتجهيز و تكوين مخابر الشرطة العلمية لتسهيل أداء هذا القطاع

* 17 مليون أورو على مستوى المواصلات و الخدمات البريدية لمدة أربع(04) سنوات ، تم ،لتعزيز تنافسية هذا القطاع و تحديث مراكز التكوين و إنشاء مجمع معلوماتي يساهم في مواكبة التطورات الحديثة و تطوير تسويق مواد البريد المستعجل بعد اتفاق الشراكة المبرم لتوسيع نشاطات وعلاقات بريد الجزائر الذي عرف مؤخرا تطورا هاما بعد تطور التكنولوجيا الحديثة ووسائل العمل .[1]

[1]Revue de la coopération bilatérale entre l'Algérie et l'Union Européenne :
;http ;//www.Algerianembassy.be/eu/aa/aa-dz-eu.html,consulte le 10-02-2015 a09 ;45.

خلاصة :

يعد الجانب المالي محور اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية ،حيث جاء هذا الجانب للتأكيد على أهداف المحور الاقتصادي والمالي من خلال مرافقة عملية دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذه الدول ،ودعم التعاون الإقليمي التي تفرضها عملية إنشاء منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية ،ولتجسيد كل هذه الأهداف خصص الاتحاد الأوروبي موارد مالية في إطار برنامج ميدا 1(1995–1999) وميدا2(200–2005) ،بالإضافة إلى قروض البنك الأوروبي للاستثمار

ومن خلال تحليل هذه البرامج في هذه الدراسة نستنتج ما يلي:

- لتحقيق الأهداف المسطرة في إعلان برشلونة ، وضع الاتحاد الأوروبي نوعين من آليات التمويل موجهة للدول المتوسطية ، حيث يعتبر النوع الأول تمويل على أساس الموارد الذاتية والثاني عبارة عن قروض البنوك الأوروبية ،حيث يهدف هذا الجانب المالي إلى مساعدة الدول المتوسطية على تحقيق إصلاحات هيكلية عميقة لاقتصادياتها بغية تمكينها من القدرة على فتح أسواقها للمنافسة الخارجية ،كهدف أولي وتمويل المشاريع الخاصة بالتنمية المحلية والجهوية ،وذلك بما يتضمن المؤسسات ذات الطابع الإنتاجي و مشاريع حماية البيئة .
- اعتمد الاتحاد الأوروبي برنامج (MEDA) كأداة مالية لتفعيل الشراكة الأورو متوسطية في أعقاب مؤتمر برشلونة لسنة 1995 من طرف مجلس وزراء الاتحاد، ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الاستقرار السياسي والديمقراطي وتحقيق منطقة تبادل حر للدول المتوسطية وتدعيم التعاون الاقتصادي والاجتماعي.
- ارتبط الجانب التمويلي في إطار برنامج(MEDA) ببرامج المؤشرات الوطنية التي على أساسها يتم تحديد أولويات التدخل لكل دولة . كما وجه هذا التمويل للمساعدة في عمليات الإصلاح للدول المتوسطية بما يشمل مساعدات الموازنة وتنمية القطاع الخاص، بالإضافة إلى تحديث القطاع الصناعي واستثمارات البنى التحتية.
- يختلف برنامج ميدا على البروتوكولات المالية السابقة من جانب حجم الغلاف المالي للبرنامج ،وهو أكبر من البروتوكولات المالية السابقة، بالإضافة إلى مجالات التمويل بحيث يغطي برنامج ميدا كل مجالات الشراكة على المستوى الإقليمي أو الثنائي في حين كانت البروتوكولات المالية تبرم على أساس التعاون ذو الطابع الثنائي، وتتمثل نقطة الاختلاف الثالثة في آلية عمل البرنامج ، حيث تعتمد آلية عمل برنامج ميدا على قدرة الدول في تقديم المشاريع والتزامها في انجازها وفق ماتم الاتفاق عليه

أي التمويل يعتمد على قدرة الدول على امتصاص هذه المساعدات، على عكس البروتوكولات المالية السابقة التي كانت تحدد فيها المبالغ مسبقا ويتم منحها للدولة دون النظر في مستوى انجاز المشاريع الممولة بهذه المبالغ.

- يختص برنامج ميدا بمنح المساعدات المالية للدول المتوسطية المعنية باتفاق الشراكة وذلك على مدى مرحلتين: الأولى : ميدا 1 (1995- 1999) وخصص لها مبلغ قدره 4.42 مليار أورو، المرحلة الثانية: ميدا 2 (2000- 2006) خصص لها مبلغ 5.35 مليار أورو.
- يرافق برنامج ميدا إمكانية الاقتراض من البنك الأوروبي للاستثمار الذي يلعب دورا أساسيا في تحقيق الأهداف المالية للاتحاد ودعم عملية إدماج الشركاء المتوسطين ،لذلك تم دعم المعونات المالية بقروض من بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، كما أنشئ ضمن هذا البنك برنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة femip بهدف دعم الجانب المالي للشراكة الأورو متوسطية.
- استفادت الجزائر في إطار برنامج ميدا (1995- 2006) بمبلغ إجمالي قدره 502.8 مليون أورو على مدى الفترتين الأولى والثانية للبرنامج وذلك لدعم التحول الاقتصادي وسياسات التعديل الهيكلي ومواجهة النتائج الاجتماعية للتحول الاقتصادي ، كما تحصلت الجزائر على مبلغ 580مليون أورو خلال الفترة (1995-1999) ومبلغ 835 مليون أورو للفترة (2000-2006) في إطار تمويلات البنك الأوروبي للاستثمار ،منها مبلغ 134.5 مليون أورو في اطار برنامج التسهيلات للشراكة الأورومتوسطية femip خلال هذه الفترة ، وقداستفادت الجزائر من هذا البرنامج وذلك بعد سنة 2002 والى غاية 2010 من مبلغ 636.5 مليون أورو. وعموما نلاحظ أن هناك محدودية المبالغ الممنوحة للجزائر بالمقارنة مع الشركاء الآخرين،
- وقد تحصلت الجزائر في إطار البرنامج الخاص بالسياسة الأوروبية للجوار وهي الصيغة الجديدة التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي بعد البرامج المالية السابقة للفترة (2007-2010) على مبلغ 220 مليون أورو بالإضافة الى مخصصات مالية في إطار هذا البرنامج للفترة (2011-2013) تقدر بـ : 172 مليون أورو.
- من خلال تحليل مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره جانب هام من التدفقات المالية وذلك من خلال المساهمات المالية خاصة في برامج ميدا تبين أن حصة الجزائر من برامج التمويل ضعيفة لأن المشاريع المرتبطة بالشراكة تمثل نسبة ضعيفة ،وهذا بسبب العراقيل الموجودة في بيئة الاستثمار

الأجنبي المباشر في الجزائر ، وكون منطقة المتوسط والجزائر بصفة خاصة ليست من أولويات الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي وهذا بدليل بنود الشراكة في حد ذاتها.

- تمكنت الجزائر من الحصول على مساعدات مالية في إطار برنامج ميدا موجهة لمساعدة عدة قطاعات غير اقتصادية مثل الإدارة والتعليم والإصلاحات الاجتماعية والإعلام والمواصلات والشؤون الحكومية، حيث تتضمن الاستراتيجية المالية لبرنامج ميدا تمويلات موجهة للقطاعات غير الاقتصادية ،من بينها برنامج "SMAP"لمكافحة التلوث في دول الحوض المتوسط وبرنامج "EUMEDIS" لدعم التعاون المشترك في قطاع المعلومات وبناء شبكات الاتصالات الالكترونية، كما استفادت الجزائر من تدعيم قطاعات غير اقتصادية وهي الصحة والتعليم والقضاء والإصلاحات الإدارية ،وأيضا الشؤون الحكومية منها الدفاع والأمن .

الفصل الرابع

تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل البرامج المالية للشراكة الأوروجزائرية

تمهيد:

يعتبر النظام المصرفي العامل الرئيسي في قيادة أي مرحلة انتقالية لأي اقتصاد ، حيث أولت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة الاهتمام بإنشاء جهاز مصرفي يتوافق مع نموذج التنمية الاقتصادية وقادرا على القيام بوظائفه في هذا الجانب لكن في ظل المتغيرات المصرفية الحديثة وازدياد حدة المنافسة أصبح من الضروري أن تتطور البيئة المصرفية في الجزائر لتتواكب مع هاته المستجدات وتساهم في تأهيل الاقتصاد الوطني .

و في ظل المحيط الاقتصادي الجديد الذي يفرضه اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تعتبر عملية تأهيل الاقتصاد الوطني ضرورة لتحقيق ميزة تنافسية والوصول إلى التميز وهنا يتبين الدور الاستراتيجي للشراكة من خلال البرامج المالية المرافقة لها والموجهة لدعم وتأهيل وتطوير الاقتصاد الجزائري، كما أن الحديث عن المنظومة المصرفيةأمر حتمي وضروري مع كل مرحلة انتقالية يمر بها اقتصاد دولة ما. وبذلك يعد تطور النظام المصرفي هو سبب نجاح هذه المرحلة، كما أن وجود نظام مصرفي فعال يعد أحد الركائز الأساسية لسلامة عمل كل القطاعات، حيث يعمل القطاع المصرفي على توفير التمويل اللازم والسيولة لعمل الشركات وكل القطاعات الاقتصادية، كما أن التحكم الجيد في النظام المصرفي أمر ضروري خاصة في الدول النامية، أين تقوم المصارف بتوفير معظم الجوانب التمويلية، لذلك فان عملية تأهيل النظام المصرفي الجزائري أمر حتمي في ظل التغيرات المصرفية الحديثة وفي ظل الظروف الجديدة التي يفرضها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي . لذا سنحاول من خلال هذا الفصل ابراز أهمية دراسة تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل هذه الظروف انطلاقا من برامج التمويل الأوروبية وذلك من خلال عرض مايلي:

- ✓ **المبحث الأول: مبررات تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات المصرفية الحديثة.**
- ✓ **المبحث الثاني :دراسة تقييمية لبرنامج ميدا لدعم وعصرنة النظام المصرفي الجزائري.**
- ✓ **المبحث الثالث التحديات التي تعترض مسار تطور النظام المصرفي الجزائري واستراتيجية تحديثه.**

المبحث الأول: مبررات تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل قضايا العولمة المصرفية والتحديات الداخلية:

اتخذت التطورات والتغيرات المصرفية الديناميكية عدة أبعاد وجوانب في المجال الاقتصادي والمالي من خلال عدة قضايا، أهمها القضايا المصرفية التي أفرزتها العولمة المصرفية مثل: التحرر المصرفي والاندماج المصرفي والبنوك الشاملة وصولا إلى مقررات لجنة بازل الدولية، وهذا ما قررنا معالجته من خلال هذه الجوانب ،أي التعرف على هاته القضايا المصرفية ،بالإضافة إلى دراسة موقع النظام المصرفي الجزائري في ظل هاته القضايا.

المطلب الأول: تحديات العولمة المصرفية " البنكية" :

كما هو معروف لدينا فان العولمة المصرفية تختلف عن العولمة المالية، وذلك لأن هذه الأخيرة تكون على مستوى كل المؤسسات المالية المختلفة، في حين تمس العولمة المصرفية جانب البنوك أو المصارف، ومنه نستعرض في هذا الجانب النقاط التالية تعريف العولمة المصرفية وتحديد أسبابها وأهدافها.

الفرع الأول: تعريف العولمة المصرفية:

تعرف العولمة على أنها " تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيدا لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد، فيه يتبادل العالم الاعتماد بعضه على البعض الآخر، وذلك في الخدمات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال واليد العاملة والخبرات." كما عرفت العولمة الاقتصادية على أنها "اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات ورأس المال والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية و حرية الأسواق بحيث تصبح الأسواق سوق واحدة كالسوق القومية".

كما عرفها صندوق النقد الدولي بأنها:" تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل متعددة منها: زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفق الرأسمالي على المستوى الدولي. وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا " [1]

أما فيما يخص العولمة المصرفية فهي تعمل على إخراج البنك من إطاره المحلي إلى آفاق عالمية تدمج نشاطه في السوق الدولية وذلك من خلال أبعاد مختلفة تمكنه من تحقيق السيطرة المصرفية

---

[1] عبد الله غالم ، **العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية**، دار أسامة للنشر، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2014، ص،ص.20، 21.

وتحقيق التطور، حيث أصبحت العولمة المصرفية اتجاه محتم وضروري ناتج عن صراع التكتلات المصرفية العملاقة والتي لها القدرة على التأثير في السوق المصرفي العالمي [1]

الفرع الثاني: أسباب العولمة المصرفية:

تستند الدوافع للتطور والتوسع من خلال العولمة المصرفية إلى مجموعة من الأسباب نستعرضها في النقاط التالية:[2]

1. تزايد حركة رؤوس الأموال الدولية وضخامتها، وزيادة تدفقها من دولة أخرى.
2. التطورات الحاصلة في مجال أداء وتشغيل البنوك، والذي جعل عدم استيعاب القدرات الإنتاجية للمصارف المحلية لهذا التطور. بالإضافة إلى عدم توفير البنوك المحلية للحماية وتقليل المخاطر.
3. التطور الكبير في مجال الاتصال ونظم الدفع والتداول إلى المستوى العالمي، حيث أدى ذلك إلى خفض تكاليف العمليات عبر الحدود في جميع جوانب النشاط الاقتصادي بصفة عامة والنشاط المصرفي خصوصا.
4. ارتفاع عدد الشركات عابرة القارات ومتعددة الجنسيات ذات كفاءات ورؤوس أموال عالية والتي تحتاج إلى وجود مصارف عالمية تمنح لها الخدمة المصرفية أينما تتواجد فروعها.
5. ودائما في أسباب العولمة المصرفية لا يمكننا إهمال النقاط التالية:[3]
6. عدم استقرار البنوك المحلية أمام العملاء الراغبين في التعامل معها، وذلك لتخليها وتحفظها عن الخطط التوسعية بسبب مخاوفها أمام ازدياد المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة محليا وخارجيا.
7. الضوابط والقواعد الرقابية التي تخضع لها البنوك المحلية من طرف مؤسسات الرقابة والإشرافات العالمية مثل: الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي .
8. استحواذ البنوك العالمية على جزء من الأسواق المحلية للبنوك المحلية، خاصة بعد توجه الدول النامية إلى الانفتاح والتحرير الاقتصادي.

المطلب الثاني: انعكاس القضايا الاستراتيجية للعولمة المصرفية على النظام المصرفي الجزائري:

---

[1] المرجع السابق، ص. 92

[2] أحمد محسن الخضيري، **العولمة الإجتياحية**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2001، ص-ص.261- 265

[3] عبد الله غالم ، مرجع سابق، ص،ص. 93، 94

عرف العمل المصرفي في ظل العولمة المصرفية تغيرات حديثة بسبب عدة قوى رئيسية دافعة للتغير، لذلك يوجد النظام المصرفي الجزائري أمام ضرورة تبني استراتيجيات تكفل له مواكبة هاته التغييرات والتطورات الحديثة في العمل المصرفي.

الفرع الأول: أهم القضايا الاستراتيجية للعولمة المصرفية:

يعد القطاع المصرفي أكثر القطاعات استجابة للتطورات سواء تعلق ذلك بالمستوى المحلي أو الدولي، ومنه أصبح عليه من الضروري مواكبة الاتجاهات الحديثة للخدمة المصرفية التي تفرضها هاته التطورات وذلك من ظهور ما يعرف بالبنوك الشاملة وظاهرة تحرير تجارة الخدمات المصرفية ،و ظاهرة الاندماج المصرفي أوتطبيق معيار كفاءة رأس المال لبازل ... الخ.

أولا: البنوك الشاملة:

يقصد بالصيرفة الشاملة عملية تنويع العمليات المصرفية، وذلك فيما يخص القروض أو الاستثمارات المصرفية الأخرى وباقي الأعمال، بهدف تعظيم الربح وتعزيز المركز التنافسي وتخفيض درجة المخاطر، ومنه فالصيرفة الشاملة هي عملية الحصول على الأموال من جميع القطاعات ومنح الائتمان لكافة القطاعات ، وتقديم خدمات متنوعة وعدم التقيد بالاتجاهات التقليدية وذلك من خلال ابتكار خدمات مصرفية ومالية حديثة انطلاقا من تسهيلات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعظيم دور التسويق المصرفي .[1]

I- تعريف البنوك الشاملة: يمكن تعريف البنوك الشاملة «« **Universal Bank**على أنها عبارة عن مؤسسات مالية مستقرة تجمع بين الوظائف التقليدية والوساطة الاستثمارية وأعمال التأمين وكافة الأدوات الاستثمارية والمشتقات المالية، حيث في إطار أعمال المصرف الشامل ظهرت أعمال الوكالة عن العملاء، تأسيس الشركات والترويج لها، إدارة المحافظ للأوراق المالية وتدويرها، عمليات الإيجار التمويلي، السمسرة في السوق المالي، أمناء وصناديق الاستثمارات والاستعلامات، إعداد وتقييم دراسات الجدوى الاقتصادية.[2]

---

[1] دريد كامل آل شبيب ، **إدارة البنوك المعاصرة**، الطبعة الأولى، 2012، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،الأردن، ص.52.

[2] المرجع السابق، ص. 53.

II- أسباب التوسع في البنوك الشاملة وخصائصها:

و ترجع أسباب التوسع في تبني استراتيجية البنوك الشاملة إلى عدة جوانب نذكرها فيما يلي:[1]

1. يهدف قيام البنك الشامل إلى تحقيق التكامل بين الخدمات وأنشطة البنك وتنويع أساليب تقديم خدماته وذلك من خلال تنويع مصادر التمويل والتنويع في مجال الاستثمارات، بالإضافة إلى الدخول في أنشطة غير مصرفية تدعم الخدمات المصرفية وتعمل على تحقيق ارتفاع العائد، والقيام بإصدار الأوراق المالية للشركات وذلك مقابل عمولة، بالإضافة إلى إنشاء الصناديق الاستثمارية والمحافظ الاستثمارية لحساب أموال العملاء.
2. حماية الودائع وذلك لأن استراتيجية التنويع سواء في الموارد أو الاستخدامات تؤدي إلى تخفيض المخاطر.

أما فيما يخص عيوب ومزايا البنوك الشاملة يمكننا تلخيص أهمها في ما يلي :

- تحقق البنوك الشاملة للبنوك في حد ذاتها الاستفادة من وفرات الحجم والنطاق من خلال:[2]

1. زيادة حجم الإيرادات المتولدة وتنويعها.
2. تنويع مصادر الأموال لحقوق ملكية البنك.

- كما تساهم البنوك الشاملة في إحداث التغيير والتطور في العمل المصرفي مما يسهل الدخول في اتفاقية تحرير الخدمات المالية، و تتوفر هذه البنوك على عناصر هامة لعملية التنمية وذلك في قدرتها على تطوير المشاريع بدءا من دراسة الجدوى ،التأسيس ، التمويل والإدارة والتسويق .كما يشجع البنك الشامل رجال الأعمال على تحديث مشاريعهم وتمكينهم من حيازة التكنولوجيا الجديدة ، كما توفر لهم الآلات والمعدات من خلال دخولها نشاط التأجير التمويلي.[3]
- أما بالنسبة للعيوب فتعتبر ظاهرة التركز في السوق واحتمال انخفاض المنافسة، بالإضافة إلى إمكانية تزايد التناقض وتضارب المصالح من أهم العيوب، بالإضافة الى انخفاض حوافز الإبداع والابتكار المالي، وانخفاض درجة انفتاح القطاع المالي والحقيقي على الاقتصاد الدولي.

---

[1] المرجع السابق، ص-ص.53- 55.

[2] طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص-ص.205- 207

[3] عبد الحميد عبد المطلب ، **العولمة واقتصاديات البنوك** ،، الدار الجامعية، الرياض، 2000 ،ص،ص33-34.

ثانيا: الاندماج المصرفي:

إن الاندماج المصرفي هو أحد النواتج الهامة للعولمة المصرفية، فهو يعد أحد أهم التطورات المصرفية العالمية التي زاد انتشارها بقوة خاصة خلال النصف الثاني من السبعينات، ومنه من الضروري تقديم تعريف هذه الظاهرة وتحديد أهميتها ودوافع انتشارها.

I- تعريف الاندماج المصرفي:

تعددت مفاهيم الاندماج المصرفي في مجال اقتصاديات البنوك، وعموما يقصد بالدمج المصرفي " اتحاد مصرفين أو أكثر تحت إشراف حكومي أو تنظيمي رقابي من طرف السلطات النقدية. كما يعرف على أنه " اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وذوبانهما في كيان مصرفي واحد، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفعالية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن تحقيقها قبل عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد "[1]

كما يعرف الاندماج المصرفي على أنه "اتحاد مصالح بين شركتين أو مصرفين أو أكثر ، وقد يتم هذا الاتحاد في المصالح من خلال المزج الكامل بين شركتين أو أكثر لظهور كيان مصرفي جديد."[2]

II- دوافع الاندماج المصرفي:

هناك عدة أسباب تصنف كدوافع وراء تحقيق الاندماج المصرفي نذكر من بينها ما يلي: [3]

1. الاستفادة من وفورات الحجم لأن اندماج بنكين ينتج عنه بنك يعمل بتكاليف أقل من مجموع تكاليف كل بنك لوحده وبكفاءة أعلى، أو بفكرة زيادة الكل عن الجزيئات المكونة له أي (2+2) = 5 مما يؤدي إلى تحسين الربحية وزيادة القدرة التنافسية.
2. تنويع محفظة التوظيف وذلك نتيجة تجميع الموارد التي تتيح مدى أكبر من التوظيف مما يؤدي إلى تخفيض المخاطر المصرفية وتأمين تدفق الإيرادات.
3. الاستفادة من المزايا الضريبية فعند قيام البنك الدامج بشراء بنك يعاني من خسائر فان تكفل البنك الدامج بالبنك المندمج يمنحه مزايا ضريبية.

---

(1) عبد الحميد عبد المطلب ، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سابق، ص. 153.

(2) عبد العال حماد طارق ، **اندماج وخصخصة البنوك** ، الجزء الثالث ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 1999، ص.5.

(3) عبد الحميد عبد المطلب ، **العولمة واقتصاديات البنوك** ،مرجع سابق، ص-ص.166- 168.

4. ضعف الإدارة ،حيث قد يكون الدافع من وراء الاندماج هو اعتقاد إدارة البنك الراغب في الشراء إن أداء البنك المستهدف أقل مما ينبغي وأنه لو تم الاندماج يتحسن الأداء مما يترك أثر ايجابيا على ملاك البنك المشترى.
5. يعتبر التوسع بشراء بنوك قائمة أفضل الطرق للنمو والتوسع، فغالبا ما يكون للبنك القديم (المستهدف) عملاؤه وحصته في السوق في حين أن فتح فرع جديد يحتاج إلى الجهد والوقت للوصول إلى عملاء جدد.
6. تفادي المصاعب المالية أو التصفية فقد تلجأ بعض البنوك إلى الدمج مع بنوك قوية نظرا لعدم قدرتها على تأمين تغطية الزيادة الجديدة لرأس المال الذي فرضته السلطات النقدية، أو لعدم تمكنها من المنافسة .
7. سياسة الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى آليات واقتصاديات السوق التي أدت إلى زيادة حدة المنافسة بين البنوك، وبالتالي السعي إلى الاندماج المصرفي لزيادة قدرتها التنافسية
8. تحرير تجارة الخدمات المصرفية ضمن منظومة تحرير تجارة الخدمات وتطبيق معايير كفاءة رأس المال.

ثالثا: تحرير تجارة الخدمات المصرفية:

اتخذ التحرير المالي والمصرفي إطار رسميا وتنظيميا في إطار منظمة التجارة العالمية **(GATS)** حيث انتهت المفاوضات في هذا الصدد بتوقيع 70 دولة لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية بصفة عامة وذلك بتاريخ 13 ديسمبر 1997. أي التوجه نحو عولمة الخدمات المالية ويغطي الاتفاق أكثر من 95 % من نشاط القطاع المالي ككل.[1]

I- تعريف تحرير تجارة الخدمات المصرفية:

ويقصد بتحرير تجارة الخدمات المصرفية رفع القيود على تجارتها والقدرة على تخطي الحدود فيما يخص ذلك حيث تتضمن الخدمات المصرفية في إطار اتفاقية تحرير الخدمات المالية ما يلي:

- الإقراض بكافة أشكاله بما يشمل قروض المستهلكين وتمويل العمليات التجارية.
- خدمات المدفوعات وتحويلات الأموال.

[1] عمر غزاوي ، **الخدمات المصرفية في ظل التحولات العالمية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،العدد04، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر، 2008، ص. 28.

- الشيكات السياحية والشيكات المصرفية.
- الضمانات والالتزامات.
- الاتجار لحساب البنك أو لحساب العملاء.
- المشاركة في إصدار الأسهم وتقديم الخدمات المتعلقة بهذا الإصدار.
- سمسرة العملات.
- إدارة محفظة الأوراق المالية.
- خدمات الائتمان.
- خدمات حفظ الخزائن.

II-آثار تحرير تجارة الخدمات المصرفية

قد يؤدي تحرير تجارة الخدمات المصرفية إلى تحقيق مزايا لكل الدول وخاصة الدول النامية التي تتاح لها فرصة دخول خدماتها المصرفية إلى الأسواق المتقدمة وكذلك الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة وتأهيل اليد العاملة في هذا المجال، أيضا إمكانية الاستفادة من موضوع المعاملة بالمثل والحصول على تيسيرات مماثلة للدول الأعضاء، أيضا تؤدي عملية التحرير إلى تحفيز البنوك على تحسين خدماتها المصرفية في ظل المنافسة الموجودة، لكن بالمقابل قد تؤدي عملية التحرير إلى تواجد المصارف المحلية في خطر مالي واحتمال الخسارة وذلك بسبب منافسة المصارف الأجنبية ،وهذا في ظل عدم قدرتها على خفض تكاليف الخدمة المصرفية المرتبطة إلى حد كبير بأهداف السياسة النقدية والأهداف القومية. بالإضافة إلى الخوف من استخدام المصارف الأجنبية للأموال فقط في المشاريع المربحة خارج مجال الاستثمارات ،ثم تحريك الأموال إلى الدولة الأم. [1]

رابعا: خوصصة البنوك:إن التوجه لخوصصة البنوك من أهم القضايا التي تطرحها العولمة المالية على النظام المصرفي ،خاصة في الدول النامية التي تحولت من الاقتصاد الاشتراكي إلى تطبيق آليات اقتصاد السوق والتكيف معها.

I-تعريف الخوصصة:

[1]عمر غزاوي ،مرجع سابق،ص.29.

للمصطلح عدة مرادفات مثل الخصخصة –التخصصية وعموما يشير مفهومها إلى التحول من القطاع العام إلى الخاص وذلك بعدة أساليب، ولكن يضم مفهوم الخوصصة عدة تعاريف نذكر من بينها مايلي:

" الخوصصة هي العملية التي بموجبها تتنازل الدولة عن المؤسسات التي تملكها سواء كلية أو عن طريق مجموعة من الأسهم للمستثمرين الخواص أو الأجانب".[1]

"الخوصصة تعني توسيع الملكية الخاصة وزيادة دور القطاع الخاص داخل الاقتصاد وذلك من خلال تصفية القطاع العام كليا أو جزئيا أو بإتباع أي أسلوب آخر في هذه العملية ،وتوسيع الملكية يعني عدم خروج القطاع العام من النشاط الاقتصادي مباشرة ولكن بنسبة معينة" كما تعرف الخوصصة على أنها "الوسيلة التي تتبعها الدولة للتخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام بتحويل هذه الوحدات إلى القطاع الخاص وهذا ما يؤدي إلى زيادة وتحسين الإنتاجية والأرباح "[2]

Π-أسباب وأهداف خوصصة البنوك

Π-1-أسبابها:

إن لخوصصة البنوك مجموعة من الأسباب كانت وراء الدافع للتوجه وراء تبني استراتيجية الخوصصة يمكننا ذكرها في النقاط التالية:[3]

- **زوال دافع الملكية العامة للبنوك في ظل ظاهرة العولمة:** حيث أبرزت هذه الأخيرة أن التدخل الكبير للدولة في النشاط الاقتصادي هو بمثابة كابح للنشاط المالي بصفة عامة والجهاز المصرفي بصفة خاصة، مما يؤثر سلبا على أداء البنوك.
- **مواجهة التطورات التي تواجه العمل المصرفي في ظل العولمة** :وذلك يشمل التوجه نحو التكتل والاندماج المصرفي لتكوين كيانات مصرفية ضخمة، بالإضافة إلى التوسع في الخدمات المصرفية الالكترونية بالإضافة إلى منافسة المؤسسات غير المصرفية في بعض المجالات مثل مجال شراء الفواتير بالجملة.

---

[1] صلاح الدين عباس ،**الخوصصة المصطلح والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية،مصر،2003،ص.79.

[2] سعاد حوحو ،**خوصصة البنوك العمومية وأثرهما على الاقتصاد دراسة اشرافية لحالة الجزائر**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة ، الجزائر ،2012-2013،ص.4.،

[3] عبد الحميد عبد المطلب ،العولمة واقتصاديات البنوك ،مرجع سابق،ص.219

- **زيادة الكفاءة والقدرة التنافسية** : حيث تعتبر الخوصصة من بين أهم المداخل الضرورية لتطوير القدرة التنافسية للأنظمة المصرفية والرفع من كفاءتها.
- **تراجع مؤشرات الأداء في القطاع العام:** بالإضافة إلى بعض المشاكل المرتبطة بالعمالة.
- **التكيف مع اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية:** حيث تعد هذه الاتفاقية من بين الدوافع وراء التوجه نحو تبني خوصصة البنوك العامة.

Π-2-أهدافها:

هناك جملة من الأهداف تسعى الدولة لتحقيقها من خلال تبني استراتيجية الخوصصة في البنوك نذكر أهمها في النقاط التالية:[4]

- تحسين الأداء الاقتصادي و زيادة كفاءة أداء الخدمة المصرفية.
- توسيع قاعدة الملكية.
- زيادة المنافسة في السوق المصرفية.
- تنشيط سوق الأوراق المالية .
- تحسين الإدارة المصرفية.
- ترشيد الإنفاق العام، وإدارة السياسة النقدية بطرق متطورة.

خامسا: الصيرفة الالكترونية:

تعد البنوك أكثر المؤسسات استخداما لتكنولوجية المعلومات، وتتميز بسرعة استجابتها للتطورات التكنولوجية المتلاحقة والاستفادة منها في تطوير الخدمات المصرفية، حيث ساهمت شبكات الحاسوب في ربط فروع المصارف ببعضها، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية على مدار الساعة من خلال توفر أجهزة الصرف الآلي وزيادة استخدام البطاقات الائتمانية ، بالإضافة إلى أن التطورات التكنولوجية في مجال الأجهزة والبرمجيات والاتصالات ، ساهمت في إعادة هندسة العمليات الإدارية للمصارف وتنويع خدماتها المصرفية .[2]

---

[1] آسيا مرابط ،**العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-واقع وتحديات-أيام 14-15 ديسمبر 2004،جامعة الشلف ،الجزائر،ص.243

[2] عمر غزاوي ، مرجع سابق، ص. 27.

I- تعريف الصيرفة الالكترونية :

عرف عالم الأعمال المصرفية تحولا نوعيا وذلك كنتيجة للثورة التكنولوجية في مجالات الإعلام والاتصال وعولمة الأسواق المالية والمصرفية، مما دفع بالمصارف إلى السعي وراء تقديم خدمات تتماشى مع هذه التطورات وهذا ما تجسده الصيرفية الالكترونية والتي يمكننا إعطاء تعريف محدد لها على أنها عملية "إجراء العمليات المصرفية بطرق الكترونية وباستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة سواء تعلق الأمر بالأعمال المصرفية التقليدية أو الجديدة، حيث يصبح العميل غير مضطر للتنقل إلى البنك، إذ يصبح بإمكانه القيام بكل العمليات التي يريدها من بنكه في أي وقت ومن أي مكان .[1]

II- أهداف الصيرفة الالكترونية:

تسعى البنوك من خلال تطبيق الصيرفة الالكترونية إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكرها منها ما يلي:[2]

- وسيلة لتعزيز حصتها في السوق المصرفي.
- وسيلة لتوسيع نشاطاتها داخل وخارج الحدود الوطنية.
- تعمل على خفض التكاليف في المعاملات.
- إتاحة المعلومات حول خدمات البنك دون تقديمها وذلك عبر الشبكة.

- حصول العملاء على الخدمات المصرفية في أي وقت وفي أي مكان .

III- أنواع الصيرفة الالكترونية:

ويمكن في هذا الصدد إدراج بعض الأنواع الهامة في التطور المصرفي كالتالي:

III-1- آلة الصرافة الآلي (Automatic Teller Machine):

حيث تعتبر الصرافات الآلية أولى آليات التطور في العمل المصرفي ، وتعتمد هذه التقنية على وجود شبكة من الاتصالات تربط فرع البنك الواحد أو فروع كل البنوك، في حالة تقديم البنك لخدمة لعميل بنك آخر، وتسمح هذه الآلية بوصول العملاء إلى حساباتهم الجارية، كما أصبحت تقدم مجموعة من الوظائف الأخرى والتي تمكن العملاء من الحصول على رواتبهم وحقوق الضمان ،

---

(1) وسيم محمد الحداد وآخرون، **الخدمات الالكترونية المصرفية**، الطبعة الأولى،2012،دار المسيرة، عمان، الأردن، ص.55.

(2) المرجع السابق، ص، ص. 57، 58.

بالإضافة إلى التعرف على رصيد الحساب والقيام بسحب وإيداع نقدي ، وإجراء تحويلات نقدية بين الحسابات وسداد الفواتير، كما تتيح عملية طلب دفتر الشيكات.[1]

III-2 البطاقات النقدية:

وتعتبر من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة التي عملت على استخدامها المصارف التجارية في الولايات المتحدة في الستينات، حيث تساعد هذه الخدمة في منح الأفراد بطاقات بلاستيكية تحتوي على معلومات : اسم المتعامل ورقم حسابه، وبموجب هذه البطاقات يستطيع المتعامل أن يحصل على خدمات العديد من المحلات التجارية والتي تتعامل مع المصارف من خلال قبول منح الخدمة لحامل هذه البطاقة"[2].

وفي هذا الجانب ظهرت عدة أشكال من البطاقات النقدية من أهمها الأنواع التالية:[3]

- بطاقة الائتمان: وهي أداة وفاء وائتمان مصدرة من طرف البنوك ،وذلك بمبلغ معين وفائدة محددة تمنح لحاملها من أجل الشراء الفوري بدفع آجل.
- بطاقة الخصم الشهري :وهي مصدرة بمبلغ معين ولمدة محددة من طرف البنوك لا تتجاوز الشهر، حيث تمكن من الشراء والدفع في الفترة المحددة ،وفي حالة التأخير تفرض على حاملها ضريبة.
- بطاقة الدفع : ويصدرها البنك لحساب عميل لديه رصيد بالبنك ، وذلك من أجل القيام بالشراء الفوري والدفع العاجل.
- البطاقات الذكية : هي بطاقة بلاستيكية ممغنطة ومزودة بشرائح تحتوي على معلومات عن حاملها تمكنه من الشراء.

III-3- المقاصة الالكترونية:

والمقصود بالمقاصة الالكترونية هو إجراء تقاص الشيكات بين البنوك من طرف البنك المركزي بواسطة صور الكترونية للشيكات وبدون أن يجري تبادل الشيكات فعليا بين البنوك، أي تعتبر مقاصة الشيكات بأنها عملية تبادل الشيكات المودعة في حسابات العملاء لدى البنوك والمسحوبة

---

[1] وسيم محمد الحداد وآخرون، مرجع سابق، ص .63.

[2] حسن الحسيني فلاح ، **إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2006، ص. 37.

[3] عبد الله غالم ،آيات الله مولحسان، **أثر اقتصاد المعرفة على تنمية وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية** ،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة، جامعة بسكرة، الجزائر، أيام 12-13 نوفمبر 2005،ص-ص.351-353.

على حسابات عملاء في البنوك الأخرى واستخراج صافي وضع كل بنك وقيده على حساب أو لحساب ذلك البنك. أي يعتبر الهدف الرئيسي من النظام هو تحويل عملية تقاص الشيكات من الطريقة الآلية المتبعة حاليا لتصبح الكترونية تعتمد على صور الشيكات، ما يعود على المودعين والمستفيدين من الشيكات بتحصيل قيمتها خلال فترة وجيزة بنفس يوم تقديم الشيك .[1]

سادسا: غسيل الأموال:

وان كان ما يهمنا أكثر هو الآثار الايجابية للعولمة المصرفية على النظام المصرفي، لكن من الضروري إدراج موضوع غسيل الأموال كأثر سلبي للعولمة المصرفية.

حيث يعد غسيل الأموال كل عمل ينطوي على نقل أو تحويل أو إيداع أموال أو إخفاء أو تمويه حقيقي لتلك الأموال المتحصل عليها من إحدى الجرائم التالية: المخدرات والمؤثرات العقلية، الخطف والقرصنة والإرهاب والجرائم التي تنتج عن مخالفة أحكام قانون البيئة، الاتجار غير المشروع، الأسلحة النارية والذخائر، جرائم الرشوة والاختلاس والاحتيال، خيانة الأمانة وكل ماله علاقة بذلك.[2]

وقد زادت هذه الظاهرة مع تزايد العولمة المالية المقرونة بالتحرير المالي، وقد بلغ حجم غسيل الأموال في العالم سنويا حوالي 500 مليار دولار وهو ما يعادل 02% من الناتج الداخلي العالمي، حيث يستعمل النظام المصرفي كوسيط لعمليات غسيل الأموال من خلال ثلاث مراحله متتالية وهي:الإيداع النقدي ثم مرحلة التعتيم وبعدها التكامل. ونظرا لأثر الظاهرة السلبي على الاقتصاد الوطني، بدأت الحكومات والمنظمات المختلفة النظر في ذلك من خلال العمل المستمر على سن وتجديد القوانين والتشريعات في هذا المجال كإجراء ضروري للتحكم في الأثار السلبية للظاهرة .[3]

الفرع الثاني: موقع النظام المصرفي الجزائري من القضايا الاستراتيجية للعولمة المصرفية:

عمدت الجزائر منذ الاستقلال بالنهوض بمختلف القطاعات من أجل بناء ودعم اقتصادها، وخاصة القطاع المصرفي وذلك لدرايتها التامة أن له دور فعال في دفع وتيرة التطور والنمو الاقتصادي، حيث شهد الاقتصاد الجزائري مرحلة التخطيط المالي للاقتصاد والتي تضمنت التدخل

---

[1] المرجع سابق، ص. 125.

[2] وائل أنور بندق ، **غسيل الأموال حالة الدول العربية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص.83.

[3] محمد الطيب عبد المنعم ، حمد النبلي، **العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف، نظرة شمولية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد: 03، ديسمبر 2005، ص.18.

عن طريق إصلاح 1971، وذلك قبل الانطلاقة الفعلية للإصلاحات الأساسية في القطاع المصرفي والتي كانت سنة 1986، والتي شملت صدور قانون 86-12 المؤرخ في 1986/08/19 المتعلق بنظام القروض والبنوك، ثم قانون 88-16 المؤرخ في 1988/01/12 والمتعلق باستقلالية المؤسسات، ثم جاء صدور قانون النقد والقرض 10/90المؤرخ في 14 أفريل 1990 لإعادة هيكلة النظام المصرفي الجزائري، وذلك لأن القوانين السابقة لم تكن كافية للتوجهات الجديدة للاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق الحر، حيث يعد هذا القانون مكملا ومعدلا للقانون الخاص بنظام البنك والقرض وقانون استقلالية البنوك، وبالتالي وضع قانون90-10 مسار جديد لتطور النظام المصرفي الجزائري، وقد عكس هذا القانون أهمية النظام المصرفي في الاقتصاد الوطني، وساهم في دعم عملية تطوره وإعادة هيكلته، وذلك من خلال جملة المبادئ التي جاء بها هذا القانون والأهداف التي يصبو إلى تحقيقها.(أنظر الملحق رقم 02)

أما فيما يخص موقع النظام المصرفي الجزائري في ظل قضايا العولمة المصرفية يمكن تمييز بعض الجوانب التي تندرج ضمن آثار العولمة المصرفية على النظام المصرفي الجزائري، حيث سعت البنوك الجزائرية لمواكبة التطورات في الصناعة المصرفية إلى جلب عدة تقنيات بدءا بإدخال النقد الالكتروني منذ سنة 1989،وان اقتصر الأمر على بطاقات السحب والتي عرفت استعمالا متزايدا، وذلك بعد التعاون مع مؤسسات أجنبية متخصصة في مجال النقد الالكتروني والذي أدى إلى إنشاء شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين المصارف (SATIM)* وذلك في أفريل 1995، حيث قامت الشركة سنة 1996 بإعداد مشروع لإيجاد حل للنقد بين البنوك من خلال إنشاء بطاقة سحب بين البنوك (CIB) والتي دخلت حيز العمل سنة 1997، حيث تصدر هذه البطاقة من طرف سبعة بنوك جزائرية وهي: (CNEP. CPA. BNA. BADR.BEA بنك البركة الجزائرية و مؤسسة البريد و المواصلات)،وقد أصبح بذلك إمكان البنوك تقديم خدمة سحب الأموال باستخدام الموزع الآلي DAB*، وفي هذا الجانب تعمل شركة SATIM على تأمين قبول البطاقة في جميع البنوك المشاركة

*Société Algérienne d' Automatisation interbancaire et des transactions

*Distributeur Automatique de Billets

وإجراء عمليات المقاصة لصفقات السحب بين البنوك، كما تؤمن تبادل التدفقات المالية بين المشاركين والمؤسسة المسؤولة عن المقاصة ، بالإضافة إلى كشف البطاقات المزورة .[1]

لكن يبقى التعامل بهذه البطاقة صعبا جدا، حيث يرجع ابتعاد الجمهور عن استعمال هذه البطاقة الى عدة أسباب نذكر أهمها في مايلي:[2]

1. العطل المستمر والذي يرجعه المسئولون إلى شبكة الهاتف .
2. الأخطاء التي تتعلق بسحب المبالغ المطلوبة ، فيحدث أن يتم خصم الأموال من رصيد صاحب البطاقة في حين الوقت الذي لم يتم سحب المبلغ المطلوب على مستوى الموزع.
3. وجود هذه الآلات على واجهة البنوك، في حين كان يجب أن يتم توزيعها على عدة نقاط هامة وفي المحطات.
4. غياب الثقافة المصرفية التي من شأنها تشجيع استعمال البطاقات المصرفية.
5. تعدد المخاطر المتعلقة بتقديم الخدمة المصرفية الالكترونية.

كما تبقى الانترنيت مهمة للبنوك فقط في جانب إنشاء مواقع لها وليس لتقديم الخدمات المصرفية.

أما فيما يخص موضوع الخوصصة في النظام المصرفي الجزائري فقد تم اقتراح خوصصة كل من القرض الشعبي الجزائري **CPA** وبنك التنمية المحلية **BDL** والبنك الوطني الجزائري **BNA**، وذلك بأسلوب البيع بالتراضي (gré à gré)، حيث كان هذا الاقتراح في تقرير وزارة المالية حول وضعية القطاع المالي في الجزائر وذلك في جوان 2004، كما أكد التقرير على ضرورة الإبقاء على بنك الفلاحة والتنمية الريفية " BADR "، وصندوق التوفير والاحتياط CNEP–BANQUE والبنك الخارجي BEAوذلك كبنوك تابعة للدولة وذلك لمساهمتها في سياسة الدولة التنموية في قطاعات السكن والزراعة، ولذلك تم اقتراح التقرير ما يلي: [3]

1. تقديم المساعدة التقنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) .
2. القيام بعملية خوصصة التسيير في البنك الخارجي الجزائري BEA .

---

[1] عبد الغني ريوح ،نور الدين غردة ، **تطبيق أنظمة الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والآفاق**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري ،جامعة ورقلة،الجزائر،11-12مارس2008،ص،ص.15،14.

[2]المرجع السابق ،ص18.

[3]Belgahersa Abdelatif **« Questionnement sur la privatisation des Banques publiques en Algérie »,** Revue des science Humaine, Université Mohamed Khider, Biskra, Algérie, N :11, Mai 2007, p,p. 80,81.

3. تحقيق توأمة صندوق التوفير والاحتياط " CNEP Banque "

وقد تم إعلان تأجيل عملية الخوصصة بالنسبة للقرض الشعبي الجزائري في نهاية نوفمبر 2007، دون تحديد تاريخ مستقبلي العملية. وذلك بسبب أزمة القروض الرهنية التي كان لها تأثير شديد على عدة بنوك، ومن بينها سيتي بنك " City Bank " الذي قرر الانسحاب من عملية الخوصصة، لتنسحب بعد ذلك عدة بنوك أخرى معنية بعملية الخوصصة . [1]

وكأثر سلبي للانفتاح والعولمة المصرفية على البنوك الجزائرية ظاهرة غسيل الأموال التي تورطت فيها بنوك جزائرية، ولذلك تم السعي وراء إصدار قانون خاص بعقوبات تتعلق بظاهرة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تم المصادقة على القانون في بداية 2005، يهدف إلى إنشاء لجنة الاستعلام المالي والتي تتكون من قضاة وممثلين عن البنك المركزي تعمل على تلقي الإخطارات من المؤسسات المالية والبنكية حول العمليات المشبوهة للتحقيق فيها. ومن ثم إحالتها إلى العدالة في حالة ثبوت التهم على أصحابها، كما نشير في هذا الصدد إلى التعاون الدولي مع الهيئات الدولية ذات العلاقة بالتعامل المالي في مجال مكافحة عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب [2] ونشير أيضا في هذا الجانب الى جهود الدولة المستمرة في هذا المجال خاصة في سن القوانين لضبط هذه الظاهرة.

المطلب الثالث: النظام المصرفي الجزائري ومعايير لجنة بازل:

لمواجهة التحديات الخاصة بالأصول ورأس المال ولضرورة وجود نظام شامل في البنوك يمكنها من ذلك وتشكيل جانب ايجابي يؤثر في العمل المصرفي من حيث الرقابة والمنافسة، قامت لجنة بازل بطرح مقرراتها والتي تشكل فرصة للبنوك في هذا الجانب ،حيث وضعت اللجنة العليا للرقابة على البنوك في بنك التسويات الدولي اتفاقية بازل I وبازل II ، حيث تعتبر هذه الأخيرة كتطور نوعي وكمي لما عرف ببازل1، وأخيرا بازلIII التي فرضت مقرراتها الأزمات المالية العالمية لسنة 2008،أي أزمة الرهن العقاري .

الفرع الأول: مقررات لجنة بازل الأولى (BALE I):

[1] سعاد حوحو ، مرجع سابق،ص.218.

[2] سليمان ناصر، مرجع سابق، ص.11

ساهمت لجنة بازل في تطوير إدارة المخاطر المصرفية من خلال الاهتمام بوضع حد أدنى لرأس المال في البنوك وذلك للقضاء على مصدر هام للمنافسة غير العادلة، والعمل على تحقيق الاستقرار المصرفي.

أولا: نشأة لجنة بازل وأهدافها:

لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية غير مستندة لأي اتفاقية دولية، تم إنشاؤها بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية لدراسة جوانب الرقابة على البنوك، ومنه فان قرارات اللجنة لا تتمتع بأي صفة إلزامية أو قانونية. وقد تشكلت لجنة بازل تحت تسمية " لجن التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية " وقد تكونت هذه اللجنة من مجموعة الدول العشرة وهي: بلجيكا- فرنسا- كندا- ألمانيا الاتحادية- ايطاليا- اليابان- هولندا – السويد- المملكة المتحدة- الولايات المتحدة الأمريكية- سويسرا- لوكسمبورغ . [1]وتعمل لجنة بازل على تحفيز البنوك من خلال إتباع مبادئ ومعايير مناسبة في مجال الرقابة على البنوك، كما تعمل المنظمات الدولية على إلزام الدول بإتباع هذه القواعد وذلك ضمن برامج الإصلاح المالي للصندوق والبنك الدوليين .و تهدف لجنة بازل إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر أهمها في النقاط التالية:[2]

1. العمل على تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي وخاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث، وإفراط المصارف وخاصة الدولية في تقديم القروض لهذه الدول مما أدى إلى إضعاف مراكزها المالية .
2. مواكبة القضايا والمتغيرات المصرفية الحديثة في ظل العولمة المالية والمصرفية وذلك من خلال آليات وتقنيات مصرفية حديثة.
3. القضاء على مصدر هام للمنافسة غير العادلة في البنوك للدول المتطورة والدول النامية، من خلال تحديد حد أدنى لكفاءة رأس المال.
4. العمل على تطوير أساليب الرقابة على البنوك وتسهيل عملية تداول هذه الأساليب بين البنوك المركزية.

ثانيا: معيار كفاءة رأس المال لبازل I:

---

[1] دريد كامل آل شيب ، مرجع سابق، ص. 306

[2] المرجع السابق ،ص،ص.309،310.

تضمنت اتفاقية بازل I ثلاث محاور رئيسية وهي أهداف الاتفاقية (التي تم التطرق إليها)، بالإضافة إلى مكونات رأس المال وأوزان المخاطر الائتمانية .

I- مكونات كفاية رأس المال المصرفي لبازل I:

وتتحدد كفاية رأس المال المصرفي حسب مقررات بازلI وفقا للجوانب التالية:[1]

1. ربط العلاقة بين احتياجات رأس المال لدى البنك وبين الأخطار الناتجة عن كل النشاطات سواء كانت داخل ميزانية البنك أوخارجه.
2. تقسيم رأس المال إلى شريحتين :

* رأس المال الأساسي: ويشمل حقوق المساهمين+ الاحتياطات المعلنة والاحتياطات العامة والقانونية+ الأرباح غير الموزعة .

* الشريحة الثانية وتتمثل في رأس المال التكميلي " المساند " ويضم الاحتياطات غير المعلنة +احتياطات إعادة تقييم الأصول + احتياطات مواجهة ديون متعثرة + الاقتراض متوسط الأجل من المساهمين + الأوراق المالية (الأسهم والسندات التي تتحول إلى أسهم بعد مدة).

II- شروط رأس المال لبازل I:

كما تتمثل شروط رأس المال لبازل I في النقاط التالية: [2]

1. أن لا يزيد رأس المال التكميلي على رأس المال الأساسي عن 100% من مجموعة عناصر رأس المال الأساسي.
2. أن لا تزيد نسبة القروض التي تحصل عليها البنك والتي تدخل ضمن الإطار عن 50% من رأس المال الأساسي.
3. أن لا تزيد المخصصات العامة عن 1.25%، حيث بالإمكان زيادتها إلى 2% بطريقة مؤقتة من الأصول والالتزامات العرضية مرجحة الخطر لأنها لا ترقى إلى حقوق الملكية.
4. خضوع احتياطات إعادة التقييم للأصول وذلك لاعتبارات معينة (خصم بنسبة 55%)، وذلك لافتراض إمكانية حدوث هذا الفرق للضريبة عند البيع، كذلك يتم سداد الأوراق المالية التي

---

[1] عبد الله غالم ، مرجع سابق، ص.273.

[2] المرجع السابق، ص. 274.

تتحول إلى أسهم بعد حقوق المودعين وقبل حملة الأسهم عند احتسابها ضمن رأس المال التكميلي" المساند".

5. الموافقة من طرف السلطات الرقابية على أية احتياطات سرية ضمن قاعدة رأس المال المساند.

III- أوزان المخاطر الائتمانية:

حيث قامت اللجنة باستحداث طريقة لقياس معدل كفاية رأس المال على أساس أوزان المخاطر، يطبق على جميع المكونات داخل أو خارج الميزانية العمومية، وذلك بتحويل الأصول إلى أصول مرجحة بالمخاطر وفق الأوزان التالية: 0%، 10%، 20%، 50%، 100%، حيث يمكن تلخيص ذلك وفق الجدول التالي:

جدول رقم (4-1): الأصول مرجحة بأوزان المخاطر حسب بازل I(داخل الميزانية)

	أوزن المخاطر %
المتطلبات النقدية +المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية+المطلوبات بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات+المطلوبات من حكومات دول التعاون الاقتصادي OCDE	%0
المطالبات على المؤسسات العامة والمحلية (حسبما يتقرر وطنيا)	%10
المطالبات من بنوك التنمية الدولية وبنوك دول منظمة OCDE+النقدية في الطريق	% 20
قروض مضمونة بالكامل برهن عقاري ويشغلها ملاكها	% 50
جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية +مطلوبات من القطاع الخاص + جميع المطالبات الأخرى (على المصارف خارج دول التعاون الاقتصادي والأسهم والمنشآت والآليات)ويتبقى على استحقاقها أكثر من سنة+مطلوبات من شركات القطاع العام.	% 100

المصدر: سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل** ،مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية (التحولات الاقتصادية –الواقع والآفاق) ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف،،يومي 14-15 ماي 2004ص.289.

حيث نشير أن إعطاء وزن ترجيحي للمخاطر للأصل لا يدل على التشكيك في تحصيله بنفس الدرجة، بل هو أسلوب ترجيحي للتفرقة بين الأصول في درجة المخاطرة لتكوين المخصصات ،أما فيما يخص أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات العرضية أي التعهدات خارج الميزانية فنوضحها في الجدول التالي:

جدول رقم (4-2): الأصول مرجحة بأوزان المخاطر حسب بازل I(خارج الميزانية)

أوزان المخاطر	البنود
%20	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية (الاعتمادات المستندية)
%50	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطاب الضمان، تنفيذ عمليات المقاولات أو التوريدات)
%100	بنود القروض(الضمانات العامة)

المصدر: عبد الله غالم ، **العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية**، دار أسامة للنشر، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2014،ص.273.

ومنه يتعين على البنوك العاملة في النطاق الدولي الالتزام بأن تصل نسبة رأسمالها إلى إجمالي أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 08 % كحد أدنى وذلك مع نهاية سنة 1992، وهذا باستعمال المعادلة التالية: [1]

$$\text{معدل كفاية رأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان} = \frac{\text{رأس المال الاساسي + رأس المال المساند}}{\text{تصنيف الأصول الى مجموعات} \times \text{أوزان المخاطر المخصصة}} \times 100 \geq 08\%$$

ثالثا: ايجابيات وسلبيات معيار كفاية رأس المال لبازل I:

بالرغم من أن الهدف من معيار كفاية رأس المال في اتفاقية بازل I هو توحيد المعيار الذي كان الأثر الواضح على مستوى المصارف العالمية، ولكن لا زال هنالك بعض التناقض، وفي هذا الجانب يمكننا إدراج سلبيات وايجابيات هذه الاتفاقية في النقاط التالية:

I- الايجابيات: وتتحدد ايجابيات الاتفاقية في ما يلي:[2]

1. المساهمة في دعم واستقرار النظام المصرفي العالمي والعمل على إزالة التفاوت في المنافسة بين البنوك.
2. تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في المصارف.
3. تصاعد الاهتمام بالمحافظة على المراكز المالية للبنوك مع وجوب زيادة رأس المال بزيادة الأصول الخطرة أدى إلى أهمية دور الجمعيات العمومية في تحديد مجالس إدارة البنوك

---

[1] سمير الخطيب ، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك "منهج علمي وتطبيق عملي"** ،منشأة المصارف ،الإسكندرية،مصر،2005، ص. 31.

[2] دريد كامل آل شيب ، مرجع سابق، ص، ص. 316،317.

واتخاذ القرارات المناسبة.(مثلا زيادة رأس مال البنك بمساهمات جديدة من أموال المساهمين الخاصة) ومنه يكون اتجاه البنوك إلى زيادة الأصول ذات المخاطر الأقل .

4. أصبح من المتاح تكوين فكرة سريعة عن سلامة المؤسسات المالية من خلال هذا المعيار .

Π- سلبيات معيار كفاية رأس المال: حيث يمكننا عرض أهم السلبيات في النقاط التالية:[1]

1. قد يؤدي الالتزام بمعيار كفاية رأس المال إلى عدم تكوين المخصصات الكافية إذا لم تكن الدولة تتبع سياسة واحدة وملزمة لتصنيف الأصول واحتساب المخصصات، لذلك يتعين متابعة هذه الأخيرة من طرف جهات الرقابة المعنية.
2. محاولة التهرب من طرف بعض البنوك من الالتزام بالاتجاه إلى بدائل الائتمان التي تندرج خارج الميزانية مع عدم احتسابها في مقام المعدل.
3. إضافة تكلفة إضافية على المشاريع المصرفية مما يضعف تنافسيتها مع المشروعات غير المصرفية والتي تقوم بتقديم خدمات مماثلة.

الفرع الثاني: مقررات بازل Π :

نظرا لوجود نقائص في إطار اتفاقية بازل I ، أصدرت لجنة بازل وذلك كمراجعة الاتفاق في تموز 1999، وثيقة استشارية تتضمن عدد من الاقتراحات لإصلاح اتفاقية بازل الأولى، حيث قدمت من خلال هذه الوثيقة ثلاثة جوانب وهي تحسين إطار حساب ملائمة رأس المال وتطوير عملية المراجعة الإشرافية، بالإضافة إلى تقوية انضباط السوق مع ضمان دعم هذه الجوانب الثلاثة لبعضها البعض ، وفي حزيران- يونيو2004،نشرت اللجنة الإطار الجديد لاشتراطات رأس المال للمؤسسات الائتمانية بما يعرف باتفاق بازل 2 الذي أصدر نهائيا في يونيو 2006 حيث يعتبر هذا الاتفاق تحسينا ضروريا للاتفاق الأول باشتراطه الربط الوثيق لرأس المال بالمخاطر المحتملة المصارف [2]

---

[1] المرجع السابق، ص.317.

[2] ضياء مجيد الموسوي ، **عولمة الحوكمة المالية " التنظيم والإشراف ومراقبة المؤسسات المالية في أعقاب الأزمة العالمية 2008-2009** " دار هومة، الجزائر ، 2013، ص. 122.

أولا: مقررات بازل Π (الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل الثانية):

تم استحداث نسبة رأس المال الجديد نظرا لجوانب الضعف الموجودة في معيار بازل 1، فالمعيار الأول لا يفرق بين تصنيف المقترضين في نسبة كفاية رأس المال، كذلك لا يحفز هذا المعيار على تنويع المحفظة والذي يؤدي إلى خفض المخاطر، كما أهمل معيار كفاية رأس المال في إطار بازل 1 معالجة المخاطر التشغيلية.*[1]

I- الدعامة الأولى: المتطلبات الدنيا لرأس المال:

حيث يتضمن الإطار الجديد في احتساب معدل كفاية رأس المال تطبيق مناهج وأساليب جديدة لتقرير أوزان مخاطر جديدة مثل : مخاطر التشغيل. إضافة إلى مخاطر الائتمان ومخاطر السوق . مع الإبقاء على نسبة رأس المال حيث لا تقل عن 08%، وقد حددت اتفاقية بازل Π ثلاث أساليب لقياس مخاطر الائتمان كالتالي:[2]

1- الأسلوب النمطي أو المعياري Standarlized approach :

حيث يتم استخدام هذا الأسلوب بواسطة البنوك التي لا تستطيع تطبيق أسلوب التصنيف الداخلي، حيث يعتمد الأسلوب النمطي على التصنيفات الائتمانية لمؤسسات التصنيف الائتماني. وقد تم تقسيم هذه التصنيفات إلى ستة (06) فئات، مع إعطاء وزن مخاطر لكل فئة وفق تصنيف كل بنك من البنوك والشركات والدول، كما حدد هذا الأسلوب تحديد درجات التعرض لمخاطر قروض التجزئة والقروض العقارية، ونبين ذلك وفق الجدول التالي:

جدول رقم (4-3): أوزان المخاطر والتصنيف الخارجي

الشريحة	AAA TO AA-	A+ TO A-	BBB TO BBB-	BB+ TO B-	اقل من-B	الغير مصنف
ديون محكمة	صفر	20	50	100	150	100
البنوك (خيار أول)	20	50	100	100	150	100
البنوك (خيار ثاني)	20	50	80	100	150	50
الشريحة	AAA TO AA-	A+ TO A-	BBB TO BB-	اقل من-BB		الغير مصنف
الشركات	20	50	100	100	150	100
عقارات (سكن)	/	50	50	/	/	/
عقارات (تجاري)	/	100	100	/	/	/

المصدر: شقيري نوري موسى وآخرون، **إدارة المخاطر**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان،الأردن،2012، ص. 27

---

[1] نوري موسى شقيري وآخرون، **إدارة المخاطر**، الطبعة الأولى ، دار المسيرة، عمان، الأردن ، 2012، ص. 271.

* المخاطر التشغيلية هي المخاطر التي تنتج عن عدم سلامة أو فشل العمليات الداخلية وخطا العنصر البشري.

[2] سمير الخطيب ، مرجع سابق،ص-ص.41-43.

2- أسلوب التقييم الداخلي Internal Rating Based approch :

وهو النموذج الذي يعمل البنك من خلاله على تحديد المخاطر وإدارتها داخليا، بحيث يتضمن هذا النموذج ضرورة تحديد كفاية رأس المال وذلك بعد سماح الجهات الإشرافية والرقابية بذلك. [1]

وينقسم هذا الأسلوب إلى قسمين :[2]

2-1 الطريقة الأساسية " Basic Indicator ": حيث تنص هذه الطريقة البنوك على الاحتفاظ برأس مال لمواجهة مخاطر التشغيل (بما يساوي نسبة ثابتة من إجمالي دخل البنك لثلاث سنوات الأخيرة التي حقق فيها الأرباح).

2-2 منهج المقياس المتقدم " Aducaced Meaxrement Approach " :

حيث وفق هذا المنهج تكون البنوك حرة في احتساب متطلبات رأس المال وذلك من خلال برامج إحصائية. ولكن بعد موافقة السلطات الرقابية عليها.

3- الاعتماد على ما تقوم به البنوك :

حيث يمكن الاعتماد على ما تقوم به البنوك الأكثر تطورا وذلك من خلال دراسة إتباع أساليبها الإحصائية المتطورة لتقديم حجم المخاطرة الائتمانية وخسائر القروض ومتطلبات رأس المال .

Π- الدعامة الثانية :مراجعة السلطات الرقابية :

إلى جانب أهمية تقييم كفاية رأس المال مقارنة بالمخاطر ، فقد أضافت مبادئ بازل Π أهمية مراجعة المراقبين لهذا التقييم وذلك ليصبح بإمكانهم التدخل إذا ما تطلب الأمر ذلك، لتحقيق فعالية إدارة المؤسسات المصرفية وأنظمة الرقابة عليها، حيث أدخلت بازل Π بعض التعديلات والتي تسمح من التأكد من كفاية رؤوس أموال المصارف. بالإضافة إلى التركيز على بعض التعديلات على مراجعة المصارف لمخاطر التركز، إضافة إلى كيفية التعامل مع مخاطر استخدام الضمانات

---

[1] نوري موسى شقيري وآخرون، مرجع سابق، ص. 281.

AAA: المنشأة ذات قدرة فائقة على السداد .

AA: المنشأة ذات قدرة فائقة على السداد وبدرجة أقل.

A: المنشأة ذات قدرة فائقة على السداد ولكنها أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية من سابقاتها.

BBB: المنشأة ذات قدرة مرضية على السداد ولكنها أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية أكثر من سابقاتها .

BB: هناك شكوك في قدرة المنشأة على السداد وهي عرضة للتقلبات الاقتصادية .

B: ازدياد الشكوك في قدرة المنشاة على السداد وهي عرضة أكثر للتقلبات الاقتصادية من سابقاتها.

[2] نوري موسى شقيري وآخرون، مرجع سابق، ص. 277

والمشتقات الائتمانية، كما تطرقت بازل Π لعملية التوريق* ، وذلك باستحداث أسلوب رقابي جديدا يساعد المصارف في التنبؤ بمخاطر هذه المعاملات .[1]

وعموما يتطلب تحقيق هذا المبدأ تطبيق ما يلي: [2]

1. إلمام كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك بدرجة المخاطر .
2. تقييم متين لكفاية رأس المال .
3. تقييم شامل للمخاطر .
4. مراجعة لأنظمة الرقابة الداخلية.

إذن يتمثل الهدف من المراجعة من طرف السلطة الرقابية في التأكد من أن كفاية رأس المال حسب نوعية المخاطر التي يواجهها البنك، وأسلوب المحافظة على المستوى المطلوب لرأس المال .

حيث اقترحت لجنة بازل في هذا الصدد أربعة مبادئ كالتالي: [3]

1. المبدأ الأول: يتعلق بمدى توفر الوسيلة المناسبة لتقييم مدى كفاية رأس المال .
2. المبدأ الثاني: يتعلق بتقييم الجهة الرقابية للنظم المتوفرة لدى البنوك داخليا لتقييم رأس المال وتحديد مدى قدرتها على الالتزام بالنسب المحددة.
3. المبدأ الثالث: توقع السلطات الرقابية احتفاظ البنوك بمعدل كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المطلوب. بل يجب أن تتوفر لديها القدرة على أن تطلب من البنوك الاحتفاظ بمعدل أعلى من الحد الأدنى.

***التو ريق** : أو ما يعرف **بالتسنيد** في مفهومه هو عملية تحويل القروض المصرفية إلى أوراق مالية تطرح للتداول ويعني ذلك أن يتم تحويل ديون المؤسسات والهيئات المقترضة من المقرض الأساسي إلى مقرضين آخرين أي مشتروا الأوراق المالية أي التوريق هو عملية مالية بحتة الهدف منها تحويل القروض البنكية الغير قابلة للسيولة في الحين إلى أوراق مالية تباع وتشترى في السوق، مما يسمح للمؤسسات المالية والبنوك بتحويل جزء من موجوداتها المالية إلى سيولة ، مما يسمح لها برفع نشاطها التجاري

[1] محمد عبد الوهاب، عبد السلام محمد خميس، **الأزمات المالية (قديمها وحديثها)، أسبابها ونتائجها، الدروس المستفادة،** الطبعة الأولى، 2010، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 183.

[2] نوري موسى شقيري وآخرون، مرجع سابق، ص. 278.

[3] عبد الرحيم القدومي ، إيهاب نظمي، **تطبيق المصارف لمقررات لجنة بازل الثانية المتعلقة بالرقابة الداخلية: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في الأردن**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد الرابع ، جامعة الوادي، الجزائر ، جانفي 2011، ص.11.

4. المبدأ الرابع: يجب تدخل السلطات الرقابية لتحول دون انخفاض رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، ومطالبة البنوك باتخاذ الإجراءات التصحيحية في حالة حدوث حالة انخفاض هذا الحد.

III- الدعامة الثالثة لبازل II: انضباط السوق:

وتسعى البنوك لتطبيق الإشراف الكفء من خلال بناء شراكة قوية مع المشاركين الآخرين في السوق، مما يتطلب من البنوك الإفصاح عن معلومات كافية بشأن المخاطر المحددة في الدعامة الأولى للاتفاقية أي فيما يخص محددات كفاية رأس المال ، وذلك بما يتضمن المواقف الائتمانية ، حيث الهدف من هذا الإجراء هو تمكين أصحاب المصالح من تحديد حالة ووضعية البنك .[1]

ومما سبق نجد أن جانب الإفصاح شامل وذلك بما يتضمن الإفصاح النوعي أي مجال المعلومات وأسلوب المصرف في تقييمه لكفاية رأس المال وشروط كافة الأدوات الرأسمالية، والإفصاح الكمي بما يخص هيكلة رأس المال ومتطلبات مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ونسبة كفاية رأس المال ... الخ.

وعلى العموم فان معدل كفاية رأس المال حسب بازل II أصبح كالتالي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال (حد ادني 08 \%)} = \frac{\text{رأس المال}(\text{شريحة 1}+\text{شريحة 2}+\text{شريحة 3})}{\text{والأصول الالتزامات مرجحة بالاوزان}+(\text{مخاطر السوق}+\text{مخاطر التشغيل})\times 12.5}$$

حيث تمثل الشريحة الثالثة(3):الدين متأخر الرتبة قصير الأجل.

الفرع الثالث: مقررات بازل III :

جاءت قرارات بازل 3 بإصلاحات رقابية وتنظيمية أكثر شمولا من بازل 1 وبازل 2 . ولكن قبل التطرق لهذه الإصلاحات نشير إلى نقائص بازل 2 التي فرضت بدورها الإصلاحات التي تضمنتها بازل 3 وذلك من خلال استعراضنا لأهم أسباب هذا الإصلاح وهو أزمة الرهن العقاري وذلك من منظور بازل.

[1] ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق، ص. 124.

أولا: جوانب القصور في بازل II من خلال الأزمة العالمية لسنة 2008:

إن حدوث أزمة الرهن العقاري بعد فترة وجيزة من تطبيق معايير بازل 2 في الدول المتقدمة ، جعل من الضروري تفسير هذه الأزمة بالاعتماد على هذه المعايير، وتندرج أهم الأسباب التي أدت الى هذه الأزمة من منظور بازل فيما يلي:[1]

1. عدم توفر البنوك العالمية على المستوى الكافي من الأموال الخاصة ذات النوعية الجيدة لتغطية المخاطر المصرفية، والمقصود بذلك صغر الشريحة الأولى مقارنة مع حجم المخاطر المصرفية.
2. عدم كفاية شفافية السوق وذلك كنتيجة لعدم كفاية مستوى الإفصاح، بالإضافة إلى أن مؤسسات التقييم قد عملت على تضليل المستثمرين، وذلك من خلال منح تقييم عال لأصول عالية المخاطر، وذلك بغرض خدمة مصالحها الخاصة .
3. إهمال بعض أنواع المخاطر مثل تلك المرتبطة بالعمليات على المشتقات واستعمالها كوسيلة لإدارة المخاطر .
4. تعقيد عمليات التوريق ، والمبالغة فيها مما أدى إلى تخفيض متطلبات رأس المال ونقل الأصول من داخل الميزانية إلى خارجها، وبالتالي ظهور معدل كفاية رأس المال أعلى من الواقع .
5. عمليات الاستدانة المفرطة داخل وخارج الميزانية من أجل تغطية أثر الرفع المالي وزيادة مردوديتها .

ثانيا: القواعد التنظيمية لإصلاحات بازل III :

جاءت مقررات بازل 3 بإضافات ومتطلبات رقابية على الملاءة المالية وكفاية رأس المال أكثر صرامة من (بازل I وبازل II)، حيث أوصت بازل 3 بضرورة وصول البنوك لنسبة رأسمال مقابل الأصول الممتازة التي تحتفظ بها نحو 7 في المئة من قيمة القروض التي تمنحها للعملاء ، حيث كانت تقدر سابقا بـــ 02 %، وحسب بازل 3 يمكن للسلطات أن تفرض قيودا على توزيع الأرباح وعلى عملية منح المكافآت المالية، وذلك في حال انخفاض هذه النسبة. حيث تتوقع لجنة

---

[1] حياة نجار ، **اتفاقية بازل III وأثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013، ص، ص. 16،17.

بازل أن تعمل المؤسسات المالية على تطبيق توصياتها إبتداءا من جانفي 2013 تدريجيا إلى غاية 2019 كأقصى أجل لتصبح بعد هذا التاريخ البنوك والمؤسسات المالية على المستوى الدولي أكثر قوة مالية واستقرار من ذي قبل.[1]

وتستلزم الإصلاحات المصرفية الدولية وذلك في إطار ما أصبح معروفا باتفاقية (بازل 3) إدخال تحسينات على اتفاقية (بازل 2) فيما يخص الجانب الداخلي لعملية تخطيط المحافظ الاستثمارية، وتقويم المواقف تباعا طبقا لأخطار السوق، بالإضافة إلى توجيه النظام المحاسبي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة والتعديلات على القيم الحالية للمحافظ الاستثمارية، وذلك يتجاوز الأحكام التي تتطلبها معايير الإبلاغ المالي.[2]

كما توصي مقررات (بازل3) البنوك بالاحتفاظ بأصول رأس مالية سائلة ذات جودة كبيرة، حيث يختلف تأثير هذه الإصلاحات على البنوك . كما ستؤثر هذه القواعد الأكثر صرامة في الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية الكبيرة والمركبة وفي عامل ربحيتها، مما يتطلب عليها تطبيق القواعد التنظيمية التي اعتمدت من طرف لجنة بازل وذلك في نوفمبر 2010، وقد قررت بازل 3إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الأساسي يتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ، ويعادل 4.5 % على الأقل من الأصول ذات المخاطر وذلك بدل النسبة التي قررتها بازل 2 والتي تقدر بـــ 02 % .[3]وعموما تهدف القرارات التي جاءت بها بازل 3 إلى جملة من النقاط نذكرها في ما يلي:[4]

1. زيادة وتحسين جودة رؤوس الأموال للبنوك فمثلا تساهم الأسهم العادية لرأس المال في استيعاب اكبر للخسائر خلال الأزمات .

---

[1] عبد الرحمان مغازي ، شيخي غنية، **الالتزام بالضوابط الرقابية البنكية الفعالة كوسيلة لتحقيق الاستقرار المالي**، مجلة دراسات اقتصادية ، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر، جانفي 2013 العدد، 21 ، ص.12.

[2] محمد عبد الوهاب العزاوي ، **الأزمات المالية (قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها والدروس المستفادة)**، الطبعة الأولى، 2010، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ، ص. 191.

[3] عبد الرحمان مغازي ، شيخي غنية، مرجع سابق ، ص. 14.

[4] ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق، ص، ص. 142،141.

2. وضع نسبة للرفع المالي * بهدف الحد من تراكم الديون المفرط إلى رأس المال الإجباري.
3. زيادة التأكيد بالمخاطر المصرفية ومخاطر الجانب أو الطرف المقابل .
4. إنشاء احتياطي وقائي إضافي لرأس المال لمواجهة ضغوط السيولة قصيرة الأجل .
5. تسديد السيولة وخضوع أنشطة البنوك لشروط مقيدة وذلك في المشتقات المالية والمتاجرة والتوريق حتى نهاية سنة 2011، ومنه سيكون التعامل بذلك أكثر تكلفة ، بحيث يهدف ذلك إلى ضمان التغطية الأفضل للمخاطر المرتبطة بتلك التعاملات .

ونشير إلى أنه من المفترض أن يبدأ العمل تدريجيا بالإجراءات التي جاءت بها بازل 3 اعتبارا من جانفي سنة 2013 إلى غاية سنة 2015 وتنفيذها بشكل تام سنة 2019.

ثالثا: معيار كفاية رأس المال حسب بازل 3:

وضع اتفاق بازل 3 معيار موحد لرأس المال حيث أصبح شكله السائد عبارة عن عملية تجميعية للعناصر التالية :[1]

1. الشريحة الأولى لرأس المال (**Tier 1**): وتشمل حقوق الملكية للأسهم العادية والأرباح المحتجزة، والباقي من هذه الشريحة يتكون من أدوات ثانوية التي لديها أرباح تراكمية غير تقديرية بشكل كامل أو كوبونات بدون تواريخ استحقاق ولا حافز للتخليص، بالإضافة إلى أدوات رأسمالية هجينة مع حافز للتخليص. حيث تشكل هذه الأدوات شريحة إضافية .
2. الشريحة الثانية لرأس المال (**Tier 2**): ويضم الأدوات الصادرة عن البنك شريطة أن نستوفي معايير إدراجها في هذه الشريحة (والتي لم يتم إدراجها في الشريحة الأولى)، فائض المخزون (علاوة الإصدار) والتي تنتج من عملية إصدار الصكوك، الأدوات المصدرة من الشركات التابعة للبنك، بعض مخصصات خسائر القروض، والتعديلات التنظيمية المطبقة في حساب الشريحة الثانية، حيث يتمثل هدف هذه الشريحة في امتصاص

* الرفع المالي: توليفة من أموال الملاك والدائنين ، ويعبر عنه بنسبة الدين إلى مجموع الأصول ، كما أن استخدام الرفع المالي يؤدي إلى تقلب عائد السهم العادي في المنشأة ، حيث تقاس درجة تقلب عائد السهم نتيجة للاعتماد على أموال الغير من خلال درجة الرفع المالي ، وتعرف الرافعة أو معامل الرفع بأنها نسبة مجموع الديون إلى مجموع الموجودات أو القيمة الكلية للمنشأة ، كما يرى آخرون أن الرفع المالي أداة لقياس المخاطر التي تترتب على الهيكل المالي.

[1] عادل زقرير ، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة(1980-2014)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص. 147.

الخسائر في حالة التصفية آو استمرارية نشاط البنك. ومنه حسب بازل 3 فان إجمالي رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2) يجب أن تكون بنسبة 8.5 % من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات . كما عملت بازل 3 على النظر في تراكم الاستدانة أي الرافعة المالية في النظام المصرفي، وذلك من خلال اقتراح إطار هام وبسيط وشفاف للاستدانة، يتضمن كل مصادر الاستدانة (الرافعة المالية) داخل وخارج الميزانية . وعبرت بازل 3 عن نسبة الاستدانة (الرافعة المالية) كما يلي: [1]

$$\text{نسبة الاستدانة (الرافعة المالية) (Leverage ratio)} = \frac{\text{مقاييس رأس المال}(\boldsymbol{Cap\ measure})}{\text{مقاييس التعرض}(\textbf{Exposure measure})} \geq 3\%$$

حيث يضم البسط الشريحة الأولى لرأس المال، حيث ستواصل اللجنة استخدام هذا المقياس وقد تستخدم رأس المال النظامي كمقياس لرأس المال لقياس نسبة الرافعة المالية ،أما بالنسبة للمقام فهو يضم القيم المحاسبية في الميزانية للتعرض لمخاطر غير المشتقات وتشمل مقاييس التعرض لأحكام محددة أو تعديلات التقييم المحاسبي، لا يسمح بمعاوضة القروض والودائع .

الفرع الرابع: النظام المصرفي الجزائري و تطبيق معايير بازل:

قام قانون النقد والقرض بإحداث هياكل للرقابة على الجهاز المصرفي وذلك لدعم الاجراءات اللازمة للملاءة المالية، والتي تعمل على مستوى بنك الجزائر والمتمثلة فيما يلي:[2]

1- اللجنة المصرفية: هي لجنة تراقب عمل البنوك والمؤسسات المالية، وتتابع مدي تطبيقها للقوانين والأنظمة الخاضعة لها، وتعاقبها عن كل مخالفة، وتدعو اللجنة المصرفية في حالات الملاءة المالية المتعثرة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة التوازن المالي، أو تقوم بتعيين مدير مؤقت بغية التصحيح، كما يمكنها فرض عقوبة مالية لصالح خزينة الدولة، وتقوم اللجنة المصرفية بتحقيق الرقابة عن طريق متابعة الوثائق والمستندات، أو التنقل إلى عين المكان للرقابة وتمارس اللجنة رقابتها حسب المادة 114 من قانون النقد والقرض من خلال أعضائها المعنيون لمدة خمس سنوات وهم المحافظ ونائبه، وقاضيان منتدبان من المحكمة العليا، وعضوان مقترحان من وزير المالية لكفاءتهما المالية والمحاسبية

---

[1] المرجع السابق، ص.149.

[2] الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك(دراسة طرق استخدام التنبؤ من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية)، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010 ،ص-ص.205-209

2- مركزية المخاطر: هي لجنة مكلفة بجمع كل المعلومات الخاصة بأسماء المستفيدين وطبيعة وسقف القرض الممنوح من طرف جميع البنوك والمؤسسات المالية والمبالغ المسحوبة ، والضمانات المقدمة مقابل الحصول على أي قرض، وذلك بعد تحديد كل مخاطر القروض، ولا يمكن لأي بنك أو مؤسسة مالية أن تمنح أي قرض إلا بعد الحصول على الاستشارة وكل المعلومات الخاصة بالمستفيد من القرض من طرف لجنة مركزية المخاطر.

3-مركزية عوارض الدفع: تم إنشاء هاته الهيئة من طرف بنك الجزائر ، وذلك بموجب النظام رقم 92- 02 المؤرخ في 22 مارس ،1992بحيث فرض على كل مؤسسات الوساطة المالية الانضمام إلى هذه المركزية وتقديم كل المعلومات الضرورية لها، وتقوم مركزية عوارض الدفع بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والعراقيل التي تظهر عند عملية استرجاع القروض،أو العمليات التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع ومنه تضمن مهمة هذه الهيئة تنظيم بطاقية مركزية لعوارض الدفع وكل ما يترتب من مشاكل دفع وتسديد القروض ،بالإضافة إلى نشر قائمة عوارض الدفع بصفة دورية إلى الوسطاء الماليين.

4-جهاز مكافحة الشيكات بدون مؤونة: حيث جاء هذا الجهاز بهدف دعم قواعد العمل بالشيك، حيث تم إنشاء هذا الجهاز بموجب النظام رقم 92-03المؤرخ في 22 مارس 1992 ، ليضمن عمله تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد وتبليغ المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين .

5-مركزية الميزانيات: حيث أنشأت هذه الهيئة بموجب المادة الأولى من النظام رقم 96-07 المؤرخ بتاريخ 03 جويلية 1996 ،حيث تنص هذه المادة على إنشاء مركزية الميزانيات لدى بنك الجزائر طبقا للمهام الموكلة إليه المتمثلة في مراقبة توزيع القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية وهذا قصد توحيد طرق التحليل المالي الخاصة بالنظام المصرفي، وتعد مركزية الميزانيات مرصد إحصائي محاسبي ومالي للمؤسسات ، تهدف إلى تحسين المعلومات الخاصة بالمؤسسات للحصول على تصريحات لميزانياتها ،وجداول حسابات النتائج، والبيانات الملحقة.

أما بالنسبة لتطبيق الجزائر لمعايير بازل فانه يمكننا ملاحظة تأخر الجزائر في الاتفاقية حيث يصل تطبيقها تدريجيا إلى سنة 1999 ،حيث كانت التعليمة 94-74 الصادرة عن بنك

الجزائر بتاريخ 29-11-1994 ناجحة في جعل البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية تتمكن من مسايرة بازل1، إلى جانب معظم المعدلات المتعلقة بالقواعد الحذرة، كما أصدرت الجزائر عدة تعليمات تتوافق ومقررات بازل I، لكن بالرغم من ذلك هناك اختلاف واضح بين معيار الرقابة في الجزائر ومعيار لجنة بازل ،يمكننا توضيحه في النقاط التالية: [1]

1. معدلات ترجيح المخاطر في الجزائر تختلف عن معدلات لجنة بازل ،حيث نجد في الجزائر المعدلات هي 0%،5%،20%،100%،في حين ما أقرته بازل هو0%،20%،50%،100%.
2. نسبة الملاءة تحقق ضمان تغطية خطر الائتمان فقط، وتغفل عن مخاطر معدل الفائدة ومخاطر الصرف.
3. النظام المصرفي الجزائري لا يتوفر على أنظمة لقياس المخاطر(مخاطر التشغيل ومخاطر السوق) المنصوص عليها.
4. اختلاف المخصصات لمواجهة المخاطر المصرفية العامة حيث تدرج حسب بازل ضمن رأس المال المساند، أما في الجزائر فيتم إدراجها ضمن مكونات رأس المال الأساسي.
5. نظام الرقابة الداخلية ونظام المعلومات غير متطور في النظام المصرفي الجزائري.
6. عدم امتلاك الهيئة التنظيمية والرقابية لنظام تسيير وتقييم للعمليات الجارية للبنوك ،حيث يعد وجودها من مبادئ لجنة بازل.

في حين لم تشهد اتفاقية بازل II أي تطبيق رسمي إلا في بعض النصوص التي تخص الجانب الرقابي، بالإضافة إلى عدم موافقة الإجراءات المتخذة في الجزائر لاتفاقية بازل وذلك بالنسبة لترجيح المخاطر المتعلقة بالمساهمة في الشركات .[2]

إلا أنه في ظل التطورات والتغيرات العالمية الجديدة، وخاصة تلك التي فرضتها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. تعززت التدابير القانونية والتشريعية التي تنظم القطاع البنكي في الجزائر وتضمن الاستقرار المالي مثل صدور الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، أي من جانب مراقبة المخاطر وذلك كمهمة أساسية لبنك الجزائر حيث أن تعزيز مهام بنك الجزائر

---

[1] إبراهيم تومي ،**النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والشركة الجزائرية للاعتماد الايجاري**، مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة بسكرة ،الجزائر ،2007-2008،ص،ص.126،127.

[2] سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل**، مرجع سابق.

يتيح الكشف المبكر لنقاط الضعف ، كما عزز بنك الجزائر إمكانيته في مجال اختبار الصلابة ، وذلك بالموافقة مع إتمام تنقيط البنوك والمؤسسات المالية في ظل النظام الجديد لتحقيق أفضل رقابة للمخاطر البنكية، بالإضافة إلى القيام بمراجعة مؤشرات الصلابة المالية من طرف لجنة الاستقرار المالية (وهي إحدى عشر (11) مؤشرات دنيا مع استحداث المؤشرات الأخرى والمسماة بمؤشرات مقترحة).

كما شهدت سنة 2010، إعطاء الأهمية للتقييم الدوري لاستقرار النظام المالي والبنكي بواسطة اختبار الصلابة الذي ادخل سنة 2007، بالإضافة إلى تشجيع تبادل المعلومات بين مختلف الهيئات المشرفة على القطاع المالي (بنك الجزائر- اللجنة المصرفية- الخزينة العامة- هيئات رقابية – شركات التامين- لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها) [1]

أما بالنسبة لتطبيق معيار بازل3 في النظام المصرفي الجزائري فانه لم يرد أي تنظيم أو تعليمة تبين حساب معدل كفاية رأس المال وفق الإصلاحات الجديدة، وذلك بالرغم من صدور التنظيم رقم 14-01 المؤرخ في 16-02-2014 والذي يتضمن رفع نسبة الملاءة من 08%إلى 9.5% بين معامل أموالها الخاصة القانونية من ناحية ومجموع مخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق المرجحة من ناحية أخرى وهذا تزامنا مع بداية العمل بمقررات بازل3.[2]

وذلك ابتداء من أول أكتوبر 2014 وذلك مع ضرورة تغطية رأس المال القاعدي لكل من مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل بنسبة 7% على الأقل. بالإضافة إلى إلزامية تكوين هامش بنسبة 2.5%من الأموال الخاصة القاعدية للبنك، مع إمكانية فرض نسبة ملاءة أكبر من طرف اللجنة المصرفية وذلك إذا اقتضى الأمر.

المطلب الرابع: مبررات تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات المصرفية الحديثة

في ظل المتغيرات الجديدة وازدياد حدة المنافسة وحتمية برامج التأهيل التي يطبقها الاقتصاد الوطني، صار لزاما أن تتطور البيئة المصرفية لتتواكب مع المستجدات وتساهم في تحقيق وتفعيل تأهيل المؤسسات الاقتصادية الوطنية ودعم تنافسيتها أمام المؤسسات الأجنبية. وارتأينا قبل التطرق

---

[1] عبد الرحمان مغازي ، شيخي غنية، مرجع سابق، ص. 20.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **نظام رقم 01- 13 مؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 16فبراير2014 و يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية**،السنة:51، العدد:56، الصادر بتاريخ 25 سبتمبر 2014:ص-ص.21-28.

إلى دور البرامج المالية الأوروبية في ظل اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية في تأهيل النظام المصرفي الجزائري تحديد أهم مبررات عملية تأهيل هذا النظام.

الفرع الأول: اختلالات النظام المصرفي الجزائري

ان كل المؤسسات المالية والمصرفية الجزائرية مطالبة بتكثيف جهودها وذلك لتحقيق فعالية النظام المصرفي الجزائري، وتقريبه من المقاييس الدولية. كما يتعين على الجهات المعنية العمل على الرفع من أداء المنظومة المصرفية، والقضاء على الاختلالات الموجودة في القطاع المصرفي الجزائري والتي نذكر من بينها ما يلي: [1]

1. الدور الأيديولوجي للبنوك والذي ينحصر في تمويل الاقتصاد، والذي أدى إلى فقدان البنوك لهدفها الأساسي وهو سعيها وراء تحقيق الربح، وبالتالي ضعف مهمة الوساطة المالية للقطاع المصرفي.
2. غياب المنافسة بين المصارف وتأخر التكنولوجيا الحديثة .
3. العجز الملاحظ في الجانب البشري بما يشمل جوانب التنظيم و التأطير.
4. ضعف أنظمة الإعلام، التسويق والاتصال، إلى غير ذلك مما تتضمنه بصفة عامة العملية التسويقية.

ومنه فان هناك عدة جوانب تحتاج إلى التأهيل ويجب أن ترتكز عليها عملية الإصلاح وهي تخص كل التحديات التي تواجه عملية تطوير النظام المصرفي الجزائري سواء كانت تحديات داخلية وخارجية(والتي سبق التطرق اليها).

الفرع الثاني: التحديات الداخلية للنظام المصرفي الجزائري

يواجه النظام المصرفي الجزائري عدة تحديات داخلية، حيث تخص هذه التحديات الجانب الوظيفي والهيكلي والبشري، حيث نحدد جملة التحديات الداخلية التي تعتبر من أهم مبررات تأهيله في ما يلي:

أولا- هيكل ملكية البنوك: حيث بالرغم من أن قانون النقد والقرض 90- 10 فتح المجال أمام القطاع الخاص و الأجنبي للاستثمار في القطاع المصرفي، حيث تزايد عدد البنوك الخاصة، وذلك مع بقاء البنوك العمومية ثابتة، حيث أصبحت14 بنك خاصو 6 بنوك عمومية إلى غاية نهاية

---

[1] مصطفى بلمقدم ، بوشعوار راضية، **تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004، ص،ص.84،85.

الثلاثي الأول من سنة 2015، [1]إلا أنه وبالرغم من قلة عدد البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة، فان السيطرة واضحة للقطاع العام، ويتضح ذلك من خلال حجم الودائع والقروض حيث نوضح ذلك في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (4-4): تركيبة الودائع بين البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة (2006-2014)

الوحدة: مليار دج

البيان/السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حجم الودائع	3516.5	4517.3	5161.8	5146.4	5819.1	6733.0	7238.0	7787.4	9117.5
حصة البنوك العمومية%	92.9	92.7	92.2	90.0	89.9	89.1	87.1	86.5	87.7
حصة البنوك الخاصة %	7.1	7.3	7.8	10.0	10.2	10.9	12.9	13.4	12.3

المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنوات الدراسة.

وكما هو موضح من خلال هذا الجدول فان سيطرة البنوك العامة واضحة ومرتفعة من حيث حجم الودائع، وذلك بنسبة 92.9% سنة 2006، وان كانت النسبة قد تناقصت بشكل تدريجي لتصل إلى 87.7% سنة 2014إلاأنها بقيت مرتفعة، مقابل ارتفاع طفيف وتدريجي لحصة البنوك الخاصة .

الجدول رقم(4-5): تركيبة القروض بين البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة (2006-2014)

الوحدة : مليار دج

البيان/السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي القروض	1904.1	2203.7	2614.1	3085.1	3266.7	3724.7	4285.6	5154.5	6502.9
حصة البنوك العمومية %	90.67	88.52	87.49	87.9	86.81	85.75	86.74	86.5	87.8
حصة البنوك الخاصة %	9.33	11.48	12.51	12.09	13.19	14.25	13.26	13.5	12.2

المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنوات الدراسة.

ومنه نلاحظ نفس الأمر من خلال هذا الجدول بالنسبة لسيطرة البنوك العامة على حجم القروض، وذلك بنسبة 90.67% سنة 2006، وان كانت النسبة قد تناقصت بشكل تدريجي تقريبا لتصل إلى 86.5% سنة 2013 إلا أنها بقيت مرتفعة، مقابل ارتفاع طفيف وتدريجي لحصة البنوك الخاصة. إذن فسيطرة البنوك العمومية واضحة على السوق المصرفية الجزائرية

[1] سليمان ناصر ، أدم حديدي، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر،العدد2، جوان 2015، ص،15.

ثانيا- صغر حجم رأسمال البنوك: على الرغم من التطور الذي شهدته البنوك الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلا أنها لا تزال تعاني من صغر أحجامها وذلك مقارنة بالبنوك العربية والأجنبية. حيث يثير هذا الموضوع عدة مشاكل وذلك في ظل ظاهرة اندماج البنوك من أجل تقوية مكانتها وتعزيز كفاءاتها وتنافسيتها، [1] مما أدى بالسلطات إلى إصدار النظام رقم 08-04المؤرخ في 23 ديسمبر 2008 والذي يرفع الحد الأدنى لرأس المال إلى 10 مليار دج بالنسبة للبنوك و3.5 مليار دج بالنسبة للمؤسسات المالية (بعد أنكان 2.5 مليار دج بالنسبة للبنوك و500 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية).[2] ونبين تطور حجم رؤوس أموال لبنوك جزائريةفي الجدول التالي:

جدول رقم(4-6): تطور حجم رؤوس أموال البنوك الجزائرية خلال الفترة (2005-2014) **الوحدة ملياردينار**

البنك	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البنك الوطني الجزائري	14.6	14.6	14.6	14.6	41.6	41.6	41.6	41.6	41.6	41.6
البنك الخارجي الجزائري	24.5	24.5	24.5	24.5	24.5	24.5	76.0	76.0	100.0	100.0
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	33.0	33.0	33.0	33.0	33.0	33.0	33.0	33.0	33.0	33.0
بنك التنمية المحلية	15.8	15.8	15.8	15.8	15.8	15.8	15.8	15.8	15.8	15.8
القرض الشعبي الجزائري	25.3	29.3	29.3	48.0	48.0	48.0	48.0	48.0	48.0	48.00

المصدر: المواقع الالكترونية للبنوك المعنية خلال سنوات الدراسة.

ثالثا- ضعف البيئة التحتية لتكنولوجيا الحديثة لدى البنوك الجزائرية:

حيث يحتاج الجهاز المصرفي في الجزائر إلى عصرنة الأنظمة والبرامج، حتى يكون قادرا على المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية، حيث مازالت البنوك الجزائرية لا تستجيب لأبسط التطورات الحاصلة في التكنولوجيا، كما أن تخلف أنظمة الدفع وشبكات الاتصال في البنوك الجزائرية وعدم مسايرتها للتطورات العالمية، وذلك بما يشمل ضعف شبكات الاتصالات الالكترونية في البنوك وغياب استخدام الهاتف في الخدمات المصرفية، والتأخر في استعمال البطاقات البنكية وأنظمة الدفع، أدى الى ضرورة وحتمية النظر في عصرنة الأنظمة والبرامج في العمل المصرفي.[3]

---

[1] علي بوعمامة ، **اندماج وخصخصة البنوك**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود وتمويل، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005،2006، ص.181.

[2] عادل زقرير ، مرجع سابق، ص،227.

[3] سليمان ناصر ، أدم حديدي، مرجع سابق، ص،17.

رابعا- مشكل القروض المتعثرة والاهتمام بتمويل التجارة الخارجية:

حيث كان ذلك نتيجة حتمية للسياسات الاقراضية التوسعية التي انتهجتها الجزائر كأداة لشراء السلم الاجتماعي، دون النظر في المردودية المالية للنشاط المصرفي وخصوصا منح الائتمان، وهذا الأمر مستمر إلى غاية الآن وقد أدى إلى تدهور ملحوظ في نوعية محافظ قروض البنوك.[1] بالإضافة إلى مشكل القروض المتعثرة هناك سياسة عدم التنويع في منح القروض بمختلف القطاعات الاستثمارية ولمختلف الآجال، وذلك بسبب الاهتمام بالتمويل البنكي للتجارة الخارجية على حساب تمويل الاستثمارات المنتجة، وبالرغم من أن قانون 90-10 والأمر 03-11 الصادر في 26-08-2011 لم يغفل مضمونهما عن فتح مجال التمويل الشامل للبنوك ،إلى أن تركيز البنوك الجزائرية في الجانب التمويلي موجه لتمويل التجارة الخارجية على حساب الجوانب التمويلية الموجهة للاستثمار. [2]

خامسا-ثقل الإجراءات البيروقراطية خصوصا طول معالجة القروض (خاصة الاستثمارية):

بالرغم من أن هناك شروط تحسينية لتقليص مدة معالجة ملفات القروض إلى 20 يوما في البنوك الجزائرية، إلا أنه في الوقت الذي تتطلب دراسة ملف القرض والإجابة عليه بالسلب والإيجاب في بنك أجنبي في الجزائر (مثل سوسييتي جنرال Société Générale) أسبوعا واحدا، فان هذه المدة تتراوح بين 05 و06 أشهر في بنك عمومي، بالإضافة إلى بعض الشروط التي تعيق القرض الاستثماري مثل المساهمة الشخصية والتي تتجاوز أحيانا 30% إلى 40% من قيمة المشروع، بالإضافة إلى المبالغة في طلب الضمانات في حين نجد العكس في القروض الموجهة للاستيراد أو القروض الموجهة لمشاريع الشباب لأنها مضمونة من صناديق مختصة بذلك خاصة في البنوك العمومية. [3]

سادسا- ضعف نسبة التغطية المصرفية:

تحسب نسبة التغطية المصرفية بقيمة عدد السكان في البلد على عدد الوكالات آو الشبابيك المصرفية الموجودة، حيث تعد الجزائر الأضعف في دول حوض المتوسط والدول العربية، حيث

---

[1] مليكة زغيب ، حياة نجار، **النظام البنكي- تشخيص الواقع وتحديات المستقبل**- الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، الواقع والتحديات ،مرجع سابق ، ص، 403.

[2] سليمان ناصر، أدم حديدي، مرجع سابق، ص،16.

[3] المرجع السابق، ص، 19.

نجد في الوقت الذي يتوفر فيه شباك لكل 25000 نسمة في الجزائر، نجدها تبلغ في تونس شباك لكل 9000 نسمة وشباك لكل 9500 نسمة في المغرب، حيث نشير إلى أن المعدل العالمي هو شباك لكل حوالي 3000 نسمة.[1]

وبالنسبة للنظام المصرفي الجزائري نوضح معدل الكثافة المصرفية خلال الفترة (2004-2014) في الجدول التالي:

الجدول رقم(4-7): معدل الكثافة المصرفية في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2004-2014)

	بنية الجهاز المصرفي الجزائري						المجموع		عدد السكان	معدل الكثافة المصرفية
	عدد البنوك العامة بما فيها صندوق التوفير	عدد الوكالات	عدد البنوك الخاصة بما فيها البنك المختلط	عدد الوكالات	عدد المؤسسات المالية	عدد الوكالات	عدد البنوك والمؤسسات المالية	عدد الوكالات		
2004	06	1063	15	-	04	-	25	1183	32.364	0.37
2005	06	1097	12	-	02	-	20	1227	32.906	0.37
2006	06	1126	11	-	03	-	20	1278	33.481	0.38
2007	06	1093	12	-	03	-	21	1287	34.096	0.38
2008	06	1057	14	-	03	-	23	1301	34.591	0.38
2009	06	1072	14	-	03	-	23	1324	35.268	0.38
2010	06	1077	14	-	03	-	23	1367	35.978	0.38
2011	06	1083	14	-	03	-	23	1426	36.717	0.39
2012	06	1091	14	301	03	86	23	1478	37.495	0.39
2013	06	1099	14	313	03	87	23	1499	38.297	0.39
2014	06	1113	14	325	03	87	23	1525	39.114	0.39

المصدر: بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التقارير السنوية لسنوات 2004، 2006، 2008،2010،2012، 2014 .

سابعا- إشكالية فائض السيولة غير الموظفة لدى البنوك الجزائرية:

حيث تعاني سوق ما بين البنوك من فائض المعروض النقدي من الأموال، وذلك بعد أن كانت طيلة سنوات تعاني من احتياج دائم للسيولة يدفعها دائما لطلب إعادة التمويل من بنك الجزائر. وهذا الفائض هو نتيجة نمو حجم السيولة في إطار السيولة في إطار سياسة رفع الأجور وتحسين القدرة

[1] المرجع السابق ،ص.20.

الشرائية للمواطن. وعموما نبين في الجدول التالي حجم فائض السيولة لدى البنوك الخارجية خلال الفترة (2006-2014)

الجدول رقم(4-8): حجم فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة (2006-2014)

الوحدة: مليار دج

البيان/السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حجم الودائع	3516.5	4517.3	5161.8	5146.4	5819.1	6733.0	7238.0	7787.4	9117.5
حجم القروض	1904.1	2203.7	2614.1	3085.1	3266.7	3724.7	4285.6	5154.5	6502.9
فائض السيولة= الودائع- القروض	1612.4	2313.6	2547.7	2061.3	2552.4	3008.3	2952.4	2632.9	2614.4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدولين رقم (4-4)و(4-5).

ثامنا- ضيق السوق النقدي والمالي:

حيث أنه من الضروري وجود سوق نقدية منظمة، وذلك لتأمين السيولة النقدية وتوفير أدوات الدفع للبنوك، ومن خلالها يتم توفير التمويل اللازم للنشاط الاقتصادي، ويتم من خلالها أيضا تفعيل أدوات الرقابة على الائتمان والنقد، أيضا من الضروري وجود سوق مالي أي سوق الادخار شبه السائل والائتمان طويل الأجل، حيث نشير في هذا الصدد أنه بالرغم من فتح أبواب بورصة الجزائر في جانفي 1998، إلا أنها مازالت تتسم بقلة التعاملات، ومازالت غير فعالة في الجانب التمويلي، وحرمت بذلك البنوك التجارية من مزايا التعامل مع هذه السوق من خلال التمويل.[1]

تاسعا- القيود المحاسبة والتنظيمية:

ونشير في هذا الجانب إلى عدم ملائمة المخطط الحسابي القطاعي الخاص بالبنوك في تغطية الحسابات وطرق معالجة العمليات المصرفية، وكذلك غياب محاسبة تحليلية بنكية دقيقة مكيفة مع واقع هذه البنوك، إضافة إلى ذلك ضعف منظومة الاتصال التنظيمي بين مختلف المصالح ، مما انعكس سلبا على عملية اتخاذ القرار.[2]

[1] مليكة زغيب ، حياة نجار، مرجع سابق،ص،403.

[2] علي بوعمامة ،مرجع سابق، ص، 182.

المبحث الثاني: دراسة تقييمية لبرامج دعم وعصرنة النظام المصرفي الجزائري في إطار برنامج ميدا

نظرا لنقاط الضعف التي يعاني منها النظام المصرفي، يتوجب على السلطات النظر في هذا الكيان لتأهيله ولتمكينه من مواكبة التطورات والتغيرات على الساحة المصرفية العالمية، لذلك نرى من الضروري إبراز أهمية عملية تأهيل النظام المصرفي الجزائري، وذلك بهدف مواجهة تحديات المنافسة التي أفرزتها البيئة المصرفية الحديثة وتطورات العمل المصرفي، حيث نظرا للمبررات التي تطرقنا إليها والتي تخص الجوانب التي تحتاج إلى تأهيل في النظام المصرفي الجزائري، ترى اللجنة الأوروبية بالجزائر ضرورة إصلاح المنظومة المصرفية التي يسيطر عليها القطاع العمومي والتي لا تزال تعاني من خصائص الاقتصاد الموجه، وذلك لاعتماد البنوك العمومية على العمل دون مخاطر مع المؤسسات العمومية، لذلك تم اعتماد برنامج دعم وعصرنة النظام المالي ككل بمرافقة جوانب التمويل الأوروبية في إطار برنامج ميدا .

المطلب الأول: ماهية التأهيل

إن التغير في الأحداث والوقائع المحيطة بالمؤسسة بصفة عامة يحتم عليها التكيف مع هذا التغير والتأقلم مع كل المستجدات، وذلك من خلال تطبيق برنامج التأهيل، حيث يمكننا في هذا الجانب إبراز الهدف من هذه البرامج، مع تقديم تعريف شامل للتأهيل.

الفرع الأول: تعريف التأهيل

ظهر مصطلح التأهيل أولا من خلال التجربة البرتغالية سنة 1988 في إطار إجراءات المرافقة لتكامل البرتغال مع أوروبا، بحيث كان يسمى بالبرنامج الاستراتيجي لتنشيط وتحديث الاقتصاد البرتغالي(**Economie programme stratégique de dynamisation et modernisation de portugaise**)، ثم أصبح المصطلح بعد ذلك خاص بدول العالم الثالث خاصة تلك التي غيرت وجهتها من النظام الاشتراكي نحو اقتصاد السوق، لتصبح بذلك بحاجة إلى برنامج تأهيل اقتصادياتها.[1]

[1] سليمة غدير أحمد ، مرجع سابق، ص.53.

وتتفق جميع التعاريف في كون التأهيل عملية تقترن دائما بتحسين تنافسية* المؤسسات، وتضمن هذه العملية إجراء التغيرات على مستوى المؤسسة في جميع وظائفها الإنتاجية، المالية، التجارية والبشرية وعلى مستوى المحيط المباشر.

و قد عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI " التأهيل" سنة 1995 على أنه " عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصوصا للدول النامية التي هي في مرحلة الانتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات.[1]

كما يعرف التأهيل على أنه " مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسات في إطار الاقتصاد التنافسي أي أن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي.[2]

ويعرف التأهيل على أنه " عبارة عن ديناميكية لإحداث تغييرات كبرى من المحيط العام ".ومنه فالتأهيل هو كل عملية تهدف إلى تطوير القدرات التنافسية للمؤسسة والرفع من درجة الجودة والكفاءة في استخدام مواردها الداخلية وبالتالي فرض وجودها في الساحة الوطنية والدولية ".[3]

الفرع الثاني: أهداف عملية التأهيل

تعمل الدول النامية و من بينها الجزائر على تبني برامج التأهيل وذلك سعيا منها لتحقيق جملة من الأهداف نذكر من بينها ما يلي:[4]

1. **على المستوى الكلي:** وتشمل الأهداف في هذا المستوى في إعداد سياسة اقتصادية وذلك من أجل دعم ورفع المستوى التأهيلي للمؤسسات، بالإضافة إلى إعداد آليات تمكن المؤسسة

---

* يختلف مفهوم التنافسية باختلاف محل الحديث فيما إذا كان شركة أو قطاع أو دولة، والتنافسية على مستوى المؤسسة تعني القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يضمن نجاح هذه الشركة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية.

[1] نصيرة قورشي ، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 18/17أفريل 2006،ص.5.

[2] عبد الرحمان بن عنتر ، **واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد1،2002،ص. 174.

[3] المرجع السابق

[4] عبد اللطيف بلغرسة ، رضا حاوحدو، **أثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر،العدد1،2002، ص، ص، 177،176.

والهيئات الحكومية بالقيام بإجراءات وذلك على المستوى القطاعي والجزئي، كما تتضمن الأهداف في هذا المستوى إعداد برنامج محدد لتأهيل المؤسسة الاقتصادية ومحيطها.

2. **على المستوى القطاعي:** حيث يهدف البرنامج إلى العمل على تحديد الجهات المتعاملة مع المؤسسة من خلال تحديد المهام والإمكانيات وذلك لدعم تنافسية المؤسسة.
3. **على المستوى الجزئي:** وفي هذا المستوى يهدف برنامج التأهيل إلى التنبؤ بأهم الصعوبات والنقائص التي تواجه المؤسسة الاقتصادية، وضرورة القيام بتشخيص استراتيجي لمعرفة جوانب القوة والضعف من أجل تحديد الإجراءات اللازمة لتحسين أداء المؤسسة.

كما نشير في هذا الجانب أن تبني بعض التقنيات عند مباشرة عملية التأهيل أمر حتمي وضروري ، ويبقى البعض منها عبارة عن عملية اختيارية ، لذلك من الضروري التنسيق فيما يخص ذلك وهذا بما يتضمن الجانبين التاليين :[1]

1. الجانب التقني: ويتعلق بحل المسائل ذات الطابع التقني المرتبطة بالتسيير.
2. الجانب البشري: ويتم التركيز فيه على العلاقة الناشئة بين المسير والمستخدم وحول جانب المخالفات وردود أفعال العمال اتجاه ذلك.

المطلب الثاني دراسة تقييمية لبرنامج AMSFA لدعم النظام المالي الجزائري في جانبه المصرفي

يضطلع برنامج ميدا الخاص بتمويل برنامج " AMSFA " لدعم عصرنة القطاع المالي الجزائري، وذلك طبعا بما يشمل القطاع المصرفي ، وسنفصل في ذلك لاحقا

الفرع الأول: التعريف ببرنامج *AMSFA

ونعني بتسمية البرنامج الاختصار للعبارة من اللغة الأجنبية وهي: **AMSFA : دعم وعصرنة القطاع المالي الجزائري"Appui A la Modernisation du Secteur Financier Algérien"**، حيث تم التوقيع على البرنامج بتاريخ 13أوت2000 في اطار ميزانية برنامج ميدا 1،ويهتم برنامج ميدا بتمويل برامج المساعدة الفنية والمشروعات القطاعية التي يجري تنفيذها في الجزائر، حيث تشتمل أهدافه الرئيسية في تحرير القطاع المالي وتقوية الإشراف والتنظيم الرشيد، وتحديث نظم المدفوعات وبناء قدرات

[1] حسين يحي ، **قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة تلمسان ،الجزائر ،2012-2013،ص.17

البنوك التجارية، وتطوير الأدوات المالية بهدف زيادة إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى الأدوات المدارة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار[1] ،حيث استفاد القطاع المالي وذلك بما يشمل الخزينة العمومية، بنك الجزائر، والبنوك التجارية إلى جانب مؤسسات التامين وبورصة الجزائر من مبلغ قيمته 23,25 مليون أورو في إطار الدعم التمويلي الخاص ببرنامج ميدا، وهذا المبلغ موجه لتكوين مسيري هذه القطاعات ودعم المراقبة للعمليات المصرفية ، وإقامة نظام تسيير مركزي للأخطار المصرفية على مستوى بنك الجزائر، بالإضافة إلى دعم الندوات والتربصات. [2]وذلك خلال المدة المحددة للبرنامج والتي تمتد إلى أربع سنوات، حيث بدأ هذا البرنامج فعليا سنة 2002.أما برنامج " AMSFA " في شقه المصرفي فهو يعنى بتأهيل خمسة بنوك عمومية CNEP Banque – BNA –BADR – BDL –BEA، حيث تم إزالةCPA من البرنامج لأنهاكانت تشارك في عملية الخصخصة، حيث يمثل جزء مهم من خطة البرنامج، إجراءات ليست مرئية، وهذا حسب تصريحات من خبراء البرنامج، وتخص هذه الإجراءات عمل الخبرات وعملية التأهيل في التسيير الداخلي بهدف تحسين الإدارة في البنوك وتحقيق التكيف مع تغيرات وتطورات العمل المصرفي.

الفرع الثاني: الأهداف العامة لبرنامج " AMSFA"

تهدف السلطات النقدية من وراء برنامج دعم وعصرنة النظام المالي خاصة في الجانب المصرفي إلى تحقيق جملة من الأهداف من خلالها تستطيع دعم وعصرنة هذا القطاع، وجعله قادرا على مواكبة التطورات الحاصلة في البيئة المصرفية، حيث يمكننا في هذا الجانب إبراز جملة من أهداف البرنامج في النقاط التالية :[3]

1. تمكين الهيئات المكلفة بالتنظيم من الحكم والقرار الرشيد في القطاع المالي .
2. تقديم وسائل حديثة ومتطورة لمؤسسات القطاع المصرفي.
3. تكوين العمال بإدراج التعليم داخل وبين المؤسسات المصرفية.

---

[1] مركز يوروميد للمعلومات:
www.euromed.info.eu/sit559contest.an....html, p.3.consulté le:14-05-2015.10:30

[2] إبراهيم بوزيان وآخرون، مرجع سابق، ص، 228.

[3] سليمان ناصر ، **تأهيل المؤسسات المصرفية العمومية بالجزائر (الأسلوب والمبررات)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سابق، ص،598.

4. تشجيع الشراكة الأوروبية على مستوى البنوك وشركات التامين .
5. المساهمة في انطلاق السوق المالية.

أما فيما يخص بعض الأهداف الخاصة للبرنامج فيمكننا ذكر النقاط التالية: [1]

1. تحسين نظام إدارة مخاطر الائتمان وذلك بهدف السيطرة على المخاطر المتعلقة به .
2. تكوين الخبرات من خلال التأطير وتنظيم الملتقيات والبرامج التكوينية سواء تعلق ذلك بالجانب المصرفي أو المؤسسات المالية الناشطة في مجال التأمين .
3. تقديم المساعدة التقنية لبرنامج " SATIM "، وذلك لتحسين وعصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية .
4. تحسين وتطوير عملية دخول واستعمال المعلومات ودقتها وجودتها وذلك في القطاع البنكي بصفة خاصة .
5. هندسة السوق المالي ومطابقتها مع الاحتياجات والتطورات الحاصلة في مجال الأوراق المالية .
6. دعم تطبيق نظام الحوكمة في البنوك والعمل على تنفيذ هذا التطبيق بالأسلوب السليم الذي يتناسب وأهداف البنك، بالإضافة إلى تسيير وتطبيق نظام الحوكمة في شركات التامين العامة.
7. العمل والمساهمة في إيجاد حل متكامل ونقدي كلي في جانب نظام المدفوعات في البنوك الجزائرية .

المطلب الثالث: انجازات وتحديات برنامج "AMSFA" في الجانب المصرفي

يهدف برنامج ميدا من خلال تمويله لبرنامج دعم وعصرنة النظام المالي الجزائري وذلك في جانبه المصرفي إلى العمل على تطوير ودعم عدة جوانب في النظام المصرفي الجزائري لتسهيل تكيفه مع اتفاق الشراكة الأوروجزائرية من جهة ومواكبة التطورات الحديثة من جهة أخرى.

الفرع الأول: نتائج البرنامج في المجال البنكي

مست الإجراءات التي جاء بها برنامج ميدا لدعم وعصرنة النظام المالي الجزائري في جانبه المصرفي عدة مجالات من بينها إدارة المخاطر المصرفية وعصرنة نظم الدفع ،بالإضافة إلى جانب مجال نظام المعلومات والجانب التكويني، والاهتمام بتطبيق نظام الحوكمة في البنوك.

[1] **Le plan d'action du programme Amsfa ,Modernisation du secteur financier** .liberte,2003,consulte le 12-11-2015a09.00

أولا: في مجال إدارة المخاطر (الائتمانية)

إن المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف ،بالرغم من وجود مخاطر جد هامة أخرى كمخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، بدليل أن معظم الأزمات المصرفية في الدول المتقدمة أو النامية كان أهم أسبابها هو تعثر الائتمان ،لذلك أولى الخبراء والمسؤولون على المستوى المصرفي الدولي والمؤسسات الدولية كبنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي الاهتمام بهذا الموضوع، حيث تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة أو رغبة المقترض في الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد، مما يؤدي إلى إلحاق خسائر اقتصادية مباشرة للمصرف ،حيث تمتد هذه الخسائر لتشمل تكاليف الفرصة البديلة وتكاليف ومصاريف معاملات المتابعة للائتمان المتعثر، لذلك نص اتفاق بازل2 على أن نقطة الأساس في عملية منح الائتمان هي تصنيف الزبائن من خلال اختبار أحد البدائل الثلاثة التي تستخدم في التصنيف الائتماني (والتي تم الإشارة إليها سابقا)وهي:[1]

- التصنيف الائتماني الخارجي من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني المعترف بها.
- التصنيف الائتماني الداخلي الأساسي.
- التصنيف الائتماني الداخلي المتقدم

ومنه يسمح التزام المصارف بأحد هذه البدائل يعمل على خفض منح الائتمان إلى الزبائن الذين يتميزون بدرجة مخاطرة ائتمانية عالية ومنه التقليل من هذه المخاطر.

حيث ركز برنامج AMSFA في شقه المصرفي على جانب إدارة مخاطر الائتمان ، وذلك من خلال تقديمه للمساعدة التقنية للبنوك العامة في هذا المجال، وقد تم بدأ أول الإجراءات الهامة في هذا المجال لصالح BADR بنك الفلاحة والتنمية الريفية و البنك الوطني الجزائري BNA في سبتمبر 2002، كما تم البدء في أول عمل في مجال إدارة النقد وذلك لصالح BADR .[2]

كما وضعت اتفاقية بازل Π ضغوطا كبيرة على جميع البنوك لتحسين جودة أصولها وتقليل مخاطر الائتمان التي قد تؤثر على انخفاض نسبة أرباحها، حيث قامت باقتراح أنظمة لتقييم المخاطر، وفي هذا الجانب وفيما يتعلق بالبنوك كبيرة الحجم فقد فضلت التصنيف الداخلي للأخطار(**Internal**

---

[1] صادق راشد الشمري،**استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية** ،دار اليازوري ،عمان ،الأردن،2013، ،ص.62.

[2] Le plan d'action du programme Amsfa, op ;cit.

Risk Calissification) (IRC) وذلك باعتباره الأكثر مرونة، في حين تخوفت منه البنوك الصغيرة الموجودة في إطار تنافسي غير متساوي. [1]

لذلك فان برنامج AMSFA في إطار العمل باتفاقية بازل Π قد تمكن من تأسيس نظم للرقابة الداخلية حسب الاتفاقية (والتي تم التطرق إلى أهم جوانبها في الفصل السابق) وذلك في ثلاثة بنوك عمومية فقط لحد الآن وهي : [2]

- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP- Banque) .
- بنك التنمية المحلية (BDL) .
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) .

حيث يعد تطوير أنظمة الرقابة الداخلية إحدىالأركان الثلاثة الأساسية لاتفاقية بازل 2، لذلك أولى برنامج AMSFA الاهتمام بذلك .

ويعتمد أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي والمتقدم على أربعة مدخلات كمية وهي :[3]

1. احتمال التعثرPropability of **D**efault(PD)**P**:ويقيس احتمال تعثر العميل عن سداد القرض خلال فترة زمنية معينة.
2. الخسارة عند التعثرLoss **G**iven **D**efault(LGD):وتقيس الجزء من القرض الذي لن يستعيده البنك في حالة حدوث الخسارة أي مقدار الخسارة.
3. التعرض عند التعثر: Exposure **A**t **D**efault (EAD)وهو خاص بالتزامات القروض ويقيس مبلغ التسهيلات التي تسحب إذا حدث التعثر.
4. أجل الاستحقاق:Maturity « M» وتقيس الأجل الاقتصادي المتبقي في حالة التعرض .

ويحسب الأسلوب المتقدم والأساسي بنفس المعادلة ،ويكون الاختلاف في مصادر مدخلات المعادلة لكل أسلوب ،وعموما تحسب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال عن طريق المعادلة التالية:

EL=PD×LGD×EAD×M

---

[1] عبد الرحيم القدومي ، إيهاب نظمي، مرجع سابق، ص، 16.

[2] سليمان ناصر ، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل**، مجلة بعثة اللجنة الأوروبية، الجزائر، العدد4،أكتوبر/نوفمبر، 2004، الجزائر، ص، 08.

[3] ابراهيم تومي ،مرجع سابق،ص.96

ثانيا: في مجال نظام المعلومات والجانب التكويني

حيث تم برجمة أول الإجراءات في مجال المعلومات مع بنك **BDL**،وذلك بهدف تحسين هذا النظام، ويتحقق ذلك انطلاقا من تشخيص نظام المعلومات الموجود. [1]كما خصص البرنامج في الجانب التكويني، وذلك في السداسي الثاني من سنة 2002، مشروع تكوين على مستوى دولي للإطارات الخاصة **(Société Interbancaire de Formation)** والمدرسة العليا للصيرفة **(ESB) (L'école Supérieure des Banque)** وذلك لضرورة الارتقاء بالعنصر البشري، الذي يعد من الركائز الأساسية للارتقاء بالأداء المصرفي، وبالتالي فان أي جهد لاكتساب كفاءة وفعالية أكبر في أداء النظام المصرفي ، يجب أن تكون مصحوبة بتطوير إمكانيات العاملين ورفع قدراتهم اللازمة في التعامل مع مختلف المستجدات، لأن أي تطوير لقاعدة التكنولوجيا المصرفية الجديدة والأدوات المالية الحديثة في البنك، من الضروري أن يتطابق مع كفاءة وخبرات العاملين فيه، إضافة إلى الجانب التكويني فان وحدة إدارة البرنامج التي أوكلت لها مهمة تنفيذ ومتابعة برنامج ميدا قامت بتنشيط ملتقيات وورشات عمل وذلك في سنة 2002، وذلك بخصوص عدة مواضيع تمس هذا الجانب وأساليب عصرنة نظام الدفع بقيادة بنك الجزائر وبمشاركة البنك الدولي . [2]

كما يعتبر موضوع تعزيز التكوين في المجال المصرفي موجه إلى :[3]

1. المدرسة العليا للصيرفةESB :أنشأت هذه المدرسة في جانفي 1995 وهي مؤسسة للتكوين العالي تحت وصاية بنك الجزائر ، مهمتها الأساسية التكوين ورسكلة الإطارات العليا والمتوسطة في المجال المصرفي.
2. الشركة ما بين البنوك SIBFوتم إنشاء هاته المؤسسة سنة 1989 من طرف عدة بنوك ومؤسسات مالية جزائرية تهتم بتكوين كل العاملين في المجال المصرفي على اختلاف مستوياتهم المهنية، كما تقدم هذه الشركة نوعين من التكوين تكوين شهاداتي ويتوج بأربع أنواع من الشهادات(شهادة الثقافة المصرفية "مدة التكوين سنتان"، شهادة الأهلية المصرفية" مدة التكوين ثلاث سنوات"، شهادة التحضير للدراسات العليا "مدة التكوين فيها سنة"، شهادة الدراسات العليا المصرفية "مدة التكوين ثلاثة سنوات")،أما النوع الثاني من التكوين وهو التكوين

---

(1) Le plan d'action du programme ,op.cit

(2) IBIDEM.

(3)تومي ابراهيم مرجع سابق،ص.26

التأهيلي وهو تكوين متخصص مرتبط بمنصب العمل الحالي أو الممكن شغله ويكون التكوين من خلال تنظيم دورات تدريبية ،أو ملتقيات منظمة لصالح الشركة أو لصالح موظفي البنوك بطلب منها.

ثالثا: في مجال عصرنة نظم الدفع والخدمات المصرفية

بهدف تحسين الخدمة المصرفية في المصارف الجزائرية بدأت الدراسة الاستطلاعية بشان توأمة ثلاثة بنوك جزائرية في إطار برنامج ميدا، وذلك من طرف مجموعة من الخبراء لدراسة قابلية ذلك.

أما في مجال عصرنة نظم الدفع والخدمة المصرفية فقد تم اقتراح مساعدة تقنية لبرنامج SATIM وذلك بصفة جد خاصة .حيث تعتبر الأهداف الرئيسية لمشروع تحديث أنظمة الدفع في عدة جوانب نذكرها في مايلي:[1]

1. العمل على تجسيد البنى التحتية التي تسمح بتحقيق الفعالية في مجال معالجة المعلومات بين البنوك
2. مواكبة المعايير الدولية في مجال مخاطر أنظمة الدفع .
3. العمل على تطوير وتحديث الإعلام الآلي لبنك الجزائر.
4. تعزيز البنى التحتية للاتصال بين بنك الجزائر والبنوك والمؤسسات المالية ،بريد الجزائر والخزينة العمومية وتسويات عمليات البورصة ومركز المقاصة المسافية بين البنوك.

وتشمل أنظمة الدفع الجديدة مايلي:

- نظام " RTGS "* للدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة طبقا لأحكام النظام رقم 05- 04 المؤرخ في 13 أكتوبر 2005 والذي دخل حيز العمل في 08 فيفري 2006. وهو نظام يخص أوامر الدفع التي تتم مابين البنوك باستخدام التحويلات البنكية أو البريدية للمبالغ الكبيرة ، " ويسمح بتنظيم أوامر تحويل الأموال التعادل أو تفوق مليون دينار ومعالجتها في الوقت الحقيقي (دون فترة سماح) على أنها عمليات استعجالية وفورية وبصورة إجمالية وذلك دون تأجيل، أي أنه يخص فقط عمليات الدفع التي تهتم بالتحويلات.[2]

---

[1] المرجع السابق،ص.،ص.40 ،41.

*RTGS :**R**eal**T**ime **G**ross **S**ettlement.

[2] Système de Paiement RTGS, Média Banque ,Le Journal Interne De La Banque d'Algérie, N°67,2003,pp :12-13

- نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات صغيرة الحجم " ATCI " الذي انطلق العمل به في15 ماي 2006 وأدرجت فيه ثلاثة أنواع من التحويلات : التحويل المعياري الخاص بالزبائن، التحويل من مصرف إلى مصرف، وتحويل التسوية . وبلغ حجم التداول خلال هذه السنة ما يقارب 202861 عملية يمثل منها التحويل الخاص بالزبائن النسبة الأكبر. ويهدف هذين النظامين إلى ضمان تحويل الأموال بصفة فعالة وسريعة وآمنة بين المصارف كما يسمح تحديث هذين النظامين إلى تسهيل تنمية الوساطة المصرفية والمساهمة في تحسين تسيير المخاطر ودعم الروابط المؤسساتية والمالية مع الأسواق.[1]

الفرع الثاني: دور البرنامج في مجال الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري

بعد الانهيارات والفضائح المالية والاقتصادية ، أصبح الاهتمام الكبير بموضوع حوكمة الشركات ضرورة حتمية في كل الاقتصاديات والقطاعات، حيث يعتبر القطاع المصرفي أحد أهم الجوانب التي يجب تطبيق مبادئ الحوكمة فيها لضمان الاستقرار النظام المالي والاقتصادي ككل.

أولا: ماهية الحوكمة والحوكمة المصرفية

يعتبر موضوع عدم الكفاءة في الإدارة وسوء استغلال السلطة في بعض المؤسسات على المستوى الدولي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في بداية التسعينات، بالإضافة إلى أزمة جنوب شرق أسيا 1997 ،هذه الأخيرة التي أثبتت أنها أزمة ثقة وفساد اداري ،من أهم الأسباب المؤدية لظهور موضوع الحوكمة في المؤسسات. وبالرغم من أن هناك عدة بدائل للمصطلح، لكن تم الإبقاء على مصطلح الحوكمة لأنه الأقرب إلى ترجمة المصطلح من اللغة الانجليزية إلى اللغة العربية "**Corporate govermence** ".

---

[1] ابراهيم تومي ،مرجع سابق،ص.41.

I- تعريف الحوكمة:

فيما يخص تعريف الحوكمة فانه يمكننا في هذا الصدد إدراج بعض التعاريف المقدمة من طرف مؤسسات دولية مختصة:

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: الحوكمة هي نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تحدد هيكل وإطار توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين وغيرهم من أصحاب المصالح، وتضع القواعد والأحكام [1]

تعريف مؤسسة التمويل الدولية: الحوكمة هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة مهام الشركات[2]

حيث من التعاريف السابقة يمكننا إعطاء الخصائص الأساسية في نظام الحوكمة:[3]

1. هو نظلم متكامل للرقابة المالية وغير المالية الذي عن طريقه يتم إدارة المؤسسة والرقابة عليها.

2. هو مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدي بها إدارة المؤسسات لتعظيم ربحيتها وقيمتها على المدى البعيد.

3. هو مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالمؤسسة من ناحية أخرى.

4. بالإضافة إلى تحديد المسؤوليات داخلها وضمان حقوق جميع الأطراف التي لها علاقة بالمنظمة وبالعدالة.

II. تعريف الحوكمة في الجهاز المصرفي :

إن تطبيق الحوكمة في البنوك أمر ذو أهمية أكثر من المؤسسات الأخرى لأن انهيار البنوك قد يؤدي إلى انهيار النظام المالي ككل مما يؤدي إلى حدوث أزمة مالية والتي قد تتحول إلى أزمة اقتصادية، وبالتالي التأثير السلبي على الاقتصاد ككل ،حيث يعرف مصرف التسويات الدولية

---

(1) نعيم دهمش ، اسحاق أبو زر عفاف ،**تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك** ، مجلة البنوك في الأردن ،العدد العاشر ، المجلد 22 ،سبتمبر 2003،ص.27

(2)محمد حسن يوسف، **محددات الحوكمة ومعاييرها** ، بنك الاستثمار القومي ، يونيو 2007،مستخرج من http://www.saaid.net/doat/hasn/hawkama.doc

(3)محمد مصطفى سليمان ،**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الاداري والمالي**، الدار الجامعية،الاسكندرية،مصر،2006،ص،ص.15،16

الحوكمة في النظام المصرفي على أنها : " الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي من خلالها يتم تحديد كيفية وضع الأهداف، وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح، وذلك في ظل العمل بالقانون والنظم السائدة، وبما يضمن تحقيق حماية مصالح المودعين . [1]

كما يتضمن نظام الحوكمة في المصارف الطريقة التي تدار بها شؤون البنك من خلال دور كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما يؤثر على تحديد أهداف البنك ومراعاة حقوق أصحاب المصالح وحماية حقوق المودعين.[2]

وتعرف أيضا على أنها الطريقة التي تدار بها شؤون البنوك من خلال الدور المنوط به مجلس الإدارة، بما يؤثر على تحديد أهداف البنك ومراعاة حقوق أصحاب المصالح.[3]

ثانيا: أهداف الحوكمة

إن الهدف من تبني ضوابط الحوكمة ومبادئها يتمثل في مجموعة من النقاط نذكرها في ما يلي: [4]

1. بناء وتقوية المسألة والمصداقية والشفافية .
2. سلامة البيانات والمعلومات بهدف حماية المساهمين وتعظيم عائدهم وحماية جملة الأسهم وأصحاب المصالح وكذلك المراقبين.
3. منع المتاجرة بالسلطة في المؤسسات وتحسين مصداقيتها وصورتها.
4. تعزيز مستوى المسؤولية لدى المسيرين وتحسين عملية صنع القرار .
5. تشجيع الاعتبارات الأخلاقية وتطوير ثقافة قيم السلوك المهني والأخلاقي .
6. ضمان تدفق الأموال المحلية والدولية وتشجيع جذب الاستثمار.
7. دعم استقرار المؤسسات من خلال تجنب الدخول في مشاكل تنظيمية ومحاسبية .

---

[1] محمد عبد الوهاب العزاوي ،عبد السلام محمد خميس، مرجع سابق، ص. 142.

[2] عمر شريفي ،**دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الأزمة الاقتصادية العالمية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس ،سطيف،20-21،أكتوبر، 2009،ص.4

[3] حسام الدين غضبان ،**محاضرات في نظرية الحوكمة**،2015،دار الحامد ،عمان ،الأردن،ص.119

[4] المرجع السابق، ص، ص، 68-69 .

8. بالإضافة إلى العمل على استقراريه السوق المالي والاستثمار والنمو الاقتصادي، وذلك لدورها في تحقيق ميزة تنافسية وتفعيل المنافسة بين الشركات. كما تعمل على زيادة القيمة السوقية لأسهم هذه المؤسسات من خلال ذلك .[1]

كما تتمثل أهمية الحوكمة المصرفية بصفة خاصة في النقاط التالية:[2]

9.تحسين أداء البنوك وارتفاع قيمتها في السوق والحد من مستويات المخاطرة.

10.الحد من التقلبات الكبيرة التي شهدتها وتتعرض لها ـــسواق رأس المال.

ثالثا: المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات

تتطلب الحوكمة تنظيم العلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها وأصحاب المصالح، وذلك لتحديد وتعزيز النظام الذي توضع من خلاله أهداف الشركة أو المؤسسة وطرق تحقيق هذه الأهداف ، ومراقبة الأداء وتسهيل المراقبة الفعالة، ومنه تستند الحوكمة إلى مجموعة من المبادئ التي تعتبر الأساس السليم لتطبيق هذا النظام، وقد حددت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات في النقاط التالية:[3]

1. ضمان إطار فعال لحوكمة الشركات: حيث ينص هذا المبدأ والذي تمت إضافته بعد سنة 2004، على أن إطار حوكمة الشركات يجب أن يعمل على دعم شفافية وكفاءة الأسواق لتكون أكبر انسجاما وتوافقا مع قواعد القانون، وأن يعبر بشكل واضح على تقسيم المسؤوليات بين مختلف الجهات سواء كانت إشرافية أم تنفيذية أم تنظيمية، بالإضافة إلى أن يضمن خدمة المصلحة العامة وشفافية القرارات، وتأدية هاته الجهات لمهامها بشكل مهني وموضوعي.
2. حقوق المساهمين: حيث يجب حماية حقوق المساهمين أي حملة الأسهم، بحيث يمكنهم ممارسة حقوقهم بكل شفافية من خلال مشاركتهم في اجتماعات السلطة العامة وحماية طرق تسجيل الملكية سواء نقل أو تحويل المساهمات، بالإضافة إلى ضرورة حصولهم على معلومات مادية بخصوص الشركة، وذلك بطرقة منظمة في الوقت المحدد، كما يحق لهم

---

[1] صادق راشد الشمري ،**استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية**،2013،دار اليازوري عمان، الأردن، ص، ص، 07- 10 .

[2] حسام الدين غضبان ،مرجع سابق،ص.150.

[3] المرجع السابق،ص-ص.114-117.

المشاركة في التصويت وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، ونزع عضويتهم أي المشاركة الفعالة في اجتماعات الهيأة العامة ، ولهم الحق في وضع القرارات التي من شأنها تعديل النظام الأساسي للشركة وتحديد صلاحيات المساهمين الجدد.

3. دور أصحاب المصالح : حيث يجب أن يضمن الإطار العام لحوكمة الشركات حقوق أصحاب المصالح التي حددها القانون أو الاتفاقيات المتبادلة ، والعمل على إيجاد الآليات التي من خلالها تحقيق التعاون الفعال بين أصحاب المصالح لرفع الأداء وإمكانية توسيع ونمو الشركات.
4. الإفصاح والشفافية : بحيث يحدد هيكل الحوكمة توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مجلس الإدارة، المديرين، والشركاء، والمساهمون، والعاملون والدائنون وغيرهم، وأن يضمن دقة وتوقيت الإفصاح عن كل الأمور المتعلقة بالشركة ، أي الوضع المالي والأداء وملكية الشركة وحوكمتها، أي يضمن الإطار العام للحوكمة الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة عن كل الجوانب، وعن أعضاء المجلس بما يخص خبراتهم ومؤهلاتهم وعملية الاختيار، بالإضافة إلى معرفة الصفقات التجارية ذات العلاقة والمخاطر إلى غير ذلك من الأمور المتعلقة بالشركة.
5. مسؤوليات مجلس الإدارة : ينبغي أن يكون لمجلس الإدارة استراتيجية واضحة عن المؤسسة ومراقبة عالية للإدارة، ومنه يجب أن يتيح نظام الحوكمة المتابعة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة ، وأن يضمن مساءلة هذا الأخير من قبل المساهمين.
6. التعامل المتكافئ والسليم مع المساهمين: ينبغي أن يحقق إطار الحكومة حسن التعامل لجميع المساهمين، سواء كانوا الأقلية او المساهمين الخارجين، وأن يضمن حصولهم على تعويضات مناسبة في حالة أي خرق لحقوقهم القانونية، بالإضافة إلى ضمان حقهم في التصويت ومراقبة نشاط الشركة ، أي المساواة في التعامل مع المساهمين .

رابعا: مبادئ الحوكمة في المصارف

قامت لجنة بازل بإصدار تقرير نظام الحوكمة في المصارف وذلك سنة 1999 ليتم تعديله سنة2005، وفي فيفري 2006 تم إصدار نسخة مستحدثة بعنوان

(Enhancing Corporate Governance for Banking Organisation) ويتضمن مبادئ تطبيق نظام الحوكمة في المصارف وهي: [1]

1. **المبدأ الأول:** يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماما لمراكزهم، وأن يكونوا على اطلاع تام بنظام الحوكمة و إدارة العمل بالمصرف، وأن يكونوا مسؤولين بشكل تام على تطبيق استراتيجية العمل المصرفي وسياسة إدارة المخاطر والعمل على تفادي تضارب المصالح، كما يستلزم الأمر من المجلس تشكيل لجان لمساعدته، ويتضمن ذلك لجنة تنفيذية ولجنة مراجعة داخلية، حيث تقوم هذه الأخيرة بالتعاون مع مراقبي الحسابات باستلام التقارير ومراجعتها، والعمل على تصحيح القرارات في الوقت المناسب.
2. **المبدأ الثاني:** يجب على مجلس الإدارة الموافقة ومراقبة الأهداف الإستراتيجية للمصرف، بما يخدم مصالح حملة الأسهم والمودعين، وذلك لمنع كل السلوكات و المواقف التي تخل بنظام الحوكمة.
3. **المبدأ الثالث:** وضع حدود واضحة للمسؤوليات والمحاسبة في المصرف من طرف مجلس الإدارة.
4. **المبدأ الرابع:** يجب توفير المهارات والخبرات الضرورية لمسيري المصرف ،وتأكد مجلس الإدارة من قيامهم للأنشطة المصرفية وفق السياسات ونظم الرقابة الداخلية .
5. **المبدأ الخامس:** الإقرار بأهمية وظيفة المراجعة والرقابة الداخلية والخارجية الفعالة والإقرار أيضا باستقلالية مراقبي المحاسبات من طرف مجلس الإدارة، وفي نفس الوقت التأكد من استعمالهم المعايير المطبقة ومطابقة القوائم المالية للموقف المالي للمصرف، بالإضافة إلى مشاركة مجلس الإدارة والإدارة العليا في عملية الإفصاح في القوائم المالية لدعم نظام المراقبة .
6. **المبدأ السادس:** يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا إتباع سياسة تحفيزية فيما يخص الأجور والمكافآت تتناسب مع أهداف المصرف في الأجل الطويل.

[1] محمد عبد الوهاب العزاوي ،عبد السلام محمد خميس ، مرجع سابق، ص،ص، 143- 146.

7. **المبدأ السابع:** ويخص هذا المبدأ جانب الشفافية التي تعتبر عنصر هام لتطبيق نظام الحوكمة، كما يعد الإفصاح العام جد هام وخاصة بالنسبة للمصارف المسجلة في البورصة، وذلك لتحقيق الانضباط في السوق، وتكون عملية الإفصاح من خلال نشر تقارير دورية وسنوية في موقع المصرف على الانترنت، كما يتضمن المعلومات الواجب الإفصاح عنها: البيانات المالية، التعرض للمخاطر، كل الجوانب التي لها علاقة بالمراجعة الداخلية ونظام الحوكمة في المصارف بما يشمل هيكل ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة، المديرين، اللجان، هيكل الحوافز، وسياسة الأجور ....الخ.
8. **المبدأ الثامن:** يجب فهم أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنية القانونية والتشريعية للمصرف، وإمكانية تعرضه لمخاطر قانونية، في حال حدوث سلوكات انتهازية وغير قانونية من طرف أصحاب المصالح أو مسيري المصرف.

خامسا :برنامج AMSFA وتطبيق الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري

يعتبر إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري أهم نقطة تعثر للنظام المصرفي الجزائري، حيث يمكن إيراد أهم الأسباب التي أدت إلى إفلاس البنكين في ما يلي:[1]

1. عوامل مرتبطة بضعف الإدارة والتحكم في التسيير والعمل المصرفي، حيث تم تصنيف الإدارة غير السليمة وضعف التحكم في التسيير وعدم الالتزام بقواعد الحيطة والحذر من أهم الأسباب التي تم تحديدها من طرف مفتشي بنك الجزائر و اللجنة المصرفية في تقارير معاينة البنكين المعنيين، كما تضمن التقرير عدم احترام مؤشرات التسيير المالي، بالإضافة إلى عدم وجود تقارير عن حصيلة النشاط مصادق عليها من طرف الجمعية العامة للمساهمين كما ينص عليه القانون، حيث لم يقم بنك الخليفة بإعداد تقارير نشاطه لسنوات 1999- 2000- 2001، كما تضمنت هاته العوامل جانب ضعف التحكم في تسيير السيولة بالإضافة إلى عدم التنويع في محفظة النشاط وعدم احترام معايير التوازن المالي، حيث تم توجيه موارد قصيرة الأجل لتمويل استثمارات طويلة الأجل، إلى جانب التحويلات المالية المفرطة نحو الخارج،

---

[1] عبد القادر بريش ، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر ،2005-2006، ص-ص، 71،74.

وأيضا عدم القدرة في التحكم في التكاليف من خلال الإفراط في النفقات غير المبررة، وسعي البنك إلى تحقيق الربح على المدى القصير بعيدا عن الالتزام بمهنية العمل المصرفي.

2. عوامل تعود إلى جهات الإشراف والرقابة وذلك بما يشمل الدور الرقابي للجنة المصرفية والبنك المركزي، إضافة إلى عدم قدرة السلطات العامة على التكيف مع متطلبات التحرير المصرفي من خلال دعمها البنوك العامة بإعادة رسملتها وتطهيرها من الديون المتعثرة، مقابل ذلك عدم الاهتمام بترقية البنوك الخاصة ودعمها، مما أدى بهذه الأخيرة إلى ممارسات غير قانونية بالإضافة إلى عدم مواكبة الهيئات الرقابية لتغيرات البيئة الجديدة، حيث يعتبر معظم مسؤولي هاته الهيئات مدراء ومسؤولين سابقين في البنوك العمومية، مما حدد ووجه اهتمامهم في هذا الجانب فقط.

ومنه يعد إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري سبب وجيه للسلطات العمومية لإعادة النظر في التشريع المصرفي وعملية ضبط نشاط المصارف لمنع حالات تعثرها، وكنتيجة حتمية للتطورات المتزايدة في الأسواق المالية، وهذا ما أدى إلى اتجاه الاهتمام على ضرورة تطبيق نظام الحوكمة في المصارف الجزائرية،

وفي اطار برنامج ميدا تم تسجيل بداية مشروعين بشأن حوكمة المؤسسات المالية العامة، وذلك نظرا لدور نظام الحوكمة في تحسين معدلات الأداء وتطوير النظام المصرفي، ولتعزيز الثقة للتعامل معه، بالإضافة إلى أن تبني البنوك الجزائرية لآليات الحوكمة داخلها وداخل المؤسسات الاقتصادية التي تقوم بإقراضها، يضمن لها استرجاع هذه القروض وتفادي مخاطر عدم السداد، ومنه فان هذا النظام يدعم عملية إدارة المخاطر، وفي هذا الجانب استأنفت السلطات المعنية البدء في مشروع حوكمة المؤسسات المالية العامة في آخر أكتوبر 2002، وقد سبق ذلك الجزء الأول من المشروع والذي يخص عملية هيكلة وتوضيح بنية السوق المالي، بحيث تم الانتهاء من أول مرحلة من المشروعين في آخر سبتمبر 2002، والبدا في المرحلة الثانية المتعلقة بالأسواق المالية في آخر سبتمبر 2002، وكما قلنا سابقا فان بداية مشروع حوكمة المؤسسات المالية العامة بما يشمل النظام المصرفي كانت آخر أكتوبر 2002 .[1]

[1] المرجع السابق

المبحث الثالث: عوائق تطبيق برنامج AMSFA وسبل تحديث النظام المصرفي الجزائري.

في ظل الظروف والتطورات العالمية في المجال المصرفي، يجب على البنوك مواكبة هذه التغيرات في إطار يتسم بالتكامل في الخدمات والنشاط المصرفي ويتوافق مع المستجدات المصرفية،لذلك سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تحديد استراتيجية واضحة لتحديث وتطوير النظام المصرفي الجزائري.

المطلب الأول: عوائق تطبيق البرنامج في البنوك

ترجع التحديات التي تواجه تطبيق نظام عصرنة القطاع المالي في إطار برنامج ميدا، وذلك في الجانب المصرفي، وهذا بتصريح خبراء أوروبيين إلى عدة عوائق واختلالات.

الفرع الأول: اختلالات البرنامج :وتكمن اختلالات البرنامج في الجانبين التاليين: [1]

1. يتعلق المشكل الكبير بالائتمان المصرفي، حيث فشلت البنوك في مجال تطبيق عمل بنوك التجزئة، حيث لم تكن البنوك الجزائرية مستعدة لتصبح بنوك التجزئة لافتقارها على ثقافة المخاطرة، وبالتالي تعتبر آلات وشبابيك الخزانة العامة، أما السبب الثاني في فشل البنوك التجارية في الائتمان المصرفي هو بعض المؤسسات الصغيرة ومتوسطة التي تعاني من عجز حقيقي عند تقديم ميزانياتها للبنوك، وذلك بغية الحصول على الائتمان، مما يحتم على البنوك تطوير " ثقافة الضمان ".
2. أيضا نجاح برنامج ميدا حسب خبراء الاستشارات في البرنامج، يعود إلى الجانب الجزائري، وذلك لتحقيق التقدم الذي تعوقه عملية اكتساب الكفاءة التشغيلية والتجارية، بالإضافة إلى نوعية الخدمة المصرفية .لذلك من الضروري الخضوع لخطة شاملة لتأهيل البنوك الجزائرية لإكساب الكفاءة التشغيلية والتجارية، وتحسين نوعية الخدمة المصرفية، حيث هذه الأخيرة يعبر عليها معدل المصرفية .

الفرع الثاني: عوائق البرنامج من حيث نقص المبالغ

لتحليل مدى قدرة البرامج التمويلية الأوروبية في تأهيل النظام المصرفي الجزائري نقوم بمقارنة المبالغ المقررة في هذه البرامج المالية و المرافقة لاتفاقيات الشراكة الأوروجزائرية مع استفادة النظام المصرفي الجزائري من المبالغ المحددة ، حيث نوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

[1] Pierre Genneau ,**www.Algeria-watch.org**. consulte le 10-11-2014 a11 :00.

جدول رقم (04-09):مقارنة البرامج المالية الأوروبية مع استفادة النظام المصرفي الجزائري

البرنامج/الفترة	1999-1995	2006-2000	2013-2007
برنامج ميدا	164	338.2	
BEI	580	713	
EVP			392
FEMIP		134.5	502
المجموع	744	1185.7	894
استفادة النظام المصرفي الجزائري	23.25	0	0
النسبة	%3.125	%0	%0

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول : (3-5)+(3-6)+(3-8).

Commission européenne, instrument européen de voisinage et de partenariat, Algérie, programme indicatif national 2011-2013,p,p.8, 9

من القيم الموضحة في الجدول نلاحظ أنه تم وضع تأهيل النظام المصرفي الجزائري وذلك بما يشمل الوكالات التابعة للبنوك العمومية فقط في اطار ميدا 1 للفترة (1995-1996) بمبلغ اجمالي للنظام المالي ككل يقدر بـــ**23.25** مليون أورو ونسبة استفادة **3.125%** من اجمالي البرامج المالية المقررة خلال نفس الفترة، كما لم يستفيد النظام المصرفي الجزائري من مبالغ أخرى في ظل هذه البرامج وذلك بالرغم من تطور المساعدات خلال الفترة (2000-2006) ،وقد استفادت الجزائر في اطار السياسة الأوروبية للجوار خلال الفترة الممتدة بين(2007-2013) من مبلغ 894 مليون أورو لم تخصص أي نسبة منها للنظام المصرفي الجزائري.

أما فيما يخص برنامج EDPME والذي سبق الاشارة اليه (في الفصل الثالث) والذي يهتم بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو برنامج مشترك مابين اللجنة الأوروبية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ووزارة الشؤون الخارجية، حيث تم تحديد مدة البرنامج بـــ(05) سنوات من سبتمبر 2002الى غاية سنة 2008 وهذا بطلب من وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويستفيد النظام المصرفي الجزائري من هذا البرنامج وذلك في اطار المحور الثاني للبرنامج والخاص بمساعدة المؤسسات والهيئات المالية التي تقدم الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يشمل البنوك والمؤسسات المالية التي تهدف الى خلق وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استخدام أدوات جديدة مثل قرض الايجار ورأس المال المخاطر .أي يكمن

دور البرنامج في مساعدة هاته الهيئات في تطوير وسائل التمويل الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو انشاء صندوق لضمان القروض لتمكينها من تمويل المخططات [1]

وفي هذا الجانب قد تم تسجيل 14 عملية تمويلية لصالح المؤسسات المالية ككل ،من بينها (03) ثلاث عمليات لصالح دعم التكوين في اطار المدرسة العليا للصيرفة وبنك البركة وهذا في اطار الانجازات المشار اليها سابقا.

ولكن نلاحظ أن البرنامج وضع هدف تأهيل 3000 مؤسسة خلال 05 سنوات أي تأهيل 600 مؤسسة سنويا[2] ، فعلى اعتبار أننا أخذنا هذا الرقم أي 3000 مؤسسة لحساب استفادة كل مؤسسة من المبلغ الاجمالي للبرنامج وهو 57 مليون أورو كما أشرنا سابقا، فمعنى ذلك أن كل مؤسسة ستستفيد من مبلغ 0.019 مليون أورو وهو مبلغ قليل جدا. ومنه فالمبلغ الاجمالي للبرنامج لا يحقق هدف البرنامج وغير كافي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لوحدها ولا لتأهيل البنوك الداعمة لهذا القطاع.

ومنه نستطيع القول أنه ما يمكن استخلاصه أن برامج التمويل الأوروبية المحددة في اتفاقيات الشراكة الأوروجزائرية ، وذلك في اطار برنامج ميدا أو قروض البنك الأوروبي للاستثمار أو المساعدات المخصصة في اطار الوسيلة الأوروبية للجوار والشراكة ،لا يمكنها أبدا تغطية تكاليف عملية تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية .

المطلب الثاني: استراتيجية تطوير أداء النظام المصرفي الجزائري ودورالدولة

حيث سنستعرض في مايلي الاستراتيجية المحكمة التي يجب اتباعها في تطوير النظام المصرفي ودور البنك المركزي في ذلك.

الفرع الأول: استراتيجية تطوير أداء النظام المصرفي الجزائري

يجب على البنوك تبني استراتيجية محكمة وفعالة تعتمد على مواكبة التطورات المصرفية الحديثة العالمية، وذلك من خلال عدة محاور نذكرها في ما يلي:

أولا: مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة

---

[1] أنفال نسيب ، **دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقيات الشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه ،جامعة بسكرة، الجزائر،2015/2014،ص،ص.388،389.

[2] المرجع السابق،ص.317.

يتعين على البنوك الجزائرية العمل على تطوير أجهزتها من خلال التوسيع في استخدام التكنولوجيا والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في وقت يتعاظم فيه دور التكنولوجيا المصرفية، وذلك بهدف رفع كفاءة الخدمة المصرفية المقدمة. وفي هذا الجانب يجب على البنوك الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة من خلال إنشاء شبكة الكترونية مصرفية تجمع بين المصارف من ناحية، وبين باقي القطاعات الاقتصادية من ناحية أخرى، بالإضافة إلى استخدام وسائل التكنولوجيا المتطورة مثل: الهاتف المصرفي، أوامر الدفع الالكتروني، نشر ماكينات الصرف الآلي إلى غير ذلك، إلى غيره من الإجراءات التي تمكن البنوك التقليدية من تقديم خدمة سريعة ومتطورة لعملائها.[1]

بالإضافة الى اتخاذ الاجراءات التالية:[2]

- زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال .
- تكوين شبكة مصرفية تربط بين المصارف من جهة والشركات والعملاء من جهة أخرى.
- توسيع استخدام الانترنت في تقديم الخدمة المصرفية ذات تكلفة أقل وجودة عالية.
- إصدار قوانين وتشريعات تحمي التعامل المصرفي الالكتروني في الجزائر.

ثانيا :تأهيل المورد البشري

يعد المورد البشري من أهم الركائز الأساسية لتحسين الأداء المصرفي، لذلك يجب على المصارف الجزائرية تأهيل وتنمية العنصر البشري وتطوير مهارات وخبرات العاملين في المجال المصرفي، حيث تعاني البنوك الجزائرية من انخفاض مستوى كفاءة العنصر البشري وعدم توازن بين الموظفين ومستوى التكوين والتأهيل.

ومنه وجب على المصارف الجزائرية في ظل التطور الحاصل في العمل المصرفي وارتفاع مستوى المعارف الاقتصادية والمالية لدى الزبائن، ضرورة إعطاء الأولوية في مجالات التكوين والتأهيل من خلال تبني مجموعة من الإجراءات نذكر منها ما يلي :[3]

1. تخصيص نسبة معينة من الأرباح للاستثمار في الموارد البشرية.

---

[1] عمر غزاوي ، مرجع سابق ، ص،35.

[2] ابتسام ساعد ،**تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة ،الجزائر،2008-2009،ص، 121

[3] المرجع السابق، ص. 122.

2. إعداد برامج تكوينية لموظفي القطاع المصرفي، بهدف تحسين أدائهم وقدراتهم ، بالإضافة إلى وضع نموذج معين موضوعي لتقييم أداء العنصر البشري في المجال المصرفي من خلال عدة معايير تتمثل أساسا في أداء المصرف الموجود فيه الموظف ودوره في تحقيق النتائج وأهداف المصرف .
3. زيادة البعثات التدريبية الخارجية لموظفي البنوك، خاصة في مجال تطبيقات تكنولوجيا والمعلومات والاتصال، بالإضافة إلى المجلات التي تسمح بتحسين قدرة المصارف على تقييم المخاطر .
4. إلزام الموظفين بالمصارف بتلقي برامج تدريبية على استخدام الحاسب الآلي وتكنولوجيا الاتصالات، بالإضافة إلى تقديم الحوافز اللازمة لهم لترسيخ فكرة الإبداع والابتكار ومواكبة التكنولوجيا الحديثة لتطوير المنتجات المصرفية والمبادرة لكسب عملاء جدد.
5. ترك المجال للعناصر الشابة لتولي الوظائف القيادة في المصارف وذلك باختيار العناصر ذات الكفاءة التي تؤهلها لهذه المناصب ، بالإضافة إلى تزويدها بالبرامج التدريبية المناسبة داخليا وخارجيا.

ثالثا: مواكبة المعايير الدولية

حيث من أهم التحديات التي تواجه البنوك وخاصة الجزائرية هي دعم قاعدة رأس مالها وفق المعايير المصرفية الدولية التي نصت عليها مقررات لجنة بازل، خاصة أن البنوك الجزائرية العمومية تعاني من مشكلة المخاطر وموضوع إدارتها، وذلك بالنظر إلى حجم القروض المتعثرة بالبنوك ، وذلك بسبب عدم الالتزام بقواعد التسيير والرقابة المصرفية الصادرة عن بنك الجزائر، ومنه فان التطبيق الفعلي لهذه المعايير والقواعد يعمل على تحسين أداء النظام المصرفي الجزائري. حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال جملة من الإجراءات يمكننا ذكرها في ما يلي :[1]

1. اعتماد نظام معلومات متطور يسمح بمعالجة دقيقة للمعلومات المالية والمصرفية وجميع البيانات التي تصدرها البنوك مما يسهل ويوضح خطط العمل، سواء على مستوى الجانب

[1] محمد زيدان وعبد الرزاق جبار، **متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية**، الملتقى الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، مرجع سابق، ص. 19.

الرقابي والإشرافي للجنة المصرفية أو على مستوى البنوك لإعداد الاستراتيجيات وخطط العمل لممارسة نشاطها .

2. إنشاء إدارة المخاطر كجزء أساسي وهام من إدارة البنك، ويعمل أعضاء من مجلس الإدارة على الإشراف عليها، وذلك عن طريق تخصيص المسؤوليات حسب الاختصاصات وفقا لطبيعة النشاط وحجم أعمال البنك.
3. العمل على رفع كفاءة الوسائل البشرية والمادية للجنة المصرفية بهدف تعزيز دورها الرقابي والإشرافي، مع ضرورة ضمان الاستقلالية التامة لهذه اللجنة في أداء مهامها في مجال الرقابة .
4. تكييف القواعد المحاسبية المحلية مع المعايير الدولية مما يسمح بتحسين مستوى أداء البنوك الجزائرية في إصدار بيانات مالية تتماشى والمتطلبات الدولية .
5. دعم عملية الإفصاح والشفافية بالبنوك الجزائرية من خلال إتاحة كل المعلومات والبيانات المالية والمصرفية الخاصة بها للجمهور بواسطة نشرها وإعلانها في مجلات دورية متخصصة ،وعبر مواقع الانترنت بكل دقة ومصداقية .
6. متابعة التزامات البنوك في مجال التمويل المصرفي من خلال تحديد مستوى المخاطرة، وذلك بإنشاء جهاز متخصص في متابعة المشاريع الممولة بواسطة القطاع المصرفي.
7. دعم عملية تقييم البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجهاز المصرفي الوطني بواسطة إنشاء هيئة تنقيط متخصصة في هذا الجانب، مع الحرص أن تتمتع هذه الهيأة بالاستقلالية التامة، كما يجب أن يشرف عليها متخصصون وخبراء في هذا المجال، وتعمل على تحديد مستوى المخاطر.

رابعا: تنويع وعصرنة الخدمة المصرفية المقدمة

حيث يجب على البنوك تبني استراتيجية محكمة وفعالة تعتمد فيها على مواكبة التطورات المصرفية الحديثة العالمية، وذلك من خلال عدة نقاط نذكرها في ما يلي: [1]

[1] عمر غزاوي ، مرجع سابق، ص-ص. 31- 38.

1. التحول إلى البنوك الشاملة ذات الخدمة المصرفية المتنوعة ، حيث يجب على البنوك الخروج من دورها التقليدي والتحول إلى البنوك الشاملة ، من خلال تبني خطة عمل تعتمد فيها على التنويع وتتخلى فيها عن أسلوب التخصص الوظيفي والقطاعي .
2. التعامل مع التعاملات والمستخدمات المصرفية الحديثة مثل المشقات المالية وعقود الاستثمار، وعمليات المقاصة الالكترونية داخل البنوك وعمليات التأجير...الخ، بالمقابل ابتكار أساليب فنية وإدارية للوقاية من المخاطر المرتفعة الناتجة عن التعامل بتلك الأدوات.
3. تقديم نشاطات تمويلية مختلفة على أسس مبتكرة تتوافق واحتياجات العملاء المتنوعة، مثل تقديم القروض الشخصية، والتوسع في المشاريع الصغيرة وتقديم القروض المشتركة، والعمل على إنشاء شركات رأس المال المخاطر.

خامسا: التوجه إلى العمل المصرفي الإسلامي

يجب على النظام المصرفي التوجه إلى العمل المصرفي الإسلامي، حيث تعتبر المصارف الإسلامية ذات كفاءة عالية تمكنها من إدارة الأزمات المالية، حيث أثبتت الأزمة الأسيوية أن المصارف الإسلامية أقل تأثرا بالصدمات. لذلك توجهت بعض الدول الغربية الى تبني استراتيجية العمل المصرفي الاسلامي خاصة بعد الأزمة المالية العالمية "أزمة الرهن العقاري".

كما نشير إلى أن صيغ التمويل الإسلامي تتميز بمرونة كبيرة تسمح لها بتطوير وابتكار صيغ مناسبة لكل حالة من حالات التمويل المطلوبة من المصرف الإسلامي، بالإضافة إلى أن عملية دراسة المشاريع المستهدفة للتمويل تتيح قدرة المصرف الإسلامي على عملية إدارة المخاطر، حيث تدعم هذه الأخيرة فكرة اقتسام المخاطر أي مبدأ المشاركة. ونوضح عموما أهم الأسباب والدوافع وراء انتشار الصيرفة الإسلامية في النقاط التالية:[1]

– المصارف الإسلامية ذات كفاءة تمكنها من إدارة الأزمات المالية وأثبتت التجارب أنها أقل تأثرا بالأزمات المالية.

– تتميز صيغ التمويل في البنوك الإسلامية بمرونة كبيرة مما يسهل ابتكار صيغة مناسبة لكل حالة تمويل مقدمة للبنك الإسلامي.

[1] سمير الخطيب ، مرجع سابق، ص. 265.

– ارتفاع عدد المسلمين في العالم والذي بلغ خمس سكان العالم.مع تزايد حجم الذين يرغبون التعامل المصرفي وفق الشريعة الإسلامية فقط.

–وجود جالية مسلمة كبيرة عبر جميع أنحاء العالم ، أمر يمثل سوقا مربحة للمؤسسات المالية الإقليمية والدولية.

الفرع الثاني: دور الدولة والبنك المركزي في تحديث النظام المصرفي الجزائري

بالإضافة إلى الإجراءات التي تطرقنا إليها وذلك كاستراتيجية هامة لعصرنة القطاع المصرفي الجزائري، فان السلطات مطالبة بمجموعة أخرى من الإجراءات لتحسين أدائه وذلك من خلال تهيئة البيئة المصرفية لعمل وحدات النظام المصرفي .

أولا: تهيئة المناخ التشريعي الملائم

حيث يجب على بنك الجزائر أن يحرص على تجديد التشريعات البنكية لتتلاءم مع كل التغيرات والمستجدات الدولية وفي هذا الإطار يجب النظر فيما يلي :[1]

1. تجديد التشريعات الخاصة بالمعاملات الالكترونية ونظم الدفع الالكتروني، مما يعمل على تنظيم العلاقة بين أطراف العملية.
2. إنشاء هيئة إشراف على توثيق التوقيع الالكتروني وتعمل على فض أي نزاعات بين البنوك وعملائها، بالإضافة إلى ضرورة إنشاء دوائر متخصصة في النظر في نزاعات بطاقات الائتمان.
3. سن قوانين تهدف إلى حماية المدخرين ووسائل تعبئة وتخصيص الادخار.
4. تجديد التشريعات الخاصة بمكافحة غسيل الأموال، والعمل على عدة توصيات مثل عدم الاحتفاظ بحسابات مجهولة الهوية أو تكون لأسماء وهمية ...الخ.[2]
5. تطوير التشريعات والقوانين التي تنظم القطاع الاقتصادي بما يتماشى مع التطورات الحديثة العالمية، وذلك من خلال توحيد تقنيات تعامل النظام القضائي مع قضايا الخوصصة، الإفلاس، تصفية المؤسسات، مسؤولية المسيرين المدنية والجزائية، والمصادرة ونزع الملكية من أجل المنفعة العامة وتسريح المستخدمين، والملكية الفكرية والصناعية، وأسرار الأعمال، ومن جهة

[1] عادل زقرير ، مرجع سابق، ص، 280.

[2] عمر غزواي ، مرجع سابق، ص، 38.

ثانية توضيح قوانين أخرى مثل: حق الملكية، قانون العقود، قانون الأعمال وقانون الخوصصة الخ .[1]

6. التشريعات الخاصة بعملية دعم الشراكة والاستثمار الأجنبي المباشر، والنظر في ترقية هذه الشراكة على المستوى المغاربي وعلى مستوى دول أوروبا، بالإضافةإلى إعادة النظر في القوانين التي تفتح مجال المنافسة بين البنوك العامة والخاصة والأجنبية .
7. العمل على حماية وتحقيق الاستقلالية التامة للسلطات النقدية .[2]
8. النظر في التعليمات المتعلقة بقواعد الحيطة والحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية، بهدف مواكبة النظام المصرفي الجزائري للمعايير الاحترازية العالمية وفق توصيات بازل، حيث بالرغم من أن بنك الجزائر قد اصدر التنظيم رقم 14- 01 المؤرخ في 2014/12/16 والمتضمن نسب الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية، والذي يواكب مقررات بازل2 في إدراج كل من مخاطر السوق والتشغيل في حساب معدل كفاية رأس المال، كما يوافق بازل 3 في رفع الحد الأدنى لهذا المعدل وان لم يكن إلى الحد الفعلي المقرر عالميا، فان الوضع في التنظيم الاحترازي في البنوك الجزائرية ما زال يسري وفق التعليمة رقم 74- 94 الصادرة في 1994/11/29 والتي تتعلق بقواعد الحيطة والحذر بما يوافق اتفاقية بازل 1، لذلك يجب على بنك الجزائر إلغاء هذه التعليمة، وإصدار تعليمة تفصيلية توضح التطبيق السليم للمعايير ومواكبتها في وقت شرع العالم منذ بداية سنة 2013 في تطبيق مقررات بازل 3.[3]

ثانيا: التصدي للتحديات التي تواجه النظام المصرفي الجزائري

على ضوء التحديات التي تواجه النظام المصرفي الجزائري، وأمام مجموعة النقائص التي تعرفها فانه من الضروري أن يتدخل بنك الجزائر لتفعيل عملية تأهيل النظام المصرفي والعمل على إيجاد عملية تقييمية فعلية لأدائه والوقوف على تنمية الاقتصاد الوطني، ويكمن دور بنك

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، **مشروع تقرير حول: إصلاح المنظومة المصرفية: عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي**، الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000، ص. 117.

[2] مصطفى بلمقدم ، بوشعوار راضية، مرجع سابق، ص. 87.

[3] سليمان ناصر ، ادم حديدي، مرجع سابق، ص، 26

الجزائر في تأهيل وتطوير النظام المصرفي وذلك بالإضافة إلى دوره في تحسين المناخ التشريعي والقانوني في النقاط التالية:[1]

1. العمل على الحد من سيطرة القطاع العمومي على النظام المصرفي الجزائري، وذلك من خلال بعث عملية الخوصصة ولو جزئيا، لتفعيل عامل المنافسة بين البنوك، حيث يمكن لبنك الجزائر منح المزيد من رخص الاعتماد للبنوك الخاصة والأجنبية.
2. معالجة تركيز البنوك على تمويل التجارة الخارجية، وذلك بوضع حد أقصى لحجم التمويل الموجه للتجارة الخارجية، وذلك في شكل تعليمة صريحة، بحيث يمكن تعديلها حسب الظروف الاقتصادية العامة.
3. تطوير أنظمة الدفع خاصة بالشيكات والبطاقات الالكترونية، وذلك بهدف تقليص حجم الكتلة النقدية المتداولة، حيث يتعين على بنك الجزائر النظر في تطبيق المراسيم التي أصدرت في ما يخص استعمال الشيك في المعاملات المالية، وذلك لضمان نجاح الإجراء وهو إلزامية التعامل بالشيك في كل المعاملات التجارية التي تتجاوز قيمتها مليون دينار جزائري ابتداءا من 01 يونيو 2015.
4. الحد من الإجراءات البيروقراطية في معالجة ملفات القروض ، حيث يجب على بنك الجزائر أن يحرص على تطبيق الإجراء المتخذ لتقليص مدة ملف القرض إلى 20 يوما، من خلال تفتيش ميداني فجائي لكل البنوك العاملة في الدولة واستعمال وسائل رقابية أخرى لضمان التزام البنوك.
5. معالجة مشكل فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية، وذلك من خلال الرفع التدريجي للاحتياط الإجباري الذي يبلغ حاليا 12%، وذلك بموجب التعليمة 02-2013 الصادرة بتاريخ 2013/04/23، حيث أن رفع هذه النسبة يعمل على امتصاص جزء من حجم تلك السيولة غير الموظفة في البنوك.
6. رفع نسبة التغطية المصرفية حيث يتمثل دور البنك المركزي في ذلك من خلال رفع القيود الإدارية في عملية إنشاء الوكالات وخفض مدة الموافقة على طلب الإنشاء، بالإضافة إلى أن منح الاعتمادات للبنوك الخاصة أو الأجنبية يعمل على زيادة الوكالات والفروع والشبابيك .

[1] المرجع السابق، ص- ص.23-25.

7. تقنين العمل المصرفي الإسلامي، وذلك بإصدار قوانين وتشريعات خاصة بعمل البنوك الإسلامية من أحكام إنشائها والرقابة عليها، وتنظيم علاقته مع البنك الجزائري وفقا للاختلاف والتمييز في طبيعة عمل البنوك الإسلامية.[1]

ثالثا:دور البنك المركزي في تعزيز الحوكمة في المصارف:

لا يرتبط نجاح الحوكمة في المصارف فقط بوضع القواعد الرقابية، ولكن لا بد من تطبيقها بشكل سليم، وهذا بطبيعة الحال يعتمد بشكل كبير على البنك المركزي ودوره الإشرافي والرقابي من جهة، وعلى البنوك المعنية من جهة أخرى. ولهذا فإن البنك المركزي يلعب دورا أساسيا في تعزيز الحوكمة الجيدة في البنوك وذلك للأسباب التالية:[2]

1. إن تطبيق الحوكمة الجيدة يقع ضمن المسؤوليات الإشرافية للبنك المركزي.
2. إن البنوك تختلف عن غيرها من الشركات المساهمة لأن طبيعة عملها تحمل المخاطر، إضافة إلى كون هذه البنوك مسؤولة عن المحافظة على أموال الغير (المودعين).
3. نتيجة لتعرض البنوك لهذه المخاطر وبسبب تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية، فإن وجود الحوكمة ضرورة لهذه البنوك.
4. يحتاج أعضاء مجلس الإدارة في البنوك ضمان أن المخاطر التي تتعرض لها طبيعة أعمال البنوك تدار بشكل سليم، وأن لدى البنك المركزي المسؤولية القانونية للتأكد من ذلك.

---

[1] عادل زقرير ، مرجع سابق، ص.282.

[2] عبد القادر معراج هواري،أحمد عبد الحفيظ مجدل، **الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي والمالي ودورها في إرساء قواعد الشفافية** ،مستخرج من:http://ijpsdirectory.brinkster.net/forum/forum_poste.asp?tid=2045

خلاصة الفصل:

إن تطور الجهاز المصرفي واستقراره من أهم العناصر الأساسية في تسيير أي مرحلة يمر بها اقتصاد ما ، حيث ينتج عن هذا التطور التصدي لتحديات العولمة وما فرضته من تطورات في البيئة المصرفية، وقد تناولنا من خلال هذا الفصل دراسة انعكاسات جانب التمويل الأوروبي في إطار الشراكة وخاصة برنامج ميدا باعتباره أهم مصادر التمويل في هذه الجوانب التمويلية، وذلك على تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل ما يعانيه هذا الأخير من تحديات داخلية وخارجية ، وقد استخلصنا من هذه الدراسة مايلي:

- إن أهم ما يميز العمل المصرفي في عصر العولمة هو تعاظم دور التكنولوجيا المصرفية والعمل على تحقيق الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لابتكار خدمة مصرفية جديدة بما يتلاءم مع التطور الحاصل في الصناعة المصرفية ، بالإضافة إلى ظاهرة الاندماج المصرفي مع كيان مصرفي آخر بهدف اكتساب القدرة التنافسية ، كما يعتبر تبني استراتيجية العمل المصرفي الشامل والاتجاه نحو تحرير تجارة الخدمة المصرفية من أهم المتغيرات العالمية التي شهدتها البيئة المصرفية، حيث زادت هذه الظواهر من القدرة التنافسية وحدة المنافسة في السوق المصرفية العالمية، كما أدت الى خفض تكاليف العمل المصرفي ،بالمقابل لا يخفى أن هذه الاستراتيجيات ترافقها عدة آثار سلبية ومخاطر تعرقل عملية تطبيقها وتجعلها صعبة. كما يعد الالتزام بمعايير بازل للرقابة المصرفية فيما يخص معدل كفاية رأس المال حتمي لمواكبة التطورات المصرفية الحديثة ،حيث بعد مقررات بازل 1 ، أضاف إطار بازل2 عدة تحسينات مميزة على الإطار الأول ،فهو يضم مجموعة من القيود الخاصة برأس المال أكثر حساسية للمخاطر، إضافة إلى حوافز أقوى لإدارة أفضل للمخاطر وإطار إشرافي أكثر أمانا، كما أكدت على أهمية استخدام حوافز لتحقيق انضباط السوق وتوفير شفافية كبيرة في عمل وسلوك البنوك. لتعطي الإصلاحات التي جاءت بها بازل3
- مازالت الخدمات المصرفية المقدمة في البنوك الجزائرية لا تتماشى مع متطلبات التطور الحاصل في مجال التكنولوجيا والانترنت ،وما ساهم في ذلك عدم وجود إطار قانوني يخص المعاملات في الانترنت حيث تبقى هذه الأخيرة مهمة للبنوك الجزائرية فقط في مجال إنشاء المواقع وليس لتقديم الخدمة المصرفية ،ويعد مشروع خوصصة القرض الشعبي الجزائري

خطوة هامة نحو خوصصة البنوك العمومية وإصلاح المنظومة المصرفية ومنحها قدر من العالمية ،لكن هناك عدة معوقات حالت دون اكتمال المشروع ، من أهمها الأوضاع التي فرضتها الأزمة المالية سنة 2008 خاصة على البنوك الأوروبية المهتمة بهذا الجانب.

- يعكس وضع النظام المصرفي الجزائري مختلف مراحل التطور في الاقتصاد الوطني، ومنه فهو ملزم بتطبيق برامج التأهيل لمسايرة مرحلة دخول الاقتصاد الوطني في اتفاقيات الشراكة الأورو–جزائرية حيث تعد التطورات الحديثة أهم مبررات تأهيل النظام المصرفي الجزائري
- تقتضي مواجهة التحديات تطوير المؤسسات الجزائرية وذلك بإكسابها مستوى تنافسية يمكنها من مواجهة المؤسسات الأجنبية و يتحقق ذلك من خلال برامج التأهيل بكل مستوياته حيث يقصد بالتأهيل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين أداء المؤسسة للتكيف مع التحولات الاقتصادية الدولية والاستعداد للمنافسة.
- استفاد النظام المصرفي الجزائري في إطار تأهيله وذلك من خلال برنامج ميدا لدعم وعصرنة النظام المالي AMSFA الجزائري الذي استفاد من مبلغ 23.25 مليون أورو في هذا الجانب، بالإضافة إلى استفادته من هذا البرنامج في إطار المحور الثاني من برنامج عم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبيEDPME، وذلك باعتبار النظام المصرفي الجزائري من أهم مؤسسات التمويل الداعمة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .حيث حقق البرنامج تطورات ملحوظة في النظام المصرفي الجزائري ،وذلك في مجال إدارة المخاطر من خلال إنشاء نظام للرقابة الداخلية وفق معيار بازل 2 ،بالإضافة إلى تطوير محسوس في مجال المعلومات أو عصرنة نظم الدفع ، أيضا اهتمامه بتطبيق نظام الحوكمة المصرفية وفق ما تم تحديده في مبادئ لجنة بازل
- بالرغم من الجهود المبذولة في إطار برنامج ميدا لتأهيل النظام المصرفي الجزائري تبقى هذه الجهود غير كافية لتجاوز النظام المصرفي الجزائري جملة التحديات التي تعترض مسار تطوره والتي تقف عائقا أمام هذه الجهود
- تقتضي التحديات الداخلية والخارجية عملية الإسراع في معالجتها وذلك بقيادة البنك المركزي الجزائري وذلك بما يشمل الضغوط التي تفرضها المؤسسات العمومية واستمرار التدخل في

هذا النظام بالإضافة إلى احتكار البنوك العمومية للقطاع المحلي وتأخر هذه الأخيرة عن التطورات الحاصلة في العمل المصرفي، كل ذلك يشكل عائقا أمام تحسين أداء النظام المصرفي الجزائري مما يبقي عملية تحقيق نجاح هذه البرامج في يد الجانب الجزائري لا التمويل الأوروبي.

خاتمـــة عامـــة

الخاتمة العامة:

بناءا على كل ماتم التطرق إليه وإيراده في هذه الدراسة، وذلك بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة بواسطة اختبار فرضيات البحث، فإننا نورد في الخاتمة العامة ما يلي:

الخلاصة العامة:

في ظل الوضع الاقتصادي الذي يتسم بإقامة التكتلات واتفاقيات التعاون بين الدول، بالإضافة إلى العديد من المتغيرات العالمية التي لا تعترف إلا بالكيانات الكبيرة، أصبح لزاما على الاقتصاد الوطني مسايرة التطورات الحديثة، ومنه تأتي أهمية مشروع الشراكة الأورو– متوسطية الذي طرحه الاتحاد الأوروبي في استراتيجيته الجديدة تجاه الدول المتوسطية، حيث استطاعت الجزائر كغيرها من الدول العربية المتوسطية الدخول في هذه الشراكة لتحاول قدر المستطاع التاقلم مع هذه تغيرات التي يشهدها الوضع الاقتصادي.

وفي ظل هذه التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد الجزائري وما تحمله من رهانات وتحديات أمام المؤسسات الجزائرية، وإدراكها بعدم قدرتها على التكيف مع الواقع الاقتصادي المفروض والصمود أمامه، أصبح من الضروري تأهيلها والعمل على تحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافسي ورفع أدائها الاقتصادي، حيث تعتبر عملية مراجعة الاستراتيجيات واكتساب مقومات التنافس جد ضرورية لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، خاصة في ضوء اتفاق الشراكة الأورو– جزائرية.

وباعتبار النظام المصرفي الركيزة الأساسية والعامل الأساسي لتطور أي اقتصاد فان تكيفه مع كل هذه التغيرات والظروف ضرورة حتمية، حيث يقع النظام المصرفي وسط ما تشهده الساحة المصرفية من تحولات هامة في العمل المصرفي، والتي تتطلب التكيف مع التجديد والتحديث التي فرضته ظاهرة العولمة المصرفية وقوى التغيير الإستراتيجية، ومنه فقد اكتسبت الإصلاحات المصرفية للنظام المصرفي الجزائري أهمية كبرى لتحقيق تكيف هذا النظام مع تحرير وعولمة النظام المصرفي والمالي ككل والالتزام بمعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، حيث يعد قانون النقد والقرض (90– 10) وما تلاه من تعديلات أهم نقاط التحول في النظام المصرفي الجزائري. لكن بالرغم من ذلك لا تزال البنوك الجزائرية أمام مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية تجعلها أحد أهم عقبات مسار التنمية في الاقتصاد الجزائري.

لذلك تسعى الجزائر من وراء تطبيق برامج تأهيل النظام المصرفي الجزائري إلى تحسين تنافسيته أمام البنوك الخاصة، وذلك من خلال اكتساب الخبرات والتجارب من الاتحاد الأوروبي

لاكتساب مقومات التنافس، ويقترح الاتحاد الأوروبي في هذا الجانب برنامجا لتأهيل النظام المالي الجزائري ككل، بما يشمل النظام المصرفي وذلك من خلال برامج الدعم المالي في إطار برنامج ميدا، لذلك تعين علينا من خلال هذا البحث تقييم دور هذه الجوانب المالية في عملية تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية باعتبارها المسؤولة عن تجميع الموارد والمدخرات وتوجيهها نحو تحويل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

اختبار فرضيات الدراسة:

- يعتبر جانب التمويل الأوروبي المقرر في اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية الدعامة الأساسية لتطوير الشراكة بالمنطقة ،وذلك من خلال تفعيل المصادر التمويلية للدول المستفيدة بما فيها الجزائر، وذلك في إطار برنامج ميدا للمعونة والتعاون، بالإضافة إلى قروض البنك الأوروبي للاستثمار ،وتمويلات الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة ،إضافة إلى صيغة السياسة الأوروبية للجوار والشراكة الحديثة، وبالرغم من أن مساعدات الاتحاد الأوروبي تلعب دورا حيويا في تخفيف أعباء عملية الانفتاح الاقتصادي للدول، وتدعم عملية انضمامها إلى منطقة التبادل الحر، إلا أن هذه البرامج تبقى غير كافية وذلك بالمقارنة بالاحتياجات الفعلية للإصلاحات بالإضافة إلى عدم قدرة الدول المتوسطية ومن بينها الجزائر على امتصاص المبالغ المخصصة في هذه البرامج. وكل ذلك **يثبت الفرضية الأولى.**
- تعتبر عملية تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل المحيط الجديد الذي تفرضه اتفاقيات الشراكة الأوروجزائرية عملية ضرورية لتحسين أداءه في ظل ماتعانيه البنوك الجزائرية في عدة جوانب من عيوب وتحديات داخلية وخارجية، وهذا بالرغم من سياسات الإصلاح التي تسعى إلى تطويره، وبما أن إصلاح المنظومة المصرفية هو بمثابة نجاح أي نظام اقتصادي فان ذلك يجعل من عملية تأهيله ضرورة حتمية في ظل ما تفرضه الساحة المصرفية من تطورات حديثة في بيئة العمل المصرفي. وهذا ما **يثبت الفرضية الثانية**
- يعتبر برنامج AMSFA لدعم وعصرنة النظام المالي الجزائري(في جانبه المصرفي) الذي استفاد من مبلغ 23.25 مليون أورو في هذا الجانب هو أهم برنامج لتأهيل النظام المصرفي الجزائري، بالإضافة إلى استفادته من برنامج تأهيل في إطار المحور الثاني من برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبيEDPMEعلى اعتباره من أهم مؤسسات التمويل الداعمة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تسعى هذه البرامج الى

جعل النظام المصرفي الجزائري قادرا على مواكبة التطورات الحديثة ومواجهة المنافسة الأجنبية. وهذا ما **يثبت الفرضية الثالثة**

- بالرغم من أن البرامج المالية تلعب دورا حيويا في عملية تأهيل النظام المصرفي الجزائري ،وحققت نتائج في عدة جوانب لكنها تبقى غير كافية لتغطية كل احتياجات إصلاح المنظومة المصرفية ،لذلك يجب عدم الاعتماد على هذه المساعدات بل التركيز على سياسة التأهيل المتبعة في حد ذاتها ،وذلك لأن تطبيق تأهيل النظام الصرفي الجزائري يتطلب بالإضافة إلى الموارد المالية الضخمة ،تدخل الجهات المعنية خاصة البنك المركزي للنظر في تنسيق الجهود بين كل الأطراف في عملية إصلاح النظام المصرفي الجزائري وتحسين أداءه. وهذا ما **يثبت الفرضية الرابعة**

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تمكنا من التوصل إلى جملة من النتائج نذكرها فيمايلي:

- تبقى التجربة الأوروبية الأهم من حيث الخلفية التاريخية والإجراءات العملية، حيث منذ قيام المجموعة الاقتصادية وكل الجهود تبذل لتعزيز الاندماج الاقتصادي الأوروبي، واكتمال كل متطلبات الاتحاد النقدي، والذي ظهرت أولى صوره في 18 أفريل 1951 بعد توقيع معاهدة الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ، إلى غاية معاهدة ماستريخت، والتي تعتبر أهم محطة مر بها التكامل الاقتصادي الأوروبي، بحيث هدفت هذه المعاهدة إلى إقامة وحدة نقدية من خلال عدة مراحل، توجت بوضع عملة أوروبية موحدة دخلت حيز التنفيذ ابتداءا من سنة 2002، لتكون بذلك مرحلة التكامل النقدي الأوروبي.
- ربما قد نجحت التجربة الأوروبية منذ بداياتها في كل المجالات، حيث نجحت المجموعة الاقتصادية الأوروبية في تطورها في المجال الاقتصادي من سوق مشتركة إلى سوق موحدة، ونجحت في دعم وحدتها الاقتصادية بوحدة نقدية كاملة وهي اليورو، ولكن قد أثبتت أزمة الدين السيادي في دول الاتحاد على عدم احترام معايير الانضمام إلى الاتحاد، وبالتالي حالة من عدم الاكتمال في نموذج التكامل الأوروبي، بالإضافة إلى قرار بريطانيا الخروج من الاتحاد الأوروبي قد يسبب مشاكل في تكامل النموذج في المستقبل ،في حالة تحسن أوضاع بريطانيا بعد خروجها.

- إن التقارب بين التجربة الاندماجية الأوروبية في المنطقة العربية وارتباطها بالدول العربية سببه عدة عوامل تاريخية، تجارية، استعمارية، قرب جغرافية..الخ وهو ما يعكس استراتيجية الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية المتوسطية بدءا من اتفاقيات التعاون في الستينات والسبعينات إلى غاية إعادة توجيه السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي إلى مفهوم أوسع للشراكة الأوروبية المتوسطية، وذلك بعد انبثاق مؤتمر برشلونة 1995 الذي جسد الاستراتيجية الجديدة لدول الاتحاد في المنطقة المتوسطية.
- تعتبر إقامة منطقة التبادل الحر مع دول المتوسط أهم عناصر السياسة الجديدة للاتحاد الأوروبي، وقد تضمن اتفاق الشراكة ثلاث محاور، يتمثل المحور الأول في القيام بإصلاحات اقتصادية ومالية والذي حدد أهم الأهداف المتمثلة في إقامة منطقة التجارة الحرة، أما المحور الثاني فهو يخص القيام بإصلاحات سياسية وأمنية لدعم أمن واستقرار المنطقة ، أما المحور الثالث فيخص الجانب الاجتماعي والثقافي، وذلك بهدف تعزيز التعاون في المجالات التي تخص هذا الجانب بين الطرفين. وبالرغم من أن البعد الاقتصادي والمالي يطبع على اتفاق الشراكة لكنها شاملة تستهدف إطلاق حوار سياسي بين الأطراف المعنية، وكذلك التعاون في عدة مجالات أخرى عديدة مثل مكافحة المخدرات، مكافحة الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، مجالات البيئة، مكافحة غسيل الأموال إلى غير ها من المجالات التي تغطي كافة الجوانب.
- شهد الاقتصاد الجزائري تطورات عديدة ارتبطت بالمراحل التي عرفتها مسيرة التنمية الوطنية، بدءا بالمخططات التنموية في ظل الاقتصاد المخطط، وصولا إلى مرحلة اقتصاد السوق، حيث تماشت مع التطورات الاقتصادية، قامت الجزائر بعدة إصلاحات ذاتية وأخرى مدعومة من طرف الهيئات الدولية وذلك لعدم نجاعة الإصلاحات الذاتية حيث يبقى الهدف من برامج الإصلاح هو استعادة التوازنات الداخلية والخارجية وتحقيق الإنعاش الاقتصادي ، حيث تبقى نتائج هذه الإصلاحات بكل تكاليفها تقتصر على دعم التوازنات المالية فقط إلا أن ظروف النمو الدائم لم تتحقق بعد .وبالرغم من مواصلة مجهودات التنمية الاقتصادية الا أن الوضعية الاقتصادية الحالية صعبة جدا وذلك راجع الى انهيار أسعار البترول وارتفاع فاتورة الاستيراد ، هذا ما يستدعي ضرورة مراجعة استراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني.
- بالرغم من العلاقات الاقتصادية للجزائر مع دول العالم، إلا أن الاتحاد الأوروبي يعد أهم الشركاء التجاريين والماليين للجزائر، بحيث توسعت هذه الأهمية بعد إعلان برشلونة وإقامة شراكة مع

الاتحاد الأوروبي والتي دخلت حيز التطبيق في سبتمبر 2005، بحيث تتضمن الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية قصد إقامة منطقة التبادل الحر، مما يحتم التخلص من الاضطرابات المصاحبة لإنشاء هذه المنطقة، حيث يجب أن تؤول المسألة إلى ضرورة مراجعة شاملة للاقتصاد الوطني للتخفيف من سلبيات الاتفاق والاستفادة من الايجابيات التي ترافقه.

- يعتبر الجانب الاقتصادي والمالي أهم محاور الشراكة الأورو- متوسطية، حيث قام الاتحاد الأوروبي للتأكيد على أهداف الشراكة بعيدة المدى والإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين الظروف المعيشية للسكان ودعم التعاون الإقليمي، وذلك لتحقيق إنشاء منطقة أوروبية متوسطية، حيث لتحسين ذلك عمدت دول الاتحاد الأوروبي إلى تقديم برامج دعم مالية تهدف من خلالها مساعدة دول جنوب المتوسط على تحقيق إصلاحات هيكلية عميقة لاقتصادياتها بغية تمكينها من المنافسة الخارجية ، وأيضا تمويل المشاريع التنموية المحلية والجهوية .
- يعتبر برنامج ميدا أهم البرامج المالية التي ترافق مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية، بالإضافة إلى قروض البنك الأوروبية للاستثمار، حيث يعد هذا الأخير أساسي في تحقيق أهداف الشراكة من خلال توفير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية الموجهة لتطوير الهياكل الاقتصادية، ومشاريع حماية البيئة والقطاع الخاص.
- لعل أهم ما يميز برنامج ميدا عن البروتوكولات المالية السابقة هو ثلاثة جوانب أساسية، حيث يخص الجانب الأول حجم الغلاف المالي، فالمبلغ المخصص في إطار ميدا اكبر من المبلغ الإجمالي الذي تضمنته البروتوكولات المالية السابقة، أما الجانب الثاني فهو يتمثل في مجالات التغطية ففي ما يخص البروتوكولات المالية السابقة كانت تغطي فقط النشاطات الثنائية، حيث كانت المجموعة الاقتصادية الأوروبية تحدد أسس التعاون المالي الثنائي لا الإقليمي مع كل دولة متوسطية في كل بروتوكول مالي، أما الجانب الثالث فهو على مستوى آلية عمل البرنامج، حيث تم الاعتماد على مبدأ تقديم المشاريع من طرف الدولة، ومدى قدرتها والتزامها في انجازها وفق ما اتفق عليه، أي بمعنى آخر أنها تعتمد على القدرة على امتصاص هذه المساعدات، حيث يحدد التمويل اللازم لكل بلد بشكل توجيهي، وبناءا على عدة معايير اقتصادية واجتماعية، انطلاقا من ذلك يتم وضع رصيد مالي تحت تصرف الدولة ليتم التصرف فيه وفق ما تم الاتفاق عليه خلال الفترة المحددة. هذا يعني أن الحصول على التمويل يكون بناءا على مدى الالتزام بالشروط المحددة

والنتائج المتحصل عليها، حيث أن أموال برنامج ميدا في حالة عدم الالتزام أي غير المستخدمة تحذف بصورة نهائية، وهذا عكس ما شملته البروتوكولات المالية السابقة، حيث كانت تحدد المبالغ المالية لكل دولة مسبقا دون النظر الى مستوى انجاز المشاريع الممولة من هذه المبالغ.

- إن الأموال المخصصة في إطار برنامج ميدا موجهة لبرامج الإصلاح الهيكلي، إلى كافة المجالات على الصعيد الاقتصادي، السياسي ، الاجتماعي والثقافي وتنشيط القطاع الخاص وتعزيز المجتمع المدني، أي نلاحظ أنها كلها مجالات وبرامج ذات طبيعة جد حساسة ومركبة ، ويتطلب تنفيذها وقتا طويلا نسبيا.
- خصص الاتحاد الأوروبي في إطار ميزانية برنامج ميدا مبلغ 4.685 مليار أورو للشركاء المتوسطيين في الفترة الممتدة بين (1995- 1999) ومبلغ 3.50 مليار أورو للفترة (2000-2006)، بالإضافة إلى مبلغ قدره 6.4 مليار أورو كقروض بفوائد منخفضة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار، أما بالنسبة للجزائر فقد استفادت في إطار ميدا 1 (1995- 1999) من مبلغ 164 مليار أورو، أما في إطار الفترة الثانية لبرنامج ميدا 2 (2000- 2006) من مبلغ 338.2 مليون أورو. إلا أن نسبة التسديد الفعلي لم تتعدى18% خلال الفترتين، بالإضافة إلى ذلك فقد استفادت الجزائر من قروض البنك الأوروبي للاستثمار، حيث قدرت خلال الفترة (1995- 2012) بـ 1293مليون أورو، أما في اطار برنامج التسهيلات للشراكة الأورومتوسطية femip فقد استفادت وذلك بعد سنة 2002 والى غاية 2010 من مبلغ 636.5 مليون أورو،وتحصلت الجزائر في إطار البرنامج الخاص بالسياسة الأوروبية للجوار وهي الصيغة الجديدة التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي بعد البرامج المالية السابقة للفترة (2007-2010) على مبلغ 220 مليون أورو بالإضافة الى مخصصات مالية في إطار هذا البرنامج للفترة (2011-2013) تقدر بـ : 172 مليون أورو.
- نستنتج من خلال الأرقام والمعطيات المقدمة لمقارنة التدفقات المالية للجزائر والاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر، أن المشكلة ليست في الأموال المخصصة بل في عدم قدرة الدول المتوسطية ومن بينها الجزائر في امتصاص الأموال، من خلال عدم الاعلان على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتهيئة المناخ الملائم لذلك ،وبالتالي عدم القدرة على استخدام الأموال في إطار برامج التمويل في اتفاقيات الشراكة لأنه مشروط بتنفيذ الالتزام.

- وجهت الجزائر الأموال المتحصل عليها في البرامج المالية المرافقة لاتفاقيات الشراكة الأوروجزائرية لدعم عدة قطاعات اقتصادية وغير اقتصادية ،وخاصة في ظل برنامج ميدا خلال الفترة (1995-2006).
- يحتاج الاقتصاد الوطني في ظل المحيط الجديد الذي تفرضه اتفاقيات الشراكة الأورو-جزائرية إلى تأهيل وتطوير المؤسسات الاقتصادية وغير الاقتصادية، وذلك لتحسين أدائها وتعزيز تنافسيتها بهدف حمايتها من المنافسة التي يفرضها الدخول الحر للسلع الأوروبية إلى السوق الجزائرية.
- إن نجاح برامج التأهيل يتطلب الاهتمام بمختلف وظائف المؤسسة ونشاطاتها، حيث تحتاج عملية التأهيل إلى جذب الخبرات الفنية و الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة والتقنيات الفنية والبشرية الحديثة، وذلك لتحقيق الاستغلال الأمثل لبرامج التمويل الأوروبية المخصصة لهذا الجانب.
- يعكس وضع النظام المصرفي الجزائري مختلف مراحل التطور في الاقتصاد الوطني، ومنه فهو ملزم بتطبيق برامج التأهيل لمسايرة مرحلة دخول الاقتصاد الوطني في اتفاقيات الشراكة الأورو-جزائرية ،حيث بالرغم من الجهود المبذولة من الدولة الجزائرية منذ الاستقلال، إلا أن القطاع المصرفي ما زال يحتاج إلى إصلاحات و مجهودات أخرى لتنمية قدرة البنوك الوطنية من أجل مواجهة منافسة المصارف العالمية الكبرى وذلك في ظل التطورات الحاصلة في العمل المصرفي ، حيث تعد التطورات الحديثة في ظل العولمة المصرفية وما تفرضه من تحديات وتغيرات في البيئة المصرفية أهم مبررات تأهيل هذا القطاع، بحيث يجد النظام المصرفي الجزائري نفسه مجبرا على مواجهة التحديات التي يواجهها في ظل هذه التغيرات، وذلك من خلال رسم استراتيجية فعالة تمكنه من التكيف مع أثار العولمة المصرفية من تحرر مصرفي وظواهر عديدة، لعل أهمها ظاهرة الاندماج المصرفي واستراتيجية العمل الشامل، كما نذكر في هذا الجانب التوجه إلى خوصصة البنوك، والتي تعثرت في الجزائر لأسباب عديدة أهمها الأزمة المالية العالمية، وذلك بالرغم من التطور الحاصل في برنامج خوصصة القرض الشعبي.
- عمدت السلطات إلى تطبيق برنامج تأهيل النظام المصرفي الجزائري وذلك من خلال برنامج ميدا لدعم وعصرنة النظام المالي AMSFA الجزائري الذي استفاد من مبلغ 23.25 مليون أورو في هذا الجانب، بالإضافة إلى استفادته من هذا البرنامج في إطار المحور الثاني من برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبيEDPME، وذلك باعتبار النظام المصرفي الجزائري من أهم مؤسسات التمويل الداعمة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- حقق البرنامج المشار إليه تطورات ملحوظة في النظام المصرفي الجزائري ،وذلك في مجال إنشاء نظام للرقابة الداخلية وفق معيار بازل 2 ،بالإضافة إلى تطوير محسوس في مجال المعلومات أو عصرنة نظم الدفع ، أيضا اهتمامه بتطبيق نظام الحوكمة المصرفية وفق ما تم تحديده في مبادئ لجنة بازل
- تبقى النتائج المشار إليها غير مرضية وذلك بالنظر إلى جملة التحديات التي تعترض مسار تطور النظام المصرفي الجزائري ، مما يبقي عملية تحقيق نجاح هذه البرامج في يد الجانب الجزائري لا التمويل الأوروبي.

توصيات واقتراحات:

تعني التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني والاقتصاديات العربية أن هناك جهودا كبيرة على السلطات بذلها .حيث يمكننا في هذا الصدد اقتراح مايلي:

- بما أن طرفي العلاقة في اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية غير متساوي ، حيث أشرنا أن الطرف الأوروبي يفاوض ككتلة واحدة ضخمة ،أما الطرف المتوسطي فيفاوض كدول متفرقة بالرغم من انتمائه إلى نظام إقليمي أسبق في وجوده من الاتحاد الأوروبي ونتيجة هذا الخلل في العلاقة يجب على الدول العربية والجزائر دعم القوة التفاوضية من خلال تحالفات إقليمية وعربية وبالنسبة للجزائر عليها بعث مشاريع التكامل والاندماج في المنطقة خصوصا ما يتعلق بالاتحاد المغاربي ، وذلك لأن الموقع التفاوضي يسمح لها بفرض جزء من مخططاتها أمام قرارات الاتحاد الأوروبي مما يجسد الشراكة الحقيقية.
- العمل على التخفيف من العراقيل والشروط المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي ، ودعم أكبر للتعاون المالي وزيادة المساعدات الممنوحة للدول المتوسطية ،بالإضافة إلى دعم التعاون في المجالات والقطاعات التي من شأنها تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول، مع ضرورة متابعة تأهيل هذه القطاعات من خلال تشكيل هيئة لدراسة ومتابعة عملية التأهيل.
- على الجزائر النظر في عملية تأجيل تطبيق منطقة التجارة الحرة المتفق عليها خلال سنة 2017 والتركيز على تعويض الخسائر الناتجة من عملية التفكيك التعريفي من خلال تكييف النظام الجمركي وإصلاح النظام الضريبي وتحديثه في ظل هذا الواقع الجديد
- العمل على ازالة كل العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي المباشر ،وذلك بهدف جلب البرامج المادية من خلال الاعلان على الاستثمارات الأجنبي .

- على الجزائر وباقي الدول المتوسطية البحث عن مصادر تمويل غير البرامج الأوروبية ،تسهل اندماجها في الاقتصاد العالمي، حيث يتوقف ذلك على مدى فعالية السياسات المتبعة من طرفها ، وليس على حجم المساعدات المالية التي تتلقاها في إطار برامج التمويل الأوروبية.
- يجب على الجزائر الاستفادة من تجارب دولية في مجال العمل المصرفي للاستفادة منها في تحديث النظام المصرفي وتكيفه مع متطلبات الواقع الاقتصادي والمصرفي ،وذلك من خلال تشجيع عمليات الخوصصة أو الاستعانة بالأجانب.
- إلغاء الالتزامات المفروضة على النظام المصرفي الجزائري فيما يخص الجانب التمويلي للمؤسسات العمومية، وتعميق وظيفة الوساطة المالية بالاعتماد على معايير موضوعية وتجارية خاصة في مجال منح القروض.
- تحسين تكوين الإطارات مما ينعكس على تطوير الخدمة المصرفية المقدمة وجودتها.
- تبني مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري. وإرساء قواعد الشفافية .
- يجب العمل على دعم وتأهيل المؤسسات المساعدة للعمل المصرفي في الجزائر خاصة العمل على تنشيط السوق المالي وبورصة الجزائر.
- يجب على الجزائر من خلال سلطة البنك المركزي إعادة النظر في بعض السياسات وتحديد مدى فعاليتها في تحسين أداء النظام المصرفي و العمل على إزالة كل القيود التشريعية والتنظيمية التي تحول دون تقديم خدمة مصرفية ذات جودة عالية ، مع ضرورة الحرص على استمرارية الإصلاحات ومرافقتها بإصلاح النظام الاقتصادي ككل.

آفاق البحث:

نظرا لأهمية الموضوع البالغة وخاصة في ظل الوضعية الحالية للاقتصاد الوطني فان ذلك يجعل منه بحثا مفتوحا لدراسات أخرى ، وذلك خلال عدة جوانب تحتاج إلى إثراء تفصيل . وفي هذا الجانب يمكننا اقتراح مجموعة من المواضيع الهامة لأبحاث أخرى في ما يلي:

- الإستراتيجية المالية لبرنامج ميدا للقطاعات غير الاقتصادية مثل: برنامج SMAP لمكافحة التلوث في دول حوض المتوسط، وبرنامج EUMEDIS لدعم التعاون المشترك في قطاع المعلومات وبناء شبكات الاتصالات الالكترونية، ميدا لدعم الصحة، التعليم ....الخ.
- تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دور البرامج المالية للشراكة الأورومتوسطية سواء على مستوى الدول العربية أو الجزائر بصفة خاصة

- واقع الجوانب المالية في إطار الشراكة الأورومتوسطية بعد الوضعية الجديدة للاتحاد الأوروبي–أزمة الدين السيادي وقرار انسحاب بريطانيا من الاتحاد.
- دراسة مقارنة للجوانب المشتركة للشراكة الأورومتوسطية أي الموجهة للدول المتوسطية والبرامج الموجهة لدول أوروبا الشرقية من طرف الاتحاد الأوروبي.
- أثر برنامج ميدا في عصرنة النظام المالي الجزائري (ككل) (أي الدراسة تكون أشمل) .
- أثر تطبيق منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية على الاقتصاد الوطني في ظل الوضعية الحالية (انهيار أسعار النفط)

قائمة المراجـــع

قائمة المراجع:

أولا :المراجع باللغة العربية :

◄ **الكتب:**

1. أحمد هني ، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1991.
2. أحمد السيد لنجار وآخرون، **التحولات الاقتصادية العربية والألفية الثالثة**، الطبعة الأولى، 2004، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، لبنان.
3. أحمد محسن الخضيري، **العولمة الإجتياحية**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2001،
4. الطاهر لطرش،**تقنيات البنوك(دراسة طرق استخدام التنبؤ من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية)**، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010.
5. الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر**،دار هومة، الجزائر،1996.
6. بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،، بيروت، 2003 .
7. حبيب هاني ،**الشراكة الأوروبية المتوسطية مالها وما عليها، وجهة نظر عربية**، الطبعة الثانية، ، دمشق. سوريا،2003
8. حسام الدين غضبان ،**محاضرات في نظرية الحوكمة** ،دار الحامد،عمان ،الأردن،2015
9. حسن الحسيني فلاح ، **إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، عمان،الأردن ، 2006
10. حسن بلقاسم بهلول، **سياسة تخطيط التنمية في الجزائر وإعادة تنظيم مسارها**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1999.
11. حسن خلف فليح ، **العلاقات الاقتصادية الدولية**،الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن ، 2001
12. حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، الطبعة الأولى ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو .2004
13. سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك "منهج علمي وتطبيق عملي"** ،منشأة المصارف ،الاسكندرية،2005.
14. دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2012.
15. رعد الصرف، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، دار الرضا للنشر، سوريا، ، 2001.

16.سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم** ،الطبعة الرابعة، جامعة حلوان ،القاهرة،.2003

17.سمير صارم، **اليورو**، دار الفكر، سوريا، 1999.

18.سهير محمد السيد، محمد محمد البنا، **الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، .2005،2004

19.شوقي ناجي جواد، **إدارة الأعمال الدولية " مدخل تتابعي** "، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.

20.صلاح الدين حسن السيسي، **الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحد(اليورو) السوق العربية المشتركة– الواقع والطموح**، الطبعة الأولى ، عالم الكتب، القاهرة، مصر ، 2003.

21.صلاح الدين عباس،**الخوصصة المصطلح والتطبيق،** مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية،.2003

22.صادق راشد الشمري، **استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية** ،دار اليازوري ،عمان ،الأردن،2013.

23.ضياء مجيد الموسوي، **عولمة الحوكمة المالية " التنظيم والإشراف ومراقبة المؤسسات المالية في أعقاب الأزمة العالمية 2008–2009** " دار هومة، الجزائر ، 2013.

24.طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، .1999

25.طارق عبد العال حماد ،**اندماج وخصخصة البنوك** ، الجزء الثالث ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 1999

26.عبد الحميد عبد المطلب ، **السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة،مصر ،2003، الطبعة الأولى.

27.عبد الحميد عبد المطلب ، **العولمة واقتصاديات البنوك** ،، الدار الجامعية، الرياض، 2000

28.عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962–1980)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .1982

29.عبد الله غالم ، **العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية**، الطبعة الأولى ،دار أسامة للنشر، الأردن، عمان،2014.

30.عبد المنعم سعيد، **الجماعة الأوروبية، تجربة التكامل والوحدة**، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1986.

قائمة المراجع:

31.عبد الفتاح الرشدان، **العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير، دراسات إستراتيجية**، الطبعة الأولى ، العدد12، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،.1998

32.عمر حسين، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر،1998،

33.عمر حسين، **الجات والخصخصة، الكيانات الاقتصادية الكبرى**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر ،.2001

34.علي القزويني، **التكامل الاقتصادي الدولي الإقليمي في ظل العولمة**، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، بدون سنة نشر.

35.كامل بكري، **الاقتصاد الدولي: التجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2001

36.فاطمة الزهراء خبازي، **النظام النقدي الدولي" المنافسة أورو– دولار**"، اليازوري ، الأردن، الطبعة الأولى،2013

37.فتح الله ولعلو، **الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية** ،الطبعة الأولى، دار الحداثة والنشر، لبنان.

38.فريد راغب النجار، **اليورو والعملة الأوروبية الموحدة– الحقائق، الآثار التجارية والمصرفية والتوقعات**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.

39.فنسان دبيني ، **دور الاتحاد الأوربي في تنمية الاستثمار العربي الأوربي** ، المؤتمر الدولي التاسع ، أفاق و ضمانات الاستثمارات العربية الأوربية ، مركز الدراسات العربي الأوربي ، باريس ، 2001

40.محمد بلقاسم بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، تشريح وضعية الجزائر**، دحلب للنشر، 1993،2001.

41.محمد عبد الوهاب، عبد السلام محمد خميس، **الأزمات المالية (قديمها وحديثها)، أسبابها ونتائجها، الدروس المستفادة**، الطبعة الأولى، 2010، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. .

42.محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، .1999

43.محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق**، دار الفجر، مصر، 2006.

44.محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، .2001

45.محمد مصطفى سليمان ، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الإداري والمالي**، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر ،.2006

46.محمود حميدات، أسامة الفولي، **مبادئ الاقتصاد النقدي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.

47.محمود حميدات ، **مدخل للتحليل النقدي**، الطبعة الثالثة ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2005.

48.محسن الخضيري، **اليورو– الاطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة، الدليل المتكامل لإيجاد عملة عربية وحيدة** ،، الطبعة الأولى ،مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر ، 2002،

معروف هوشيار ، **تحليل الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى ، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2006.

49.مغاوري شلبي، اليورو: **الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالمية**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2000.

50.محفوظ لعشب، **الوجيز في القانون المصرفي الجزائري** ،الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

51.مروان عطوان، **أسعار صرف العملات " أزمات العملات في العلاقات النقدية** "، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1992.

52.منى قاسم، **اليورو وأسواق المال الدولية والعربية**، الأكاديمية العربية للدراسات، عمان، الأردن، 2000.

53.موسى شقيري نوري وآخرون، **إدارة المخاطر**، الطبعة الأولى ، دار المسيرة، عمان، الأردن ، 2012

54.نادية محمود، محمد مصطفى، **أوروبا والوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،جانفي .1986

55.وسيم محمد الحداد وآخرون، **الخدمات الالكترونية المصرفية**، الطبعة الأولى ، دار المسيرة، عمان، الأردن ،2012.

56.وائل أنور بندق، **غسيل الأموال حالة الدول العربية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

◄مذكرات الماجستير والدكتوراه :

57.أنفال نسيب ، **دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقيات الشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه ،جامعة بسكرة، الجزائر ،2015/2014

58.ابتسام ساعد ،**تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة ،الجزائر ،2009،

59.إبراهيم تومي ،**النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والشركة الجزائرية للاعتماد الايجاري**، مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة بسكرة، الجزائر ،2007-2008

60.خالد رواق ،**أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة،الجزائر ،.2012

61.جمال عمورة ، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقية الشراكة العربية الأورو- متوسطية ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية** ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر، الجزائر ،2005-2006.

62.سعاد حوحو ، **خوصصة البنوك العمومية واندماجها وأثرهما على الاقتصاد، دراسة إشرافية لحالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر .2012،2013

63.سليم بوهيدل، **آثار برامج التمويل الأوروبية على إعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري** ،مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2004-2005،

64.سليمة غدير احمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " دراسة تقييمية لبرنامج ميدا "**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006-2007.

65.عابد شريط ، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو- متوسطية حالة دول المغرب العربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر ،الجزائر ،2004

66.عادل زقرير ، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة(1980-2014)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

67.عبد الوهاب رميدي ، **التكتلات الإقليمية، في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية –دراسة تجارب مختلفة**-،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ، الجزائر ،2006/.2007

68.عبد القادر بريش، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير لخدمات المصرفية وزيادة القرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر ،2005-2006.

69.علي بطاهر ، إصلاحات **النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر 2005-2006.

70.علي بوعمامة، **اندماج وخصخصة البنوك**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود وتمويل، جامعة الجزائر، ، الجزائر، 2005،2006

71.علاء محمد سليم عبد الجواد، ***أزمة الديون* السيادية العالمية- تقرير اقتصادي إسلامي- أطروحة دكتوراه، تخصص الاقتصاد والمعارف الإسلامية**، قسم الاقتصاد والمعارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2013.

72.غنية العيد شيخي، ، **دور الشراكة الاورو- متوسطية في تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاسها على التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد المالي النقدي، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية،2009.

73.فوزية خلوط ، **دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2004/2003.

74.ياسمينة مرابطي، **العلاقات الاقتصادية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي وتطورها في ظل الشراكة الأورومتوسطية** ،رسالة ماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية ،جامعة دمشق، سوريا 2007

75.يحي حسين ، **قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة تلمسان ،الجزائر ،2012-2013.

◄بحوث في الندوات و الملتقيات العلمية:

76.إبراهيم بوزيان وآخرون، **التعاون المالي والتجاري الأوروبي الجزائري في إطار اتفاق الشراكة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، جامعة الأغواط، الجزائر، 18- 29 أفريل 2005.

77.الشريف بقة ،عبد الرحمان العايب ،**مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل اتفاق الشراكة الأوروجزائرية** ،مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف،الجزائر،13-14 نوفمبر 2006

78.الياس بن ساسي،يوسف قريشي،**المنظومة المالية الأوروبية متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأورومتوسطية** ،الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، جامعة سطيف ،الجزائر،08-09 ماي 2004

79.آسيا_مرابط، **العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية الواقع والتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004.

80.بوحفص حاكمي ، **الاقتصاد الجزائري" إصلاح النمو والإنعاش**"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ،جامعة البليدة، الجزائر، .2001

81.روابح عبد الباقي، غباط شريف، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، 2001.

82.روضة جديدي، **أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي** ، مداخلة صمن المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)،أيام 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف ، الجزائر.

83.زين الدين بن لوصيف، **تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي**، مداخلة ضمن الملتقى حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، 2001.

84.سعيد جلاب، حسن تالي، **تقويم اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية في جوانبها الزراعية والدروس المستفادة والتوجيهات المستقبلية " تجربة الجزائر**"، مداخلة ضمن الندوة القومية حول أثر اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على مسارات التنمية الزراعية العربية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر 27-1999/11/29، نوفمبر 1999.

85.سليمة رقيبة ،**الشراكةالأوروجزائرية هل هي نعمة أم نقمة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف،الجزائر،13-14 نوفمبر 2006

86.صالح مفتاح ، **تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**، ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية، جامعة بشار، 20-21 أفريل 2004.

87.عبد المجيد قدي، **الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحيات**، مداخلة ضمن الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية. جامعة سطيف ،الجزائر،08-09 ماي 2004

88.عبد الله غالم ،آيات الله مولحسان، **أثر اقتصاد المعرفة على تنمية وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية** ،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة، جامعة بسكرة، الجزائر،آيام 12-13 نوفمبر .2005

89.عبد الغني ريوح ،نور الدين غردة ، **تطبيق أنظمة الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والآفاق**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري ، جامعة ورقلة ، الجزائر،11-12مارس2008،

90.عبد الرحمان تومي ، **الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة تبادل حر أورو متوسطية** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف،الجزائر،13-14 نوفمبر 2006

91.عبد الكريم بعداش ،حوشين كمال، **انعكاسات التعاون الأورومتوسطي على الشركات العربية الأوروبية** ،مداخلة ضمن الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،الجزائر ،08-09ماي،2004

92.عمر شريفي ،**دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الأزمة الاقتصادية العالمية والحوكمة العالمية،جامعة فرحات عباس ،سطيف،20-21،أكتوبر 2009.

93.فاروق تشام،**أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار " دراسة حالة الجزائر"**، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة سطيف ،الجزائر،08-09 ماي 2004

94.ليلى قطاف ،**اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية** ،مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف،الجزائر،13-14 نوفمبر 2006

95.محمد زيدان وعبد الرزاق جبار، **متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية**، الملتقى الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة ، الجزائر،11-12مارس2008

96.مليكة زغيب، حياة نجار، **النظام البنكي- تشخيص الواقع وتحديات المستقبل**- الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، الواقع والتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004.

97.محمد براق، ميموني سمير، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة: دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اثأر وانعكاسات

الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشلف، الجزائر، 18-17أفريل، 2006

98.مصطفى بلمقدم ، شعوار راضية، **تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر .2004

99.كمال دمدوم، محمد بوهزة، **تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات الشراكة الأوروجزائرية**، الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة سطيف ،الجزائر،08-09 ماي 2004

100.كمال رزيق، بوزعرور عمار، **التصحيح الهيكلي وأثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية**، جامعة سطيف، 2001.

101.كمال رزيق، فارس مسدور، **الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة.

102.ناصر سليمان ، **تأهيل المؤسسات المصرفية العمومية بالجزائر (الأسلوب والمبررات)** مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سابق

103.ناصر سليمان ، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر .2004

104.نصيرة قورشي، آليات وإجراءات **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 18-17أفريل، 2006

◄**المجلات :**

105.آركيه رامازاني، **الشراكة الأوروبية المتوسطية وإطار برشلونة**، مجلة دراسات عالمية، العدد22، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،

106.بغداد كربالي، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر ،العدد الثامن، سبتمبر 2005.

107.حياة نجار، **اتفاقية بازل III وأثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، العدد 13، 2013،

108.سليمان ناصر، ادم حديدي، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر، العدد2، جوان 2015

109.سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل**، مجلة بعثة اللجنة الأوروبية، الجزائر، العدد4،أكتوبر، نوفمبر، 2004، الجزائر.

110.شهرزاد زغيب ،**الاستثمار الأجنبي المباشر واقع وأفاق** ،مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،العدد الثامن ،سبتمبر 2005.ص.82.

111.صالح صالحي، **ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة،الجزائر ، العدد 1، 1999.

112.عبد الحميد زعباط، **الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**،مجلة شمال افريقيا، جامعة الشلف ،الجزائر،العدد1،2004.

113.عبد الرحمان تومي ،**الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة تبادر حر أورو– متوسطية**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد10،مارس2008،الجزائر.

114.عبد المنعم محمد الطيب، حمد النبلي، **العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف، نظرة شمولية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد: 03، ديسمبر 2005.

115.عبد الرحيم القدومي، إيهاب نظمي، **تطبيق المصارف لمقررات لجنة بازل الثانية المتعلقة بالرقابة الداخلية: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في الأردن**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد الرابع، جانفي 2011.

116.عبد الرحمان بن عنتر، **واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد،1،2002 .

117.عبد الله بن دعيدة، **التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مقال في بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير، .1999

118.عبدالرحمان مغازي ، شيخي غنية، **الالتزام بالضوابط الرقابية البنكية الفعالة كوسيلة لتحقيق الاستقرار المالي**، مجلة دراسات اقتصادية ، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر، جانفي 2013

119.عبد اللطيف بلغرسة، رضا حاوحدو،**أثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر،العدد01،2002.

120.عبد الله قلش ، **أثر الشراكة الأوروجزائرية على تنافسية الاقتصاد الوطني**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف ،الجزائر، السنة الرابعة، العدد29، جويلية2006

121.عمر غزاوي ،**الخدمات المصرفية في ظل التحولات العالمية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد: 04 ديسمبر، 2008

122.فاطمة الزهراء رقايقية، **أزمة الديون السيادية الأوروبية وآليات التعامل معها** ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 35، مجلد 408، .2013

123.مؤيد علي الفضل ، **العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة –دراسة حالة الأردن**، مجلة آفاق اقتصادية، العدد112،المجلد 28،اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة 2007.

124.مراد ناصر ، **تحديات العولمة على الاقتصاد العالمي**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، العدد 7،جانفي2000.

125.نعيم دهمش ، إسحاق أبو زر عفاف ،**تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك** ، مجلة البنوك في الأردن ، العدد العاشر ، المجلد 22، ديسمبر 2003.

126.مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية،الجزائر، العدد6، جويلية، 2005.(الملف الإحصائي).

التقارير

127.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، **مشروع تقرير حول: إصلاح المنظومة المصرفية: عناصر من اجل فتح نقاش اجتماعي**، الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000.

128.بروتوكول الشراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى .

129.مشروع تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة .2004

130.المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،الدورة العامة السادسة والعشرون ،جويلية.2005

131.بنك الجزائر ،التقرير السنوي .1999

132.بنك الجزائر ،ملف المديونية 1993.

133.تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الإطار العام لاتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية (الأهداف والمضامين)**، ورقة محورية ضمن الندوة القومية حول اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

على مسارات التنمية الزراعية العربية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر 27-1999/11/29، نوفمبر 1999.

134.المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،**مشروع تقرير حول: الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، ، الندوة العامة السادسة والعشرون**، الجزائر ،جويلية 2005.

135.تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، العدد1، 1999.

◄ **القوانين و الجرائد :**

136.المادة 78 من قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990.

137.المادة 11 من قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل

138.الجريدة الرسمية سنة 1989. قانون 89-12 المؤرخ في 05 جويلية 1989

139.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أمر رقم 03-11 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لـ 26 غشت سنة 2003، يتعلق بالنقد والقرض، السنة 40 العدد 52، الصادر بتاريخ 27 غشت 2003.

140.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 05-442 مؤرخ في 12 شوال عام 1426 الموافق 14 نوفمبر سنة 2005، يحدد الحد الأدنى المطبق على عمليات الدفع عن طريق القنوات البنكية والمالية، السنة: 42، العدد: 75، الصادر بتاريخ 20 نوفمبر 2005.

141.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 05-04 مؤرخ في 10 رمضان عام 1426 الموافق 13 أكتوبر 2005 يتضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، السنة:43، العدد:02، الصادر بتاريخ 15 يناير 2006.

142.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 05-06 مؤرخ في 13 ذو القعدة عام 1426 الموافق 15 ديسمبر سنة 2005، يتعلق بمقاصة الصكوك ، أدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى، السنة:43، العدد: 26، الصادر بتاريخ 23 ابريل .2006

143.لجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 05-07 مؤرخ في 26 ذي القعدة عام 1426 الموافق 28 ديسمبر سنة 2005، يتضمن لمن أنظمة الدفع،السنة: 43، العدد: 37، الصادر بتاريخ 04 يونيو 2006

144.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 06-05 مؤرخ في محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير 2006، يتضمن توريق القروض الرهينة، السنة:44، العدد: 15، الصادر بتاريخ 12 مارس 2006.

145.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 07-01 مؤرخ في 09 صفر عام 1428 الموافق 27 فبراير 2007، يتعلق بتعاونية الادخار والقرض، السنة:44، العدد: 15، الصادر بتاريخ 28 فبراير 2007.

146.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 07-153 مؤرخ في 05 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 22 مايو سنة 2007، يحدد كيفيات وشروط توزيع منتجات التأمين عن طرق البنوك والمؤسسات المالية وما شابهها وشبكات التوزيع الأخرى، السنة: 44، العدد: 35 ، الصادر بتاريخ 23 مايو 2007.

147.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 08-04 مؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1429 الموافق 23 ديسمبر سنة 2008 يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العامة العاملة في الجزائر، السنة: 45، العدد: 72، الصادر بتاريخ 24 ديسمبر .2008

148.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 09-04 مؤرخ في أول شعبان عام 1430 الموافق 23 يوليو سنة 2009 يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة البنوك والمؤسسات المالية، السنة:46، العدد: 76، الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 2009.

149.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 09-05 مؤرخ في 29 شوال عام 1430 الموافق 18 أكتوبر سنة 2009 يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، السنة: 46، العدد: 76، الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 2009.

150.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أمر رقم 10-04 مؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق 26 غشت سنة 2010 يعدل ويتمم الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، السنة:47، العدد: 50، الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 2009.

151.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 01- 13 مؤرخ في 26جمادى الأول عام 1434 الموافق 08أفريل 2013 و يتضمن القواعد المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية، السنة:50 العدد: 29، الصادر بتاريخ02 يونيو 2013.

152.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 01- 13 مؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 16فبراير2014 و يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية،السنة:51، العدد:56، الصادر بتاريخ 25 سبتمبر 2014.

ثانيا :المراجع باللغة الفر نسية

►LES OUVRAGES

153-Abdelmadjid Bouzidi **,Les année 90 de l'économie Algérienne :Les limites politique conjoncturelles**, ENAGI Edition ,Alger,1999.

154-Ahmed Dahmani **,L'Algérie a l' épreuve économie politique de réforme (1980-1997)**,Casbah,1999.

155-Ammour Benhalima ,**Le système bancaire Algérien ,** Alger,Edition dahlab,2001.

156.Bichara Khadar ,**Relation euro –arabe –aspects politique et geopolitique** ,GERMAC,Louvain la neuve ,Belgique,2000.

157.-Gérard Bramoullé et Dominique Angey, **Economie monétaire** ,édition Dollaz ,Paris,1998.

158.¨Giovanni Magnifigo, **European Mometary Unification**, Macenillan press,Landon, 1973.

159-Hocine Benissad **,L'Adjustements structurel,**OPU,Alger,1999

160-Jozephe Stiglitz ;Carle Walsh, **Principes d'économie moderne**,Edition de boedck université ,Bruxelles ,2004.

161-Lionel fontagne et Nicolas Peridy **, L'union européenne et le Maghreb, étude du centre de développement,** OCDE,1997**.**

162¨ Marie Martine Salart**, L'ouro**, Edition Liris, Paris,1999.

163. Philippe D'arvisenet et Jeau, Pierre Petit, **Economie Internationale** ,DUNOD, Paris, 1999.

► REVUE ET LES RAPPORTS

164- Belgahersa Abdelatif **« Questionnement sur la privatisation des Banques publique en Algérie »,** Revue des science Humaine, Université Mohamed Khider, Biskra, Algérie,

165-La Banque D'Algérie,Rapport 2014 (Evoluation Economique et .Monetaire en Algérie), juillet 2015

166 ¨Commission Européenne**, Rapport annuel du programme MEDA** l'année2000,Luxemburg

167- Commission Européenne, **Europe 2020 Une stratégie pour une croissance intelligente, durable et inclusive** Bruxelles

168-Base des données des Perspectives économiques de L'OCDE, no 91.mai 2012

169-Commission Européenne **,Evaluation a mi-parcours du programme MEDA ,rapport final** ;office de coopération Eurooeaid,Rotterdam,18juillet2005

170-Commission européenne**, instrument européen de voisinage et de partenariat, Algérie, document de stratégie 2007-2013 et programme indicatif national 2007-2010**

171-Commission européenne, **instrument européen de voisinage et de partenariat, Algérie, programme indicatif national 2011-2013**.

172-F.E.M.I.P.Rpport annuel 2012

173-Mediabank ,N° 18, Juin- Juillet

174-Système de Paiement RTGS, Média Banque ,Le Journal Interne De La Banque d'Algérie, N°67,2003,.

175- revue conjoncture, N°62, Algérie, juillet

176- Revue de la coopération bilatérale entre l'Algérie et l'Union Européenne

ثالثا :المراجع باللغة الانجليزية

177- Bichara Khader, Supervised by Hani Horani, Translated and Edited by Dr.May Al-taher, **The Barcelona process 1995-2005 : The text and The context , Euro Miditerranean partrership Seminer from Barcalona to the European neighbourhood policy**, Al-Uhdm Al-Jadid resereach Center, Amman-Jordon.p.25.

178-Jusef Mansur, , **Economic jmpact of the European Neihbourhood policy on Jordon, Euro Euro Miditerranean partrership Seminer from Barcalona to the European neighbourhood policy**, Al-Uhdm Al-Jadid resereach Center, Amman-Jordon.p.25.

P.Walsh, **Facility for euro-mediterraneen partnership**, London, January ,2004

179- Remyleveau,**le partenariaEuro-Mediteraneen ;la dynamique de l'integration regionl**, rapport du commissiariat general du plan ;la documentation Francaise ;Paris,2000

180-UNICAD .WORLD INVESTMENT REPORT- 2011 ;-2012 ;2013.

قائمة المراجع:

◄ **المواقع الالكترونية**:

181- http ;//www.Algerianembassy.be/eu/aa/aa-dz-eu

182 -www.un.org/en/.../desa/.../2012wesp-es-ar.pdf.

183- http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/09de01bb-fbac-4b1d-8864-5a9fd5b7fdb

184-http://data.albankaldawli.org

185-- WWW.Youm7.com/story/2774438.

186- WWW.Iraqcp.Org .

187 - http://www.ons.dz/

.188- www.beig.org

189- -www.delsyr.cec.eu

190http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.

191- www.delegy.ec.europa.eu/AR/docs/Infnonotes2005AR.doc

192- http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg

193- Algérie. Dossier :programme indicatif national : site d'internet :

194-www.bei.eu/mainment-php?id=339,rd-type=9

195- www.Ulum.NLSwmmer34thYear:Issue5-2007.

196-www.delmar.ec.europa.eu

197-.www.euromed.info.eu/sit559contest.an....html

198- Pierre Gennau, www.Algeria-watch.org..

199- http://www.saaid.net/doat/hasn/hawkama.doc

200−www.ju.edu.jo/tempus/arabic .doc

.

, .

فهرس الملاحق

المواد المتعلقة بالباب السابع "التعاون المالي ":[1]

المادة79:

* بغرض الإسهام بصفة كاملة في تحقيق أهداف هذا الاتفاق ،ينفذ تعاون في مجال المالية لصالح الجزائر حسب الكيفيات والطرق المالية الملائمة .

*يتم تحديد هذه الكيفيات باتفاق مشترك بين الطرفين من خلال الوثائق الأكثر ملاءمة ،وذلك اعتبارا من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

*إن ميادين تطبيق هذا التعاون علاوة على المواضيع المتعلقة بالبابين الخامس والسادس من هذا الاتفاق ، الباب الخامس :التعاون الاقتصادي، الباب السادس: التعاون الاجتماعي والثقافي. وذلك في المجالات التالية :

-تسهيل الإصلاحات الرامية إلى تحديث الاقتصاد بما في ذلك التنمية الريفية .

-تأهيل البنى التحتية الاقتصادية .

-ترقية الاستثمار الخاص والنشاطات الموفرة لمناصب الشغل .

-الأخذ بعين الاعتبار آثار إنشاء تدريجي لمنطقة تبادل حر على الاقتصاد الجزائري،لا سيما من زاوية تأهيل الصناعة وإعادة تحويلها.

-مرافقة السياسات التي يتم تنفيذها في القطاعات الاجتماعية.

المادة80:

*في إطار إمكانيات المجموعة الرامية إلى دعم برامج التعديل الهيكلي في بلدان البحر الأبيض المتوسط قصد إعادة التوازنات المالية الكبرى وتوفير محيط اقتصادي مناسب لتعجيل النمو وتحسين رفاهية السكان الجزائريين وتنسيقا مع المساهمين الآخرين بصفة وثيقة وعلى وجه الخصوص المؤسسات المالية الدولية ،تحرص المجموعة والجزائر على تكييف الأدوات التي من شأنها مرافقة سياسات التنمية وتلك الرامية إلى تحرير الاقتصاد الجزائري.

المادة81:

قصد ضمان معالجة منسقة للمسائل الاستثنائية المتعلقة بالاقتصاد الكلي وبالمالية والتي يمكن أن تنجم عن التنفيذ التدريجي لأحكام هذا الاتفاق ،يمنح الطرفان اهتماما خاصا لتتبع تطور المبادلات التجارية والعلاقات المالية بين المجموعة والجزائر في إطار الحوار الاقتصادي المنتظم القائم بموجب الباب الخامس.

---

[1] برتوكول الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ،مرجع سابق ،ص،ص.56،57.

- **قانون: 1986:** قانون 86 في 19 أوت 1986 حيث يخص هذا القانون نظلم البنوك والقرض، وكان الهدف الأساسي لصدور هذا القانون هو توحيد الإطار القانوني لكل المؤسسات المالية، حيث شمل هذا القانون جملة من الإجراءات تمثلت فيما يلي:[1]

1. –تقليل دور الخزينة في الجانب التمويلي وإبعاد مركزية الموارد المالية.
2. استعادة البنك المركزي لدوره كبنك البنوك.
3. استعادة الدور التقليدي لمؤسسات التمويل من خلال تقنية الادخار وتوزيع القروض.
4. وضع نظام بنكي على مستويين أي في المستوى الأول: البنك المركزي كملجأ أخير للاقتراض والمستوى الثاني: البنوك التجارية كموزعة للقروض .
5. العمل على إنشاء هيئات رقابية واستشارية في النظام البنكي.

- **قانون 1988:**

تم إصدار قانون 88–06 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 كقانون معدل ومتمم لقانون 86–15، حيث يأتي محتوى هذا القانون لإعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الاقتصادي والمؤسساتي الجديد ،ويمكن عرض أهم ما جاء به هذا القانون في ما يلي:[2]

1. اعتبار البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية والتوازن المحاسبي، حيث يجب تكييف نشاطات البنك مع أهدافه أي مبدأ الربحية والمردودية .
2. بإمكان المؤسسات المالية غير البنكية القيام بعمليات التوظيف المالي كشراء أسهم أو سندات مصدرة عن مؤسسات سواء كانت على المستوى المحلي أو الخارجي.
3. يمكن لجوء المؤسسات القرض إلى الجمهور من أجل الاقتراض في الأجل الطويل، بالإضافة إلى إمكانية طلب ديون من أطراف خارجية.
4. دعم دور البنك المركزي في إدارة وتسيير الساسة النقدية .

---

[1] الطاهر لطرش،**تقنيات البنوك(دراسة طرق استخدام التنبؤ من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية)**، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010،ص،ص،194،195.

[2] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص. 195

- **قانون النقد والعرض 90-10:**[1]

تم إصدار هذا القانون بعد التعديل الدستوري لسنة 1989، إضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي تم الانطلاق فيها بدءا من 12 جانفي 1988، حيث يهدف هذا القانون إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكرها في النقاط التالية:[1]

1. القضاء على التدخل الإداري في القطاع المالي ذو النتيجة التضخمية .
2. دعم دور البنك المركزي في عملية تسيير النقد والقرض .
3. حصر امتياز الإصدار النقدي لفائدة البنك المركزي وتنظيم آليات إنشاء النقود .
4. إدارة البنك المركزي من طرف مجلس النقد والعرض، كما يتولى هذا الأخير تسيير مجلس إدارة البنك المركزي باعتباره سلطة نقدية .
5. إنشاء نظام مصرفي فعال وقادر على جذب مصادر التمويل وتوجيهها.
6. إزالة الفوارق بين المتعاملين الاقتصاديين العموميين أو الخواص في جانبي القرض والنقد.
7. العمل على إنتاج أوراق مالية مبتكرة.
8. ترقية الاستثمار الأجنبي وتخفيض المديونية.
9. العمل على حماية الودائع.

- **الأمر 03-11 في 26 أوت 2003:**جاء هذا الأمر على تأكيد السلطة النقدية البنك المركزي، كما عمل على دعم الرقابة في المنظومة المصرفية من خلال تعيين شخصان تابعان لوزارة المالية للقيام بمهمة الرقابة، بالإضافة إلى تحديد شروط إنشاء ومراقبة البنوك والمؤسسات المالية وعموما تضمن التعديلات جملة من المحاور نذكر منها ما يلي:[2]

1. تعزيز وتدعيم صلاحيات بنك الجزائر.
2. تنظيم مهنة ممارسة العمل المصرفي والمالي .
3. تعزيز الإطار الرقابي والإشرافي على البنوك والمؤسسات المالية.
4. تعزيز متطلبات الإفصاح والشفافية .

---

[1] محفوظ لعشب، **الوجيز في القانون المصرفي الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، الطبعة الثانية، 2008، ص.29

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أمر رقم 03-11 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لـ 26 غشت سنة 2003، يتعلق بالنقد والقرض، السنة 40 العدد 52، الصادر بتاريخ 27 غشت 2003،ص-ص، 03-23.

5. ضمان أموال المودعين (كل بنك يجب أن يدفع علاوة ضمان سنوية تقدر بـ 1% على الأكثر من مبلغ ودائعه إلى صندوق ضمان الودائع).
6. تنظيم الصرف وحركة رؤوس الأموال

- **القانون رقم 04-01** : تم صدور هذا القانون في 04 مارس 2004 حيث اهتم بتحديد الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر، حيث ينص هذا القانون أنه على البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر أن تمتلك عند تأسيسها رأسمال محرر كليا ونقدا سيادي على الأقل 2.5 مليار دج بالنسبة للبنوك و500 دج مليون بالنسبة للمؤسسات المالية.
- **القانون رقم 04-02** : صدر هذا القانون في 04 مارس 2004 وهو خاص بتحديد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر البنك المركزي، حيث يتراوح معدل الاحتياطي عموما بين 0% و 15% كحد أقصى.
- **القانون رقم 04-03** : حيث صدر القانون بتاريخ 04 مارس 2004 وهو خاص بنظام ضمان الودائع المصرفية لضمان حماية حقوق المودعين حيث يودع هذا الضمان لدى البنك الجزائري*، ويسير من طرف شركة مساهمة تسمى " شركة ضمان الودائع البنكية " وتساهم فيه بحصص متساوية
- -**المرسوم التنفيذي رقم 05-442 المؤرخ في 14 نوفمبر 2005:** والذي بموجبه يجب انجاز عمليات الدفع التي تتجاوز 50000دج عن طريق القنوات المالية والبنكية، وتشمل(الصك، التحويل، بطاقة الدفع، الاقتطاع، السفتجة، سند لأمر ،وكل وسيلة دفع كتابية أخرى) [1](2)
- - **نظام رقم 05-04 المؤرخ في 13 أكتوبر 2005:** المتعلق بنظام التسوية الإجمالية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، والمسمى نظام الجزائر للتسوية الفورية ARTS (Alegria Real Time Settlements)، ويقوم هذا النظام بتنفيذ أوامر التحويل في وقت حقيقي دون فترة سماح، والقاعدة العامة هي عملية بعملية ويتعلق الأمر بالتحويلات ما بين البنوك التي يفوق مبلغها 1.000.000 دج، وكذا التحويلات السريعة التي تكون أقل من هذا المبلغ بطلب من العميل. إن هذا النظام هو نظام داخلي << Endogène>> خاص ببنك الجزائر، فهو الذي يشرف عليه ويديره بوصفه بنك

* يقوم البنك بإيداع معدل سنوي(01% حسب المنظمة العالمية للتجارة) من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة وذلك بالعملة المحلية.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 05-442 مؤرخ في 12 شوال عام 1426 الموافق 14 نوفمبر سنة 2005، يحدد الحد الأدنى المطبق على عمليات الدفع عن طريق القنوات البنكية والمالية، السنة: 42، العدد: 75، الصادر بتاريخ 20 نوفمبر 2005، ص. 11.

البنوك، بمعنى أن كل العمليات مع بنك الجزائر والعمليات فيما بين البنوك، تعالج تلقائيا داخل هذا النظام، ويتمثل المشاركون في هذا النظام إضافة إلى بنك الجزائر في: البنوك التجارية، الخزينة العمومية، بريد الجزائر، الجزائر للتسوية، ومركز المقاصة المصرفية المسبقة " التسوية الإجمالية لأرصدة المقاصة "[1]

- **-نظام رقم 05-06 المؤرخ في 15 ديسمبر 2005:** المتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض، والذي ينشئ بموجبه بنك الجزائر نظام الجزائر للمقاصة الالكترونية الذي يدعى: " نظام الجزائر للمقاصة المسافية ما بين البنوك – أتكي"(ATCI)، وقد انشأ بنك الجزائر هذا النظام الذي يتعلق بالمقاصة الالكترونية للصكوك والسندات، التحويلات والاقتطاعات الأوتوماتيكية، التي تقل قيمتها عن 1.000.000 دج وذلك وفقا لمبدأ المقاصة الالكترونية المتعددة الأطراف لأوامر الدفع التي يقدمها المشاركون فيه،ويتم تسوية أرصدةالمقاصة المتعددة الأطراف في نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل. [2]
- **نظام رقم 05-07 المؤرخ في 15 ديسمبر 2005:** والذي يخص أمن أنظمة الدفع، ويقصد بنظام الدفع ما بين البنوك أو التسوية وتسليم أدوات مالية " الإجراء الوطني أو الدولي الذي ينظم العلاقات بين طرفين على الأقل لهما صفة بنك أو مؤسسة مالية أو هيئة مالية متخصصة أو مؤسسة منخرطة في غرفة مقاصة أو مؤسسة غير مقيمة تتمتع بوضع قانوني مماثل يسمح التنفيذ بصفة اعتيادية عن طريق المقاصة أو لا ، إضافة إلى كل ما يتعلق بأنظمة التسوية وتسليم أدوات مالية وتسليم سندات بين المشاركين ". وبالنسبة لأمن أنظمة الدفع فهو يشمل أمن البنية الأساسية لأنظمة الدفع فيما يتضمن توفر الأنظمة، صحة المعطيات المتبادلة، رسم مخطط المعطيات المتبادلة، السرية، قابلية المراجعة، وأخيرا تعيين موظفين مؤهلين وأكفاء للقيام بعمليات الدفع.[3]

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **نظام رقم 05-04 مؤرخ في 10 رمضان عام 1426 الموافق 13 أكتوبر 2005 يتضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل**، السنة:43، العدد:02، الصادر بتاريخ 15 يناير 2006، ص –ص.29-35 .

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **نظام رقم 05-06 مؤرخ في 13 ذو القعدة عام 1426 الموافق 15 ديسمبر سنة 2005، يتعلق بمقاصة الصكوك ، أدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى**، السنة:43، العدد: 26، الصادر بتاريخ 23 ابريل 2006، ص- ص. 24-32.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **نظام رقم 05-07 مؤرخ في 26 ذي القعدة عام 1426 الموافق 28 ديسمبر سنة 2005، يتضمن لمن أنظمة الدفع،السنة:** 43، العدد: 37، الصادر بتاريخ 04 يونيو 2006، ص،ص.23،24.

- **قانون رقم 06-05 المؤرخ في 20 فيفري 2006:** والذي يخص عملية توريق القروض الرهينة،من خلال إجراءات تنظيمية لنشاط توريق القروض الرهينة في الجزائر، نذكر أهمها: إنشاء مؤسسات التوريق، إصدار السندات، التنازل عن القروض الرهينة، استيراد القروض، الضمانات، والإعفاءات الضريبية.[1]
- **قانون 07-01 المؤرخ في 27 فيفري 2007:** والذي يهدف إلى تحديد كيفيات تأسيس تعاونية الادخار والقرض وتنظيمها وتسييرها، أي المؤسسة المالية ذات هدف غير الربحي، والتي هي ملك لأعضائها وتسير بحسب مبادئ التعاضدية وتهدف إلى تشجيع الادخار واستعمال الأموال التي يودعها أعضاؤها معا لمنحهم قروضا وتقديم خدمات مالية لهم. وتجمع التعاونية مائة (100) للمصادقة على القانون الأساسي والنظام الداخلي وتعيين المسؤولين الأوائل المكلفين بالمبادرة بعملية إنشاء تعاونية. ويرخص مجلس النقد والقرض بتأسيس التعاونية وتتسم هذه الأخيرة بالعمليات التالية: فتح حسابات لصالح أعضائها، تنفيذ وتلقي التحويلات وفقا للقواعد والإجراءات المعمول بها، إصدار وتسيير بطاقات الدفع والسحب وفقا للقواعد والإجراءات المعمول بها، منح جميع القروض لأعضائها واستلام الودائع منهم ... الخ .[2]
- **المرسوم التنفيذي رقم 07-153 المؤرخ في 22 ماي 2007:** والذي يخص إمكانية إنشاء شبابيك للتامين على مستوى البنوك والمؤسسات المالية أو هيئات مشابهة على أساس اتفاقية أو عدة اتفاقيات توزيع ويتم تحديد النسب القصوى لعمولة التوزيع بقرار من الوزير المكلف بالمالية، وتأخذ هذه الهيئات صفة وكيل لشركات التأمين .[3]
- **نظام رقم 08-04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008:** والذي يهدف الى تحديد الحد الأدنى للرأسمال الذي يجب أن تتوفر عليه البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر عند التأسيس . حيث يجب على المؤسسة في شكل شركة مساهمة خاضعة للقانون الجزائري أن تمتلك عند تأسيسها، رأس مال

---

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **قانون رقم 06-05 مؤرخ في21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير 2006، يتضمن توريق القروض الرهينة،** السنة:43، العدد: 15، الصادر بتاريخ 12 مارس 2006، ص –ص. 13-16.

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **قانون رقم 07-01 مؤرخ في 09 صفر عام 1428 الموافق 27 فبراير 2007، يتعلق بتعاونية الادخار والقرض**، السنة:44، العدد: 15، الصادر بتاريخ 28 فبراير 2007، ص- ص. 03-11.

(3) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **قانون رقم 07-153 مؤرخ في 05 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 22 مايو سنة 2007، يحدد كيفيات وشروط توزيع منتجات التأمين عن طريق البنوك والمؤسسات المالية وما شابهها وشبكات التوزيع الأخرى**، السنة: 44، العدد: 35 ، الصادر بتاريخ 23 مايو 2007 ، ص، ص. 17،18 .

محررا كليا ونقدا يساوي على الأقل عشرة ملايير دينار(10.000.000.000 دج) بالنسبة للبنوك وثلاث ملايير وخمسمائة مليون دينار (3.500.000.000 دج) بالنسبة للمؤسسات المالية.[1]

- **نظام رقم 09-04 المؤرخ في 23 يوليو 2009:** يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية على البنوك والمؤسسات المالية، حيث يقصد بالقواعد المحاسبية (المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي). وتطبق أحكام هذا النظام إبتداءا من أول جانفي 2010، كمايتعين على البنوك والمؤسسات المالية تسجيل عملياتها في المحاسبة وفقا لمخطط الحسابات البنكية التي تشمل في مدونة الحسابات، والتي تتضمن: [2]
  - ✓ الصنف 1- حسابات عمليات الخزينة وعمليات ما بين المصارف.
  - ✓ الصنف 2- حسابات العمليات على الزبائن.
  - ✓ الصنف 3- حسابات الحافظة – سندات وحسابات التسوية .
  - ✓ الصنف 4- حسابات القيم الثابتة .
  - ✓ الصنف 5- رؤوس الأموال الخاصة و العناصر المماثلة .
  - ✓ الصنف 6- حسابات الأعباء .
  - ✓ الصنف 7- حسابات النواتج .
  - ✓ الصنف 9- حسابات خارج الميزانية .
- **نظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009:** ويهتم بضرورة إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، وتتكون الكشوف المالية القابلة للنشر من الميزانية وخارج الميزانية وحسابات النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة والملحق، ويتم نشر هذه

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **نظام رقم 08-04 مؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1429 الموافق 23 ديسمبر سنة 2008 يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر**، السنة: 45، العدد: 72، الصادر بتاريخ 24 ديسمبر 2008، ص. 34.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 09-04 مؤرخ في أول شعبان عام 1430 الموافق 23 يوليو سنة 2009 يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة البنوك والمؤسسات المالية، السنة:46، العدد: 76، الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 2009، ص-ص. 12-16.

الكشوف في الأشهر الستة (06) التي تلي نهاية السنة المالية في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية الإجبارية. وتطبق أحكام هذا النظام إبتداءا من أول جانفي 2010 .[1]

- **الأمر 10-04 المؤرخ في 26 غشت 2010:** يعدل ويتمم الأمر 03-11 المؤرخ في 26 غشت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، والذي تضمن تفعيل مجموعة من الجوانب نذكرها في مايلي:[2]
- المزيد من التعزيز لإصلاحيات بنك الجزائر.
- المزيد من ضبط ممارسة مهنة العمل المصرفي والمالي:
- المزيد من تعزيز الإطار الرقابي والإشرافي على البنوك والمؤسسات
- **نظام رقم 13-01 المؤرخ في 08 ابريل 2013:** والذي يتضمن القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية للبنوك والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى إمكانية اقتراح البنوك والمؤسسات المالية على زبائنها منتجات جديدة تخص الادخار والقرض وذلك بعد ترخيص من بنك الجزائر، ويخص النظام أيضا تحديد الشروط البنكية فيما يخص العمولات والمكافآت وكل الالتزامات بين البنك والعميل، وتطرق النظام إلى موضوع الصرف المتعلق بالتجارة الخارجية .[3].
- **النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فبراير 2014 :** والذي يخص إلزام البنوك بداية من 01 أكتوبر 2014 تطبيق معيار كفاية رأس المال قدره 9.5 %بين معامل أموالها الخاصة القانونية من ناحية ومجموع مخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق المرجحة من ناحية أخرى وذلك تزامنا مع بداية العمل بمقررات بازل3.[4]

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **نظام رقم 09-05 مؤرخ في 29 شوال عام 1430 الموافق 18 أكتوبر سنة 2009 يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها**، السنة: 46، العدد: 76، الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 2009،ص-ص.16-35.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **أمر رقم 10-04 مؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق 26 غشت سنة 2010 يعدل ويتمم الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض**، السنة:47، العدد: 50، الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 2009، ص- ص.11- 16.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **نظام رقم 01- 13 مؤرخ في 26جمادى الأول عام 1434 الموافق 08أفريل 2013 و يتضمن القواعد المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية**، السنة:50 العدد: 29، الصادر بتاريخ02 يونيو 2013،ص-ص.41-43..

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **نظام رقم 01- 13 مؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 16فبراير 2014 و يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية**،السنة:51، العدد:56، الصادر بتاريخ 25 سبتمبر 2014:ص-ص.21-28.

شكل يوضح الجهاز المصرفي و المالي الجزائري بعد قانون النقد والقرض

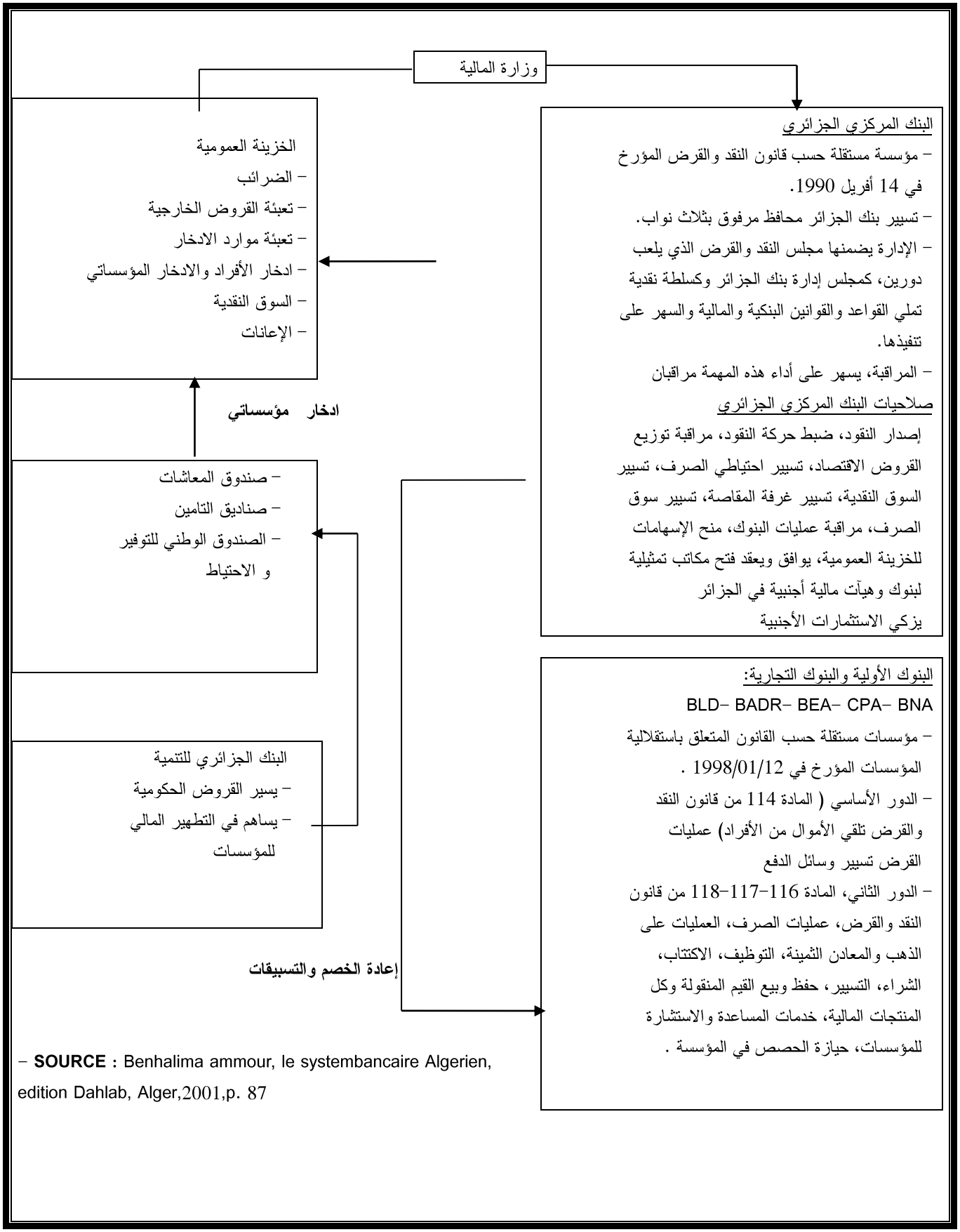

– **SOURCE :** Benhalima ammour, le systembancaire Algerien, edition Dahlab, Alger,2001,p. 87